جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قســـــم: التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل :D.HRA/3C/02/14

القيم الفكرية للثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) تنظيرا وممارسة

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في:

تخصص: الثورة الجزائرية

إعداد الطالب: سميحة دري

تاريخ المناقشة:...../..../.....

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	أبو بكر الصديق حميدي	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
02	كمال بيرم	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقررا
03	سفيان لوصيف	أستاذ محاضر –أ–	جامعة لمين دباغين سطيف–2–	عضوا مناقشا
04	عبد القادر قوبع	أستاذ محاضر –أ–	جامعة زيان عاشور–الجلفة–	عضوا مناقشا
05	محمود بوكسيبة	أستاذ محاضر –أ–	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
06	منى صالحي	أستاذ محاصر–أ–	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2018-2019م

الإهداء

لأنك حملتني في عقلك وقلبك، وكنت لي الحصن الحصين الذي وهبني القوة ثم التحدي لأكون ذخرا لك أيها الأب العظيم فإنني أقف في هذه اللحظة الوجودية لأقول بأن عملي هو بك وهو لك

ولأنك آمنت إيمان الأم-التي تظل تعطي دون أن تأخذ-بأن أكون تجسيدا للرهان الذي رفعته، فإني أقول لك بأنني كنت عند الوعد فلك أن تفتخري.

ولأن رحلتي بين جنبات هذا العمل تخللته ذكرى مؤلمة، ألم فراق المغفور لهما بإذن الله أمي الثانية" عمتي" وصديقتي وزميلة الدراسة" نجاة منصورية" فقد جعلت من هذه الورقة فضاء يذكرني بهما

التشكرات

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل، وأمدنا بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل، فهو الواحد الأحد جل جلاله، له الحمد والشكر.

أتقدم بالشكر الجزيل، وفائق الاحترام والتقدير للأستاذ المشرف:" البروفسور كمال بيرم" لتفضله بالإشراف على هذا العمل، ولما قدمه من جهود فاضلة ومقترحات وملاحظات قيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

كما أحي فيه رحابة الصدر وطول النفس، فجزاه الله عني كل خير.

تحية شكر وتقدير للجنة المناقشة، وإلى أساتذة قسم التاريخ كل باسمه وأخص ذكرا: الدكتور فتح الدين بن أزواو، البروفيسور عبد الله مقلاتي، الدكتور سمير العيداني

الشكر موصول أيضا للأستاذين، الدكتور جلول مقورة،

وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد، خاصة السيد قيشي من مكتبة الهداية

فجزا الله الجميع عني كل خير.

مقدمة:

مهم جدا النظر إلى تاريخ الثورة التحريرية من زاوية قيمية، على اعتبار ذلك الزخم في القيم والأفكار التي حركت رجال الثورة، لتدل دلالة مباشرة على أن العمل مرتبط بالنظر، والتجسيد متعلق بالتفكير، لذلك يعتبر موضوع القيم من الدراسات الجديدة في مجال البحث التاريخي، التي تعمل على إخراج الدراسات التاريخية من جانب الأحداث والوقائع إلى مجال القيم، وذلك بإعطاء الدراسات الحديثة مجالا لإبراز جمالية الثورات في قيمها وتنظيراتها وممارساتها ومن بينها الثورة التحريرية الجزائرية.

والمتتبع للتطورات التي مرت بها ثورتنا المباركة يمكن أن يقف على تلك الشخصيات الثورية الجزائرية ممن يتوافر لديهم القدرة على التأليف بين أفكارهم وأفعالهم جسدتها أدبيات الثورة التحريرية، فكان نضالهم تعبير عن مشروع فكري ونظري قومي عروبي ينتصر لقضايا التحرر في الجزائر وفي الوطن العربي الإسلامي.

هذه المشاريع الفكرية أبانت للعالم المفهوم الفكري القيمي والأخلاقي للقضية الجزائرية، هذا الجانب أثار اهتمام الباحثين الجزائريين وحتى الغربيين بتلك المثل والقيم السامية التي حاولت من خلالها الثورة الجزائرية وجبهة التحرير إقامة مشروع حضاري بغية إرساء قواعد الدولة الوطنية المنشودة لجزائر ما بعد الاستقلال، فتأثيرات هذه الثورة الجزائرية امتدت على المستوى العالمي لتلهم الكثيرين من أحرار العالم في نضالهم وكفاحهم لأجل قضاياهم واستقلال شعوبهم.

دوافع اختيار الموضوع:

- اختياري للموضوع لم يكن عشوائيا وإنما جاء بناء على مجموعة من الحوافز من بينها:
- الموضوع مثير للاهتمام والفضول باعتباره جانبا حسيا غير ملموس في تاريخ الثورة، يعمل على إبراز جمالية الثورة في عدالتها ومثلها وأخلاقيات مجاهديها.
- تناول جانب من الدراسات التاريخية، التي تبحث خارج الأحداث والوقائع.

وعليه توجهت نحو اختيار موضوع دراستي هذه للتعرف أكثر على قيم الثورة معانيها السامية التي تمكنت بفضلها استقطاب تعاطف العالم العربي والغربي وأحرار العالم مع قضيتها العادلة كونها قضية شعب طالب بحريته وحقوقه المشروعة.

كما تعتبر هذه الدراسة محاولة لإعطاء للقارئ لمحة وجيزة حول الأدوار التي لعبتها قيم الثورة مع التركيز على أربع نماذج بارزة من هذه القيم كشاهد على الانتصارات المعنوية للثورة.

إشكالية الموضوع:

في موضوع بحثنا المتعلق بالقيم الفكرية للثورة الجزائرية ترتكز إشكالية البحث حول تساؤل مركزي نصوغه في السؤال الآتي:

-ماهي أهم القيم الفكرية التي امتازت بها الثورة التحريرية؟، وماهي أبعادها ومضامينها الفكرية من خلال أدبيات الثورة، والممارسة الميدانية لجيش وجبهة التحرير الوطني؟.

هذه الإشكالية يمكن التدرج بالإجابة عليها من خلال مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1-ماهي خلفيات القيم الفكرية للثورة الجزائرية من خلال تجربة الحركة الوطنية؟.

2-كيف تتجلى قيم الثورة الجزائرية في نصوص وأدبيات مواثيقها الأساسية؟

3-كيف تمثلت قيم الثورة الجزائرية في الممارسات الميدانية لجبهة وجيش التحرير الوطني؟.

منهج البحث:

ولما كان منهج البحث تبعا لطبيعته، فلا يحسن بالباحث أن يفرض منهجا ما على بحث لا يتناسب مع طبيعته، فإن مقتضى بحثنا أملى علينا استخدام مناهج ثلاثة:

1- المنهج التاريخي؛ فإن كون البحث لصيقا بمكان وزمان معينين، ومداره على أحداث ووقائع بعينها، فلا أنسب من المنهج التاريخي لمقاربة حقبة الثورة التحريرية؛ تتبعا وتقصّيا، نقدا وتمحيصا، مقارنة ومقابلة.

2- المنهج الوصفي؛ فحتى وإن كانت القيم دلالات رمزية معنوية، فإن محاولة الوقوف على تجلياتها في الواقع العياني للثورة التحريرية قد أملى علينا الإفادة من هذا المنهج في استبطانه للقيم، وسبره لتأثيرها في نفوس الثوار.

3- المنهج التحليلي؛ ذلك أن الاشتغال على النصوص والوثائق، وما تنطوي عليه من خطابات مركبة، ليستدعي حتما اللجوء إلى تحليل البنى، بغرض تحديد العناصر الأولية التي قامت على أساسها منظومة القيم.

الخطة المتبعة:

قسمت هذه الدراسة إلى مدخل وثلاثة فصول، وخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المدخل وهو مدخل مفاهيمي اشرح المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة لتجنيب المتلقي حدوث إرباك في الفهم لمعاني المصطلحات الموظفة في هذا العمل.

في الفصل الأول: تحت عنوان الخلفية الفكرية للثورة التحريرية من خلال المدلولات الإيديولوجية للحركة الوطنية، تناولت فيه عن تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في توجهاتها الإيديولوجية والفكرية باعتبارها خلفية فكرية للثورة التحريرية، فالمتتبع لمسار الجبهة والثورة التحريرية يجد أن جل المواثيق ومقررات الجبهة مستوحاة ومستقاة من برامج الحركة الوطنية وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى جل المنتسبين للجبهة والمنخرطين في دلو

أما الفصل الثاني: عنونته ب القيم الفكرية في ضوء مواثيق الثورة، تناولت فيه مواثيق الثورة و ظروف صياغتها ومحتواها والأطراف الفاعلة في هذه المواثيق، إضافة إلى القيم التنظيرية الواردة في هذه المواثيق.

الفصل الثالث: بعنوان تمثلات قيم الثورة في واقع الثورة، تناولت فيه دراسة تجسيدات القيم الفكرية على أرض الواقع سواء في من بينها مؤسسات الثورة والقرارات الصادرة عنها.

المصادر والمراجع:

واعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

1-وثائق أرشيفية: سلمت لي من طرف الدكتور فتح الدين بن آزواو:

-Archives Nationales Algériennes.

-Archives D' plomatiques de France.

- E'tat- Major- DE L' Armée De Terre.

2-المذكرات الشخصية: وهي لشخصيات تعتبر طرفا مهما وبارزا في جبهة التحرير والثورة التحريرية، فقد كان لهذه المذكرات دورا مهما في إثراء موضوع الدراسة، من بينها مذكرات، مذكرات مصالي الحاج، مذكرات أحمد بن بلة، مذكرات علي كافي، مذكرات أحمد حربي المعنونة بحياة تحد وصمود، ابن العقون الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، توفيق الشاوي وكتابة مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995.

3-المصادر: جملة من المؤلفات الشخصية لمناضلين ساهموا في معايشة الحدث الثوري وصناعته مثل محمد حربي كتاب جبهة التحرير الأسطورة والواقع، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، محمد بجاوي كتابة حقائق عن الثورة الجزائرية، فتحي الديب وكتابه عبد الناصر وثورة الجزائر والقائمة طويلة.

4-أما المراجع: فاعتمدت على مجموعة متعددة من المراجع من بينها: صالح بلحاج كتاب تاريخ الثورة الجزائرية، بخاري حمانة كتاب فلسفة الثورة الجزائرية، محمد العربي الزبيري كتاب الثورة الجزائرية في عامها الأول.

4- المقالات: هي الأخرى ساهمت في إثراء الموضوع على الرغم من كونها مراجع ثانوية بالنسبة للبحث، خصوصا المنشورة منها في الجرائد، المجاهد، الصباح...الخ، بما في ذلك المقالات الصادرة عن المجلات الجامعية.

صعوبات البحث:

لقد حفزتنا كثيرا طبيعة الموضوع والمواد المتناولة فيه، إضافة إلى الشهادات والمذكرات حول الموضوع للخروج برؤية واضحة حول قيم الثورة التحريرية، لكن هذه الحوافز اصطدمت ببعض الصعوبات من بينها:

- قلة الكتابات التي اهتمت بالجانب القيمي للثورة التحريرية، باعتبار موضوع لازال البحث فيه حديثا.
- تكرار نفس المادة العلمية ونفس العنوان في الكثير من المراجع.
- مسألة التقديس في جل الكتابات، وغياب صفة الموضوعية خاصة في المذكرات الشخصية.

سميحة دري
أولاد عدي القبالة
2019/06/11

تتخلل كل بحث أكاديمي -في الغالب-مصطلحات، تنتمي إلى مجاله التداولي، وهي بمثابة المفاتيح المفضية إلى سياقاته الفكرية، ومقاصده العلمية. وقد يؤدي إعمال مصطلحات محورية بمفاهيم معينة لدى الباحث، تختلف عما استقر من مفاهيم لدى المتلقي، إلى إحداث إرباك في الفهم، وخلل في التواصل بين طرفي الخطاب، ما يستدعي بالضرورة، تجلية المفاهيم والدلالات المرتبطة بالمصطلحات المركزية في البحث، والتي مدارها في بحثنا على خمسة مصطلحات أساسية: القيمة، الفكر، الديمقراطية، القومية العربية، الاشتراكية.

1-مفهوم القيمة:

القيمة -في اللغة-بحسب ابن منظور: أن القيمة واحدة القيم، وأصله الواو، لأنه يقوم مقام الشيء، والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، نقول تقاوموه فيما بينهم، وإذا انقاد الشيء، واستمرت طريقته، فقد استقام لوجهه، ويقول كم قامت ناقتك أي كم بلغت[1].

وقال الفرّاء: القيم هو الفعل فعيل، أصله قويما، وكان يلزم أن يجعلوا الواو ألفا لانفتاح ما قبلها، ثم يسقطوها لسكونها وسكون ما بعدها، وهي بمعنى الاستقامة والاعتدال... ويقال استقام له الأمر، وقام الشيء، واستقام واعتدل واستوى، وأمر قيّم مستقيم لقوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبَّنَا اللهُ ثُمَّ اِسْتَقَامُوا" [فصلت: 30]، أي عملوا بطاعته، ولزموا سنّة نبيه، وقوله تعالى: "فِيهَا كُتُبٌ قِيِّمَةٌ" [البينة: 3]، أي مستقيمة تبين الحق من الباطل، على استواء وبرهان، أي دين الأمة القيمة بالحق، والملة المعتدلة[2].

والقيمة مرادفة للثمن، وقد يكون مساويا للقيمة أو زائدا عليها أو ناقصا عنها، والفرق بينهما أن ما يقدّر عوضا للشيء في عقد البيع يسمى ثمنا له كالدراهم والدنانير وغيرها، على حين أن القيمة

1- ابن منظور: لسان العرب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999، ج3، ص 357.

2- عبد الله محمد أحمد الحريري: القيم في القصص القرآني، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص تربية إسلامية، قسم أصول التربية، جامعة طنطا، مصر، 1988، ص47.

تطلق على ما هو جدير باهتمام المرء وعنايته لاعتبارات اقتصادية أو سيكولوجية أو اجتماعية أو أخلاقية أو جماليته[1].

كما تدل القيمة –كذلك–من الناحية اللغوية على الاعتدال والاستواء وبلوغ الغاية، فهي مشتقة أصلا من الفعل "قام"، بمعنى وقف واعتدل واستقام، وتعني قيمة الشيء سعره أو ثمنه، حيث تدل مجازيا على ما اتفق عليه أهل السوق، وقدّروه ورجوه في معاملاتهم بكونه عوضا للبيع، فالقيمة هنا هي الثمن، وقد ورد في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية (باب القاف 774): قيمة الشيء قدره وقيمة المتاع ثمنه[2].

كذلك فإن للقيمة معان كثيرة؛ منها الدوام والثمن والاستقامة والكمال. فمن العبارات الشائعة قولهم: "ماله قيمة"؛ بمعنى أنه لا يدوم ولا يثبت على الشيء، وكان وصف الإنسان أيضا أو الشيء أو العمل أو الدين بكونه قيّما أي مستقيما، فالإنسان القيّم هو المستقيم، والديانة القيّمة هي الديانة المستقيمة، لقوله تعالى: "**وَذَلِكَ دِينُ الْقِيِّمَةِ**"*[3].

ولفظ القيمة: اسم هيئة يدل في الاستعمال العادي على قدر الشيء أو مقداره، أما في الاصطلاح فيدل على معان تختلف بحسب المجالات التي يرد فيها، اختلافا يزيد أو ينقص عن هذا الاستعمال العادي[4].

يرى جميل صليبا أن قيمة الشيء هي قدره، وقيمة المتاع ثمنه. يقال قيمة المرء ما يحسه، وما لفلان قيمة؛ أي ماله ثبات ودوام الأمر[5].

1- صلاح الدين بسيوني رسلان: القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة، القاهرة، 1990، ص 8_ 9.

2 – نفسه، ص 8–9.

*– الآية 5، سورة البينة.

3 – نفسه، ص 8–9.

4 – طه عبد الرحمن: تعددية القيم ما مداها؟ وما حدودها؟، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2001، ص11.

5– جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ج2، ص 212–213.

وقيمة الشيء من الناحية الذاتية هي الصفة التي تجعل ذلك الشيء مطلوبا ومرغوبا فيه عند شخص واحد أو عند طائفة بعينها[1].

أما القيمة من الناحية الموضوعية، فتطلق على ما يتميز به الشيء من صفات تجعله مستحقا للتقدير كثيرا أو قليلا، فإن كان مستحقا للتقدير بذاته كالحق والخير والجمال، كانت قيمة مطلقة، وإن كان مستحقا للتقدير من أجل غرض معين كالوثائق التاريخية والوسائل التعليمية، كانت قيمة إضافية[2].

أما القيمة في المجال الفلسفي، فهي المعنى الخلقي الذي يستحق أن يتطلع إليه المرء بكليته، ويجتهد في الإتيان بأفعاله على مقتضاه؛ أي أنه المعنى الذي يجمع بين استحقاقين اثنين: استحقاق التوجه، استحقاق التطبيق له.

ويمكن أن تعوض مصطلح القيمة بلفظين آخرين يحلان محله:

- أحدهما، اختصت به الفلسفة، وهو لفظ: المثال أو المثال الأعلى، مثل الخير، الحق، الجمال، الحرية، المساواة، العدل.
- أما اللفظ الثاني، فاختص به علماء الأصول، وهو لفظ المصلحة، ومن المصالح التي أجمع العلماء على دلالة النصوص الشرعية عليها؛ الخمسة الآتية: الدين، العقل، النفس (الحياة)، المال، العرض[3].

أما القيمة من الناحية الاقتصادية فتعرفها الموسوعة العربية العالمية: "القيمة في الاقتصاد تعني قوم السلعة في تحديد تبادل السلع الأخرى، وفقا لشروط تبادل السلع، ويجب عدم خلطها بالسعر،

1- جميل صليبا: المرجع السابق، ص 212-213.
2- نفسه، ص 212-213.
3- طه عبد الرحمن: المرجع السابق، ص 11-12.

حيث أن سعر السلعة يعني قوة تبادلها وفقا لمبلغ المال، أما قيمتها فتعني قوة تبادلها بالنسبة للسلع الأخرى"[1].

أما المفهوم الاجتماعي للقيمة فهي: "تصور واضح أو مضمر يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه، بحيث يسمح لنا بالاختيار من بين أساليب متغيرة من السلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل"[2].

وهناك تعريف ثان يرى أن القيمة: "عنصر لنسق رمزي مشترك، يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في المواقف"[3].

وهناك تعريف ثالث: "أي معنى ينطوي على مضمون واقعي وتقبله جماعة اجتماعية معينة"، وهي أيضا: "أي شيء له قيمة أو يعتبر قيما... عندما يكون موضوع اهتمام أو نفع أو شغف... فهم قيم بذاته"[4].

والقيمة كذلك: "ظاهرة دينامية متطورة، لذلك لابد من النظر إليها من خلال الوسط الذي تنشأ فيه، والحكم عليها حكما موقفيا، وذلك بنسبتها إلى المعايير التي يصنعها المجتمع، في زمن معين، وبإرجاعها إلى الظروف المحيطة بثقافة المجتمع"[5].

2-مفهوم الفكر:

الفَكْرُ والفِكْرُ: إعمال الخاطر في الشيء. قال سيبويه: ولا يجمع الفِكرُ ولا العِلمُ ولا النظر، وقال: وقد حكى ابن دريد في جمعه أفكارا.

1- مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ج18، ص446.

2- عبد الله محمد أحمد حريري، المرجع السابق، ص51.

3- نفسه، ص51.

4 - نفسه، ص51.

5- إبراهيم السيد أحمد السيد: البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص 6.

الفِكرَة: كالفكر، وقد فكر في الشيء، وأفكر فيه، وتفكَّر، بمعنى واحد، ورجل فكّير، مثال فسّيق، وفَيْكَرٌ بمعنى كثير الفكر.

التَفَكُّر اسم التَفْكِير، ومن العرب من يقول: الفِكْرُ والفِكْرَة، والفِكْري على وزن فِعْلَي اسم، وهي قليلة. ويقول الجوهري: التَّفكُّر التأمل، والاسم الفِكرُ والفِكرَة، والمصدر الفَكْر بالفتح. قال يعقوب: يقال ليس لي في هذا الأمر فِكْرُ؛ أي ليس لي فيه حاجة. قال: الفتح فيه أفصح من الكسر[1].

3-مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية نظام سياسي تكون فيه السيادة لجميع المواطنين، لا للفرد الواحد، ولا لطبقة معينة، ويقوم على ثلاثة أسس، وهي: الحرية، والمساواة، والعدل، وهي متكاملة ومتضامنة.

والديمقراطية -في الحقيقة-هي نظام مثالي، يعز تطبيقه تطبيقا تاما، وهي الديمقراطية السياسية، أما الديمقراطية الاجتماعية، فهي أسلوب حياة، يقوم على المساواة، وحرية الرأي، والفكر، ينشد العدالة الاجتماعية[2].

أما الديمقراطية في المنظور الإسلامي، فقد كان الإسلام أول من أقر بالديمقراطية الإنسانية؛ بمعنى أن الإنسان له الحق في اختيار من يرأسه أو يمثله في السلطة.

وتقوم الديمقراطية في الإسلام على أربعة أسس:

1- المسؤولية الفردية.
2- عموم الحقوق وتساويها بين الناس.
3- وجوب الشورى على ولاة الأمور.
4- التضامن بين الرعية على اختلاف الطوائف والطبقات.

1- ابن منظور: المرجع السابق، ج10، ص307.

2- مجموعة مؤلفين: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1983، ص 86.

5- وهذه الأسس وردت في القرآن الكريم وسنّة نبيّه[1].

ولأجل ذلك فإرادة الديمقراطية تتوقف على الوعي بضرورتها، وضرورة تتوقف قوة وضعفا على مدى تأصلها في الفكرة والثقافة، وفي المرجعية الحضارية، بصورة عامة.

يقول سلامة موسى: "إن الديمقراطية نظام في المجتمع قبل أن تكون نظاما في الحكم، بل هي نظام في الحكم لأنها نتيجة لنظام معين في المجتمع"[2]؛ ويعني بذلك ظهور الديمقراطية في الغرب كان نتيجة قيام الطبقة المتوسطة في أعقاب انهيار النظام الإقطاعي.

أما القول: "إن الديمقراطية تحتاج إلى نضج الشعب"[3]، حتى لا تنقلب إلى فوضى، وإنه – بالتالي-يجب تأجيلها إلى أن يتحقق "النضج"، فهو قول ينسى أو يتناسى بأن نضج الشعب للديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال ممارسة الديمقراطية[4].

4-مفهوم القومية العربية:

إن فكرة القومية لم تكن وليدة الصدفة أو فكرة أتت من الاقتباس، وإنما جاءت نتيجة ذلك التطور في الوعي العربي، على مدار سنين عدة، ليتجسد لنا في تلك الحيوية، بروح جديدة تعمل على بعث الحياة في الأمة العربية، وخلق كيان خاص بها، وهذا الكيان يبقى خاضعا للظروف السياسية، والتطور الثقافي، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية[5].

فالقومية هي الصفة التي تنشأ عن الاشتراك في الوطن الواحد، ويرادفها الجنسية، ومبدأ القوميات أو الجنسيات هو القول بوجوب اعتبار كل أمة شخصا معنويا، له الحق في الوجود والتقدم، وفقا لطبيعته.

1 – محمود عباس العقاد: الديمقراطية في الإسلام، ط3، دار المعارف، د ت، ص 43.

2 – محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة اليونيسكو، العدد 95، 2006، ص7-8.

3- نفسه، ص7 -8.

4- نفسه، ص7 -8.

5- عبد العزيز الدوري: الجذور التاريخية للقومية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 71.

والقومية أيضا صلة اجتماعية عاطفية، تتولد من الاشتراك في الوطن، والجنس، واللغة، والثقافة، والتاريخ، والحضارة، والآمال، والمصالح[1].

وللقومية تعريفات عدة من بينها، كما يقول حليم اليازجي: "من حيث كونها حصيلة مركب معقد من المعاني تستعصي على التحديدات الكلية المطلقة، وفي وضع تعريفاتها تطغى الصعوبة على السهولة، وتقع المسائل الخلافية في حصر العوامل الداخلة في تكوينها، وتحديد الحجم المعطى لكل هذه العوالم، في معادلة التوازن النهائي، الذي تقوم عليه"[2].

أما القومية العربية، فهي حسب تعريف كراس المنهج القومي العربي: "أنها إيمان صريح يشهد به العربي على نفسه، يوحيه عليها في أعماله، فيقول: أشهد أن أمة العرب أمة واحدة، أنا منها وإليها، وأن وطنها العربي بكليته وطني، وأن حق الأمة في تقرير مصيرها بيدها، وفي سيادتها سيادة مطلقة تامة، واستقلالها استقلالا ناجزا، في حيز الوطن، وفي أمورها الخارجية، وهو حق مطلق لها، وأن مصلحة أمة العرب غاياتها فوق كل مصلحة"[3].

وقد عرفتها الموسوعة العربية العالمية بأنها: "مذهب سياسي فكري في العصر الحديث، نادى بتقوية الشعور القومي العربي، من المحيط إلى الخليج، وتفتقت عن هذا الشعور الجماعي العام هيئات دولية، مثل جامعة الدول العربية، وأحزاب سياسية عربية، وجمعيات مختلفة في معظم الدول العربية، شكلت حركة شعبية على مستوى الدول، خصوصا بعد أن دعم هذا المذهب وروجه إعلاميا وسياسيا، الرئيس المصري جمال عبد الناصر"[4].

أما الكتاب الأحمر فأورد تعريفات عدة لها، منها: "مجموعة من الصفات والمميزات والخصائص والإدارات، التي ألفت بين العرب، وكونت منهم أمة؛ كوحدة الوطن، واللغة، والثقافة،

1 - جميل صليبا: المرجع السابق، ص 205.

2- هاني الهندي: الحركة القومية العربية في القرن العشرين، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015، ص178.

3- نفسه، ص178.

4- مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج18، ص428.

والتاريخ، والمطامح، والآلام، والجهاد المستمر، والمصلحة المادية والمعنوية المشتركة. والقومية العربية هي محل تقديس وفخار عند العرب، لأنهم بها تميزوا عن سائر الأمم، وامتازوا عليها خلال العصور، وبها نهض مجد الحاضر، وكفل لنفسه النمو والبقاء إلى الأبد"[1].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول إن القومية تعمل على أساس وحدة الأمة العربية، والعمل بعد استقلال الأقطار العربية، على أساس وبناء دولة خاصة بالعرب[2].

5-مفهوم الاشتراكية:

الاشتراكية مصطلح ظهر على لسان سان ريمون ومدرسته في فرنسا، وروبرت أوين في إنجلترا، وأريد به أساسا إخضاع الفرد للمجتمع، وتحقيق عالم اقتصادي وأخلاقي جديد، ليشهد هذا المصطلح تطورا في التفكير الاشتراكي فيما بعد، وظهرت له صور شتى مثل اشتراكية الدولة، والاشتراكية العلمية.

وهي بشكل عام نظام سياسي واجتماعي، يقوم على أساسين هامين: الملكية العامة لوسائل الإنتاج، فتصبح ملكا للدولة أو هيئات تعاونية[3].

أما المعجم الفلسفي، فيرى أن الاشتراكية مأخوذة من الاشتراك؛ تقول: اشترك القوم في كذا، أي تشاركوا. وهي اصطلاح جديد يطلق على المذهب القائل: إن مجرد الاعتماد على حرية الأفراد في الحياة الاقتصادية، لا يكفي لإيجاد نظام اجتماعي صالح، وأنه من الممكن لا بل من المرغوب فيه أن يستبدل الناس بالنظام الحاضر نظاما موافقا، يحقق العدل الاجتماعي، ويساعد على نمو الشخص الإنساني نموا تاما[4].

أما الموسوعة العربية العالمية فترى أن الاشتراكية: "نظام غربي الأصل، وحركة سياسية ونظرية اجتماعية، ويعتقد أغلب الاشتراكيين أن الحكومات الوطنية أو المحلية، هي التي ينبغي لها امتلاك موارد

1- هاني الهندي: المرجع السابق، ص 175، 180.
2- هاني الهندي: المرجع السابق، ص 175، 180.
3- جميل صليبا: المرجع السابق، ص88.
4- مجموعة مؤلفين: المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ص 14.

الأمة، واستغلالها وليس الأفراد، وتقوم النظرية الاشتراكية على امتلاك الدولة للأراضي والمصانع وغيرها من وسائل الإنتاج، لأنهم يعتقدون أن الشر يدخل من باب الملكية الخاصة"[1].

أما الاشتراكية كمصطلح، فقد استعمل في القرن 19م، وذلك لمحاربة النظام الرأسمالي، الذي كان يُعتقد أنه سبب الشرور، التي لحقت بالناس، بسبب الإجحاف الذي لحق بالطبقة العمالية العاملة في ظل النظام الرأسمالي، وبالتالي كان التفكير في العمل وفق مبدأ الملكية العامة لوسائل وموارد الإنتاج، مما يضمن للطبقة العمالية أفضل وأحسن الظروف للعمل[2].

1- مجموعة مؤلفين: الموسوعة العربية العالمية، المرجع السابق، ج2، ص201.

2- هاني الهندي: المرجع السابق، ج2، ص201.

المبحث الأول: الحركة الوطنية الجزائرية الحدث والقيمة:

ارتأينا في هذا المبحث العودة إلى تاريخ الحركة الوطنية في برامجها وأهدافها، باعتبار أن الثورة التحريرية هي امتداد لنضال تيارات الحركة الوطنية باختلاف انتماءاتها وتوجهاتها الإيديولوجية، وتنوع المشارب الثقافية والفكرية لزعاماتها ومناضليها: مصالي الحاج، فرحات عباس...الخ، وهذا ما انعكس على مبادئ وأهداف التيارات وساهم بدوره في إثراء إيديولوجية الثورة التحريرية في فكرها وقيمها التي استنبطتها منها، مما شكل قاعدة خلفية فكرية استلهمت منها أدبيات الثورة التحريرية قيمها ومبادئها التي سنتها فيما عرف بمواثيق الثورة التحريرية.

المطلب الأول: التوجه الاستقلالي.

يعرف يوسف مناصرية هذا التيار بقوله: «**هو ذلك التيار المحض الذي كان يؤمن بالجزائر كشعب واحد متماسك الأطراف له خصائصه ومميزاته، لا يقبل التجنيس ولا الاندماج ولا يوجد استفادة من الإصلاحات الاستعمارية، وهو أيضا ذلك التيار الذي لا يفكر إلا في مصير الشعب الجزائري ويهدف فقط إلى تحقيق استقلاله التام وفصله النهائي عن الاستعمار الفرنسي سياسيا وعسكريا واقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا ودينيا دون أي تأثير أجنبي لا يتماشى وأصالة الجزائر الحضارية والعربية الإسلامية**»[1].

تأثر هذا الاتجاه خلال البدايات الأولى لنشاطه السياسي والنضالي بمؤثرات عدة ساهمت في تطوير وصقل توجهاته الفكرية والإيديولوجية، وأدت إلى تنوع مشاربه الثقافية بين غربية وعربية ومن بين هذه المؤثرات نجد:

تأثيرات الحزب الشيوعي الفرنسي في نشاطات التوجه الاستقلالي، والدور الذي لعبته البيئة التي ترعرع ونشأ بها مصالي الحاج زعيم هذا التوجه، دون أن ننسى تأثيرات نشاط الأمير خالد في أوساط الطبقة العمالية المغاربية المهاجرة بفرنسا.

1- يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 6.

هذا التأثير الأميري كان بمثابة السحر الذي أجج الحماسة الوطنية والثورية في نفوس ووجدان هذه الفئة العمالية والعمل على ربطها بماضيها وتاريخها وحضارتها العربية الإسلامية.

ولكون أن ن ش أ لازال نشأ جديد بحاجة إلى قوة داعمة لنشاطاته فمُنِحَ بذلك حق استغلال المقرات والمطابع التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي[1]، وبذلك نجد أن النجم نشأ في أحضان هذا الحزب وتبنى مبدأ الاستقلال الذي طالب به الكومنترن العالمي* للشعوب المضطهدة[2]، بما في ذلك الدعوة لإنشاء أحزاب وطنية داخل المستعمرات ومن أمثلتها ن ش أ[3].

في إطار دعمه للشعوب المضطهدة والمستعمرة، عمل الحزب الشيوعي الفرنسي على إرسال العمال المغاربة لتكوينهم في مدارس خاصة تابعة للحزب الشيوعي بمدينة بوبني بباريس، مع السماح لهم باستعمال جريدة الحزب لوباريا** المناهضة للاستعمار، وبذلك نجد أن الحزب الشيوعي الفرنسي عمل على تغذية العمال المغاربة بشعور الوطنية، وإحساسهم بوطنهم وبحقوقهم المساوية لحقوق العمال الفرنسيين، مع ضرورة المطالبة بحقوقهم السياسية والنقابية بالمساواة مع الفرنسيين، واستبدال المندوبيات المالية ببرلمان جزائري ينتخب بالاقتراع العام[4].

---

1 – أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج1، ص 106.

* – هيئة عالمية تضم الأحزاب الشيوعية، تعرف باسم الأممية الشيوعية الثالثة التابعة لموسكو، وبعد الكومنترن سنة 1943تم تعويضه بتنظيم جديد تحت مسمى الكومنفورم سنة 1947.

2– نور الدين ثنيو: إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص 178.

3الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919_1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص10.

**– لوباريا: هي جريدة شهرية خاصة بإتحاد مابين المستعمرات، وهي بمثابة منبر لسكان المستعمرات، عالجت مشاكل البلدان الإفريقية والآسيوية كرست عملها كليا للشعوب المضطهدة، أما المقالات التي كتبت على صفحاتها المخصصة للقضية الجزائرية كتبت من طرف جزائري تحت اسم مستعار "علي" وأحيانا أخرى تحت اسم "الجزائري"، تم النشر بها منذ أول أفريل 1922 وصدر آخر عدد منها سنة1925، للمزيد ينظر: مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898_1938، ترجمة محمد المعراجي، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص137_138.

4–يوسف حميطوش: منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 145_146.

إن التنظيمات الإدارية والحزبية للحزب الشيوعي الفرنسي أثارت اهتمام وإعجاب مصالي الحاج، خاصة طريقته في الإدارة التي حاول تطبيقها وإسقاطها على حزبه ن ش أ في مختلف برامجه[*1].

فعن تأثيرات الحزب الشيوعي الفرنسي على الجزائريين يذكر مصالي: «**كان مواطنينا مؤيدين للحزب الشيوعي ولكن دائما من غير فهم إيديولوجيته، فقد انتابنا بسرعة نوع من التعصب الذي غالبا ماكان يؤدي بنا إلى معارضة رجال ذوي قيمة كبيرة لأن هؤلاء لم يكونوا شيوعيين، فقد كنا سكارى من الأعماق بهذا الانتماء السياسي الذي كنا مستعدين لمواجهة كل الآلام من أجله**»[2].

غير أن العلاقة بين الطرفين ما فتئت أن عرفت نوعا من الفتور والاضطراب، بسبب اختلاف المصالح ووجهات النظر بينهما، فبغض النظر عن المساعدات التي قدمها الحزب الشيوعي الفرنسي للحركات التحررية ومن بينها النجم، إلا أنها كانت ذات صبغة مصلحية غلفت بغلاف المساعدات.

تتبعنا لهذه المساعدات يبين بوضوح أنها كانت تحمل من ورائها نوايا خفية وتوسعية، في محاولة من الحزب الشيوعي الفرنسي بسط سيطرته ونفوذه على المستعمرات وفق ما يخدم مبادئ

---

* -تبني مصالي لتنظيمات الحزب الشيوعي الفرنسي جعلته عرضة للكثير من التشكيك والاتهامات ضده حول اعتناقه المذهب الشيوعي بحكم طبيعة العلاقة التي ربطته بالحزب الشيوعي الفرنسي قبل تأسيسن ش أ غير أن أحمد بن بلة ينفي ذلك جملة وتفصيلا فمن وجهة نظره أن مصالي لم يؤمن بالشيوعية كعقيدة ومذهب وإنما كانت غاية ووسيلة لتحقيق أهدافه نظرا للنزعة الثورية المناهضة للاستعمار التي ميزتها في تلك الفترة، مصالي كان معروفا بميولاته وتوجهاته العروبية والإسلامية وهو ماصرح به مصالي الحاج نفسه: «كنت أريد أن أبقى في حياتي وعلاقاتي مع أمثالي في اتفاق تام مع المبادئ الإسلامية التي كانت بالنسبة لنا شيئا مقدسا »، فعلى الرغم من أن الشيوعيين الفرنسيين كانوا متشددين في دينهم الأرثوذيكس بعمق من خلال نمط المعيشة واللباس والعادات وعقيدتهم الجديدة إلا أن مصالي ظل متمسكا بإسلامه وعروبته فيذكر مصالي الحاج: «كانوا ملتزمين أرثوذكسية عميقة، كنا نرى ذلك في نمط حياتهم ولباسهم وحديثهم وعقيدتهم الجديدة، كانوا يشبهون المسيحيين الأوائل، لكن فيما يخصني لم أصل إلى هذه المرحلة الأخيرة فالإسلام كان دائما يملأ قلبي ويحرك ذاتي» للمزيد ينظر: فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1927_1962، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر وتاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012_2013، ص163_164، مصالي الحاج: المصدر السابق، ص131.

1- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص 148.

2مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 131.

الشيوعية، والعمل على ضم هذه الأقاليم عن طريق احتوائه للحركات الوطنية التحررية للبلدان المستعمرة.

وهذا ما يؤكده أبو القاسم سعد الله أن الحزب الشيوعي الفرنسي حاول بسط سيطرته على المستعمرات، بينما النجم عمل على استغلاله لخدمة مصالحه وأغراضه، كمطابع الحزب الشيوعي وجرائده ومقراته لعقد مؤتمرات واجتماعات النجم، وفي هذا يقول سعد الله:« **تناقضات الحزب الشيوعي الفرنسي بين مناوراته الاستعمارية والمعادية للاستعمار بخصوص المشكل الجزائري، فقد أقنعت الوطنيين بأن التعاون بينهم وبين الشيوعيين يجب أن يكون قائما على التكتيك لا على المذهبية...الكومنترن قد قرر في المؤتمر السادس سنة 1928أن يجعل نجم أفريقيا الشمالية خاضعا للحزب الشيوعي الفرنسي، وأن يكن جبهة مكافحة ضد الإمبريالية الفرنسية في أفريقيا الشمالية تحت راية الشيوعية العالمية لا راية الوطنية**»[1].

وفي إطار توتر العلاقات بين النجم والحزب الشيوعي الفرنسي، تحدث مصالي الحاج عن العراقيل التي وضعها الحزب الشيوعي الفرنسي لعرقلة نشاط النجم: «**حاول الحزب الشيوعي أن يحرمنا من الانفتاح على المستويين الداخلي والخارجي، ففي سنة 1931-1932 منعنا من حضور المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر هيئة أمستردام ربلايل حيث تم مناقشة المشاكل الاستعمارية**» [2].

فعلى الرغم من حالة التوتر والاضطراب التي شابت علاقة النجم بالحزب الشيوعي الفرنسي، بعرقلة هذا الأخير نشاطات النجم على أساس خروجه عن طاعة وولاء الحزب الشيوعي الفرنسي وإعلان تمرده عليه، إلا أننا لا يمكن أن ننكر تلك الخدمات والمساعدات التي قدمها هذا الحزب للنجم.

1 - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج2، ص377.

2 - مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 155.

هذه التجربة والعلاقة التي ربطت بين الطرفين، عملت على إكساب مصالي الحاج بما في ذلك النجم إيديولوجية سياسية وتوجهات فكرية وثقافية على الطريقة الغربية، هذا الأمر ساهم في تكوين وبلورة شخصية مصالي السياسية، وإكسابها خبرة نضالية ما فتئ أن أسقطها مصالي على النجم، فأضفى عليه تلك الصبغة السياسية والتنظيمية والإدارية على غرار بقية الحركات التحررية العالمية، مما انعكس على نشاطات ن ش أ الثورية فأكسبه مزيدا من المناضلين المنخرطين ضمن صفوفه، ومزيدا من التعاطف الدولي مع قضاياه عامة والقضية الجزائرية بصفة خاصة، وبذلك نجد أن هذا الانفصال عن الحزب الشيوعي الفرنسي هو بمثابة البوادر الأولى لظهور نزعة وطنية جزائرية خالصة في إطار هويتها العربية الإسلامية.

وفي الحقيقة لعبت البيئة التي تربى ونشأ بها مصالي الحاج هي الأخرى دورا محوريا ومهما في تكوين شخصيته، وترسيخ القيم الإسلامية والعروبية وتمسكه واعتزازه بها، باعتبار أن مصالي وعائلته ينتمون إلى الطريقة الصوفية الدرقاوية، هذه البيئة أكسبته وعيا بأمور الدين وكون لديه خلفية ثقافية إسلامية وعربية. وهو مايذكره مصالي الحاج نفسه في مذكراته: «**إن المجتمع التلمساني، متدين كثيرا كل حياة سكان المدينة متأثرة بدرجة كبيرة بالمبادئ الإسلامية من المهد إلى اللحد** ».

الإسلام من منظور مصالي الحاج ليس مجرد صلاة وقراءة قرءان، بل وسيلة وطريقة تُسيِّرُ الحياة اليومية للمسلمين فيذكر مصالي: « **إن الإسلام ليس فقط دينا ولكنه يُسيِّرُ حياة كل مسلم، لا يكفي أن نؤدي الصلاة أو أن نحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، ولا أن نذهب إلى الحج في مكة، فالعقيدة تضم كل مجالات الحياة، كل حادث كل عمل وكل فكرة من طرف المؤمن ومشاريعه وأحزانه وأفراحه وخيباته كل هذا يهم الشريعة الإسلامية**...»، فالطريقة الدرقاوية بفلسفتها البسيطة التي تدعو لمحاربة المنكر والدفاع عن الخير ونصرته، هي المبادئ التي ساعدته على مواجهة الصعاب التي اعترضته في حياته النضالية[1].

1- مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 12-14.

وكغيره من أقرانه فرض على مصالي الحاج التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي في فترة ح ع1، فأدى خدمته العسكرية بمدينة بوردو الفرنسية، هذا التجنيد بالرغم من أنه مفروض عليه إلا أنه أعطاه الفرصة للاحتكاك بالمجندين القادمين من المستعمرات الفرنسية، بما في ذلك الجاليات العربية المقيمة بفرنسا، فأكسبه وعيا بالظروف التي تمر بها البلاد ومعاناتها من ويلات الاستعمار وقوانينه الجائرة، وإدراكه لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين وطنه الأم المضطهد وفرنسا الاستعمارية، كحرية التعبير السياسي والتجمعات، توفر فرص العمل، ممارسة مهن حرة، بالإضافة إلى سياسة التمييز التي طبقتها الإدارة الفرنسية بين المجندين الفرنسيين، والقادمين من مستعمراتها خصوصا الجزائر[1].

فنهاية ح ع 1 جعلت مصالي يدرك مدى نفوره ومقته لفرنسا، ورفضه لسياستها الاضطهادية المسلطة على الجزائريين، خاصة بعد معايشته للثورات التي وقعت مع مطلع القرن 20 "الثورة البلشفية في روسيا، ثورة عبد الكريم الخطابي بالريف المغربي"، هذه الأحداث أكسبته وعيا سياسيا وبعدا ثوريا[2].

كما كان للنشاط السياسي للأمير خالد في أوساط الطبقة العمالية المغاربية دورا مهما في تحديد التوجهات الثورية والاستقلالية ل مصالي الحاج والتيار الاستقلالي، وأكسبتهم بذلك بعدا وطنيا وتحرريا. فجل المؤرخين يرون أن هذا النشاط السياسي للأمير خالد بفرنسا، هو بمثابة قاعدة وأرضية مهدت لظهور ن ش أ في أوساط الطبقة العمالية المغاربية المهاجرة هناك، باعتبار أن الأمير تبنى منهجا وطريقا متشبعا بالروح الوطنية، رافضا بذلك كل الإصلاحات التي سنتها الإدارة الفرنسية سنة 1919*.

1- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص 174

2- محمد خليفة: حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار التراتيق للنشر، الجزائر، 1985، ص 113.

* -هي مجموعة من الإصلاحات سنتها الإدارة الفرنسية مرهونة بشروط مجحفة من بينها التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية.

وعلى إثر ذلك عمل على إنشاء هيئة سياسية تحت مسمى "الأخوة الجزائرية"، كرد فعل منه على المحاولات الفرنسية لطمس هوية وعروبة المجتمع الجزائري[1]، والعمل على المطالبة ببعض الإصلاحات، هذا الأمر لم يلق قبولا لدى الإدارة الفرنسية، واعتبرت أن نشاط الأمير بات خطرا يهدد مصالحها[2]، فتم إصدار قرار يقضي بنفيه إلى فرنسا*، وهو ما استغله الأمير لعقد مؤتمرات، وإلقاء محاضرات في أوساط العمال المهاجرين بما في ذلك الفرنسيين المحسوبين على التيار اليساري الفرنسي[3]، وهو ما تحدث عنه أبو القاسم سعد الله بقوله: «**إن حركة الأمير خالد لم تمت نتيجة نفيه ،أو اعتقال أصحابه وعزل حزبه، فقد استمر الأمير خالد سواء في باريس أو في الشرق الأدنى في إبقاء شعلة نار الحركة الوطنية والوحي إلى أتباعه بحملها إلى الأمام**»[4] .

تحدث مصالي الحاج عن صدى هذه المحاضرات، وعن التأثيرات التي تركتها في نفوس المهاجرين، من بين هذه المحاضرات نذكر على سبيل المثال وصفه للمحاضرة التي ألقاها الأمير خالد بتاريخ 12 جويلية1924 بفرنسا: «**كان مفعما بالعزة والنبل، لما وقف لإلقاء خطابه وقفت القاعة وصفقت تصفيقا حارا استمر عدة دقائق، بعد كلمات التحية ألقى خلال ساعتين خطابا مكتوبا بالفرنسية[...] كانت القاعة تصغي إليه بصمت واحترام[...] أطلقت امرأة زغرودة صرخة فرح مزقت الصمت وأثارت حماسة ملتهبة** » [5]، ومن خلال تلك التجمعات عمل الأمير على فضح الأعمال الشنيعة اللاإنسانية التي تمارسها الإدارة الفرنسية على الشعب الجزائري[6].

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 164-163.

2- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ج1، ص 363.

* - تم نفيه من الجزائر سنة 1923، بقرار أوصت به فدرالية رؤساء البلديات والنواب، فقد رأت أن نشاطات الأمير أصبحت خطرا على فرنسا، بما في ذلك الكولون الذي رأى أن برنامج المساواة المنادى به من قبل الأمير هو أمر متطرف وبالتالي يجب طرده، للمزيد ينظر أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 364.

3- أبو القاسم سعدالله: المرجع نفسه، ص 364.

4- نفسه، ص 371.

5- مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 123.

6- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص364.

وأمام هذا النشاط المتنامي للأمير خالد بفرنسا، حاولت الإدارة الفرنسية بذل الجهد للحد منه، إلا أن ذلك لم يمنع من إذكاء بذرة الوطنية التي زرعها في نفوس وذهنيات الطبقة العمالية المغاربية، فقد ألهم الأمير خالد بأفكاره أصحاب التوجه الثوري الاستقلالي فيما يخص مسألة الانفصال والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للشعب الجزائري[1].

1-نجم شمال إفريقيا:

كما هو معروف فإن النجم نشأ في أوساط الطبقة العمالية المغاربية المهاجرة في فرنسا، هذه الهجرة العمالية كانت ضمن جملة من الإصلاحات التي قامت بها فرنسا لأجل التخلص من آثار ومخلفات ح ع 1، ففتحت بذلك باب الهجرة أمام العمال القادمين من مستعمراتها بهدف توفير اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تعداد اليد العاملة خاصة القادمة من الجزائر، فوصل تعدادهم إلى 500 عامل سنة 1912، ليرتفع العدد إلى92000عامل بحلول سنة 1923، ومعظمهم من فئة الفلاحين[2].

وكنتيجة لإفرازات وتأثيرات نشاطات الأمير خالد في أوساطهم، أن أسست هذه الطبقة العمالية المغاربية هيئة سياسية تدافع عن حقوقهم ومطالبهم تحت مسمى ن ش أ*، وأصبح لها دورا رياديا بالساحة السياسية الجزائرية وبفرنسا[3].

وفي حديث أبو القاسم سعد الله عن هذا الوافد السياسي الجديد يذكر:« **إن ميلاد نجم إفريقيا الشمالية، كان أحد الأحداث العظيمة في التاريخ السياسي للجزائر، فقد ساهم بنظامه وأمده واتجاهه الثوري في تدعيم وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية بشكل فعال...والنجم ولد**

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص159.

2 - عبد القادر جغلول: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984، ص202.

* - من بين المنتسبين في إدارة النجم من الجزائريين نجد: محمد جفال، حاج علي عبد القادر، مصالي الحاج، أحمد بلغول، محمد بن الأكحل، عمار عيماش، للمزيد ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص373.

3- عبد الرحمن كيوان: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 145.

من رماد كثير من المحاولات الوطنية في العقود السابقة، والذي يشجعه تأييد بعض اليساريين الأوروبية وتطورات الشرق الأدنى، حاول أن يدخل عناصر جديدة في السياسة الجزائرية، ولكن مساهمة خلال الفترة المدروسة ويعني أثناء 1926-1929، لم تكن مدهشة كثيرا لأنه كان قد واجه عقبات مختلفة من السلطات الفرنسية، وكان محاربا من الشيوعيين لموقفه الوطني الضيق...وكان يقوم نشاطه خارج الوطن» [1].

بذلك يؤكد سعد الله أن التجربة النضالية للنجم ما هو إلا حصيلة تجارب نضالية وطنية سابقة، واستمرارية للنشاط السياسي للأمير خالد بفرنسا، فمثل بذلك الأمير خالد الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة بعد مطالبته بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، من خلال الرسالة التي وجهها للرئيس الأمريكي ويلسن[*2].

أما تأسيس النجم فتم بعد عقد عدة جلسات تكميلية بنفس السنة (1926)، من بينها جلسة 15ماي بشارع بروطان، تم خلالها الاتفاق على تسمية الهيئة باسم ن ش أ، لتتوالى الجلسات التأسيسية بشهر جوان، تليها جلسة أخرى يوم 2 جويلية بقاعة النقابات، استكمل خلال هاتين الجلستين الأخيرتين عملية تأسيس النجم والتأكيد النهائي على تسمية الحزب[3]، ومنحت الرئاسة

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص 383.

* - قدم العريضة إلى الرئيس الأمريكي ويلسن1919، طالب خلالها بمنح الجزائر حق تقرير المصير، وقام المؤرخ الفرنسي آجرون عام 1980بنشرها، بعد أن قدمها له أحد أصدقائه الفرنسيين، وقام المؤرخ أبو القاسم سعد الله بتعريبها، ودعم هذه الوثيقة بوثائق أخرى عام 1981 تدعم هذه العريضة، حيث قام هذا الأخير بتصويرها من ميكروفيلم، وهي نسخة عن الأصل الموجودة ضمن أوراق الرئيس ويلسون التي تم الاحتفاظ بها بمكتبة الكونغرس الأمريكي، ينظر يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص5، أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج2، ص 49

2- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص5.

3- محمد قنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص35.

الشرفية للحزب للأمير خالد، ومصالي الحاج في الكتابة العامة، والعضوية لكل من: رابح موساوي، علي الحمامي، علي عميش، الرزقي كمال، أحمد بلغول، محمد جفال، محمد طالب[1].

وفي إطار تأسيس النجم، تحدث أحمد توفيق المدني عن الزيارة التي حظي بها من قبل عبد القادر حاج علي و مصالي الحاج، خلال فترة تواجده بباريس كعضو في الوفد الدستوري الجديد الثالث بتاريخ 3 ديسمبر 1925، أعلماه خلالها بعزمهما على العمل الفعلي لإنشاء حركة استقلالية تحت تسمية ن ش أ، وصرح مصالي قائلا:**« إننا نعمل على التخلص من هذه الحركات الموبوءة الإجرامية، التي تحاول محق الجزائريين والزج بهم في البوتقة الفرنسية، من أجل تأييد سلطان فرنسا إلى الأبد، إننا سوف نزيحهم عن الميدان وسوف نسير قدما نحو الاستقلال التام طال أو قصر»**[2].

وبذلك ظهر النجم إلى الوجود بصفة رسمية وقانونية في مارس1926*، وتم اختيار باريس مقرا لهذا التنظيم الجديد، لكون جل الأطراف الفاعلة في هذا التنظيم ينتمون إلى الطبقة العمالية المقيمة بالأراضي الفرنسية[3]، وتم تعين الحاج علي عبد القادر** رئيسا[1].

1- عبد الرحمن العقون: الكفاح القومي والسياسي، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1، ص 123.

2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح في الجزائر 1925-1954، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت، ج2، ص13.

* -في تقرير للشرطة الفرنسية بباريس، صدر تقرير بتاريخ280جوان 1926، عن دار ولاية الشرطة بباريس مصلحة شؤون أهالي شمال إفريقيا وبإمضاء موظفين من الشرطة هما آيت قاسي، الدراجي، وجاء في التقرير ما يلي:«...بلغنا ولد قادي رابح كنت بمقهى شارع لاكنال رقم14...فرأيت أهليين جزائريين يدخلان المقهى ليطلبا الاشتراك في جمعية إسلامية تحت نجم الشمال الإفريقي، وقد شرحا للمستمعين أن هذه الودادية الجمعية، وضعت تحت رئاسة الأمير خالد الشرفية، ووضع اسمه فوق إيصالات الاشتراك التي كانت تحمل فرنكا واحدا وخمسين سنتيما» ، للمزيد ينظر عبد الرحمن العقون: المصدر السابق، ص 123_124.

3- نفسه، ص 120.

** - الحاج علي عبد القادر: ولد سنة 1883 تجنس بالجنسية الفرنسية سنة 1911، ناضل في صفوف الفرع الفرنسي للأممية العالمية، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي بعد مؤتمر تور، ساهم في بعث ش أ سنة 1926، اعتزل الحياة السياسية بعد طرده من الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1931، آخر مساهماته السياسية مساندته لفرحات عباس سنة 1948، توفي سنة 1957، للمزيد ينظر محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 176.

يذكر مصالي حول تولية الحاج علي رئاسة النجم، أن ذلك راجع لعامل كبر السن والتجربة التي أكسبته خبرة، إضافة لعلاقاته مع الحزب الشيوعي التي كانت في صالح النجم ودعمه، غير أن هذه التجارب الكثيرة وأشغاله منعته في الوقت نفسه من القيام بمسؤوليات الرئاسة على أكمل وجه، فأصبحت هذه المسؤولية عبئا عليه، فاضطرت إدارة النجم إلى إيجاد بديل فوقع اختيارهم على الشاذلي خير الله غير انه رفض المنصب المقترح، فتم تولية محمد جفال الذي قدم استقالته مضطرا في جوان 1926، نظرا لظروفه الصحية حسب ما يذكر محمد لبجاوي.

بناء على هذه الاستقالة تم تولية أحمد بهلول أمور النجم، غير أن هذا الأخير لم يستطع الاستمرار في أداء مهامه لأسباب عدة أهمها المطاردات الفرنسية له، فتوارى عن الأعين لبعض الوقت واقترح على مصالي الحاج تولي مسؤولية النجم فرفض هذا المقترح[2].

وفي شهر أوت 1926، تم اعتقال أحمد بهلول في مدينة وهران أثناء سفره إلى العاصمة، وتم إطلاق سراحه فيما بعد بناء على تدخل من فيكتور سبيلمان* لدى الحاكم العام، بعد أن قضى قرابة 5أشهر في السجن وفق إطلاق سراح مشروط يقضي بعدم إقامته داخل أراضي شمال إفريقيا الخاضعة

1- الأمين شريط: المرجع السابق، ص9.

2- محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، تونس 1971، ص24_ 25

* - فيكتور سبيلمان: ولد في 10نوفمبر1866 بمنطقة الألزاس الفرنسية، قدم للجزائر بعمر 11سنة، استقر والده بمنطقة برج بوعريريج ، عمل على الاستثمار في الفلاحة لكن سرعان ماباع والده كل مايملك لسداد ديونه للبنك، فعمل فيكتور في مهن عدة لمساعدة عائلته من إسكافي إلى بائع في متجر إلى صحفي في عدة جرائد، تعاون مع العديد من الشخصيات السياسية المعروفة آنذاك بمناهضتها للاستعمار الفرنسي من بينهم عالم الاجتماع والآثار غاستون دي فلوييير، بعد ح ع 1 انخرط في صفوف الحزب الشيوعي لينسحب منه سنة 1925 وهي نفس السنة التي أودع فيها السجن بسبب مواقفه المعادية للسلطات الاستعمارية، كان من أشد المناهضين ليهود الجزائر منذ صدور قانون كريميو، حظي باهتمام الشيخ ابن باديس بسبب مواقفه ونضاله من أجل الدفاع عن الشعب الجزائري، توفي سنة 1938 للمزيد ينظر: محمد الصادق مقراني، فكتور سبيلمان فرنسي أحب الجزائر وعاشر ابن باديس وفرحات عباس، للمزيد ينظر موقع الحوار، 29 أكتوبر 2017، alhiwardz.com، فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص 126.

للسيطرة الفرنسية، وفي فترة سجنه تولى مصالي* الحاج مسؤولية إدارة أمور النجم بصفة مؤقتة، وبعد إطلاق سراحه عرض للمرة الثانية منصب رئاسة النجم على مصالي الحاج ليصبح الرئيس الفعلي ل ن ش أ[1].

أدت التجربة النضالية لمصالي الحاج، وتوجهاته الإيديولوجية المتعددة المشارب إلى استقطاب العديد من المناضلين، فبلغ عدد المنتسبين للحزب 3000عضو بمنطقة باريس مع حلول سنة 1927[2]، وبما أن الحزب أصبح تنظيما سياسيا معترفا به، اعتمد لنفسه جرائد ناطقة باسمه **على غرار بقية التنظيمات السياسية التحررية في العالم[3].

باشر مصالي الحاج فور توليه مسؤولية النجم مساعية الحثيثة للدفاع عن القضية الجزائرية، ومن أهمها مشاركته في مؤتمر بروكسل 10_15فيفري 1927 تحت إشراف الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري[4]، خلال هذا المؤتمر منحت لمصالي فرصة الحديث عن مطالب الجزائريين* أمام جموع الحاضرين في المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه في تلك الفترة[1].

---

* – مصالي الحاج من وجهة نظر شارل أندري جوليان يملك مقومات القائد السياسي، وامتلاكه ملكة الخطابة وقوة التعبير باللغتين العربية والفرنسية جعلت النجم يحظى بالقوة، فرغم تعليمه المحدود وثقافته العصامية إلا أنه يملك المقدرة على الإقناع والتنظيم والإرادة الصلبة، للمزيد ينظر شارل أندري جوليان: أفريقيا الشمالية تسير، ص140.

1- محمد لبجاوي: المصدر السابق، ص24_ 25.

2- عبد القادر جغلول: المصدر السابق، ص 22.

**– أسس النجم جريدة الإقدام الباريسي سنة 1926ناطقة باللغتين العربية والفرنسية إلا أنها تعرضت للتوقيف مطلع شهر فيفري سنة 1927بحجة أنها صادرة باللغة العربية وهي لغة ممنوعة غير معترف بها في فرنسا، جريدة الإقدام سنة 1927 لم يعثر على أي عدد منها باستثناء ماكتب عنها في الصحف حول صدورها ، جريدة إقدام شمال أفريقيا سنة 1928، جريدة الأمةسنة 1930، وبلغت الأعداد التي وزعت من الأمة 12ألف نسخة سنة 1932، ليرتفع العدد إلى 44 ألف نسخة سنة 1934، للمزيد ينظر مسعودة مرابط يحياوي: المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، دار هومة، الجزائر، 2010، ص، 322_ 223. محمد قنانش: الحركة الاستقلالية، ص 39.

3- محمد قنانش: الحركة الاستقلالية، ص 39.

4- أحمد محساس: الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، الجزائر، 2002، ص79.

***– عقد هذا المؤتمر في قصر دوغمون بالعاصمة البلجيكية بركسل بحضور شخصيات عدة من بينها: بالباندیت نهرو من الهند، محمد حطة من اندونيسيا، الصين ممثلة بالجنرالات الشيوعيين، كتاياما من اليابان ومن بين مطالبه نذكر:1_الاستقلال الكامل=

وبالإضافة إلى هذه المطالب نجد أن النجم طور مطالبه، وتبنى مطالب جديدة بتاريخ 28ماي1933، ومن بينها نجد:

- ❖ الإلغاء الفوري لقانون الأنديجينا وكل الإجراءات التعسفية.
- ❖ إطلاق سراح المساجين والعفو عن المنفيين والمحتجزين.
- ❖ حرية الانتقال إلى فرنسا والخارج.
- ❖ حرية الصحافة.
- ❖ استبدال المندوبيات المالية ببرلمان وطني جزائري منتخب.
- ❖ إلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري بالجنوب.
- ❖ حق الارتقاء في المناصب العليا للجزائريين.
- ❖ التعليم الإجباري العربي، وحق التعليم في المستويات العليا.
- ❖ توسيع القروض الفلاحية وتنظيم السقي[2].
- ❖ تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.
- ❖ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.
- ❖ الاعتراف بحق العمل النقابي والجهوي والحزبي، والقيام بالإضراب.
- ❖ مساعدة الفلاحين على استرجاع الممتلكات[3].

=للجزائر، 2_جلاء الجيش الفرنسي، 3_ إنشاء جيش وطني، 4_مصادرة الأملاك الزراعية الكبرى للكولون والشركات الإقطاعية، 5_ احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين، 6_إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية إلى الجزائر، 7_ إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام، 8_ خلق مدارس بالعربية، للمزيد ينظر سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص378، 379. مصالي الحاج: المصدر السابق، ص140.

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص378.

2- Claud collot-Jean, Robert Henry: le mouvement national Algérien texte1912-1954,offices des publications universitaires, Hydra, Alger et l'Harmattan (paris),1978, p,51_ 52.

3- الأمين شريط: المرجع السابق، ص12.

وانطلاقا من ذلك أصبحت النشاطات والأعمال الوطنية للنجم، منافسا للمطالب والنشاطات السياسية للحزب الشيوعي الفرنسي[1]، وأمام هذا النشاط المتنامي للنجم تعرض لمضايقات وعراقيل من قبل الإدارة الفرنسية، هذه المضايقات تنتهي كل مرة بحل الحزب، مما يضطر قادة هذا الأخير إلى تغيير تسمية النجم، كنوع من المراوغة للتخلص من الملاحقات الفرنسية، مع بقاء نفس المبادئ والأهداف الثورية من ن ش أ، إلى ن ش أ المجيد 1932، ثم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا 6فيفري1935، إلى أن تحول إلى حزب الشعب الجزائري[2].

2-حزب الشعب الجزائري:

تأسس هذا الحزب بتاريخ11مارس1937 بمدينة نانتير الفرنسية، تحت رئاسة مصالي الحاج ولجنته تنفيذية متكونة من: عمار عيماش*، كحال أرزقي**، فلالي مبارك (المدعو سي عبد الله)*** وآخرون.

1-الجيلالي صاري: محفوظ قداش، عبد القادر بن حراث: المقاومة السياسية 1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 55.

2- عبد اللطيف بوروبي: واقع التجربة التعددية السياسية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ج1، ص198.

*- عمار عيماش: أمين عامن ش أ حتى سنة 1936، عاد إلى الجزائر سنة 1947، تبنى مواقف إصلاحية، ينظر، محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص331.

**- كحالي أرزقي: من قنزات، عضو الجيل الثاني من مناضلين ش أ، أرسل إلى فرنسا ليحل محل القيادة المسجونة في الجزائر، أوقف سنة1938، توفي في السجن، ينظر محمد حربي، الأسطورة والواقع، ص333.

***- فلالي مبارك: ولد في دوار عشيرة، عاش في قسنطينة عمل صباغا، ناضل في صفوفن ش أ، من مؤسسي حزب الشعب، اعتقل سنة 1937 حكم عليه بالسجن 5سنوات، أطلق سراحه قبل الفترة المحددة، لينشط تحت اسم مستعار "منصور" ، عضو اللجنة المركزية في حزب الشعب السري، قائد فدرالية فرنسا ل ح إ ح د سنة 1949، ليقصى بعدها من الحزب السري، من أبرز أنصار مصالي الحاج خلال أزمة الحزب، بعد سنة 1956 واصل النضال داخل الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين، ومسؤول عن فرق الحركة الوطنية الجزائرية المسلحة، توفي سنة 1957 من قبل جبهة التحرير، أعيد دفنه بالجزائر بعد موافقة هواري بومدين، محمد حربي: سنوات المخاض، ص 182.

ومما صرح به مصالي خلال تأسيس الحزب الجديد «**أيها المواطنون الأعزاء يشرفني ويسرني أن أعلن أننا خلال هذه العشية من يوم11مارس1937، أنشأنا حزب الشعب الجزائري بإيداع التصريح في عمالة الشرطة**» [1].

والواضح أن حزب الشعب هو سيرورة، وامتداد لنشاطات ن ش أ متبنيا نفس المبادئ والأهداف التي نادى بها النجم، متخذا من باريس مقرا له نظرا للحرية التي تتمتع بها الحركة الوطنية الجزائرية في عقد التجمعات، تأسيس الأحزاب، حرية التعبير، في حال لم تشكل هذه الأحزاب تهديدا للأمن الفرنسي داخل الأراضي الفرنسية[2].

ولأجل التعريف بتوجهات الحزب الإيديولوجية ومطالبه، أسس جريدة ناطقة باسمه بعنوان البرلمان الجزائري*، تحمل عنوانا فرعيا (جريدة نصف شهرية للدفاع عن مصالح الجزائر العربية)، إضافة إلى جريدة بالعربية سماها "الشعب"[3].

وبما أن هذا الحزب تبنى أهداف ومطالب ترقى إلى مطامح وتطلعات الشعب الجزائري، فكان ذلك عامل استقطاب لتزايد أعداد المنتسبين لحزب الشعب الجزائري، فعمل قادته على تأطيرهم في خلايا سرية وفق تنظيم محكم ومدروس[4].

صرح علال الفاسي** في حديثه عن مصالي الحاج وحزبه الجديد، أن هذا الحزب على الرغم الظروف الصعبة التي مر بها في فترة ظهوره، إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يستمد نظامه ويستلهمه من

1- مصالي الحاج: المصدر السابق، ص223_224.

2- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 102.

* - تذكر المصادر أنه تم إصدارها من سجن الحراش من قبل بعض أعضاء حزب الشعب المقيمين بهذا السجن، غير أن إصدارها لم يدم طويلا، ينظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج3، ص 123.

3- أبو القاسم سعد الله: الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، مجلة الثقافة، العدد31، فيفري-مارس1976، ص 32.

4- عبد النور خيثر: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007، ص347.

الحزب الدستوري التونسي، والحزب الوطني المراكشي من خلال العلاقات التي ربطت مصالي الحاج بالوطنيين المغاربة في كل من مراكش وتونس[1]، بما في ذلك زعامات وشخصيات قومية عربية أمثال شكيب أرسلان*[2].

ولم يقتصر هذا التأثير على الأحزاب المغاربية فقط، بل امتد إلى أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية، مستمدا منها مبادئه الإسلامية والموروث الحضاري والثقافي في برامجه على غرار ج ع م ج، ومتأثرا بمبدأ الاستقلال الذي نادى به ن ش أ ودعا إليه الأمير خالد[3].

باشر مصالي نشاطه ضمن حزبه الجديد، بالمشاركة في المظاهرات التي نظمها الحزب الشيوعي الفرنسي بمناسبة عيد الاستقلال الفرنسي المصادف ل 14 جويلية، حرص مصالي الحاج ومناضلي حزبه خلال هذه المظاهرة على السير في موكب خاص بهم، رافعين العلم الجزائري الذي حمل الألوان

** – يذكر علال الفاسي ثناء شكيب أرسلان على شخص مصالي الحاج الذي تميز بالذكاء والشهامة في رسالته التي وجهها شكيب أرسلان ل علال الفاسي سنة 1936 بعد فرار مصالي من الشرطة الفرنسية ليستقربه المقام ب جنيف السويسرية، للمزيد ينظر علال الفاسي: الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص 25.

1- علال الفاسي: المصدر نفسه: ص26.

*- شكيب أرسلان: ولد بتاريخ 25ديسمبر1869 بحارة الأمراء بحي أرسلان بقرية الشويفات ببيروت، سنة 1879 التحق بمدرسة الحكمة ببيروت التي أسسها المطران يوسف الدبس، اشتهر بتفوقه في اللغة العربية، تعلم على يد نخبة ممتازة من الأساتذة في تلك الفترة من بينهم الشيخ عبد الله البستاني الذي تعلم على يديه اللغة العربية، سافر بعدها إلى مصر وهو بسن 21 سنة لتلقي العلوم و المعارف، وبعمر 22سنة سافر إلى الأستانة عبر باريس تعرف خلالها على أمير الشعراء أحمد شوقي، ليقرر السفر بعدها إلى سويسرا وهي أول محطة أوروبية له ليقيم بها مدة من الزمن، لينتقل إلى ألمانيا مقر إقامته الدائمة، حضر عدة اجتماعات ومؤتمرات أقيمت بسويسرا من بينها المؤتمر السوري الفلسطيني سنة 1921، ليعود إلى لبنان ليتوفى بها سنة 1946، للمزيد ينظر بشير فايد: قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان، دراسة تحليلية وفكرية مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص 90 وما يليها.

2 - Mahfoud Kaddache: Histoire du nationalisme algérien1919-1939, edition E D I F, alger, 2000, p 328.

3- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص92.

الإسلامية مرددين النشيد الخاص بالحزب"فداء الجزائر"، فلاقى الأمر ترحابا لدى عموم الجماهير الجزائرية وزاد إقبال المنتسبين لحزب الشعب الجزائري[1].

أما مطالب الحزب فكانت تطرأ عليه التغييرات والتعديلات حسب الظروف والأوضاع، ومن بينها نجد:

- ❖ تبني سياسة ن ش أ، من رفض للتمييز والاندماج باعتبار أن هذه الفكرة لا أساس لها سواء عقائديا أو تاريخيا[2].
- ❖ الاستقلال التام للجزائر، وربط أسس الدولة الجزائرية الحديثة بماضيها العربي الإسلامي[3].
- ❖ تطبيق القوانين الديمقراطية، والاجتماعية.
- ❖ تأسيس برلمان جزائري، مع توضيح مفاهيم الوطنية الجزائرية.
- ❖ حرية الصحافة، والجمعيات، العمل النقابي.
- ❖ المساواة في أداء الخدمة العسكرية.
- ❖ إلغاء المنح المعطاة للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت.
- ❖ التعليم باللغتين العربية والفرنسية.
- ❖ المساواة الاجتماعية في بين العمال في جميع القوانين المعمول بها في فرنسا.
- ❖ استعادة الأراضي المصادرة[4].
- ❖ النضال من أجل تحسين الناحية المادية والمعنوية للجزائريين[5].

1- عبد النور خيثر: منطلقات وأسس، ص 347_348.

2- عبد الله بوقرن: الأسس الفكرية والسياسية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الفلسفة، معهد الفلسفة، جامعة الجزائر، 1983-1984، ص 63.

3- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص95.

4- محفوظ قداش، محمد قنانش: حزب الشعب الجزائري 1937-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص36-35.

5- Claud collot-Jean,Robert Henry: op-cit, p 92.

واستمر مصالي الحاج في نشاطاته الحثيثة، من خلال مشاركته في الانتخابات* الخاصة بعدد من المستشارين البلديين في صائفة1937، هدفه من وراء ذلك عرض أفكار الحزب السياسية على الجماهير، وعلى الرغم من خسارته الانتخابات إلى أن هذه المشاركة اعتبرت انتصارا معنويا لحزبه لحصوله على 360صوت**[1].

وبحلول شهر أوت 1938، دعا حزب الشعب لعقد مؤتمر إسلامي، واستثني من هذه الدعوة الحزب الشيوعي الجزائري، بسبب طبيعة العلاقة التي ربطت الحزب الشيوعي الجزائري بالفرنسي، وتم خلال هذا المؤتمر تقديم مجموعة من المطالب تتمحور حول:

- ❖ إلغاء القوانين الاستثنائية.
- ❖ المطالبة بالحريات الديمقراطية، حرية الصحافة، التجمع، التعبير.
- ❖ حق الانتخاب، الاقتراع العام.
- ❖ العدالة في العمل والأجور.
- ❖ استرجاع الأراضي، إلغاء أنواع السخرة.
- ❖ المطالبة بالتعليم العربي والفرنسي.
- ❖ إطلاق سراح المساجين والمعتقلين السياسيين[2].

وعلى الرغم من المضايقات التي تعرض لها من الإدارة الفرنسية، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار الحزب في نشاطاته من بينها تأسيس اللجنة الخضراء، التي اهتمت بالجانب العسكري لأجل

*- تضم هذه القائمة، العمال والحرفيين، وصغار التجار، وترشح مصالي الحاج شخصيا للانتخابات، للمزيد ينظر مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 228.

**- كان عدد الأوروبيين 660000، لهم الحق في ثلث أخماس المقاعد في المجالس الجزائرية، أما عدد الجزائريين 6ملايين منهم خمسين من المقاعد في المجالس الجزائرية للمزيد ينظر مصالي الحاج : المصدر السابق: ص228.

1- مصالي الحاج: نفسه: ص 228.

2- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص100_101.

الإعداد والتحضير للكفاح المسلح، بالإضافة إلى تأسيس لجنة شمال أفريقيا للعمل الثوري، التي عملت على إرسال مناضلين للتدريب العسكري على استعمال الأسلحة بألمانيا*[1].

وكنتيجة لتوجهات الحزب الثورية الاستقلالية تم اعتقال مصالي وعرضه للمحاكمة، وسلطت عليه عقوبة النفي مع الأشغال الشاقة لمدة 16سنة[2]، وانتهى الحزب بحله في 26سبتمبر1939، وفق مرسوم يقضي بذلك بدعوى تعامله مع ألمانيا النازية[3].

من خلال تتبعنا لنشاط حزب الشعب**، يتضح جليا أن حزب الشعب ما هو إلا امتداد لسير نشاطات ن ش أ النضالية والثورية والوطنية، مع اختلاف بسيط أن حزب الشعب انتقل في اهتماماته الثورية والوطنية من القضايا الإقليمية إلى معالجة القضايا القطرية، متبنيا نفس المطالب والمبادئ والأهداف الثورية ل ن ش أ، منتهجا طريقته النضالية بالاعتماد على نفس التنظيمات الإدارية والحزبية لنجم شمال أفريقيا، على أساس نفس الزعيم في كلا التنظيمين، ونفس المذهب والتوجه الإيديولوجي الثوري، ونفس القيم الفكرية التحررية والموروث الثقافي العربي الإسلامي لطالما تبناها الحزب ونادى بها.

*- استقبلت السلطات الألمانية هذه المجموعة التي ترأسها محمد طالب، وتم الاهتمام بتدريب أفرادها، لكن ما أدى إلى القطيعة بين لجنة شمال إفريقيا للعمل الثوري وألمانيا وجهة النظر الألمانية في موضوع البت في الاستعمار إلى ما بعد الحرب، مما أدى إلى توجه اللجنة صوب إيطاليا، للمزيد ينظر محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ج1، ص 58.

1- محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه: ص 58.

2- عامر رخيلة: 8ماي1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت، ص31.

3- محمد شبوب: الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945)، دراسة سياسية، اقتصادية، واجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، 2014-2015، ص31.

**- بتاريخ نوفمبر1938 نقل الحزب مقره إلى الجزائر العاصمة، نظم خلالها مظاهرات طالب فيها بالديمقراطية، وتحرير المساجين، إنشاء برلمان جزائري.

3-الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية:

وهي امتداد لحزب الشعب أنشأت صيف سنة 1946[1]، على إثر عودة مصالي الحاج من منفاه بالكونغو برازافيل عقب نهاية ح ع 2، بمساعدة كل من الأمين دباغين، محمد خيضر، حسين لحول، أحمد مزغنة، متخذا من جريدة الأمة الجزائرية الصادرة باللغة الفرنسية لسانا ناطقا باسم الحزب، ودعمها بجريدة أسبوعية باللغة العربية تحت مسمى "المغرب العربي"[2].

وحتى لا يلق هذا الحزب نفس مصير سابقيه، عمل مصالي الحاج على جعل الحزب ذو واجهتين:

- واجهة علنية شرعية لأجل ممارسة الحزب نشاطاته بأريحية شاركت بموجبها في الانتخابات البرلمانية الفرنسية التي جرت في 19أكتوبر1946*.
- واجهة سرية للحزب حزب الشعب.

إضافة إلى تنظيم ثوري عسكري فيما يعرف بالمنظمة الخاصة[3].

ومن بين المطالب التي تبناها الحزب نذكر:

- ❖ إلغاء النظام الاستعماري وتعويضه بإقامة نظام سيادة.
- ❖ إجراء انتخابات نزيهة دون تمييز عنصري.
- ❖ أن تلتزم هذه الجمهورية المنشودة بالحياد الإيجابي، تدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والآسيوية.

1- بشير بلاح: المرجع السابق، ص 464.

2- عامر رخيلة: 8ماي1945، ص 35.

*- تحصلت ح إ ح د على 5مقاعد من 15مقعد المخصص لهيئة الناخبين الثمانية في الجمعية الوطنية الفرنسية محرزة 153000 صوت من بين 460000 صوت، للمزيد ينظر رابح بلعيد: الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص58.

3 - سليمان قريري: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 136-137.

❖ إقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية، اجتماعية لها صلاحيات تنفيذية وتشريعية وقضائية[1].

وفي مؤتمره الوطني المنعقد 7سبتمبر1947، تبنى الحزب عدة مطالب شكلت في مضمونها الشعار الذي بنى عليه الحزب مبادئه وإيديولوجيته، ومن بين هذه المطالب نجد:

❖ الجزائر أمة.

❖ أن يطبق على الجزائر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو المبدأ الذي أقرتها هيئة الأمم المتحدة في ميثاقها، الموقع عليه والمعترف به من قبل الدستور الفرنسي[2].

❖ التخلص من الاستعمار وإعادة السيادة للشعب الجزائري.

❖ تكوين دولة وطنية بكل خصوصياتها السيادية.

❖ تطبيق مبادئ الديمقراطية وفق الضوابط والمعايير التي حددها الحزب، بمعنى أن الكلمة للشعب وللبرلمان الجزائري الذي ينتخب بالإجماع دون تمييز عرقي أو ديني[3].

ومن خلال هذه المطالب، يتضح لنا أن مفهوم الدولة والوطن لدى هذا الاتجاه يقوم على استعادة السيادة وفق طموحات الشعب الجزائري، عن طريق إقامة جمهورية جزائرية مستقلة لها خصوصياتها وتملك مقومات الدولة الحديثة، أما إدراجه لمبدأ الأمة الجزائرية فقد يكون في الغالب ردا على منظور الحزب الشيوعي للأمة الجزائرية بأنها أمة في طريق التكوين، وتأكيدا منه بأن الجزائر أمة قائمة بذاتها رغم المحاولات الفرنسية الدائمة لطمس هويتها العربية والإسلامية.

فهذه المطالب: إلغاء النظام الاستعماري، إقامة جمهورية مستقلة ذات مطالب وأبعاد سياسية وثقافية واجتماعية، تهدف إلى الدعوة لإقامة دولة مستقلة ذات كيان سياسي حر[4]، كما أبانت عن

1- عامر رخيلة: 8ماي 1945، ص35.

2- سمير بوعبد الله: الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها على النضال السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011، ص 84.

3 – مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد6، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2012، ص 331.

4- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع في برامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919_1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011، ص331.

النزعة الوطنية والثورية الموجودة في إيديولوجية الحزب، الهادفة إلى القضاء على محاربة السياسة الفرنسية وإجراءاتها القمعية المسلطة على الجزائريين، بما فيها من أفكار سلبية حاولت غرسها في عقول الجزائريين.

فمفهوم الوطن والوطنية لدى ح إ ح د يتضح بشكل واضح وجلي من خلال ما أوردته في وثيقة خاصة بالحزب، ومما جاء فيها: «**ترمي الوطنية إلى الحرية والازدهار التام للقيم الأخلاقية والمادية للوطن، فالوطنية ديمقراطية في ماهيتها وثورية في توجهها، وهي تعني جملة ما تعنيه ترقي الأمة وتفتحها على الطموحات العادلة والتلقائية كأن تمارس دينها وحقها في أن تعيش على ما تدر بها أراضيها سيدة على ثرواتها، فالنزعة الوطنية التحررية هي الوحيدة التي تتماشى مع الحقوق المقدسة للإنسان**»[1].

هذه المطالب لاقت إقبالا من لدن الشعب الجزائري الراغب في التحرر والاستقلال، فيذكر أحمد توفيق المدني: «**أن هذا الحزب كان عظيما حقا، وأنه جاهد في سبيل الاستقلال جهادا مريرا قاسيا، وأن ضحاياه الذين يفوقون عددهم الحصر، فقد فتحوا أمام الشعب كله سبيل التضحية، والفداء، وكانوا معالم الطريق الذي قادنا نحو الثورة الطاهرة ونحو الحرية الغالية، ونحو الاستقلال العزيز، إلا أنني أقولها مخلصا، وفي صراحة عميقة الأساس إن قيادته كانت بسيطة دون مستوى المسؤوليات، ودون مستوى الأحداث**»[2]، وبذلك اكتسحت ح إ ح د الساحة السياسية الجزائرية مع نهاية 1947، نظرا لتوجهاته الثورية التي لاقت إقبالا ورواجا في أوساط الجماهير الجزائرية.

اهتمامات ح إ ح د لم تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل تعداه ليشمل الجوانب الاجتماعية منها والثقافية، كجمعية النساء الجزائريات، اتحادية العمال المسلمين، الكشافة الإسلامية

1- نور الدين ثنيو: المرجع السابق، ص 268.

2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج3، ص 15.

الجزائرية، جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، لجنة مساندة ضحايا القمع*، الجمعيات الرياضية، الفرق المسرحية، كما عملت على تأسيس مدارس تابعة لها من بينها: المدارس العربية الحرة[1].

فتعددت الملامح المجسدة لتلك النزعة الوطنية والثورية لدى الحزب، من بينها ما يعرف في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بـ"الأزمة البربرية" التي ظهرت سنة 1949، وتمركزت بصفة رئيسية في الأوساط الطلابية المهاجرين الجزائريين بفرنسا، من بينهم بناي واعلي، رشيد علي يحي[2].

بحلول شهر مارس1949 امتد نشاط الحركة البربرية إلى الجزائر، مع تبني أنصارها وزعاماتها فكرة أن "الجزائر جزائرية"، وهو طرح مناقض ومعاكس لما دعت إليه ح إ ح د" الجزائر عربية إسلامية"[3]، وهو ما أكده البيان الذي وزعته الحركة البربرية على فئة العمال الجزائريين بفرنسا بنفس السنة:« **ليست الجزائر عربية وإنما هي جزائرية ويجب العمل على توحيد كل الجزائريين المسلمين الذين يريدون النضال من أجل تحرير الوطن دون تمييز بين جنس عربي وبربري، ومنذ بعض الوقت ونحن نطالع باستمرار في مقالات صحفنا ونسمع من أفواه بعض القادة أن الجزائر عربية، هذا التأكيد لا يجافي الحقيقة فحسب لكنه يعبر أيضا عن أفكار عنصرية خالصة بل وأيضا امبريالية وينكر وجود العناصر البربرية والتركية**»[4].

فتبنت الحركة البربرية مبادئ وأهداف تتلخص في مجملها حول:

- ❖ إيجاد دعاة مبدأ معادي للثقافة العربية الإسلامية، باعتبارها عوامل هدم للهوية البربرية وطمس للتراث البربري، مما أدى إلى تجاهل الماضي الإسلامي للجزائر.
- ❖ اعتبار القبائلية لغة لجميع الناطقين بالبربرية، وجعلها في موقف منافس ومعادي للغة العربية.

---

* – لجنة مساندة ضحايا القمع معلن عنها قانونيا بتاريخ 1948/4/13، الكشافة الإسلامية الجزائرية"S.M.A" تشكل مدرسة إعدادية عملية أمينها العام بوزوزو للمزيد ينظر، رابح بلعيد: المصدر السابق، ص 90.

1- أحمد محساس: المصدر السابق، ص294.

2- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، دار شمس الزيبان، ج 1، الجزائر، 2013، ص259.

3- مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية، ص 331.

4- رابح بلعيد: المصدر السابق، ص 87.

- ❖ تفسير التاريخ وفهمه انطلاقا من الموقف المعادي للماضي العربي الإسلامي للجزائر، فأصبح بذلك الصراع بين دعاة المغرب العربي ودعاة شمال إفريقيا البربرية.
- ❖ الارتباط بقيم الثقافة الغربية، لذلك كان الحرص على رفع شعارات المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان[1].

فكانت هذه المبادئ بمثابة تصريح واضح لا يترك مجالا للشك بإنكار الحركة البربرية لعروبة وإسلام الأمة الجزائرية، وهو ما شكل بحق تهديد خطير لتفكيك وحدتها الترابية والتاريخية والعرقية.

فأصبح هذا الطرح الجديد خطرا محدقا محاولا سلخ الجزائر عن عروبتها وإسلامها، فهذه الحركة باتت من منظور ح إ ح د وباء انتشر وسط جموع الجماهير الجزائرية، عمل على نخر عقولهم و تشتيت وحدة صفهم، ومن شأنه أن يخلق أزمة حادة تشغل الحزب عن هدفه، ومهمته الأساسية لمناهضة ومحاربة الاستعمار وسياسته الجائرة.

من بين الإجراءات التي اتخذتها ح إ ح د، القيام بعملية معاكسة لعملية غسل الدماغ التي قامت بها الحركة البربرية، عن طريق إقناع جموع المناضلين المنضوين تحت الحركة المعادية بأنها حركة انفصالية تهدف إلى تفكيك وحدة صفهم، فهي بالأساس فشلت في الموطن الأصلي للغة البربرية فلم تستطع خلق مكان لها في منطقة القبائل.

وأمام صرامة ح إ ح د في معالجة هذه المسألة، أدى الأمر بالزعامات والأطراف الفاعلة في هذه الحركة بالتراجع عن مواقفها المناهضة لعروبة الجزائر وإسلامها، والإقرار بأن الشعب الجزائري هو شعب واحد لديهم نفس الاهتمام ونفس القضية للدفاع عنها[2]، وعلى إثر نشاطات هذه الحركة تمت تنحية وعزل حسين آيت أحمد من قيادة المنظمة الخاصة[3].

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 222.

2- عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 129.

3- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ص 259.

نشاطات ح إ ح د والمطالب التي تبنتها أبانت عن توجهات ونزعة ثورية في إيديولوجيتها، خاصة عند تأسيسها للمنظمة الخاصة 1947. ويعتبر رابح بلعيد أن محمد بلوزداد (الملقب بـ: "سي مسعود") هو الأب المؤسس لها[1]، وهي منظمة ذات صبغة عسكرية ثورية، يصفها أحمد محساس بقوله: «**تجسد التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية النهج الثوري من الناحية العلمية**»[2]، مهمتها التحضير للعمل الثوري، بلغ عدد المنتسبين لها مابين1000-1500مناضل تتوفر فيه جملة الشروط حددتها المنظمة*، أخضعتهم لتدريبات عسكرية صارمة وقاسية، ومن أعضائها البارزين نذكر: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي[3].

هذه المنظمة الثورية العسكرية قائمة على مبدأ السرية، تترأسها قيادة أركان وطنية هي رابطة الاتصال بين التنظيم الجديد ورئاسة ح إ ح د، ومنع أعضاء المنظمة الخاصة من المشاركة في أي نشاط سياسي خارج إطار المنظمة، وقطع دابر الاتصالات مع أي من الأحزاب أو المنظمات خارج المنظمة الخاصة[4].

وضعت المنظمة كتيبا هو بمثابة مرجعية لمناضليها، فالكتيب يحمل في طياته مجموعة من القوانين والمبادئ المستلهمة والمستمدة من تجارب الثورات العالمية، التي اعتمدت أسلوب حرب العصابات في ثوراتها، فتم تدريبهم على استعمال الأسلحة** وصناعة المتفجرات[1]، مع تلقينهم دروس في الأخلاق والحياة المدنية والسياسية، مع تنمية الروح القتالية[2].

1- رابح بلعيد: المصدر السابق، ص94.

2- أحمد محساس: المصدر السابق، ص305.

*- من شروط الانضمام إلى هذه المنظمة أن يكون المناضل مخلصا، يتمتعون بالثقة والتجربة النضالية، ومن القوانين المنظمة كذلك عزل الهيئات عن بعضها حتى لا يكون أي اتصال بينهم حتى لا ينكشف أمرها، الالتزام بالسرية التامة، تم اكتشافها عام 1950، واعتقل بعض مناضليها، ينظر فاطمة بودرهم: حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة1954-1964، مذكرة ماجستير، قسم التنظيمات، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994، ص 25.

3- فاطمة بودرهم: نفسه: ص25.

4- أحمد محساس: المصدر السابق، ص 305.

** - تم تنظيم دورتين الأولى في شهر جانفي 1948 لأجل دراسة حرب العصابات في ايرلندا والاتحاد السوفياتي مع التعرف على خريطة الجزائر لتحديد المناطق الصالحة لحرب العصابات، التدريب الثاني في شهر أوت 1948، للمزيد ينظر يمينة بوجليد:=

قسمت المنظمة الخاصة إلى ثلاثة أقسام هي:

1. شبكة المساعدين: مهمتهم توفير الملاجئ للفارين والملاحقين من الشرطة الفرنسية، وهي مسؤولة مباشرة أمام رئيس المنظمة بتقديم تقارير عن أنشطتها.
2. قسم الاستعلامات: مهمتها تكوين عناصر مكلفة بالاهتمام بأجهزة الراديو، ووسائل الاتصال تحت إشراف أخصائيين في جهاز الراديو.
3. قسم المتخصصين في المتفجرات: يخضعون لتدريب خاص باستعمال المتفجرات في عمليات التخريب، وتمكن هذا القسم من تصميم وصناعة نوع من القنابل اليدوية، ومن بين المصنعين لهذه القنابل نجد: مقران أعراب محمد من الشلف[3].

ومن بين الأعمال العسكرية التي قامت بها المنظمة، الهجوم على مكتب البريد الرئيسي لمدينة وهران لأجل ملأ خزينة ح إ ح د بعد الضائقة المالية التي أصابته[4].

وفي إطار نشاطاته الحزبية تم عقد مؤتمر ثاني للحزب أيام4-5-6 افريل1953، أصدر خلاله مجموعة من القوانين والإجراءات، مست مختلف الجوانب الإيديولوجية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، تتحدث في مجملها عن:

- ❖ إنشاء جمهورية ديمقراطية بالشعب والشعب في نطاق المبادئ الإسلامية.
- ❖ القيام بإصلاحات زراعية لفائدة الجزائريين لتحسين أوضاعهم المعيشية.
- ❖ الاهتمام بالجانب الصناعي وفق ما يتناسب مع الإمكانيات والموارد الطبيعية الجزائرية.
- ❖ تأميم الوسائل الزراعية الكبرى.
- ❖ إقامة سوق مشتركة بين الجزائر وتونس والمغرب من ناحية الإنتاج والاستهلاك.

=الحركة الوطنية الجزائرية 1950-1954 مسار وتصور، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 52

1 -يمينة بوجليد: نفسه: ص 52.

2- أحمد محساس: المصدر السابق، ص 305_306.

3- نفسه، ص 306_307.

4- يمينة بوجليدة: المرجع السابق، ص56.

- ❖ تحقيق العدالة الاجتماعية.
- ❖ الاهتمام بجانب التعليم وفق المبادئ الوطنية والإسلامية.
- ❖ الاهتمام بالجانب العلمي التقني والفني.
- ❖ احترام المعتقدات الدينية[1].

هذه المطالب تعكس البعد الوطني والثوري ل ح إ ح د، مؤكدة بذلك على الأبعاد القيمية العربية والإسلامية للمجتمع الجزائري، مبرزة أهم مبدأ أقام عليه الحزب نشاطاته الوطنية والثورية "إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية في نطاق المبادئ الإسلامية"، معتبرة إياه ركيزتها الأساسية في نضال الحزب.

تعرضت ح إ ح د لأزمة داخلية أدت إلى حدوث مشاكل في الحزب، بسبب اختلاف وجهات النظر بين قادة الحزب حول الطريقة المتبعة في نضال الحزب وطريقة تسييره، من خلال قيام مصالي بإدراج بند في مقررات الحزب يقضي بتعيينه رئيسا للحزب مدى الحياة، هذا الأمر أدى إلى انفجار الأزمة* داخل الحزب وكادت تنهيه، ومن تداعيات الخلاف تقسيم الحزب إلى قسمين: مصاليين ومركزيين.

ومن مبررات اللجنة المركزية للحزب، أن مصالي الحاج معروف بحبه للزعامة وتقديسه لشخصه، واستئثاره باتخاذ القرارات الخاصة بالحزب بنفسه دون الرجوع لأعضائه[2]، من بينها سفره إلى

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 223_ 224.

*- تعددت الروايات التاريخية حول أسباب هذا الخلاف رابح بلعيد يرى أن بوادره تعود المؤتمر السري الذي عقده الحزب 1947/2/15 إضافة إلى عقده متأخرا، كانت القرارات التي خرج بها المؤتمر التي تتحدث في مجملها عن المشاركة في الانتخابات سببا في الخلاف، أما إيف كوريير فيرجع سبب الخلاف إلى الصراع والخلاف الحاصل بين مصالي الحاج وحسين لحول فيذكر: « على هامش هذه المؤتمرات الأربعة الجهوية التي نظمها حسين لحول في أفريل 1949 اجتمعت اللجنة المركزية بكل هدوء وقد انبثقت عن هذا الاجتماع لجنة مركزية جديدة برز فيها مصالي الحاج ولكن تم إبعاد اقرب مساعديه وهما مزغنة وفيلالي من المكتب السياسي ذلك الوقت كانت الخلافات الداخلية تحل على المستوى الداخلي لكن مصالي مافتئ يبدي معارضته» للمزيد ينظر: رابح بلعيد: المصدر السابق، ص82. خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص108.

2- الأمين شريط: المرجع السابق، ص75.

باريس لأجل متابعة أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأجيله لعقد مؤتمرات الحزب عدة مرات[1]، ومما زاد في توسع حدة الخلاف طلب مصالي من بن يوسف بن خدة تنظيم حملة دعائية مكثفة للقضية الجزائرية، هذا الأمر أدخل اللجنة المركزية في حالة من الفوضى والاضطراب، بسبب هذه الحملة التي ستدخل الجماهير الجزائرية في صدامات مع الشرطة الفرنسية والمستوطنين[2].

كذلك إصرار مصالي الحاج على مواصلة العمل السياسي، عن طريق المشاركة في الانتخابات عمل على توسيع هوة الخلاف بين الطرفين، فمن وجهة نظر مصالي أن الانتخابات هي السبيل الوحيد لتحسين أوضاع الجزائريين والحصول على الاستقلال، فالانتخابات من شأنها أن تؤدي إلى الحصول على بعض التنازلات، على أساس أنها تشكل وسيلة ضغط على الإدارة الفرنسية مما سيؤدي إلى نتائج إيجابية[3]. وعلى النقيض من ذلك يرى الطرف الآخر أن الانتخابات لن تأتي أكلها، ولن تقدم أي نتيجة تذكر وبقاء الأوضاع على حالها.

من وجهة نظر الطرف المناقض لمصالي، أن السبيل الوحيد لتحقيق ما يطمحون إليه للحصول على نتائج إيجابية هو العنف والعمل الثوري، ومما زاد تمسكهم وإصرارهم على رأيهم هو عملية التزوير التي طالت الانتخابات في عهد نايجلان[4]، ومما عمق الخلاف مطالبة مصالي اللجنة المركزية تسليمه كل سلطاتها، والمهام المنوطة بها الأمر الذي رفضته هذه الأخيرة[5].

فما كان من الطرفين المتصارعين أن عقدا مؤتمرين مضادين، الأول لمصالي وأنصاره وعقد 14-16جويلية 1954 بمدينة هورنو Hornu البلجيكية، أما المؤتمر الثاني الخاص بالمركزيين فعقد يوم 15اوت1954 ببلكور بالعاصمة.

1- خلادي بلهادي: الفكر السياسي عند ابن باديس ومصالي الحاج 1926_1952 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2018_2019، ص139.

2 - رابح بلعيد: المصدر السابق، ص 121.

3- أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف لخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان، دت، ص77.

4-نفسه، ص 78.

5- الأمين شريط: المرجع السابق، ص 75-76.

ولم يبقى هذا الخلاف محصورا في الطبقة القيادية للحزب، بل امتد إلى أوساط المناضلين من أنصار المركزيين والمصاليين، وقد حاول كل طرف في هذا الصراع الحصول على أتباع ومؤيدين، فانضم إلى المصاليين طبقة المهاجرين في فرنسا من عمال وتجار، أما بالجزائر فاستطاع ضم الطبقة البروليتارية المتمثلة في عمال الموانئ، المناجم، حرفيين صغار التجار، الفئات المطالبة بتعريب الحزب، أما المركزيين فانضم إليهم الطلبة الثانويين، معلمين، الموظفين البلديين، أصحاب المهن الحرة[1].

وكان من إفرازات هذا الصراع والخلاف، ظهور طرف ثالث من بقايا المنظمة الخاصة بعد انكشاف أمرها وحلها، محاولا رأب الصدع بين الطرفين حتى لا يحيد بهم الصراع عن مهمتهم الأساسية في محاربة الاستعمار والحصول على الاستقلال، ولما أيقن بصعوبة الأمر وعدم حصول إلتآم أو توافق بين الطرفين، حمل على عاتقه مسؤولية الأمر بنفسه، والعمل بسرية تامة للتحضير للعمل الثوري، للقضاء على الاستعمار، فكان ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

المطلب الثاني: التوجه الإدماجي:

وجدت تعريفات عديدة لهذا التوجه، فنجد أحد أعضائها يعرفها بـ: «**ثريات الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية، والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين** ».

أما جورج ماسي وعلي مراد فيرون أن جماعة النخبة يقصد بها الأفراد من الجزائريين المسلمين الذي جمعوا في تعليمهم الثقافة العربية والفرنسية، اعتبروا أنفسهم أقلية ونخبة مثقفة ضمن الجماهير الجزائرية ذات التعليم المحدود من فلاحين وعمال بسطاء، ومن منظور الاشتراكي الفرنسي جون جوريس أنها طبقة تائهة بين حضارتين عربية وفرنسية ويذكر كذلك:« **إننا مزقنا الشبان الجزائريين**

1- محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية1945-1962، ترجمة علي قسايسة وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 121-122.

بين حضارتين، وسرعان ما فقدوا الاتصال بحضارتهم، ولكنهم غير قادرين على الدخول في حضارتنا إلا بصعوبة»[1].

أما الكاتب والصحفي الفرنسي سيرفي، فمن خلال إقامته وتواجده فترة بالجزائر تمكن من وصف جماعة النخبة، فمن خلال وجهة نظره يرى أنهم جماعة واعية لما تفعله بالدور المنوط بهم وفخورين بأنفسهم، رغم تلك الأفكار التي يحملونها والمعادية لفرنسا، يحلمون بتولي شؤون بلادهم، رغم أنهم لم يرفعوا علم الجزائر للجزائريين[2].

انطلاقا من هذه التعريفات المتعددة، نجد أن الإدارة الفرنسية أدركت أهمية التوغل في نفسية الأفراد ودواخلهم لتسهل السيطرة عليهم. وبناء على هذا الأساس عملت على بسط نفوذها السياسي على الجزائري، ليمتد هذا النفوذ ليشمل الجانب الثقافي والفكري للسيطرة على عقول النشأ الجزائري وتوجيه فكره وميولاته منذ الصغر.

ولأجل إنجاح هذا المخطط، أنشأت مدارس فرنسية لتلقين الثقافة والحضارة الفرنسية والغربية للأطفال الجزائريين المنضوين لهذه المدارس، في خطة محكمة منها لتحطيم المدرسة الجزائرية لما تمثله من صلة ربط للمجتمع الجزائري بهويته العربية الإسلامية وفق ما يخدم توجهات ومصالح الإدارة الفرنسية، فعملت على تعليمهم منذ الصغر مبادئ الديمقراطية، الجمهورية، الحرية، العلمانية من المنظور الفرنسي والولاء للوطن الأم فرنسا من خلال تلقينهم النشيد الوطني الفرنسي(المقاوم، الأخوة) وفق مبادئ الثورة الفرنسية 1789 الأخوة، المساواة، الحرية[3]، فأصبحت هذه الفئة متفرنسة في العادات والتقاليد إلى حد كبير[4].

هذه الأفكار التي روجتها المدرسة الفرنسية أثرت في فئة النخبة، وفي شخص فرحات عباس الطفل الذي حظي بفرصة الانتماء لها. ولم تكن المدرسة الفرنسية المؤثر الوحيد في شخصية فرحات

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 159_161.

2-نفسه، ص 161.

3- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص 150، 163.

4- مراد بوعباش: الوطن والوطنية، ص337.

عباس، فقد لعبت الكتابات الأدبية الفرنسية هي الأخرى دورا مهما في تكوينه، فكتاب أرنست لافيس Ernest la visse ترك الأثر الجيد والانطباع الحسن لدى فرحات عباس من خلال تضمنه فكرتين أساسيتين: حب فرنسا، كراهية الحرب، كما يتضمن مجموع الأفكار التي يجب على المعلم أن يلقنها لتلاميذه، مبينين طبيعة الحرب السيئة والآلام التي تلحقها بالأفراد، وعلى النقيض من ذلك أن المصالحة والحلول السلمية هي الطريقة التي من المفروض أن تلجأ إليها الدول المتحاربة[1].

فيذكر الباحث جاك مورال Jacque Moral :« **كل المستقبل السياسي للنخبة وكل موقفها المتخذة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتعليم المتحصل عليه، ويبدو لنا فعلا أن المدرسة الفرنسية من خلال طاقم معلميها كانت تولي أهمية كبيرة لتكوين هؤلاء لكي يصبحوا مواطنين فرنسيين صالحين وجيدين في نفس الوقت، وبدون وعي أو طريقة غير مباشرة كانت تغرس فيهم بذور التمرد والعصيان ضد فرنسا، ففي كل مراحل الطور التعليمي المدرسي كانت فرنسا تمثل الشرعية والمشروعية والتحضر**».

في فترة الجامعة احتك فرحات عباس بالنخبة الفرنسية ك ويليام —م–شاندلر، مستمدا منهم قيم ومبادئ الإصلاح في إطار سياسة الإدماج، ومبدأ الاعتدال من خلال تأثره بالشبان الجزائريين[2].

1–فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين[*]:

تأسست بتاريخ 18جوان 1927 بمدينة الجزائر، واضعة لنفسها هدفا أساسيا هو توحيد جهود النواب المسلمين الجزائريين الموزعين على مختلف المجالس النيابية بالجزائر، من اجل الدفاع عن مصالح منوبيهم[3].

وضمت الفدرالية ثلاث عمالات هي:

1- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص 163.

2- يوسف حميطوش: المرجع نفسه: ص 165، 173.

* – تولى المنتخبون وظائف تمثيلية في المجالس البلدية، المجالس العامة، غرف التجارة والفلاحة، إضافة على وظائف أخرى في المجال الإداري والاقتصادي، للمزيد ينظر يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص 171.

3- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص323.

1- قسنطينة، الأكثر حضورا بينهم، تناوب على تولي زمام إدارتها كل من المحامي شريف سيسبان، الدكتور محمد الصالح بن جلول*، فرحات عباس[1].

2- الجزائر العاصمة برئاسة زروق محي الدين

3- وهران، تحت رئاسة بن عودة، باش تارزي[2].

ومن بين المطالب التي نادت بها الفدرالية نجد:

- المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين.
- إلغاء قانون الأهالي وباقي القوانين الاستثنائية.
- التمثيل النيابي للجزائريين.
- المساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل[3].

من خلال هذه المطالب يتضح بشكل واضح تأثرها بمطالب فئة الشبان، خصوصا تلك المطالب التي تبناها الأمير خالد، فعمل فرحات عباس على إعادة صياغتها، وبلورتها بطريقة لا تثير حفيظة المعمرين[4].

على الرغم من إعادة صياغتها، إلا أننا نجد أن الفدرالية لم تورد أي مطلب له علاقة بمفهوم الوطن والقضية الوطنية في توجهها الإيديولوجي أو في أدبيات الفدرالية، فالملاحظ أن المطالب جلها إن لم نقل كلها تتحدث عن تحسين أوضاع الجزائريين، المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، فهي لم تشر إطلاقا للاستقلال أو طالبت به.

* - محمد الصالح بن جلول: ولد سنة 1986، من أصل بورجوازي، رئيس فدرالية المنتخبين سنة 1933-1936، بدأ نجمه يفل بعد المؤتمر الإسلامي، قضى بقية حياته بفرنسا، ينظر حربي: سنوات المخاض، ص179

1- بن يوسف بن خدة: جذور أول نوفمبر، ص 78.

2- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون: المصدر السابق، ص 323.

3- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص 163.

4- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص 220.

تميزت مطالب الحزب بالاعتدال كنوع من الاحتجاج على السياسة الفرنسية، فهدف الفدرالية من دخول الحياة السياسية يتلخص في مقولة فرحات عباس: «**إن المحن التي يعيشها وطننا هي التي دفعتني إلى المعركة السياسية، فلو أن فرنسا وجدت حلولا عادلة للمشاكل المطروحة عندنا لكنت بدون شك أفضل أن أفلح حديقتي**»[1] .

الهدف الأساسي للفدرالية هي دمج النخبة الجزائرية المتعلمة في المجتمع الفرنسي في الناحية السياسية منها والاجتماعية، وبلغ مطلب الإدماج إلى نفيهم وجود وطن اسمه الجزائر، وهذا ما يؤكده المقال الذي كتبه فرحات عباس بتاريخ 24 فيفري1936 بعنوان "فرنسا هي أنا"[2] ومن بين ما ورد في المقال: «**الوطنية هي ذلك الإحساس الذي يدفع الشعب داخل حدوده الإقليمية...لو كنت اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا، فالرجال الذين ماتوا من أجل المثل الوطني هم يوميا مكرمون محترمون...ومع ذلك سوف لا أموت من أجل الوطن الجزائري، لأن هذا الوطن غير موجود لم أكتشفه**»[3]. وهو إنكار صريح من قبله لوجود وطن جزائري.

والحقيقة أن إنكار هذه الفئة لوجود وطن جزائري، هو إنكار لتاريخ الجزائر وامتدادها الحضاري العربي والإسلامي، فيتحدث فرحات عباس لأحمد توفيق المدني عن مبررات وأسباب اتباع فدرالية المنتخبين لهذا المنهج والطريق بقوله:« **إن فرنسا ملكت البلاد بقوة السلاح وقتل المدافعين الأحرار وتشريد بقايا الشعب شذر مذر، فتفكير الطبقة المتنورة بالجزائر هو غير تفكير الطبقة المتنورة التونسية، نحن هنا لا نستطيع إطلاقا محاربة فرنسا إلا بواسطة قوانينها وداخل إطاراتها، فكفاحنا وقد ابتدأ ولن ينتهي قريبا يرتكز على دعامتين أساسيتين الأولى فضح الاستعمار أبشع فضيحة، وبيان أساليبه واستهتاره بالقيم الإنسانية، وإبلاغ الرأي العام العالمي والفرنسي ما يقاسيه الشعب المسكين من آلام لم يتحملها شعب قبله، ونرجو أن لا يتحملها**

1- مراد بوعباش: الوطن والوطنية، ص 338.

2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص320.

3- مراد بوعباش: الوطن والوطنية، ص 338.

شعب بعده، والثانية إرغام فرنسا بالحجة والبرهان على تطبيق قوانينها التي تقول بأن الجزائر قطعة من فرنسا، وأن الجزائري فرنسي قانونا، وذلك بموجب إلغاء كل القوانين الاستثنائية الخاصة بالأهالي ويجب إعطاؤنا كل حقوق المواطنة الفرنسية»[1].

شكل فشل مشروع بلوم فيوليت* صدمة لفرحات عباس والفدرالية، هذا الفشل بمثابة نقطة تحول فكري للاندماجيين فتغيرت مطالبهم من المطالبة بالاندماج إلى المطالبة بحكم فدرالي، ومن هذا المنطلق بدأ الخلاف الفكري والإيديولوجي يظهر بين فرحات عباس وابن جلول[2] ، مما أدى على انقسام الفدرالية إلى فرعين ابتداء من جويلية 1938:

1- التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري: ترأسه ابن جلول ذكر في ديباجة تكوينه: «**لقد أسس في القطر الجزائري بواسطة كل الجمعيات الفرنسية الإسلامية، أو الإسلامية وهي جمعيات مشتركة فرنسية إسلامية وأحزاب سياسية ونقابات وعمال وصناع، أسس تجمع تمثلت فيه كل هذه الهيئات لتوحد مجهوداتها بهدف العمل للحصول على مطالب**** **مشتركة إن هذا التجمع يسمى "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري»** ، أما الهدف من وراء هذه المطالب التقرب من الجزائريين[3].

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 321.

*- مشروع قدمته الحكومة الفرنسية، يحوي على عدة مطالب منها إلحاق الجزائر بفرنسا وإدماجها فيها، إعطاء حق الانتخاب لجماعة خاصة من الجزائريين لا يزيد عددهم على 20ألف، منح الجنسية الفرنسية لهم مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية. للمزيد ينظر سلوى لهلالي: الاتجاه الليبرالي الجزائري ومشروع بلوم فيولييت1936، مجلة تاريخ الجزائر العربي، العدد6، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، جامعة الجزائر 2، ص119. خامسة مدور: مشروع بلوم-فيولييت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري (1936-1938)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015. ص141.

لسب 2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 325.

**- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد، حرية الصحافة العربية، إلغاء القوانين الاستثنائية، المساواة في الأجور وفرص العمل بين الأوروبيين والمسلمين، منح المساعدات المالية للفلاحين، إيجاد هيئة انتخابية واحدة مع تطبيق مبدأ الاقتراع العام، الدعوة لإنشاء جمهورية فدرالية جزائرية تتحد مع أقطار المغرب العربي تحت لواء فرنسا. ينظر مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص327.

3- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص227.

2- التجمع الشعبي الجزائري: ترأسه فرحات عباس، من خلال تسميته يتضح أن فرحات عباس حاول الخروج من الإطار الضيق للحزب إلى نطاق أوسع*[1]، تبنى شعارا جديدا "بالشعب ومن أجل الشعب"**، فشكل هذا الشعار نقلة في تفكير فرحات عباس باعتماده على القاعدة الجماهيرية، مهمته تمثيل المسلمين في المجالس الانتخابية.

ومن خلال المطالب التي نادى بها الفرعين وتوجهاتهم الإيديولوجية، نجد أن التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري، دعا إلى دمج العنصر الفرنسي في الجزائر مع احترام مقوماته، أما التجمع الشعبي الفرنسي فدعا على المساواة وجعل الجزائر مقاطعة فرنسية[2].

بالنظر إلى مطالب الحزبين، نجد أنها على الرغم من الاختلاف الذي يظهر في توجهاتهما الإيديولوجية من خلال المطالب، إلا أن هذا الاختلاف والتغيير يبقى مجرد اختلاف شكلي، لأنهما من الناحية الجوهرية يتبنيان نفس الأهداف، والمطالب والإصلاحات والإدماج، وبسبب هذه المطالب لم تلقى الفدرالية ذلك التجاوب الذي كانت تسعى إليه في أوساط الجماهير الجزائرية، باعتبارها لم ترقى إلى طموحات الشعب الجزائري.

وقد كانت لتجربة تجنيد فرحات عباس ضمن صفوف الجيش الفرنسي، دورا مهما في تحول المسار السياسي لفرحات عباس، من خلال وقوفه على التمييز والفروقات بين المجندين الفرنسيين والجزائريين من حيث الرتب العسكرية، الخدمات الاجتماعية والصحية، هذا الأمر جعل فرحات عباس يدرك حقيقة نظرة الإدارة الاستعمارية للأهالي الجزائريين.

---

*- وفق مبدأ المساواة، احترام الوضع الشخصي.

1 - سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص41.

**- نظام مساواة حيث تنعدم محظوظية الطائفية والمنشأ والجنس، نظام اقتصادي يحقق العيش والحياة الفضلى للجميع، جزائر تكون مقاطعة فرنسية حقيقية مثلها مثل المقاطعات الفرنسية في الوطن الأم. للمزيد ينظر مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 323، 327_328.

2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 327-328.

تم تعين فرحات عباس في فرع التمريض برتبة رقيب، بينما منح للفرنسيين من نفس درجته العلمية رتبة ملازم[1]، وكما ذكرنا فشل مشروع بلوم فيولييت والعوامل المذكورة سابقا ساهمت في تغيير إيديولوجيته الفكرية والسياسية فيما يخص القضية الجزائرية، متخليا عن سياسة الإصلاح وتبنيه قيما سياسية جديدة خصوصا المتعلقة منها بالحرية والتحرر، خاصة في ظل نزول الحلفاء بالجزائر بتاريخ 8 نوفمبر 1942.

أعطى ذلك الأمل لفرحات عباس في تحقيق مطالبه، من خلال ربطه لاتصالات مع "روبرت مورفي" ممثل الرئيس الأمريكي "روزفلت"، حصل بموجبها على تطمينات أمريكية لأجل إيجاد حل لقضايا الدول المستعمرة من بينها الجزائر، هذه التطمينات ولدت حماسة نضالية لدى فرحات عباس في نشاطه السياسي، لتجسيد المطالب التي قدمها فيما يعرف تاريخيا" **بيان الشعب الجزائري***"[2]، لخص من خلاله فرحات عباس112 سنة من الاحتلال والاستعمار، عبر خلالها عن رغبات وطموح الشعب الجزائري دون ضغينة أو حقد.

ومما يذكره في البيان: «**إن نزول القوات الإنجليزية والأمريكية في بلادنا فصلت الجزائر عن فرنسا، وشحذ هذا الفصل في جميع النفوس شهوة القبض على زمام الحكم فتبارى في ذلك الجمهوريون أنصار ديغول والملكيون والإسرائيليون، وتصدى الكل يخطب ود الحلفاء بعدما حاربهم، حرص الكل على الدفاع عن مصالحهم الشخصية في خضم هذه الاضطرابات والمطامع التي غمرت هذه الأوساط المتطلعة للحكم والمتعطشة للسلطة، وبقي الشعب الجزائري على حدى لا يعرفه أحد، ولا يتكلم عنه أحد، وبقيت ثمانية ملايين ونصف من**

1- عزالدين معزة: فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ورحلة الاستقلال 1899-1985، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص65.

*- ظهر البيان في 3 فيفري 1943، ومن بين الحاضرين والموقعين على هذا البيان نجد كل من: تامزالي، غرسي أحمد، قاضي عبد القادر، ابن جلول عن النواب، الأمين دباغين عن حزب الشعب، العربي التبسي، الشيخ خير الدين، أحمد توفيق المدني، عن جمعية العلماء، محمد جمام عن جمعية الطلبة

2- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص182، 184، 195.

المسلمين نسيا منسيا، لكن الشعب الجزائري في حقيقة الأمر رغم بعد هـ عن ذلك التكالب والتهافت كان بالمرصاد في حذر ويقظة فيما يخص مصيره، ولذا فإن نواب هذا الشعب وهم المعبرون عن مطامحه ورغائبه لم يتملصوا من مسؤوليتهم بل رأوا من واجبهم الاهتمام بمشكلة وطنهم » [1].

ظهر البيان في 3 فيفري 1943، ومن بين الحاضرين والموقعين على هذا البيان نجد كل من: تامزالي، غرسي أحمد، قاضي عبد القادر، ابن جلول عن النواب، الأمين دباغين عن حزب الشعب، العربي التبسي، الشيخ خير الدين*، أحمد توفيق المدني، عن جمعية العلماء، محمد جمام عن جمعية الطلبة، فرحات عباس[2].

2-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

ظهر هذا الحزب في ظل ظروف وتداعيات عدة، أفضت في النهاية إلى تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ومن بينها:

1- التحول الذي طرأ في فكر فرحات عباس من خلال نص بيان الشعب الجزائري، الذي أبان عن توجهات إيديولوجية جديدة في فكر فرحات عباس وهو ما انعكس على حزبه[3]، فتوجه على إثر ذلك بعمله السياسي نحو الجماهير الجزائرية.

2- الأزمة التي عرفها أنصار وقادة هذا الاتجاه بعد ح ع 2[4]، فتجربة فرحات عباس في السجن كانت كافية لإعادة ترتيب أفكاره وقناعاته، وفور إطلاق سراحه من السجن في إطار العفو

1- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص 150.

*- قيادي في ج ع م ج، عضو المجلس الوطني للثورة 1959-1962، ممثل الجبهة في الرباط 1959-1961، نائب في الجمعية 1962-1964 شارك مع فرحات عباس، حسين لحول، بن خدة في إصدار بيان ضد بومدين سنة 1976.

2- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ص231.

3- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص110.

4- الأمين شريط: المرجع السابق، ص47.

العام الذي أصدرته الإدارة الفرنسية في مارس1946، أسس حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1].

تأسس هذا الحزب بشهر ماي 1946[2]، مستوحيا نشاطه السياسي وتوجهاته الإيديولوجية من بيان الشعب الجزائري[3]، متخذا من جريدة الجمهورية باللغة الفرنسية لسانا ناطقا باسم الحزب، وقفت ضد سياسة الإدماج بعد تغيير فرحات عباس لتوجهاته السياسية عقب مجازر 8ماي 1945[4*]، اختيار هذا الوقت تحديدا للإعلان عن انطلاقة الحزب لتزامنه مع الانتخابات العامة الفرنسية المقررة في 2 جوان1946[5].

ومن بين ما طالب به: مشاركة الجزائريين في حكم بلادهم، إضافة الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، وضع دستور ينص على حرية جميع الجزائريين[6]

اتسم نهج هذا الحزب بالوسطية والاعتدال في التفكير بين موقف التيار الثوري والإصلاحي لجمعية العلماء، هذا الاعتدال أدى بفرحات عباس إلى توجيه نداء للشباب الجزائري الفرنسي المسلم عبر جريدة" البريد الجزائري"يوم 7مارس 1946، محاولا من خلال مقال عنوانه" التصدي للجريمة الاستعمارية ولتعسف الإدارة" إيجاد مبررات و إظهار الهدف من توجهات نشاطه السياسي في بداياته الأولى، بغرض خلق روح تعاون ثقافي لأجل إدخال المجتمع الجزائري في الحضارة والثقافة العصرية،

1- العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 105.

2- رابح بلعيد: المصدر السابق، ص37.

3- نورالدين ثنيو: المرجع السابق، ص 514.

* - وجهة نظر عباس حول حوادث ماي 1945: «فرنسا ترى من الأجدى والأنفع أن تقتل غريمها، نعم تقتل غريمها ولكنها لا تقتل غريمها فحسب بل حتى أولئك الذين ضحوا في سبيلها بالنفس والنفيس وحرروها من قيود الاحتلال الأجنبي ورجعوا من ساحة الوغى معطوبين أو مشلولين أو...أو...فتجازيهم جزاء سنمار» للمزيد ينظر فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص164.

4- فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2000_2001، ص62.

5- رابح بلعيد: المصدر السابق، ص37.

6 -CAD-SEAA: (1959-1967) Boit N°107, Cours Des Affaires indigénes, Les Mouvement Nationalistes en Algérie.

وخلق وحدة وطنية في إطار الديمقراطية، والأخوة والعدالة الاجتماعية، فمن منظوره أن إقامة الدولة يقتضي إعادة النظر في القوانين التي تُسيِر الجزائر من حيث لا اندماج، لا سادة جدد ولا انفصال[1].

والدارس لهذه الوثيقة يمكن أن يستنتج العديدة من المحاور من بينها:

1- المساواة المطلقة بين الجزائريين والفرنسيين، مع القضاء على الاختلافات العرقية والأحقاد.

2- التربية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين مواطن متشبع بالواجب الاجتماعي مدركا لمهمته الحضارية.

3- العلم والتكنولوجيا لأهميتها في ارتقاء الجزائر وتطورها.

4- الاستقلال التام في الإطار الفرنسي بإنشاء دولة حديثة.

فقد آمن فرحات عباس بإمكانية تجسيد ما ورد في البيان المذكور على أرض الواقع[2]، موظفا تجربته السياسية في أحباب البيان، وبيان الشعب الجزائري في تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .

وبتاريخ 9 أوت 1946 قدم فرحات عباس مشروع دستور الجزائر أمام المجلس الفرنسي، هذا الدستور كما وصفه الزبيري: «**تطلب الأمر أكثر من عشر سنوات قضاها السيد فرحات عباس في خبرة سائر توجهات الحركة الوطنية وفي محاولة منه إيجاد ثغرة تمكنه من الوصول إلى إقناع السلطات الاستعمارية بضرورة الاهتمام بمصائر أبناء الشعب الجزائري الذي أثقلت كاهلهم إجراءات الاستغلال والتهميش**»[3].

ومن المواد التي تضمنها المشروع المقدم نذكر نماذج منها:

1- تنص المادة الأولى من هذا المشروع على اعتراف فرنسا بالجمهورية الجزائرية وحكومتها.

2- السياسة الخارجية، والدفاع مشترك مع فرنسا.

1-مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 348، 351.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص106_107.

3- نفسه، ص 109_110.

3- المادة الثالثة والرابعة: تنص على أن الجمهورية الجزائرية كاملة السيادة على ترابها الوطني، تكوين برلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام.

وهي دلالة واضحة على الرفض الصريح والجلي لكل أشكال التبعية والوصاية الفرنسية على الجزائر، بما في ذلك الاتحاد الفيدرالي الذي طالبت به النخبة[1].

يمكن القول أن هذا التوجه مر في نشاطه السياسي بتطورات مرحلية في مطالبه الحزبية، التي تدرجت من المطالبة بالإدماج والتجنيس والانتماء إلى فرنسا، إلى مرحلة الاعتدال والمطالبة ببعض الإصلاحات في إطار حكم فدرالي مع فرنسا، لينتهي الحزب إلى المطالبة بالانفصال عن فرنسا خصوصا بعد تداعيات مظاهرات 8ماي1945 بإنشاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

المطلب الثالث: التوجه الإصلاحي الديني:

سمي المطلب بهذا المصطلح، لتمييز جمعية العلماء عن التوجه الإصلاحي العلماني لفئة الشبان والنخبة باعتبار أن الإصلاح يشمل التوجهين معا.

يعرف سليمان الشيخ التوجه الإصلاحي بقوله:« **أن هذا الاتجاه يضم مجموعة أولئك الذين لهم حقوق أو مصالح مكتسبة، يجب الحفاظ عليها ويدعوهم هذا الحرص إلى شيء من الأناة، ولئن كانوا يتأذون من الاضطهاد الذي يتسم به النظام الاستعماري فإنهم ليسوا مع ذلك بضحاياه الأوائل، وهم يقابلون، في السكان المسلمين، هذه الطبقة الرقيقة من البورجوازية المدنية، ومن ممثلي المهن الحرة، أما نزعتهم الإصلاحية فتبدو في وجهين: أحدهما إسلامي مخلص للقيم العربية–الإسلامية كما هو حريص على الدفاع عنها ضد عدوانات السلطة الاستعمارية، وأما الثاني فهو علماني، نُشِّئ في المدرسة الفرنسية وتأثر بقوة بالإيديولوجية الجمهورية والليبرالية**»[2].

1 –مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 354-355، 357.

2- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص35.

- **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

يرى الكثير من الباحثين أن الحركة الإصلاحية لم تكن وليدة فكرة الشيخ ابن باديس، بل تعود أصولها إلى بدايات القرن 20، لكنها تبلورت على يد الشيخ ابن باديس وتلامذته من بعده[1]، بحيث أستغل فرصة تأديته لمناسك الحج للقيام بجولة في المشرق العربي، هذه الرحلة كانت بمثابة تجربة أكسبته المزيد من المعارف والعلوم على أيدي علماء المشرق الأجلاء، ليعود إلى الديار قبل ح ع 1.محملا بالكثير من المعارف نتيجة احتكاكه بالنهضة المشرقية وبمشاربها الثقافية. تزامنت عودته مع عودة الشيخين البشير الإبراهيمي والطيب العقبي، فكان هذا الأمر بداية انطلاقة الحركة الإصلاحية في الجزائر[2].

ساهم في تأسيس هذه الحركة عدة رجالات دين وعلماء جزائريين أبرزهم الشيخ ابن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي. متأثرين بالمشارب الثقافية المشرقية، فابن باديس خريج جامع الزيتونة، ومروره على الأزهر في رحلته نحو المشرق، أما الإبراهيمي والعقبي فهما خريجا معاهد مكة والمدينة والمنورة، إضافة إلى انضواء العقبي تحت لواء الحركة" العربية الفتاة" المناهضة للعثمانيين، وتأثر الإبراهيمي بالقومية العربية في فترة مكوثه بسوريا، تنوع تأثير هذه المشارب انعكس على نشاطهم بالجزائر من خلال قيامهم بنشر الثقافة العربية بالجزائر[3].

تعتبر سنة 1924 الانطلاقة الفعلية لهذا النشاط الذي تجسد في جمعية الإخاء العلمي، بعد أن كانت مجرد فكرة راودت مخيلة الشيخ ابن باديس ليعرضها على الإبراهيمي، لكن الظروف التي

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص84.

2- مازن صلاح حامد مطبقاني: ج ع م ج الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939، رسالة ماجستير في الآداب، قسم التاريخ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1985، ص44-45.

3 -أبو القاسم سعد الله: الاتجاه العربي في الحركة الوطنية، ص27.

مرت بها البلاد حالت دون تجسيدها، غير أن المحاولات ظلت قائمة إلى أن تمكن من تجسيدها في ظل توفر ظروف مناسبة، عن طريق الدروس التي ألقاها أو من خلال كتاباته الصحفية[1].

وهذا ما يؤكده أحد رجالات ج ع م ج البشير الإبراهيمي حول عوامل ظهور ونشوء الحركة الإصلاحية في الجزائر: « **الثورة التعليمية التي أحدثها الأستاذ الشيخ ابن باديس بدروسه الحية، والتربية الصحيحة التي كان يأخذ بها تلاميذه...والتعاليم الحقة التي كان يبثها في نفوسهم الطاهرة الفتية...والإعداد البعيد المدى الذي كان يغذي به أرواحهم الوثابة الفتية...فما كادت تنقضي مدة حتى كان الفوج الأول من تلاميذ ابن باديس مستكمل الأدوات من أفكار صحيحة، وعقول نيرة، ونفوس طامحة، وعزائم صادقة، وألسن صقيلة، وأقلام كاتبة...وتلك الكتائب الأولى من تلاميذه...وهي طلائع العهد الجديد الزاهر** »[2].

لتتجسد الفكرة في النهاية بتأسيس* ج ع م ج الجزائريين** يوم الثلاثاء 17 ذي الحجة 1349 الموافق ل 5ماي 1931 بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، بحضور 72 عالم جزائري بدعوة قدمت لهم من طرف اللجنة التأسيسية التي يديرها عمر إسماعيل[3]، تم خلالها وضع لجنة دائمة للجمعية متكونة من 5 أعضاء يترأسها عمر إسماعيل، مهمتها:

1- علي مرحوم: جمعية العلماء، مرور عام على تأسيسها 1931-1981، مجلة الثقافة، العدد66، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 15_16.

2-نفسه، ص16.

*- ظهورها كذلك يدخل في إطار رد الفعل على احتفالات الإدارة الفرنسية بمئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

**- يتشكل مجلس الجمعية من: الشيخ ابن باديس رئيسا، الإبراهيمي نائبا، محمد الأمين العمودي كاتب عام، الطيب العقبي نائب الكاتب العام، مبارك الميلي أمين المال، المولود الحافظي عضو مستشار، الطيب المهاجي عضو مستشار، مولاي بن شريف عضو مستشار، السعيد اليجري عضو مستشار، حسن الطرابلسي عضو مستشار، عبد القادر قاسمي عضو مستشار، محمد الفضيل اليراتني عضو مستشار، للمزيد ينظر أمين لعيفة: التنشئة السياسية عند ج ع م ج الجزائريين 1931-1956، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص94_95.

3- محمد البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1929-1940، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ج1، ص71.

- التنسيق بين أعضاء الجمعية.
- التحضير للاجتماعات.
- حفظ الوثائق المهمة.

تم اختيار العاصمة مقرا لها باعتبارها مقر السلطة الإدارية، ولتواجد نادي الترقي بها فهو يعتبر باكورة الجمعية والنواة الأولى لظهورها، أما سعد الله فيرى اختيار العاصمة كمقر لها حتى تعطي الطابع التمثيلي لجميع علماء الجزائر كلها، ولإبعاد شبهة احتكار الحركة الإصلاحية[1].

وبالعودة إلى علماء الجمعية، فهم يرون أنفسهم أنهم أقرب إلى الإصلاح الديني والدعوة أكثر منه إلى الوظائف الدينية، فيذكر الشيخ ابن باديس: «**أيها الرسميون اتقوا الله في الإسلام والقرآن، هناك من ينتسبون للإسلام والقرآن، ومنهم أشد بلاءً من أولئك وأعظم خطرا، وأقبح عملا، وأسوأ أثرا، أولئك هم الرسميون، قوم ولا أعمم ملكت رقابهم الوظائف فأنستهم أنفسهم فباعوا ضمائرهم في مرضاة من يبتغون عندهم العزة وذهبوا من الملق والتزلف إلى أقصى مابلغه المتزلفون المتملقون**»[2] .

في إطار تدعيم نشاطاتها الدعوية والإصلاحية، أنشأت الجمعية جريدة الشهاب، والبصائر اتخذتها كمنبر للدفاع عن العروبة والإسلام، ويذكر بن باديس على صفحات جريدة الشهاب بخصوص هذا الأمر: «**العروبة والإسلام والعلم والفضيلة هذه أركان لقضيتنا وأركان ج ع م ج الجزائريين التي هي مبعث حياتنا ورمز نهضتنا فمازالت هذه الجمعية كما كانت تفقهنا في الدين، وتنيرنا بالعلم وتحلينا بالأخلاق الإسلامية العالية والفضيلة وتحفظ علينا جنسيتنا وقوميتنا وتربطنا بوطنيتنا العربية والإسلامية**».

1- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج3، ص 84.

2- بشير بلمهدي: الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية 1954_1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010_2011، ص 103_104.

وتخطى نشاط الجمعية حدود الجزائر إلى أوساط الجالية العمالية بفرنسا، من خلال استغلال الشيخ ابن باديس تواجده هناك في إطار الوفد الإسلامي سنة1936، عمل على إنشاء النوادي والمدارس بغرض تعليم الجالية بفرنسا[1]، فغاية الجمعية من المشاركة ضمن هذا المؤتمر هو الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، ويتضح لنا ذلك من خلال جملة المطالب المقدمة في هذا المؤتمر، تحدثت في مجملها عن حرية الدين الإسلامي والتعليم العربي والحفاظ على اللغة العربية، والاستناد إلى القضاء الإسلامي[2].

وعلى الرغم من الطابع الديني الإصلاحي والأدوار الثقافية والدينية التي ميزت الجمعية بما في ذلك نشاطاتها، إلا أن ذلك لا ينفي عنها اهتمامها بالجانب السياسي بطريقة غير مباشرة، وبدرجة أقل من النشاط الديني الإصلاحي حتى تتجنب ردود الإدارة الفرنسية، هذا الاهتمام بالجانب السياسي هو ما لمسناه في العديد نشاطات الجمعية ومطالبها التي ميزتها صبغة سياسية.

ولأجل ذلك جعلت الجمعية من النشاط الديني والثقافي كغطاء لمواقفها السياسية، هذه المواقف عرضت الجمعية لاتهامات عديدة من الإدارة الفرنسية، فكان رد الشيخ ابن باديس على اتهام الوالي العام للجمعية بتوجهاتها السياسية بقوله: «**ثم ما هذا العيب الذي يعاب به العلماء المسلمين إذا شاركوا في السياسة؟ فهل خلت المجالس النيابية الكبرى أو الصغرى من رجال الديانات الأخرى؟ وهل كانت الأكاديمية الفرنسية خالية من آثار الوزير القسيس رشيليو؟ كلا لاعيب ولا ملامة، وإنما امرئ ما اختار ويمدح ويذم على حسب سلوكه في اختياره**»[3] . وبذلك نجد أن الجمعية لم تكن بمنأى عن الجانب السياسي، وشكلت بحق أول تشكيلة للإسلام السياسي بالجزائر.

في المجال السياسي عملت الجمعية على:

1- محمد شبوب: المرجع السابق، ص44، 46.

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 104.

3- أمين بلعيفة: المرجع السابق، ص111.

1- إحياء الهوية الوطنية الجزائرية: تكون ضمن مقوماتها التاريخية والحضارية والثقافية والوطنية، والهدف من وراء ذلك المحافظة على استقلالية الكيان الجزائري عن الكيان الفرنسي.

2- محاربة التجنيس والإدماج: معارضة الجمعية لسياسة الإدماج الفرنسية، ومحاولتها تجنيس الجزائريين، فسعت الجمعية للوقوف ضد هذه المشاريع الفرنسية لإدماج الجزائريين، وتكفر كل من تسول له نفسه طلب الحصول على الجنسية الفرنسية من الجزائريين المسلمين.

3- غرس الروح الوطنية في وجدان الشعب الجزائري: تربية النشأ وتعليمه وتغذية فكره بمبادئ الروح والهوية الوطنية بإحياء تاريخ الأمة الجزائرية بتاريخها وماضيها الحضاري.

4- تهيئة الأمة الجزائرية للاستقلال: وهو من المبادئ الغير معلنة للجمعية، فهي تسعى لاستقلال الجزائر في إطارها العربي والإسلامي[1].

ومن هذه المساعي يتضح بشكل جلي الصبغة السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بما في ذلك رد فعلها على احتفالات مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر، أومن خلال نشاطاتها في أوساط الجماهير الجزائرية كنوع من التحضير النفسي الوطني والثوري، فقد عملت على تكوين أجيال تحملوا مسؤولية وعبئ تحرير الجزائر، ولو نظرنا إلى مفجري الثورة لوجدنا أن جلهم من تلاميذ جمعية العلماء وخريجي معاهدها العربية والإسلامية، متأثرين بهذه النزعة الوطنية العروبية الإسلامية للجمعية، وهذا ماتم تجسيده في مطالب مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية.

المطلب الرابع: التوجه الشيوعي.

الحزب الشيوعي الجزائري.

اختلفت الكتابات التاريخية حول البدايات الأولى لظهور الحزب الشيوعي الجزائري، فهناك من يرى أن ظهوره تزامن مع نهاية ح ع1، مرجعين أصوله وبداياته الأولى إلى الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين الذي ظهر سنة 1902 بفرنسا، وفريق آخر ربط ظهوره بإنشاء الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1920، فأصبح أنصاره وأعضاءه من أبرز عناصر الحزب الشيوعي الفرنسي بعد ح ع1، رغم

1- أمين بلعيفة: المرجع السابق، ص 111-114.

أن هذا الأخير لم تعنيه القضية الجزائرية بالدرجة الأولى، وإنما تداولها ضمن الحديث عن أوضاع المستعمرات الفرنسية[1].

وهناك فريق آخر يرى أن الفكر الشيوعي عرف طريق ولوجه إلى الجزائر بعد نهاية ح ع1، حيث تم العثور على منشورات بمنطقة القبائل تدعوا للانضمام للحركة الشيوعية العالمية، تمت طباعتها بمدينة مرسيليا الفرنسية[2].

وتمكن الحزب الشيوعي الفرنسي من تأسيس فرع له بالجزائر* مع حلول 1924، وبقي تابعا لها مدة12سنة، ضم إلى صفوفه العمال الجزائريين والأوروبيين، وحمل على عاتقه مسؤولية الدفاع عن العمال الجزائريين المهاجرين[3]، وأصبح هذا الفرع الجديد يتلقى أوامره من الحزب الشيوعي الفرنسي[4]، وبحلول سنة1926 أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي أكثر تنظيما، وضم إليه الشيوعيين المتواجدين في المناطق التابعة له، وتمت تجزئة هذه المناطق إلى فدراليات صغيرة، وأهمها فدرالية الجزائر[5].

أما الفترة الممتدة بين سنتي 1928_1935فتمت فيها إعادة هيكلة الحزب عن طريق إنشاء أحزاب شيوعية في مستعمراتها بشمال أفريقيا بدلا عن الفروع الموجودة سابقا، وبهذه الهيكلة التنظيمية الجديدة ظهر لنا الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936، مستقل نسبيا عن الحزب الشيوعي الفرنسي[6]، ومن بين الأسماء القيادية عن فدرالية الجزائر نجد كل من: عمار أوزقان**، ابن علي بوخرط، قدور بلقاسم[1].

1- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص21.

2- أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 330.

*- كان مكون من ثلاث اتحاديات سميت اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري، تم اتحدت تحت مسمى اتحاد الحزب الشيوعي-قسم الجزائر، ينظر يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 22.

3- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 178.

4- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص333

5- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص219.

6- الطاهر غول: مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2013-2014، ص105.

ويذكر عمار أوزقان أن هذا الحزب تأسس في شهر جويلية 1936، داخل بناء تحت أرضي في منطقة باب الواد، بحضور السكرتير الثالث للحزب الشيوعي الفرنسي، وتم وضع لجنة مركزية للحزب الجديد على الرغم من عدم استقلاليته بصفة رسمية عن الحزب الشيوعي الفرنسي[2].

ومن الأهداف الرئيسية للحزب نجد:

1- كسب أنصار للحصول على قاعدة شعبية عن طريق نشر الأفكار الشيوعية.

2- الدعوة إلى ثورة الفلاحين ضد العمال والإمبريالية والإقطاع.

3- دمج الجزائر في المشاريع السياسية للحزب الشيوعي الفرنسي.

4- تهيئة المجتمع وعناصره الفاعلة للإسهام في الثورة الإصلاحية وتحقيق الاشتراكية[3].

فهذه الأهداف تبين اهتمام الحزب الشيوعي الجزائري بشريحة العمال، ودفاعه عن مصالح هذه الشريحة.

أما مسألة الهوية الجزائرية من منظور الحزب الشيوعي الجزائري، فنجد أنه تبنى نفس وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي بخصوص الهوية والأمة والوطن، وهو أمر طبيعي باعتبار أن الحزب الشيوعي الجزائري هو امتداد له بالجزائر.

فهذه التبعية للحزب الأم لعبت دورا مهما في وقوف الحزب الشيوعي الجزائري موقف التحالف، والتضامن مع الأطروحات الفرنسية والغربية، وبذلك أصبح الحزب الجزائري مقربا من

** - عمار أوزقان: من منطقة لعزازقة بالقبائل الكبرى ولد سنة 1910، عمل موظفا بالبريد ، زاول نشاطه السياسي منذ العشرينات، تقلد مناصب نقابية عدة، التحق بالحزب الشيوعي سنة 1943 ليطرد منه سنة 1948، ساهم في تحرير جريدة الشاب المسلم في فترة تقربه من جمعية العلماء، التحق بجبهة التحرير سنة 1955، المحرر الأساسي لميثاق الصومام، اعتقل في جانفي 1958، أصبح وزيرا للزراعة سنة 1962-1963، ثم وزيرا للسياحة، ومديرا لمجلة الثورة الإفريقية 1964-1965 بعد معارضة وجيزة لهواري بومدين، لينسحب بعدها من الحياة السياسية، توفي سنة1980، ينظر محمد حربي، سنوات المخاض، ص181.

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص220.

2- عمار أوزقان: الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر، ترجمة ميشال سطوف، سهيلة بينشو، علي عراب، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص61.

3- عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ج1، ص 216.

السياسة الاستعمارية، وتبنيه للأفكار المناهضة للدعاية للتحرر بما في ذلك الأفكار القومية العربية والإسلامية.

كما ظلت النظرية التي أطلقها موريس توريس Morice Toriz متحكمة في إيديولوجيته وتوجهاته الفكرية، فالجزائر من وجهة نظره أمة في طور التكوين والنشوء، محاولا تفسير وجهة نظر الحزب حول هذه الأطروحة بقوله:« **ثمة أمة جزائرية تتكون تاريخيا يمكن أن تساعد على تطورها جهود الجمهورية الفرنسية...**»، ولأجل ذلك عمل الحزب على دمج العناصر الجزائرية مع الأوروبية المتواجدة بالجزائر، بغية ضمان بقاءه واستمراره في بث أفكاره وتوجهاته لتسهيل عملية استغلال خيرات البلاد[1].

وبذلك نجد أن الحزب الشيوعي الجزائري سار على خطى الحزب الأم في إنكاره وجود وطن اسمه الجزائر، ولم يعترف به:« **إن الجنسية الجزائرية لا يمكن أن تطرح في الوقت الحاضر، لأن هناك عدة عناصر يتكون منها أصحاب هذه الجنسية–وهم الأوروبيون والمسلمون واليهود– الذين يحاولون أن يذوب بعضهم في بعض ومن ثم يتكون منهم شعب جيد وهو الشعب الجزائري**»[2] ، فمن وجهة نظره أنها لا ترقى إلى مستوى الأمة وفق الشروط التي وصفها وحددها ستالين لمفهوم الأمة الحقة من منظوره: لغة مشتركة، رقعة جغرافية مشتركة، وحدة اقتصادية، العادات والتقاليد المشتركة، نفس الإيديولوجية والفكر[3].

وبسبب هذه المواقف التي تبناها الحزب الشيوعي الجزائري جعلته في معزل عن المجتمع الجزائري، ولم يجد ذلك الصدى والقبول الذي أراده باعتبار أن توجهات الحزب ومطالبه التي نادى بها بعيدة كل البعد عما كان تطمح إليه الجماهير الجزائرية.

1- الجمعي خمري: الحزب الشيوعي الجزائري وتصوره لمشروع المجتمع الجزائري بين الفترة 1936-1956، كتاب مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدراسات الفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص83-84.

2- عبد الله شريط: المرجع السابق، ص141 .

3-نفسه، ص 143.

أما منظور الحزب الشيوعي الجزائري للاستقلال، فهو منظور تدريجي خاضع للمراحل التي مر بها وللظروف التي عايشها، بمعنى أن منظوره للاستقلال تطور مرحليا.

بإنكار الحزب الشيوعي للأمة الجزائرية أصبح معها مسألة الاستقلال أمر مستبعد ومستحيل الحصول: «**وإذا شاء سوء الحظ أن يحصل يوما على هذا الاستقلال بأنها تكون فريسة لإمبريالية أخرى** »[1]، وهذا الرفض نابع من خوفهم باستقلال الجزائر ستنضم للعالم العربي الإسلامي[2].

كما عارض المطالب التي قدمتها حركة أحباب البيان والحرية من أجل إطلاق سراح القادة المعتقلين، وكرد فعل من الحزب الشيوعي الجزائري أسس حركة أحباب الحرية والديمقراطية، طالبا من الجزائريين دعم فرنسا في حربها لأجل بناء فرنسا جديدة، فقد أوضح أوزقان معارضته لأحباب البيان والحرية، من خلال التقرير الذي قدمه في الندوة المركزية للحزب الشيوعي المنعقدة بقاعة الماجستيك (الأطلس حاليا)، في الفترة الممتدة بين 23-24ديسمبر 1944، مؤكدا استحالة الحصول على الاستقلال، وان الباحثين عنه هم عصابة من المفسدين يتسترون بالدين لخدمة مصالحهم[3].

لكن هذا الموقف السلبي من المطالبة بالاستقلال، وإنكاره لوجود وطن وأمة جزائرية سرعان ما تغير بعد ح ع2، بتبنيه لأفكار وتوجهات سياسية جديدة استمرت حتى اندلاع الثورة التحريرية.

بعد نهاية ح ع2 شهد الحزب تطورا في نهجه السياسي، باعتماده على التحالفات السياسية مع أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية من خلال مناداته بتأسيس جبهة وطنية موحدة لهم، والهدف من

1- عبد الله شريط: المرجع السابق، ص142.

2- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 29.

3- أحمد مريوش: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مؤسسة كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج1، ص335.

وراء ذلك هو القيام بإصلاحات من شأنها أن تؤدي إلى إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية، لها دستورها وبرلمانها وحكومتها تكون مرتبطة فيدراليا مع فرنسا[1].

وانطلاقا من سنة1950 أصبح الحزب ينادي بعبارة" الجمهورية الديمقراطية الجزائرية" بدل العبارة التي تعود استعمالها" الدولة المشاركة"، وعمدوا إلى تغيير تلك الصورة النمطية حول أوروبية الحزب الشيوعي الجزائري المرسومة في ذهن الجزائريين، عن طريق تعريب الحزب بإدخال عناصر شابة مسلمة للحزب-بغرض إعطاءه حماسة ودفعا معنويا جديدا-التي تزايدت أعدادها خاصة بعد انسحاب العناصر الأوروبية، وبذلك عاد مطلب الاستقلال إلى واجهة الحزب الشيوعي بعيدا عن النظريات الستالينية[2].

وعلى الرغم من العديد من المواقف المأخوذة عن الحزب الشيوعي الجزائري جعلته عرضة إلى الكثير من الانتقادات، إلا أنه لا يمكننا إنكار الدور الذي قام به لتوعية الجماهير الجزائرية للمطالبة بحقوقها وفق مانصت عليه المواثيق واللوائح الدولية، والمنظمات الحكومية والغير حكومية، وبذلك استفادت القضية الجزائرية بعرضها في هذه المحافل وتعرية النظام الاستعماري[3].

وباندلا ع الثورة التحريرية انضمت العناصر الشيوعية للثورة التحريرية، هذه العناصر ساهمت في نشر الوعي بين المجاهدين وتعليمهم المبادئ التنظيمية التي اكتسبوها فترة نضالهم السياسي ضمن الحزب الشيوعي الجزائري، وباعتلائها لمراكز قيادية في الثورة ساهمت هاته الأقلام الشيوعية في صياغة مواثيق الثورة التحريرية التي هي موضع بحثنا هذا.

المبحث الثاني: المنابع الفكرية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية

كان لتنوع المشارب الثقافية والسياسية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية بصمات مهمة في أدبيات الثورة التحريرية وصياغة مواثيقها، فالعناصر التي خولت لها صياغة مواثيق الثورة التحريرية لم

1- مصطفى أوعامري: الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد29، 2016، ص462.

2-نفسه، ص 464.

3- الجمعي خمري: المرجع السابق، ص 100.

تأت من فراغ، بل هي حصيلة نضال ثوري سياسي ديني إصلاحي ضمن تيارات الحركة الوطنية، فعملت على صقل فكرهم وبلورة شخصيتهم، فجاءت هذه المواثيق وخصوصا بيان أول نوفمبر متشبعا بالروح الفكرية القيمية لتيارات الحركة الوطنية بأقلام مناضليها.

المطلب الأول: الإسلام

ربطت تيارات الحركة الوطنية مسألة الدين في مفهومه بمفهوم الوطنية لديها، وهكذا كان الحال بالنسبة للاتجاه الثوري الاستقلالي، الذي ربط هو الآخر الوطنية بالانتماء الديني باعتبار أن هذا الأخير نادى بالحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، التي حاولت الإدارة الفرنسية القضاء عليها، لذلك نجد أن مطالب هذا الاتجاه هي مزيج بين اللغة والدين باعتبارهما رمز هوية المجتمع الجزائري، على الرغم أن هذا الاتجاه لم يكن في بداياته تنظيما إسلاميا بالمعنى المتعارف عليه، لكن بعد التطورات التي عرفها هذا التوجه أصبح لنضاله بعدا عروبيا إسلاميا[1].

وبالتالي فالنجم أبان عن إيديولوجيته من خلال عمله وسعيه لإحياء الشخصية العربية للمجتمع الجزائري، فقد صرح مصالي الحاج في أكثر من مناسبة بعودة الشعب الجزائري إلى أصوله وحضارته العربية والإسلامية، والعمل على توحيده مع شعوب العالم العربي والإسلامي، متخليا بذلك عن الشيوعية ومبتعدا عن أفكار الحزب الشيوعي الفرنسي التي حاول غرسها داخل هذا التوجه ومناضليه باعتبارها ترمز للموت، بينما الوطنية هي مصدر للحياة[2].

فمصالي الحاج يرى أن من أسباب تخلف المجتمع الجزائري ابتعاده عن مبادئ ومقومات الدين الإسلامي، فإدراكه لحقيقة الإسلام كمنظومة قيمية ميزت المجتمع الجزائري في تعاليمه ومعاملاته عبر التاريخ، كان من الأسباب التي ساهمت في اتساع الهوة بينه وبين الحزب الشيوعي الفرنسي وابتعاده عنه[3].

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 207، 211، 308.

2- مليكة عالم: التنظيم القضائي الثوري 1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014، ص 102_ 103.

3- نورالدين ثنيو: المرجع السابق، ص 273، 275.

فقد صرح في أحد خطاباته: «**إننا نريد العدل والحرية لبلادنا، قد كان لنا خليفة قد نصر العدل كل العدل، وكان اسم هذا الخليفة عمر بن الخطاب...لقد كنا في زمن ماض إمبراطورية عظيمة...وأما اليوم فنحن تعساء مشتتون وفقراء...لأننا ابتعدنا عن الله، وعن مبادئ الإسلام وماضينا التاريخي ومن جهتنا علينا أن نتحاب ونتحد وعلى الله الباقي**»[1].

فهذه التصريحات والخطب تشير بصراحة ووضوح إلى ذلك الرابط المتين الوثيق الصلة الذي ربط ن ش أ بمبادئ وقيم الإسلام والعروبة التي ربطته بدورها بالعالم العربي والإسلامي.

ومن مظاهر التوجه الإسلامي للنجم أن وضع بطاقة اشتراك خاصة بالنجم، كتبت عليها آية من القرآن الكريم: ﴿ **وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ** ﴾[2] مع رسم لنجمة وهلال إضافة إلى الشعار التقليدي للنجم "حي على الفلاح"، هذا الشعار استمد من آذان الصلاة، ونفس الأمر طبق على بطاقة العضوية فوضع على أحد وجوهها نجمة وهلال والآية الكريمة نفسها، وفي الوجه الآخر كتب عليه" أيها المسلمون جزائريون ومغاربة تونسيون، فنتحد لنكون كتلة متضامنة حول نجم إفريقيا الشمالية للدفاع عن مصالحنا وتحررنا إن الاتحاد فقط هو الذي يصنع القوة"[3]. وهو دليل صريح وواضح على إيمان هذا التوجه بالقيم العروبية الإسلامية، وضرورة اتحاد الإخوة في الدين قبل الجوار في الكفاح ضد عدو مشترك، حاول طمس الهوية الإسلامية للشعوب المغاربية وقطع دابر الإسلام في شمال أفريقيا.

كما امتدت تأثيرات هذا التوجه الديني الإسلامي إلى حزب الشعب في مبادئه ومطالبه التي أقرها، ولذلك أعطيت لهذا الجانب أولوية ومكانة مهمة لديه، فقد دأب هذا الحزب طوال فترة نشاطه ونضاله السياسي، العمل لأجل المحافظة على الشخصية الإسلامية الجزائرية من عادات وتقاليد، تاريخ مجيد ولغة بما في ذلك الدين.

1 – مصالي الحاج: المصدر السابق، ص127.

2 – سورة آل عمران: الآية 103.

3– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج2، ص375.

ناضل هذا الحزب لأجل رفض مشروع بلوم فيوليت الذي هدف إلى منح الجنسية الفرنسية لمجموعة من النخبة الجزائرية[1]، فقد عمل حزب الشعب جاهدا عبر منشوراته ومقالاته تبيان حقيقة هذا المشروع والنوايا التي تبطنها فرنسا من خلال هذا المشروع، محاولا إيضاح النتائج الكارثية التي ستنجر أو المترتبة عن ذلك[2].

ونجد أن برنامج الحزب ركز على نقاط مهمة تؤكد على الهوية الإسلامية للشعب الجزائري من وحدة الإسلام والعالم الإسلامي، إلغاء القوانين الاستثنائية مثل قانون الأهالي الذي عمل على جعل الجزائريين مواطنين فرنسيين، إضافة إلى احترام العربية والإسلام، فالجديد في هذه المطالب أننا نجد هذا الحزب قد دعا إلى احترام الدين والأرض، والنسل[3].

ولأجل ذلك نجد أن السنوات التي نشط فيها التوجه الاستقلالي مثلت بحق العودة إلى الإسلام والعالم العربي في حياة المجتمع الجزائري ككل، فقد عمد هذا التيار بأحزابه الثلاث العمل للمحافظة على المقومات الأساسية الدينية، ورفض كل سياسة تدعو للإدماج باعتباره يتعارض مع المقومات الدينية للمجتمع الجزائري[4]، فمن منظور هذا التوجه أن الله خلق الإنسان حرا يتمتع بحريته، وبالتالي وجب عليه الحفاظ على هذه الحرية ومقاومة الاستعمار[5].

أما التيار الإدماجي، فقد دعا إلى دمج المجتمع الجزائري ضمن المجتمع الفرنسي، مع احترام الإسلام بكل ما يحمله من شرائع سماوية وأحوال شخصية، فجماعة النخبة مثلا في مسألة الدين لا ترى أن ذلك(الإسلام) يشكل أي عائق في وجه عملية التجنيس، وابرز مثال على ذلك ما صرح به فرحات عباس نفسه واصفا الأمر:« **لا شيء في قرآننا يمنع جزائريا مسلما أن يكون من حيث جنسيته فرنسيا قوي الساعدين متيقظ الذهن طيب القول**»، وهو تعبير صريح من أن الإسلام لا

1- محفوظ قداش، محمد قنانش: حزب الشعب الجزائري، ص 53.
2-نفسه: ص 53، 69.
3- مليكة عالم: المرجع السابق، ص 105.
4- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 211.
5- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص218.

يتعارض ولا يشكل أي عائق أو مانع للنظم والمبادئ سواء كانت أخلاقية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لحضارة الغرب.

فيرى فرحات عباس أن لكلا المجتمعين الحق في الاحتفاظ بعاداته وتقاليده ورموز هويته:«**إن لكل شعب ولكل ارض قوانينه التي تنبثق منها مثل ما تنبثق الثمرة من الشجرة، وحيث أن هذا البلد لم يتخل عن الإسلام فهذا معناه أن الإسلام اللائمة فهل يعطل تقدمه من أجل هذا ويرفض أن يعط وسائل العمل من أجل رفاهيته وازدهاره**» [1].

فرحات عباس دعا من خلال هذا التوجه إلى فصل الدين عن الدولة، فهذا النظام الجمهوري الذي ينشده كان تيمنا بالتجارب العالمية أهمها التجربة التركية التي قام بها أتاتورك، فطالب فرحات عباس بجعل الدين والدولة نظامين قائمين بذاتهما، مع ملازمة الدين للنظام السياسي باعتباره نظام يعبر عن خصائص الأمة والجمهورية التي يطمح إليها، فهذا النظام هو القادر على تسيير مؤسسات ومجالات الأمة[2].

كما دعا إلى إبعاد صفة الدين عن المقاومة، فمن منظوره أن المساجد لا يجب أن تكون منبرا ومكانا للحملات الانتخابية أو الصراعات، أو الدعوة لغير الله حتى لا يتم التغرير بالناس، فالمساجد هي أماكن للصلاة والعبادة والدعوة لله ويجب أن تبقى منزهة عن كل هذا[3].

وعلى الرغم من كل ما قيل عن نظرة الاتجاه الإدماجي للجانب الديني الإسلامي للمجتمع الجزائري، إلا أننا لا يمكن أن ننفي وجود ملمح ديني اتسم به هذا التوجه، فالمقالات التي كتبها فرحات عباس يطغى عليها نوعا ما بعد ديني. هذه المقالات نشرها فرحات عباس لدى جريدة ابن التهامي سنة 1927، وجمعها فيما بعد في كتاب تحت عنوان الشاب الجزائري، ومن بين هذه المبادئ نذكر:

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 190-191.

2- نورالدين ثنيو: المرجع السابق، ص 446.

3- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص365.

1- احترام الإسلام، اللغة العربية، المدنية الإسلامية باعتبار أن الإسلام هو دين الشعب الجزائري، على الرغم من كل المحاولات الفرنسية الفاشلة لطمسه والقضاء عليه.

2- أن ينفض الشباب الجزائري غبار الخمول والركود باعتباره حافز لتطور المجتمع الإسلامي.

3- سعي جميع الشعوب للاقتداء بالتطور الأوروبي دون أن تتخلى عن تقاليدها، هذه الشعوب في حاجة إلى دولة أوروبية (هي فرنسا)، وأن تكون الجزائر وباريس ملتقى المثقفين العرب بغية انبعاث العالم الإسلامي[1].

وبالنسبة ل ج ع م ج كان لها الحظ الأوفر في مسائل الدين والاهتمام به، فمسألة الحفاظ على الدين وحمايته تعتبر من الأسس التي قامت لأجلها ج ع م ج، ومحورها الأساسي في مسيرتها النضالية ونشاطاتها الدينية والتربوية، ولأجل القيام بهذه المهمة السامية على أكمل وجه كان عليها مواجهة ومجابهة عدوين أساسيين:

1- الطرق الصوفية وما تنشره من فتاوى ومغالطات، ومعتقدات بالية.

2- الإدارة الفرنسية التي عملت على محاربة الدين وقطع أي رابط يربط المجتمع الجزائري مع دينه الإسلامي[2].

فقد كان الدين بالنسبة لها يمثل قوة كبرى ذو جلل عظيم لا يستهان به، فهو يعمل على تقويم سلوك الأفراد باعتباره ضابط شرعي لسلوكهم وممارساتهم اليومية، فالدين مهذب لأخلاقيات المجتمع ويقضي على الفساد الأخلاقي والجرائم المنتشرة في المجتمع[3].

كما يدخل في الاهتمامات الدينية الإسلامية للجمعية القضاء الإسلامي باعتباره ذو خلفية ومشروعية دينية مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه الكريم، هذا الأمر جعل من الإدارة الفرنسية تحرص على تهميشه والقضاء عليه، وإجبار الجزائريين على الاحتكام للقضاء الفرنسي، لذلك عمدت الجمعية على إعادة تأهيل القضاء الإسلامي تدريجيا وفق مجموعة من الإجراءات:

1- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص 129_130.

2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 251.

3-نفسه، ص 252.

1- إعادة النظر في برنامج تكوين القضاة عن طريق الاهتمام باللغة العربية والشريعة الإسلامية، تاريخ القضاء الإسلامي، علم النفس، فتح مؤسسات لأجل تطبيق هذا البرنامج المسطر لتخريج قضاة مسلمين أكفاء ملمين باللغة العربية والشريعة الإسلامية.

2- تأسيس مجلس أعلى للقضاء يتكون فقط من القضاة، وظيفة هذا المجلس الأساسية تعيين القضاة والعمل على مراقبتهم، ويكون هذا الجهاز في منأى عن الجهاز القضائي الفرنسي.

3- توفير محاكم الاستئناف الإسلامية، بحيث لا يلغي ولا يؤيد الحكم الذي أصدره القاضي المسلم إلا قضاة مسلمين[1].

ولنشر هذه القيم الإسلامية والمثل الخلقية العليا، اعتمدت الجمعية على صحفها لنشر مقالات تخص هذا الجانب، تحدثت عن الهدى والرحمة بين الناس، محاربة الخدع والخرافات التي شوهت الدين، كما اهتمت بالعلم والحكمة والموعظة، فإلى جانب اهتمامها بالفكر الإسلامي، والعلم والحكمة والموعظة، اهتمت بالجانب السياسي العالمي وإزاحة الستار عما تخفيه السياسة العالمية وتوضيحها للقراء[2].

الدروس الإسلامية وخاصة دروس الوعظ والإرشاد الملقاة في المساجد، وفي مدارس الجمعية عملت على تحفيز الجماهير على التحرر من الاستعمار، نظرا لما بثته من غيرة وحماسة وطنية ودينية في وجدان المجتمع الجزائري[3]، فالهدف الرئيسي الجمعية من هذه الدروس هو الرد على الدعاية المغرضة وحملة التشويه التي شنتها الإدارة الفرنسية ضد الدين الإسلامي، بما في ذلك العودة بالإسلام إلى نقاوته وصفاوته الأصلية في أوساط الجماهير الجزائرية، ومحاربة المعتقدات الباطلة من سحر وشعوذة ومعتقدات شركية باطلة.

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 51-52.

2- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج2، ص 188.

3- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص18.

كما عملت على إنشاء نوادي تثقيفية تربوية في أوساط الجالية المهاجرة لأجل الحيلولة دون الانغماس في حياة اللهو والمجون، وذلك بتقويم تفكيرهم وجعله تفكير سليم حسب تعاليم الدين الإسلامي[1].

دعت ج ع م ج إلى فصل الدين عن الدولة واحترام خصوصياته بعدم التدخل فيه، والمحافظة على استقلالية الدين من تدخلات الدولة الفرنسية[2]، وهذا المطلب من ضمن المطالب التي تقدمت بها الجمعية لدى المؤتمر الإسلامي المنعقد بالعاصمة الجزائرية شهر جوان 1936، ومما جاء فيها:«**تسليم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر بما يتناسب مع أوقافها وتتولى أمرها جمعيات دينية مؤسسة على منوال القوانين المتعلقة بفصل الدين عن الحكومة**» ، إضافة إلى تقديم الجمعية تقريرا للحكومة الفرنسية بالجزائر في أوت1944، أدرجت فيه مسألة فصل الدين عن الدولة على رأس مطالبها، ومما ورد فيه: « **نحن الآن باسم الدين وباسم الأمة نتمسك بعبارة فصل الدين عن الإسلامي عن الحكومة الجزائرية**»[3].

المطلب الثاني: العروبة.

يرى الكثير من المؤرخين أن إيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية مستمدة من التراث العربي الإسلامي العقائدي، منها فريضة الحج، وحماية الأقاليم الإسلامية، ولم يكن ن ش أ في منأى عن هذه الحركات الوطنية خاصة بعد اختياره الكفاح ضد المستعمر، فمن منظوره التوجه الاستقلالي أن الكفاح هو الطريق والوسيلة الوحيدة لأجل الحصول على الاستقلال، فيذكر محمد قنانش:« **رفعوا شعار الاستقلال كحل جذري ووحيد للقضية الجزائرية، واتخذوا من تكتل المغرب العربي استراتيجية لها وزنها السياسي، والاقتصادي، والثقافي، وعلى أساس هذه الاستراتيجية وانطلاقا**

1- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ص 135_ 136.

2- نورالدين ثنيو: المرجع السابق، ص 362، 365.

3- أمين بلعيفة: المرجع السابق، ص 106.

منها، اختاروا الولاء للرابطة العربية لمناهضة الدعوة إلى الفرنسية والرابطة الإسلامية كتكتل حضاري لا يمكن الاستغناء عنه، ورابطة الشعوب المستضعفة كحافز إيديولوجي»[1].

ومن المعروف أن مصالي الحاج ذو انتماءات قومية عروبية إسلامية، هذا الانتماء كان له الدور الأساسي والرئيس في توجيه فكر هذا الاتجاه وإيديولوجيته نحو العروبة والإسلام[2]، فآمن بسمو ورقي قيم الإسلام والعروبة على ماهو موجود بالغرب الذي تغلب على حضارته المادية، فهذه المبادئ لدى مصالي لم تكن وليدة الصدفة، بل نابعة من خلفية ناقمة وحاقدة على الاستعمار الفرنسي على أساس أنه سبب مآسي وآلام الشعب الجزائري، كما أن تأثيرات المشارب الثقافية والتنشئة الدينية ساهمت بدور كبير في تأثره بالبعد العربي الإسلامي[3].

هذا التأثر استمر داخل التوجه الاستقلالي، فبالرغم من انسحاب المغاربة والتونسيين من ن ش أ وبقاء النجم حزبا جزائريا خالصا، إلا أنه ظل ينادي بالتضامن المغاربي والعربي محاولا ربط علاقات متينة مع أحزاب الحركة الوطنية المغاربية والعربية، بغية توحيد النضال والجهود لمحاربة المستعمر المشترك.

ظل مصالي الحاج ينادي بإعادة بعث الحضارة العربية الإسلامية، والعمل على إحياء أمجادها، فالعروبة بالنسبة إليه هي تلك التقاليد والأصول التي ينشأ عليها الإنسان في مجتمعه العربي الإسلامي، وربط صلات وثيقة مع الشخصيات القومية العربية أمثال: شكيب أرسلان، الشاذلي خير الدين، عبد الكريم الخطابي بهدف إعادة بعث الحضارة العربية الإسلامية وإحياء اللغة العربية[4].

شكيب أرسلان يعتبر من بين الشخصيات العربية التي تركت أثرا في شخص مصالي الحاج، وقد تحدث توفيق الشاوي عن الصلة التي ربطت بين الزعيمين، فيذكر أن مصالي طلب منه كتابة

1- محمد قنانش: أفاق مغاربية، المسيرة الوطنية، أحداث 8ماي1945، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 35-36، 38.

2- الطاهر سعود: الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية والفكرية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 270.

3- محمد حربي: سنوات المخاض، ص 123.

4- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص216.

خطاب موجه لشكيب أرسلان يبلغه بقدومه لجنيف إثر خروجه من الإقامة الجبرية، كما يذكر أن مصالي الحاج أبدى سعادته بلقاء أرسلان، فهذا اللقاء كان مهما في الحياة السياسية لمصالي الحاج[1].

كان لشكيب أرسلان دورا في ذلك التقارب الذي حصل بين مصالي الحاج وابن باديس*، هذا التقارب أدى بالنجم إلى المطالبة بالتعليم العربي واحترام الدين الإسلامي وفق ما كانت تنادي به جمعية العلماء[2]، ويكون بذلك شكيب أرسلان قد ألقى بتأثيره وبأفكاره العروبية والإسلامية على فكر مصالي الحاج وتوجهاته الإيديولوجية[3].

وبدوره أبدى شكيب أرسلان إعجابه بمصالي في فحوى خطابه الذي أرسله لعلال الفاسي**، مبلغا إياه بقدوم مصالي الحاج في أوائل سنة 1936 لاجئا إلى جنيف[4].

وفي الحقيقة فان مصالي افتخر واعتز دائما بعروبته وإسلامه الراسخ، وأبرز مثال على ذلك إجابته على سؤال المحقق الفرنسي حول أسباب تعلقه بعروبة الجزائر، ودفاعه المستميت عن هذه العروبة، فكان رد مصالي الحاج أن دماءه عربية وأن العروبة هي وعاء الإسلام، فالإسلام هو عقيدة المجتمع الجزائري الراسخة، ولأجل ذلك لا يمكنهم التخلي عن عروبتهم وإسلامهم بأي شكل كان[5]. وهذا ما يؤكده النجم في مطالبه، فجلها دعت إلى الدفاع عن عروبة وإسلام الجزائر، ومن بين هذه المطالب نجد:

1- توفيق الشاوي: مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998، ص67.

* - التقى مصالي الحاج والشيخ ابن باديس لأول مرة في فرنسا سنة 1936، وصف خلالها مصالي الشيخ ابن باديس في خطبته الشهيرة بالشيخ الجليل ابن باديس، ينظر أبو القاسم سعد الله: الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية، ص 31.

2- نفسه: ص 31.

3- نبيل أحمد البلاسي: الاتجاه العربي والإسلامي، ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص 52.

**- علال الفاسي: من مواليد1910بفاس المغربية، انتخب سنة 1936 رئيسا لكتلة العمل الوطني، تم نفيه إلى الغابون 1937-1946، غادر بعدها إلى القاهرة سنة 1947، واصل عمله في دعم القضية المغاربية والكفاح المغاربي المشترك انطلاقا من مكتب المغرب بالقاهرة، توفي سنة 1947، ترك مؤلفات عديدة من بينها الحركات الاستقلالية في المغرب العربي.

4- علال الفاسي: المصدر السابق، ص 25.

5- توفيق الشاوي: المصدر السابق، ص227.

- جعل اللغة العربية لغة رسمية.
- أن يكون التعليم بالعربية إجباريا.
- حق العليم في جميع المستويات[1].

فهذا الاهتمام باللغة العربية والحرص على التدريس بها، نابع من قناعته بأن اللغة العربية هي أحد رموز الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، وبالتالي يجب الحرص على تعلمها.

غير أننا نجد بهذه المطالب نوع من التناقض كيف لحزب يدافع عن العربية وضرورة تعلمها والتدريس بها، وفي نفس الوقت نجد أن جل جرائده صادرة باللغة الفرنسية، حتى مقررات اجتماعات الحزب ومؤتمراته صادرة هي الأخرى باللغة الفرنسية، ويمكن أن يكون مرد ذلك أن هذه الجرائد موجة للجزائريين والفرنسيين معا، وأن جل المنتسبين إليه لا يجيدون القراءة بالعربية.

ونجد كذلك أن حزب الشعب بدوره هو الآخر تبنى نفس مطالب النجم فيما يخص عروبة الجزائر وإسلامها، فقد تبنى نفس الإيديولوجية، نفس الأهداف، نفس المبادئ من بينها مبدأ العمل على استقلال الجزائر التام، مع العمل على ربطها بماضيها الحضاري والعربي الإسلامي، دولة يكون الإسلام دينها والعربية لغتها[2]، لأجل ذلك نجد أن حزب الشعب الجزائري دافع عن هذه العروبة، وهذا الإسلام للجزائر وللشعب الجزائري، بما في ذلك وحدة المغرب العربي من خلال ما كان يقدمه من مطالب في برامجه[3].

هذا التوجه الاستقلالي لطالما استمد أصالته من التراث العربي الإسلامي، وبقي وفيا لتوجهه العروبي الإسلامي والاهتمام بالقضايا العربية والمغاربية، هذا الاهتمام دفع بمصالي الحاج إلى المطالبة بإلغاء الظهير البربري بالمغرب الأقصى على أساس أنه مدعوم من طرف الإدارة الفرنسية، ويرجع سبب موقف مصالي من الظهير البربري، لكونه يطالب بالعودة إلى الأعراف البربرية في الأحكام

1- Claud collot-Jean Robert Henry: op-cit, p p,51-53.

2- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 95.

3- محمد علي داهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004، ص14.

القضائية، كبديل عن الشريعة الإسلامية وكتاب الله وسنة نبيه الكريم[1]، إضافة إلى تضامنه مع الشعوب المغاربية خاصة على اثر اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد*، ومظاهرات مدينة الدار البيضاء المغربية سنة 1952.

فهذا النشاط الحثيث والمتنامي للتوجه الاستقلالي، دفع ح إ ح د إلى الطلب من مكتب المغرب العربي ضرورة الإسراع لتوحيد الكفاح المسلح، والإعلان عن اندلا ع الثورة التحريرية بالتزامن بين القطار المغاربية الثلاث[2].

ومن جهة أخرى يرى مصالي الحاج أن فكرة التحرر لا يمكن أن تكون أو تتم دون وحدة شمال أفريقيا، بما في ذلك وحدة الشعوب العربية والإسلامية[3]، لأجل ذلك نجد أن الشعار الدائم لمصالي الحاج في خطبه ومحاضراته" عاش استقلال شمال أفريقيا، عاشت شمال أفريقيا حرة"، ولم يفوت أي فرصة إلا وجدد وردد شعاره المغاربي.

لم يكتف بهذا الشعار بل عمل على خلق بطاقات التضامن، وهي إحدى الوسائل التي اعتمدها التوجه الاستقلالي لأجل الحصول على تبرعات مالية، ليؤكد بذلك على ضرورة وحدة العمل

1- مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 152_153.

* فرحات حشاد: ولد بتاريخ 2 فيفري 1914 بقرية العباسية بتونس، درس التعليم الابتدائي، تحصل على شهادة ختم الدروس سنة 1928، عمل سنة 1930 قايض بالشركة التونسية للنقل بالساحل، سنة 1936 لنقابة موظفي الشركة التابعة للاتحاد الإقليمي للكونفدرالية ، سنة 1943 عمل بصفاقس على إعادة نشاط الاتحاد المحلي، خلافه مع الشيوعيين دفعه للاستقالة سنة 1944، ليعمل على تأسيس الإتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 20 جانفي 1946 بدعم ومساندة من قبل صالح بن يوسف والحزب الدستوري الجديد، فقاد هذا الإتحاد كأمين عام إلى غاية إغتياله بتاريخ 5ديسمبر1952، ينظر نجاة عبو: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961، رسالة ماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014، ص63.

2-عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، موسوعة تاريخ الجزائر، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج6، ص59.

3- يوسف حميطوش: المرجع السابق، ص385.

المغاربي المشترك في بنوده ومطالبه وأهدافه، بهدف مواجهة الخطر المشترك المتمثل في الاحتلال الفرنسي، مؤكدا على ضرورة الدفاع عن المغرب العربي في هويته العربية والإسلامية.

تحدث مصالي الحاج على ضرورة حسم المواطنين في شمال أفريقيا أمرهم وقرارهم، وبالتالي فهم بين خيارين إما الاستسلام والخضوع للمستعمر، وبالتالي فهم مجبرون لتحمل تبعات ذلك من هضم لحقوقهم، أو الالتزام بالخيار الثاني الانتفاضة وإبداء ردود أفعال رافضة للاحتلال، والعمل على استعادة واسترجاع حقوقهم المنتهكة، على أساس أن الوقت مناسب للتخلص من كل ما هو معيق لعملهم ومصلحتهم[1].

وفي إطار اهتمامات التيار الاستقلالي بالقضايا العربية والمشرقية، حظيت القضية الفلسطينية بالنصيب الأوفر ضمن أولوياته، فحث المواطنين الجزائريين على الاهتمام بالقضية الفلسطينية بنفس درجة اهتمامهم بقضيتهم الأم، وأسيس لجنة خاصة بباريس سنة 1938 سميت بـ:" لجنة شمال أفريقيا للتضامن والتعاون مع الضحايا العرب في فلسطين"، ودائما في إطار تضامنه مع القضية الفلسطينية، أبدى مصالي الحاج استنكاره من عملية التقسيم التي طالت الأراضي الفلسطينية الذي رافقه إعلان قيام الكيان الصهيوني 15ماي 1948، وأرفق استنكاره بمذكرة أرسلها إلى هيئة الأمم المتحدة معربا فيها رفضه وموقفه ضد قيام دولة لليهود بفلسطين، مبديا تعاطف وتضامن الجزائريين مع الشعب الفلسطيني[2].

ودائما في الإطار العروبي للتيار الاستقلالي، فقد عمد هذا الأخير إلى نشر عدة مقالات في جريدة المغرب العربي الناطقة باسم التيار الاستقلالي تحث على دعم الفلسطينيين في قضيتهم، وبناء

1- فارس العيد: علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس1930-1948، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، 2016_2017، ص 262-263.

2- حمودي ابرير: موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945-1973، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص78-79.

على ذلك تم إنشاء الهيئة الجزائرية لمساعدة فلسطين العربية، هذه الهيئة هي بمثابة امتداد للنشاط الداخلي والخارجي الذي قام به مصالي الحاج لدعم القضية الفلسطينية[1].

أما بخصوص الاتجاه الإدماجي فيذكر فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار:«**إن حق طفولتنا في التعليم والدفاع عن الثقافة العربية والحق في العمل ومحاربة القوانين الاستثنائية، ومحاربة نظام الاستعمار الجائر، كان كل هذا من شأنه أن يعطي لشعبنا السلاح الكافي للدفاع عن نفسه وحقوقه، ريثما يأتي يوم ويطالب فيه بحقه في تقرير مصيره بنفسه، ويقضي إليه أمرا كان مفعولا لا يعلم به إلا الله، لذا لم أتنبأ بالمستقبل من جهة ولكنني لم انكمش في زاوية الانتصار من جهة أخرى**»[2] . هذه الكلمات لفرحات عباس تبين أنه على الرغم التنشئة الثقافية الفرنسية والغربية لفئة الاندماجيين وتشبعهم بها، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود تلك النزعة العربية ولو كانت خفية في نفوسهم وفي وجدانهم، فهذا التوجه عرف نوعا من الليونة والمرونة في توجهاته السياسية والفكرية في فترة ح ع 2.

كما نجد أن فرحات عباس في بيان فيفري 1943 ضمن تيارات الحركة الوطنية الجزائرية الأخرى، أورد مطالب إصلاحية من بينها الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على شاكلة نظيرتها الفرنسية[3]، فيذكر فرحات عباس بخصوص مكانة اللغة العربية:«...**اللغة العربية هي لغة حضارية راقية، والدين الإسلامي ديانة روحية لا تضاهيها بقية الديانات**»[4]، إضافة إلى المطالبة بمشاركة الجزائريين في حكم بلادهم، وهو اعتراف ضمني بوجود شعب جزائري[5].

وبذلك نجد أن تطورات ح ع 2 أحدثت تطورا فكريا وسياسيا في شخص فرحات عباس، باعتبار انه تمكن من التخلص من أفكاره القديمة التي لا تعترف إلا بالأمة واللغة الفرنسية باعتبارها المكون

1- حمودي ابرير: موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية، ص80.

2- فرحات عباس: ليل الاستعمار، ص 138.

3- مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية، ص339.

4- نور الدين ثنيو: المرجع السابق، ص520.

5- مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية، ص339.

الأساسي لشخصه، والناكرة لوجود أمة جزائرية قائمة بذاتها لها هويتها وكيانها، ليبني أفكارا جديدة مؤمنة بسيادة الجزائر كأمة وكيان.

هذا التحول في فكر فرحات عباس أدى به إلى الاهتمام بالقضايا العربية، مبديا تعاطفه مع القضية الفلسطينية من خلال اعترافه بفلسطين وإعلان رفضه لما يحدث بها، من خلال البيان الاستنكاري الذي أصدره حزبه ومما جاء فيه:

1- تنديد اللجنة المركزية بالتوجهات الاضطهادية الاستعمارية الصهيونية.

2- رفضها لقرار الأمم المتحدة المفضي إلى تقسيم فلسطين.

3- احتجاجها ضد إقامة المخيمات غير الشرعية لليهود الصهاينة، وضد التدريب العسكري[1].

وغيرها من المطالب الاستنكارية الأخرى في هذا البيان، التي تصب جلها في نصرة القضية الفلسطينية، ورفضها للممارسات اليهودية بحق فلسطين، فكتب عباس في صحيفة "الجمهورية الجزائرية" حول هذا الموضوع مقالا بعنوان المأساة الفلسطينية، أبدى تأسفه على تواطؤ الإمبريالية العالمية مع الصهيونية ضد فلسطين، بما في ذلك الأساليب الهمجية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل العصابات اليهودية، مبديا أمالا واسعة في عدم تخاذل وتراجع الجيوش العربية في نصرة فلسطين، والإخوة الفلسطينيين في الظروف التي يمرون بها باعتبارها قضية عادلة، كما انضم فرحات عباس إلى" لجنة الدفاع عن فلسطين" التي أسسها الطيب العقبي سنة 1947[2].

أما جمعية العلماء فقد سعت طوال مشوارها النضالي والإصلاحي لربط الجزائر بماضيها وحضارتها العربية والإسلامية[3]، والعمل على إعادة إحياءه والاهتمام بأحوال المسلمين في الجزائر والعالم خاصة فلسطين، وذلك بالنظر لحساسية قضيتها[4]، لأجل ذلك خصصت ركنا في جرائدها

1- حمودي ابرير: المرجع السابق، ص 106-107.

2- حمودي ابرير: المرجع نفسه: ص108 - 109.

3- أمين بلعيفة: المرجع السابق، ص 115.

4- حمودي ابرير: المرجع السابق، ص86.

سمي بركن أخبار العالم العربي والإسلامي، بغية تقريب الجزائريين من إخوانهم العرب والمسلمون في الأقطار الإسلامية والاطلاع على أخبارهم[1]، فكانت القضية الفلسطينية من بين أهم القضايا التي تناولتها ج ع م ج، متحدثة عن معاناتها من الاضطهادات التي سلطت عليها من قبل الكيان الصهيوني، فأوردت إحدى جرائدها:«**ليس لدينا أدنى شك أن القضية الفلسطينية مجرد ذريعة لأعداء العرب للاعتداء عليهم خدمة لمصالح الإمبريالية** » [2].

وهو نفس الاهتمام والانشغال الذي حمله الرجل الثاني في الجمعية البشير الإبراهيمي، رافعا دائما شعار الأخوة والتضامن بين الأشقاء العرب في المشرق والمغرب العربي[3]، مذكرا بالتوجه القومي العروبي و الحرص على نشر الحماسة القومية والعروبية من خلال نشاطاتها[4].

وهو نفس المنهج الذي سلكه الطيب العقبي، الذي أسس سنة 1947 "لجنة الدفاع عن فلسطين" بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، تزامنا مع مبادرة جامعة الدول العربية بجعل يوم الجمعة 13 نوفمبر 1947 يوم فلسطين، لإبراز تضامنها مع الشعب الفلسطيني، وألقى الطيب العقبي خطابه الذي جاء فيه: «**أنه حان الأوان لإظهار الاتحاد العلمي والتضامن الفعلي، وسأحمل راية الجهاد واذهب بنفسي تاركا الأهل والولد**» [5].

ونظرا لاعتبارات وحدة الدين واللغة والعرق، هذه العوامل دفعت بالجمعية العلماء إلى محاولة ربط علاقات وثيقة ومتينة مع البلدان المغاربية مع الاهتمام بالقضايا المتعلقة به، متجاوزة بذلك جل المحاولات الفرنسية لقطع هاته الروابط الأخوية بشتى الطرق والوسائل، في خطوة منها لإحباط أي محاولة لقيام أي وحدة نضالية بين البلدان المغاربية[6].

1- أمين بلعيفة: المرجع السابق، ص 115.

2- حمودي ابرير: المرجع السابق، ص 86-87.

3- عبد الكريم بوصفصاف: مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، كتاب القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية، المرجع السابق، ص 64.

4- بن آزواو فتح الدين: البعد العربي الإسلامي، ص 124-125.

5- حمودي ابرير: المرجع السابق، ص 91.

6- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 137.

كما أكد الشيخ ابن باديس على وحدة البلدان المغاربية الثلاثة من حيث اللغة، العقيدة، التاريخ، والمصالح المشتركة باعتبارها تشكل وطن واحد، وقد كتب الشيخ ابن باديس مقالات عدة بهذا الخصوص فهناك أمثلة عديدة عن العناوين التي حملتها مقالاته من بينها:

1- الأيام الخالدة في تاريخ المغرب الحديث.

2- لتونس الخضراء أيام عز وفخر هي أيام الحزب الدستوري وما أدراك ماهي.

3- وللجزائر أيام شرف وسؤدد هي أيام ج ع م ج.

4- وللمغرب الأقصى أيام بطولة ماجدة وشرف استشهاد هي أيام كتلة العمل الوطني[1].

اهتمامات الجمعية بالجانب العروبي لم يقتصر على ربط صلاة أخوية مع البلدان المغاربية والعربية الشقيقة ومساندتها في محنتها، بل اهتمت كذلك باللغة العربية في الجزائر باعتبار قدسيتها كرمز للهوية العربية للمجتمع والكيان الجزائري، فكانت اللغة العربية في اهتمامات الجمعية تسير بخطى متوازية مع القضايا والنشاطات الإصلاحية للجمعية.

وباعتبار أن اللغة العربية لغة القرآن الكريم، فمن الضروري تعلمها وتدريسها للنشء الجزائري، كمحاولة ورد فعل منها على المحاولات الدائمة للإدارة الفرنسية لفرنسة المجتمع الجزائري، وفق خطط ممنهجة لأجل القضاء على انتماءاته الحضارية، فأسست الجمعية مدارس تابعة لها لهذا الغرض.

هذا الجهد المبذول في سبيل نصرة اللغة العربية يهدف للحؤول دون نجاح الحملة التي تقودها فرنسا لأجل محاربة لغة وثقافة البلد[2]، فإحياء اللغة العربية أدى إلى ظهور الأناشيد الوطنية العربية وانتشارها في الوسط الطلابي، فظهرت كلمات عربية جزائرية ومفاهيم ومعاني جديدة مثل: الأمة الجزائرية، الوطن، مما أدى إلى تولد ذلك الشعور والإحساس بالقومية وعروبة الجزائر وانتمائها الإسلامي[3].

1- أبوبكر الصديق حميدي: قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 76_77.

2- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية، ص 18.

3- فتح الدين ين آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 88- 89.

ولأجل هذه المكانة سعت ج ع م ج لتحقيق هدفين نبيلين بذلت جهدا لأجلهما: إحياء مجد الدين الإسلامي بما في ذلك مجد اللغة العربية، ولهذا ظلت الجمعية تعمل على المطالبة باللغة العربية وترسيمها باعتبارها رمز للوطن، والمطالبة بحرية تدريسها على أساس أنها حقهم الطبيعي لأنها رمز لثقافتهم الوطنية[1].

تمكنت الجمعية خلال الفترة الممتدة بين 1930-1945، من فتح70مدرسة[2]، لتعليم أولاد الجزائريين من كلا الجنسين ذكورا وإناثا في مناطق متعددة وضم الشباب في نواد إسلامية[3]. وامتدت نشاطات الجمعية التعليمية إلى فرنسا*، إضافة إلى إرسال البعثات الطلابية إلى معاهد المشرق والمغرب العربي.

كما أنشأت الجمعية العديد من الجرائد انصبت مواضيعها على القضايا الخاصة بالثقافة والنهضة العربية[4].

أما الحزب الشيوعي الجزائري نتيجة لتوجهاته الإيديولوجية لم يحظى بالمكانة التي أرادها، كما لم يجد لنفسه قبولا في أوساط الجماهير الشعبية، خصوصا بعد مواقفه الغير مشرفة إزاء مظاهرات 8ماي 1945، فكان من الحزب أن حاول البحث عن مخرج أو إيجاد أرضية تمكنه من الولوج إلى

1- علي مراد: الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925-1940،ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 503.

2- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، عبد القادر حراث: المصدر السابق، ص26.

3محمد عابد الجابري: السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، تونس، الجزائر)، ط2، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1990، ص 113.

* - يذكر الإبراهيمي أن التبسي عند سفره لباريس اطلع على حقيقة أوضاع الجالية هناك في وسط مجتمع غربي مما أثار مخاوفه على الجالية هناك خاصة على الأولاد الذين ولدوا هناك من عواقب المغريات مما يؤدي بهم إلى انسلاخهم عن المجتمع العربي والقيم الإسلامية، ومن هذا المنطلق راودت الجمعية فكرة إنشاء مراكز تابعة لها بباريس للاطلاع أكثر ينظر أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج2، ص387.

4- الجيلالي صاري، محفوظ قداش، عبد القادر حراث: المصدر السابق، ص24.

الأوساط الجزائرية، من خلال محاولته الدفاع عن اللغة العربية بجعلها لغة معترف بها[1]، مع إصداره جريدة سميت "جريدة الجزائر الجديدة" سنة1946 ناطقة باللغة العربية[2].

المطلب الثالث: الديمقراطية:

ارتبط مفهوم الديمقراطية لدى الاتجاه الاستقلالي بمفهوم الاستقلال، فلم يخلو هذا الأخير من معاني الحرية، لذلك نجد أن الاستقلال يحمل في طياته معاني عديدة، منها حرية التعبير عن وجهة النظر، حرية التفكير، حرية التنقل، لذلك نجد هذا التيار بمختلف أحزابه ربط مفهوم الديمقراطية بالحرية، ويتمثل ذلك في حرية الصحافة والاجتماع إضافة إلى بعض الحقوق السياسية وممارسة العمل النقابي.

ومن هذا المفهوم استمد الاتجاه الاستقلالي فكرة إنشاء حكومة وطنية ثورية، ارتبطت بهدفين أساسيين يعمل لأجل تحقيقهما:

1- إنشاء جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام.

2- حق الترشح لكل مواطن وحق الاقتراع العام للجميع[3].

هذين الهدفين كان ضمن المطالب التي قدمها هذا الاتجاه في برنامجه المعلن في ماي 1933. والحقيقة أن الانتخابات العامة التي شارك بها هذا التيار في المجالس الجزائرية، هي بمثابة ترجمة لمسألة الديمقراطية التي يكافحون من أجلها، فمن منظورهم أن الحكم يجب أن يكون جمهوريا قائما على مبدأ الحرية والمساواة، وهذا ما لمح له وأشار إليه مصالي الحاج في خطابه الذي ألقاه في الملعب البلدي بالجزائر في 2أوت 1936، اثر عودة وفد المؤتمر الإسلامي من باريس ومما ورد فيه: « ... **نقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعنصر أو الدين، إن هذا البرلمان الوطني الذي يتكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب من أجل الشعب**

1- محمد حربي: سنوات المخاض، ص 113.

2- أحمد مريوش: مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية مابين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، العدد16، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2013، ص 269.

3- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 204-205.

»[1]، ويمكن اعتبار دخوله لمعترك الانتخابات والمشاركة بها ضرب من اضرب الديمقراطية التي جسدها الحزب بغية إضفاء الصبغة الشرعية على نشاطه السياسي[2].

كما نجد أن مفهوم الديمقراطية لديه استوحاه من عاملين أساسيين هما:

1- تحليه بروح الديمقراطية. رغم تحفظنا على هذا العنصر.

2- حرصه على أن يحصل الجزائريون على العدل والحرية والمشاركة في حربهم المقدسة لأجل نيل الاستقلال والحرية[3].

دستور هذا التيار ومبادئه يؤكدان على أهمية ومكانة الديمقراطية لديه في تعاملاته الحزبية: «**ومن جهة الجزائر فإن الديمقراطية كانت ولازالت أغلى حاجة لدى الشعب الجزائري، فإن الديمقراطية كانت ولازالت متعلقا بها، وهو الآن في غاية التعطش لها، لأنها هي وحدها التي تعطيه حريته السياسية وتحترم كرامته، وأمواله، ودينه، وخاصة تراثه الثقافي، وهذا ما يجعلنا نعرض اليوم الديمقراطية كمبدأ لازم لمكافحة الاستعمار اليوم، ولبناء مستقبل امتنا غدا**» ، وهو ما يوضح جليا البعد الديمقراطي لهذا التيار[4].

ولأجل ذلك انصبت مجهودات هذا الاتجاه في العمل إلى بعث ديمقراطية حقيقية في الجزائر، تكون بمنأى عن الديمقراطية التي أقرتها الإدارة الفرنسية في الجزائر[5]، فعمل هذا التيار على إبراز الممارسة الديمقراطية الخاصة بها من منظوره والمتمثلة في حكومة، برلمان منتخب بطريقة الانتخاب العام، إنشاء مجلس جزائري منتخب دون وضع تمييز لعامل الدين واللغة.

1- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، مجلة المصادر، العدد11، السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 169-170.

2- مراد بوعباش: الدول والمجتمع، ص 105.

3 - عبد الرحمن كيوان: المصدر السابق، ص 37.

4- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 31.

5- إبراهيم لونيسي: مفهوم القيم الديمقراطية، ص157.

وإذا ما تتبعنا مسار هذا التيار لوجدنا أن جلها تنادي بالديمقراطية، أو تشير إليه، كما نجد أن هذا المطلب تتكرر في برامج هذه الأحزاب، الأمر الذي أدى إلى تخوف الإدارة الفرنسية من مشاركتها في الانتخابات باعتبار أنه اكتسب قاعدة شعبية جماهيرية في أوساط الجزائريين نظرا للمبادئ التي تبناها وأهمها الديمقراطية كقيمة وبعد في مطالب هذا التيار.

كما نجده أقر جملة من المطالب والمقررات التي خرج بها من تجمعاته، ومؤتمراته ذات بعد وقيمة ديمقراطية فنجد:

1- ديمقراطية بالشعب والى الشعب.

2- جمهورية في كيفية حكومتها.

3- تحسين الأوضاع الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

4- احترام العقائد الدينية وفقا للروح والتقاليد الإسلامية[1].

فالديمقراطية كفكرة لدى التيار الاستقلالي قد بلغت أعلى مستوياتها عندما عبر مصالي بتاريخ 15مارس1944 عن فكرة الديمقراطية التي ينشدها، وهذه الديمقراطية من منظور مصالي الحاج ستكون حتما اليوم أو غدا هي المصدر الوحيد لكل المجتمعات البشرية[2].

كما أصدرت ح إ ح د وثيقة خلال شهر ديسمبر 1951 تحت عنوان "المبادئ الموجهة لنضال الحركة الوطنية" تضمنت مجموعة من المبادئ من بينها:

- السيادة الكاملة للشعب الجزائري.
- جعل اللغة العربية لغة الجزائريين مع حرية التحدث بها.
- حرية العقيدة.

وبينت الوثيقة أن الديمقراطية هي شرط للحرية، وهو الهدف الذي سعى الشعب الجزائري لأجل تحقيقه[3] .

1- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، ص31.

2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص206.

3- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص 156-157.

إن المتتبع لنشاط هذا التوجه لا يمكنه إنكار جهوده المبذولة من قبله لتحسين أوضاع الجزائريين، ونصرة القضية الجزائرية والمطالبة بالاستقلال.

لكن ما يعاب على هذا التوجه وربما يعتبر نقيصة في حقه _إن صح التعبير_ على الرغم من مسيرته الطويلة الحافلة بالنضالات والتضحيات نجد ذلك التناقض لدى هذا التوجه فيما يخص مسألة الديمقراطية التي ينشدها فالناظر إلى مبادئه وأهدافه وبرامجه يجد تلك الدعوة الصريحة إلى الديمقراطية والمطالبة بتطبيقها، لكن في نفس الوقت نجد أنه يفتقد إلى الديمقراطية من خلال رئاسة مصالي الحاج للحزب واستئثاره بها لنفسه، وعمل على إقرار مبدأ يفضي إلى جعله رئيسا للحزب مدى الحياة، وهو بند مناف ومتناقض للديمقراطية في ظل رفض أعضاء الحزب لهذا الأمر وهو ما أدى إلى ظهور شقاق داخل الحزب والتوجه، هذا الانشقاق أدخل التوجه الاستقلالي في نفق الصراع والخلافات كادت تعصف بالقضية الجزائرية.

أما ديمقراطية الاتجاه الإدماجي عرفت بدورها تطورا مرحليا حسب التوجهات السياسية للتوجه الإدماجي، فنجد فدرالية المنتخبين المسلمين طالبت بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين على المستوى الإداري والعسكري، باعتبار أن الإقرار بالمساواة بينهم في هذه المجالات هو في حد ذاته إقرار بمبدأ الديمقراطية، من خلال حصولهم على نفس المناصب والرتب العسكرية دون تمييز أو تفرقة. إلى جانب منحهم الجزائريين الحق في المشاركة بالانتخابات، والتمثيل البرلماني في المجالس الفرنسية بغية فسح المجال أمام الجزائريين لحكم بلادهم مع حرية العمل والسفر، وإعفائهم من القوانين الاستثنائية، مما فسح المجال أمام مشاركة أعضاء فدرالية المنتخبين في انتخابات المجالس النيابية أو البلدية[1].

ويمكن القول أن الديمقراطية لدى هذا الاتجاه انصبت على إدخال عناصره داخل أوساط الشعب الجزائري، لذلك نجد أن فرحات عباس طالب بضرورة حصول الجزائر على دستور ديمقراطي، مرتبط بفرنسا مع المحافظة على هويتها وعاداتها وتقاليدها، فرنسا بالنسبة لفرحات عباس هي رمز للحرية والديمقراطية، كما أن الديمقراطية لديه يراها وفق منظور مبادئ الثورة الفرنسية المتأثر بها.

1- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، ص 41.

ومع نهاية ح ع 2 أصبح أنصار هذا التوجه يعملون على طرح أفكار ونظريات تتعلق بالعمل الديمقراطي، وطريقة ممارسته من خلال المشروع المسمى" دستور الجمهورية الجزائرية" الذي تقدم به حزب الاتحاد الديمقراطي أمام المجلس الفرنسي19اوت1946[1]، يهدف إلى المطالبة باعتراف الجمهورية الفرنسية بالحكم الذاتي في الجزائر وبالجمهورية الجزائرية والحكومة، وبالراية والسيادة الجزائرية[2]، فقد نادى فرحات عباس بالجزائر جزائرية في إطار التعايش بين مختلف الأطياف بالجزائر المستقلة، والمرتبطة ثقافيا وحضاريا بفرنسا وذلك مكمن الديمقراطية لديه[3].

ومن جانب آخر نجد أن جمعية العلماء مارست الديمقراطية وطبقتها في نشاطاتها وبرامجها وفي وسائل عملها، ومن المواقف المجسدة للديمقراطية لدى الجمعية نذكر على سبيل المثال تعيين الشيخ ابن باديس رئيسا للجمعية سنة 1931 عن طريق انتخابات استقرت نتائجها عليه، مشاركتها في البيانات التي رفعت للإدارة الفرنسية والتي طالبت وركزت بها على احترام مبدأ الحريات والديمقراطية للشعب الجزائري[4].

فبالرغم من نفي الكثير من الأعضاء المنتسبين للجمعية صفة السياسي على نشاطات الجمعية، إلا أن القواعد التي وضعها الشيخ ابن باديس تؤكد على الصبغة السياسية لنشاط الجمعية بحملها بعدا ديمقراطيا في مبادئها وأهدافها، ومن بينها نجد:

1- إن السيادة للأمة هي مصدر كل سلطة في الدولة.

2- إن يكون من يتولى شؤون الأمة يتميز بالكفاءة

3- المسؤولية في الدولة تكليف، ولا يحق لمن يتولى هذه المسؤولية أية أفضلية أو امتياز على غيره أمام القانون.

1- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص 167-166.

2- مراد بوعباش: مفهوم الوطن والوطنية، ص 341.

3- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية، ص 21.

4- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، ص50-49.

4- حق الأمة في مناقشة رجال الدولة ومحاسبتهم على أعمالهم وحملهم على ما تراه هي لا ما يرونه هم.

5- يخضع كل موظف في الدولة إلى مبدأ المسؤولية في أعماله أمام الأمة التي تراقبه وتحاسبه وتعزله عند الحاجة.

6- أن لا يحكم الدولة إلا بالقانون الذي ارتأته الأمة لنفسها[1].

قام الشيخ ابن باديس باستخلاص مجموعة من القواعد الخاصة بالحكم في ظل الديمقراطية، مستوحيا من الخطاب الذي ألقاه الصحابي أبو بكر الصديق مجموعة من القواعد أطلق عليها تسمية" أصول الخلافة في الإسلام"، هذه القواعد قريبة نوعا ما من الأسس الديمقراطية الغربية نذكر منها:

1- السيادة تكون للأمة باعتبارها مصدر للسلطة.

2- أن يتولى شؤون الأمة شخص كفأ.

3- المسؤولية في الدولة هي تكليف، دون تمييز في تولي المسؤولية فالكل متساو أمام القانون[2].

وبالحديث عن الحزب الشيوعي الجزائري، الحزب فشل في إيجاد قاعدة جماهيرية وفق تصوره ومن منظوره الفكري، لذلك لجأ إلى تغيير سياسته المنتهجة كمحاولة يائسة منه لخلق قاعدة جماهيرية مؤمنة بالحزب، وبتوجهاته في ظل انسحاب العديد من منتسبيه. بوضع برنامج جديد جاء فيه:

-دعوة أطراف الحركة الوطنية لإنشاء جمهورية ديمقراطية لها دستورها، وبرلمانها وحكومتها لتسيير كافة الشؤون الجزائرية

-الدعوة إلى إنشاء هذه الجمهورية، هو بمثابة اعتراف ضمني من قبله بالحركة الوطنية والجزائرية وبأهميتها، وبداية تقاربه مع الحركة الوطنية من خلال موافقته على إقامة جمهورية في إطار الاتحاد الفرنسي، في انتظار تأسيس جمهورية اشتراكية مستقلة عن فرنسا[3].

1- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص 169-170.

2- إبراهيم لونيسي: المرجع نفسه، ص 170.

3- رياض بودلاعة :القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، ص 53.

ولم يكتف بذلك بل عمل على وضع خطط وتصورات للعملية الديمقراطية التي يجب أن تكون في الجزائر، وكيفية تجسيدها على أرض الواقع، فبتاريخ 29ماي1949 أصدر الحزب بيانا طالب فيه بإنشاء جمهورية جزائرية لها دستورها وبرلمانها المنتخب بديمقراطية، بالإضافة إلى وجود حكومة[1].

وبحلول سنة 1951 حملت معها تغييرات لدى الحزب في خطاباته، يمكن وضعها في خانة القضية الجزائرية، فقد دعت خطاباتهم إلى إنشاء برلمان جزائري يتمتع بكامل السيادة وحكومة وذلك في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية[2].

إن المتتبع لمسار الحزب الشيوعي الجزائري، يجد أن هذا الأخير كثيرا ما دعا إلى احترام الحريات الفردية بما في فيها الجماعية، والعمل على تأسيس جبهة ديمقراطية موحدة مع باقي أطياف الحركة الوطنية الجزائرية[3].

أعطت تيارات الحركة الوطنية الجزائرية أروع مثال عن الديمقراطية، من خلال تمكنها من الاجتماع والاتحاد في حركات ائتلافية ومحطات توافقية مثلت جانبا من جوانب الديمقراطية، من خلال توافقها في بنود وبيانات هذه المحطات، على الرغم من اختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية من بينها المؤتمر الإسلامي 1936، بيان فيفري 1943، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها 1951.

المؤتمر الإسلامي: عقد يوم 7جوان 1936 بقاعة الماجستيك (الأطلسي حاليا) بحي باب الواد بالجزائر العاصمة، بدعوة من الشيخ ابن باديس والدكتور ابن جلول، ضم أطياف الحركة الوطنية الجزائرية باستثناء ن ش أ، ومن بين المطالب التي نادى بها المؤتمرون نجد:

- إلغاء القوانين الاستثنائية.

1- إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية، ص 174-173.

2- الأمين شريط: المرجع السابق، ص 54.

3- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، ص 56.

- إلحاق الجزائر بفرنسا مع إلغاء الولاية العامة الجزائرية، مجلس النيابات المالية، نظام البلديات المختلطة.
- المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين.
- إجبارية التعليم لكلا الجنسين، مع توفير المدارس الكافية.
- المساواة في الأجور بين العمال دون تمييز بين الجزائريين والأوروبيين.
- إعلان العفو السياسي.
- حق المشاركة في الانتخابات[1].

بيان فيفري 1943: عمل على صياغته فرحات عباس بمباركة التيارات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري، وسبق أن تحدثنا عنه في عناوين سابقة.

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها: جمعت كل أطياف الحركة الوطنية (ح إ ح د، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي، ج ع م ج، شخصيات مستقلة). تأسست في أوت 1951 بقاعة سينما دنيا زاد بالعاصمة[2]، تباحث المجتمعون خلالها حول نقاط عدة من بينها:

- أوضاع النشاط السياسي للتيارات الوطنية في ظل الأوضاع والظروف التي مرت بها.
- التنديد بسياسة الإدارة الفرنسية القمعية.
- حق الانتخاب والتصويت بكل حرية في الهيئات الانتخابية.
- إلغاء انتخابات 17جوان1951 على أساس أنها مزورة.
- إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين في السجون الفرنسية.

1- محمد قويسم: المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936 وعبقرية بن باديس السياسية، كتاب أعمال الملتقى الوطني البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1919_1954، جامعة محمد بوضياف المسيلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص509_512.

2- محمد السعيد عقيب: الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، نشأتها، أهم نشاطاتها، مصيرها، أعمال الملتقى الوطني البعد الثوري، ص491.

– فك القيود المفروضة على مصالي الحاج[1].

خلاصة:

يمكن القول أن تيارات الحركة الوطنية بالرغم من اختلافات انتماءاتها الإيديولوجية، وتنوع مشاربها الفكرية والثقافية، إلا أننا نجد أنها بذلت مجهودا فعالا ينم عن شجاعة نضالية وإرادة قوية صلبة، وحقيقية لتغيير الظروف والأوضاع التي مرت بها الجزائر بما في ذلك الشعب الجزائري.

هذه الحركات الوطنية كافحت لأجل تغيير العديد من المفاهيم لدى الشعب الجزائري والعالم الغربي بأن الجزائر أمة وكيان مستقل بذاته عن فرنسا والمجتمع الغربي، أمة متميزة بمبادئها العروبية، وأخلاقها السامية، وقيمها الديمقراطية والدينية الإسلامية، باعتبار أن الدين أساس المجتمع الجزائري وعاملا محفزا لتجنيد الجماهير الجزائرية، فعملت تيارات الحركة الوطنية على التكثيف من نشاطاتها الحزبية ومطالبها التي سنتها من أجل الدفاع عن القضية الجزائرية بعقدها للعديد من المؤتمرات واللقاءات، وتوزيع المناشير والكفاح السياسي من خلال صفحات جرائدها لإبراز وجهات نظر هذه الأحزاب حول القضية الجزائرية، وطبيعة السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر وضد الجزائريين التي حاولت من خلال طمس معالم الهوية الجزائرية، وسلخها من ماضيها وتاريخها وقيمها الحضارية، والعمل على غرسها وسط حضارة غربية ومجتمع غربي مختلف تماما عن المجتمع العربي الشرقي.

كما سلكت هذه التيارات طرقا قانونية للتعريف بمبادئها عن طريق خوضها غمار المشاركة في الانتخابات، وتقديم العرائض التي تتضمن مطالب فضحت من خلالها ممارسات الإدارة الفرنسية بسنها لقوانين جائرة، هذا الأمر عرضها في الكثير من المرات للحل والملاحقات وغلق مقراتها ومصادرة جرائدها واعتقال زعمائها ونفيهم.

والحقيقة أن هذه التيارات ساهمت بشكل أو بآخر في الدفاع عن حقوق الجزائريين لأجل تحسين أوضاعهم، بتبني هذه التيارات مطالب أكثر تحررا وأكثر مطالبة بحقوق الجزائريين خاصة الاتجاه الإدماجي بعد ح ع 2.

1– عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، ج1، ص255.

هذه التغييرات التي مست الحركة الوطنية في مفهومها وتوجهاته الفكرية والقيمية بعد ح ع 2 ساهم في الإثراء الإيديولوجي لجبهة التحرير الوطني خاصة فيما يخص مجال المنظومة القيمية، فالمتتبع لجبهة التحرير في أهدافها ومبادئها التي تضمنها مواثيقها، وفي أدبياتها نجد أن جلها إن لم نقل كلها مستقاة من برامج ومبادئ تيارات الحركة الوطنية الجزائرية خاصة التوجه الاستقلالي، بما في ذلك الأطراف الفاعلة في الأحداث الثورية والمساهمة مساهمة مباشرة وفعالة في تحرير هذه المواثيق الثورية، والأدبيات بإثراءات إيديولوجية هي نفسها خريجة تيارات الحركة الوطنية متشبعة بفكرها وقيمها التي أسقطتها على واقع الثورة التحريرية الجزائرية من قيم وأحداث.

المبحث الأول: قيم الإسلام.

عملت جبهة التحرير على إظهار، وإبراز قيم ومبادئ الإسلام في الثورة التحريرية، مجسدة بذلك سمو ورقي الثورة الجزائرية في جانبها الديني الأخلاقي، قيم الثورة الإسلامية عديدة ومتعددة شملت نواحي عدة: جانب التسامح، العدالة، التضامن، التضحية، معاملة الأسرى والأقليات، أخلاقيات جيش التحرير، مصطلحات الثورة الإسلامية.

وباعتبار هذا التعدد سنكتفي بالحديث عن نموذجين من قيم الثورة الإسلامية المجسدة في واقع الثورة التحريرية في سلوكيات قادتها وجنودها، هذه القيم عكست واقع الجندي البسيط في أخلاقياته وتعاملاته اليومية، وفي ميدان المعركة مبرزة شجاعة الرجل والجندي والمجاهد الجزائري، كما جسدت كذلك عدالة الثورة الجزائرية في جهازها القضائي الثوري المستحدث المستمد لأحكامه وتشريعاته من كتاب الله وسنة رسوله الكريم.

المطلب الأول: المجاهد الجزائري في أخلاقياته ومسمياته.

يعتبر الجندي الجزائري من أهم عناصر الحراك الثوري الجزائري، لذلك أولت له الثورة التحريرية عناية خاصة به بإصدار جملة من القوانين والإصلاحات عبر مواثيقها، إصلاحات من شأنها أن تعمل على ضبط تصرفاته وحدوده الأخلاقية بهدف تحسين صورته في نظر العالم، وإعطائه تسميات مختلفة تليق بمكانته وتضحياته الجسيمة تجاه ثورته المجيدة.

لم يبق التوجه الإسلامي للثورة التحريرية حبيس مواثيقها ونصوصها، وإنما تم تطبيقه على أرض الواقع والمعركة في انضباط المجاهدين في أخلاقياتهم، وتعاملاتهم مع الأسرى، فأضحى المجاهدون يتمتعون بأخلاقيات، وقيم دينية إسلامية عليا كانت هي الرصيد الضخم الذي تحلى به المجاهدون في ظل ممارسات الاحتلال الفرنسي الغير أخلاقية[1].

1 – محمد العربي غراس: الثورة المسلحة 1954-1962 معارك في الطريق إلى الولاية الثالثة، مجلة أول نوفمبر، العدد10، السنة1975، ص26.

ومن الأمثلة حول أخلاقيات جيش التحرير يتحدث فرانز فانون عن الجهد الذي بذله أحد أطباء جبهة التحرير لعبور الحدود، وقطع الأسلاك الشائكة لأجل جلب الدواء اللازم لإيقاف انتشار مرض أحد الأسرى الفرنسيين، انتهت هذه المهمة باستشهاد عدد من المجاهدين، وفي حالات أخرى مماثلة يقوم بعض المجاهدين بشغل أنظار الجنود الفرنسيين ليتمكن المجاهدون في الجانب الآخر من إيصال الأسرى لمقر القيادة[1].

توالت الشهادات في أخلاقيات جيش التحرير الجزائري، من بينها شهادة تلميذة بمدرسة البنات الثانوية بتلمسان تدعى"ميشلين كوميس"التي وقعت في أسر جيش التحرير، فكتبت في رسالة لها حول عملية اختطافها، والمعاملة التي حظيت بها من قبل المجاهدين طوال فترة إقامتها بينهم في الجبال.

تحدثت عن سعيهم للاهتمام براحتها، وأكلها والقيام بنزهات لأجل الترفيه عنها مع السماح لها بسماع الموسيقى، وختمت رسالتها بقولها:« **وفي الخلاصة اذكر أن جميع هؤلاء الناس الذين يريدون استقلالهم والذين يكافحون بكيفية قاسية جدا لينالوه قد كانوا جميعهم دون استثناء على أتم احترام نحوي، وإنني لست آسفة على هذه الإقامة الوجيزة بين الفلاقة لأن هذه الأيام الثلاثة سمحت لي بأن أتحقق من أن الظن السيئ الذي كنت أظنه بالفلاقة كان خاطئا كل الخطأ**» [2].

غير بعيد عن ذلك نجد شهادة الآنسة كيريبل بعد الإفراج عنها رفقة خطيبها جان شوفالي أحد أعوان الحرس الجمهوري الفرنسي، أدلت بتصريح للصحافة عن المعاملة الحسنة التي لاقتها رفقة خطيبها من طرف جيش التحرير الوطني الجزائري ذاكرة في قولها: «**لم يعاملونا معاملة سيئة في أي**

1- فرانز فانون: العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرفوط، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2004، ص11.
2- المجاهد: العدد2.

وقت من الأوقات بل إنهم لم يحاولوا أبدا أن يفصلوني عن خطيبي وهو ماكنت أخشى أن يفعلوه وعندما نكون متنقلين في الجبال يقدم لنا الثوار مأكلنا كسرة وعسل» [1].

من النماذج كذلك حالة الممرضة الفرنسية التي أصيبت بنوبة من الهلع، والفزع فور إطلاق سراحها ظنا منها أنه سيتم تصفيتها، فطمأنها أحد أفراد جيش التحرير، وهدأ من روعها وبين لها حقيقة الجبهة في أخلاقياتها، ومعاملاتها للأسرى والأطفال والنساء، وأقرت الممرضة نفسها عن حسن المعاملة التي حظيت بها من جيش التحرير الوطني من اهتمام ورعاية، متحدثة عما لمسته من قيم عالية ومثل خلقية رفيعة[2].

حرصت الثورة التحريرية على عدم التمييز من حيث الرتب بين القائد، والجندي فالجميع متساوون حتى في المأكل والملبس، وفي تنفيذ الواجبات والمهام، والحرص على معاقبة من يتسم بفساد الأخلاق والسرقة وخيانة الأمانة[3].

دائما في إطار أخلاقيات جيش التحرير، أصدرت الثورة قرارا بمنع تدخين السجائر، باعتبار أنها تدر أرباحا على مصانع التبغ الفرنسية من جراء بيع منتجاتها[4]، ونشرت بيانا بهذا الخصوص بتاريخ 15 جوان 1955 جاء فيه: «**إن جبهة التحرير تدعوا الشعب الجزائري إلى الانقطاع عن التدخين، وعدم ارتياد المشارب التي تقدم الكحول، ولن يكون هذا التدبير مجرد تعبير عن الإيمان بتحرير الوطن من نير الاستعمار ولكنه يسمح لنا أيضا بكيل لكمة قوية للاقتصاد الامبريالي**»[5].

1- المجاهد: العدد50.

2- سامية خامس: البعد الإنساني في الثورة الجزائرية، أعمال ملتقى الأبعاد الحضارية، ص44_45.

3- يوسف يعلاوي: الجانب الأخلاقي والاجتماعي في ثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الأصالة، العدد73-74، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979، ص9_10.

4- منى صالحي: نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ص26.

5 -Mohammed Harbi: opcit 105.

ومن أبرز الأمثلة عن أخلاقيات جيش التحرير، الرسالة المبعوثة من قبل القيادة العليا بجيش التحرير إلى القيادة العسكرية الفرنسية، أوفدت الرسالة مع أسير فرنسي تم إطلاق سراحه تزامنا مع شهر رمضان المعظم 1956، وهو تعبير واضح عن إيمان جيش التحرير بعقيدته ومبادئه الإسلامية[1].

وبدورها تحدثت جريدة المقاومة عن سلسلة الرسائل المبعوثة من الأسرى الفرنسيين لدى جيش التحرير لأهاليهم، متضمنة حديثا عن حسن المعاملة الطيبة، وحصولهم عن الطعام والسجائر وكل ما يحتاجونه، وأحيانا أخرى يتقاسمون معهم حياتهم وطعامهم ومراقدهم[2].

من أخلاقيات الثورة التحريرية كذلك إقراراها واحترامها للاتفاقيات والقوانين الدولية المعمول بها في الحروب، من بين أمثلة ذلك قيام الحكومة المؤقتة بإطلاق سراح الأسرى بناء على اتفاقيات جنيف الأربعة الموقعة سنة1949، وعلى أساس هذه الاتفاقية تم إطلاق سراح 51 أسير بين سنتي 1958-1959، وبتاريخ 23 جويلية 1960 قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإطلاق سراح أسرى من جنسيات غير فرنسية وصل عددهم إلى 3299 جندي، عملت على إعادتهم لديارهم عبر الحدود المغربية[3].

استخدمت جبهة التحرير بعض المصطلحات الإسلامية كوسيلة للاتصال، والتواصل بين المجاهدين وككلمات سر من بينها نجد: الدين والعمل، الله أكبر، الله محمد، الإسلام ديننا، العربية لغتنا، النظام والعمل، خالد، عقبة، الجهاد، الإخلاص، محمد، علي، العلم، العمل، السيف، القلم، الحرب والنصر، وافتتحت معظم جلسات الثورة التحريرية باسم الله، الحمد لله، ثم باسم جيش وجبهة التحرير[4]، هذه المصطلحات تركت الإيمان العميق والأثر البالغ في وجدان المجاهدين عملا بقوله تعالى: ﴿**إِن يَنصُرْكُمُ اللّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ**﴾[5].

1- محمد الصالح الصديق: من خصائص جيش التحرير، مجلة الأصالة العدد73-74، ص63.

2- جريدة المقاومة: العدد 11.

3- منى صالحي: المرجع السابق، ص62.

4- نبيل أحمد بلاسي: المرجع السابق، ص 164.

5- سورة آل عمران: الآية 160.

فالمجاهد مصطلح أطلق على المقاتل المسلم الذي سعى من أجل دينه[1]، أبرز قصص هذا الإيمان العميق ذلك المجاهد الذي استقبل الدبابة الفرنسية ببندقية، وقنبلة تقليدية مخالفا بذلك تعاليم قائده بالتراجع مرددا كلمة الله أكبر التي كان لها الأثر البالغ في نفسه من قوة الإيمان بالنصر، هذا الإيمان جعله يرى الدبابة وكأنها ذبابة أمامه[2].

من ناحية التزام المجاهدين بالصلاة، دأبت الثورة التحريرية على تقديم مواعظ ودروس للمجاهدين للمحافظة على أداء الصلاة الجماعية، والالتزام بصيام شهر رمضان، وفرضت عقوبات صارمة على تاركي الصلاة والمتهاونين في أدائها، إضافة إلى ذلك وضعت آيات قرآنية على بطاقات العضوية في جيش التحرير الوطني مكتوب على أحد أوجهها[3]: ﴿ **الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ**﴾[4]، وفي الوجه كتب قوله تعالى: ﴿ **انْفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾[5].

المطلب الأول: نظام القضاء الثوري.

كان النظام القضائي والعدالة من بين المتغيرات التي أحدثتها الثورة التحريرية مست حياة الجزائريين، بحكم احتكامهم قبلا إلى الجهاز القضائي الفرنسي للفصل في مختلف القضايا المتنوعة، وباندلاع الثورة التحريرية تم استحداث نظام قضائي مستمد من الشريعة الإسلامية والسنة النبوية*،

[1] -CAD: (1953-1959), Boit N°27, Afrique- Le vant, Algerie, Notice D'information LE F.L.N, ET L'ISLAM.

2- نصر سلان: صور من آثار البعد الديني في سلوك مجاهدي الثورة التحريرية، مجلة المعيار، العدد4، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص18_ 19.

3 – نصر سلان: المرجع السابق، ص 29.

4 – سورة التوبة: الآية 20.

5- سورة التوبة: الآية 41.

*- النظام القضائي في الإسلام يقوم على أسس وقواعد: منها القواعد الشكلية متمثلة في طريقة رفع الدعوى وسيرها، معاملة القاضي وتنظيم الشهادة وترتيب المحاكم، الاستماع إلى الطرفين عملا بقوله(ص):" إذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للأول=

وأصبح الجزائريون بمنأى عن العدالة والقضاء الفرنسي*[1]، فبرهنت الثورة التحريرية على السيادة الوطنية وبالدليل القاطع قدرتها على خلق جهاز قضائي، وقانوني له القدرة على تسيير العلاقات الاجتماعية[2].

بيان أول نوفمبر كان دستورا للثورة التحريرية، ويمكن القول أنه بمثابة مرجعية للأحكام القضائية من خلال ماورد في بعض بنوده[3]:

- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا في تخلفنا الحالي.
- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية نظام الاستعمار.

إذا تمعنا في الفقرتين نجد أن تحقيق ما ورد فيها، من إعطاء الحقوق لأصحابها لا يتم إلا عن طريق إقامة العدالة الحقيقية وتصفية الاستعمار.

بالحديث عن مؤتمر الصومام نجد أنه عمل على وضع الخطوط العامة للجهاز القضائي[4]، أوردها محضر جلساته المنشورة باللغتين العربية والفرنسية، وفيما يتعلق بالشق الخاص بالمحاكم

=حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تقضي" رواه الإمام أحمد، أما القواعد الموضوعية فتشمل الأسس التي يبنى عليها القاضي أحكامه وروافد قوانينه ثم خصائص القاضي المناسب وشروطه.

أما القواعد التي يستند عليها القاضي في حكمه فهي مستمدة من الكتاب والسنة والإجماع ووسائل الاجتهاد المعروفة من قياس واستحسان، ينظر الموسوعة العربية العالمية: المرجع السابق، ج18، ص 213.

*- يذكر سعد الله عن القضاء في الجزائر ابن الاحتلال الفرنسي: ‹‹ كان القضاء الإسلامي في الجزائر عشية الثورة لا يخرج عن الأحوال الشخصية بين المسلمين، ذلك أن أنواع القضاء الأخرى قد انتزعت منه كالجنائي والتجاري والصلحي من الصلح، والعسكري وبالطبع كل ما يتصل بالاستئناف، فالقاضي المسلم الذي تعطيه الشريعة حق الحكم في جميع أنواع الأحكام قد جرده القانون الفرنسي من كل الصلاحيات ماعدا البت في قضايا الزواج والطلاق والحضانة والميراث والنفقة›› ينظر أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ج10، ص50.

1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 10، ص 49.

2- عبد الله سعيد: المرجع السابق ص 42.

3- جمال يحياوي: القضاء الثوري 1954-1962، خصائص ومرجعيات، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية 16-17مارس 2007، جامعة الأمير عبد القادر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص122.

4- عبد الله سعيد: المرجع السابق، ص 86.

والأحكام الصادرة التي بدورها تحكمها ضوابط خاصة بالجهاز القضائي، فيورد فيه: ‹‹ **ليس من حق أي ضابط مهما كانت رتبته العسكرية أن يحكم بالإعدام على شخص ، إذن يجب تشكيل محاكم من الجبهة أو المنطقة لتحاكم المدنيين والعسكريين، والذبح ممنوع منعا باتا، وفي المستقبل كل محكوم عليه بالإعدام يقتل رميا بالرصاص وللمتهم الحق في أن يختار من يدافع عليه والتمثيل والتشويه ممنوعان مهما كانت الأسباب التي قد تقدم بها لتبرير ذلك** » [1] .

عمل ميثاق الصومام على إبانة مهام المجالس الشعبية المنبثقة عنه، من بينها حل الخلافات والنزاعات بين الناس، فنجد ميثاق المؤتمر أورد في أحد فقراته: ‹‹**وعمل الميثاق على تحديد الإجراءات المتعلقة بالجهاز والتنظيم القضائي والعدلي، فقد حدد مهام المجالس الشعبية بتوليها الأمور والشؤون القضائية والدينية وغيرها من المهام الأخرى**»[2]، هذه اللجان عملت على فض الخصومات وفق مقتضيات، وأحكام الشريعة الإسلامية التي تميزت بالسرعة في تنفيذ الأحكام[3].

ميثاق الصومام أقر بعدالة قانون الثورة، وتساوي جميع الأفراد أمامه دون تفرقة أو تمييز، فأضحت هذه العدالة ملاذا وملجأ اجتماعي لشرائح المجتمع الجزائري، ولاقت إقبالا في أوساط المتخاصمين، وفي شهادة أحد المتخاصمين حول عدالة الجهاز القضائي الثوري: «**في عدالة جبهة التحرير الوطني نعثر على خصائص المجتمع الجزائري الأصيلة، وفي خضمها تتلاشى كل التناقضات لأنها ساعدت على تحرير الفئات الشعبية نفسيا، وساهمت في تحويل عدوانيته نحو أهداف أخرى بعيدة عن العلاقات المهنية أو علاقات الجوار أو المشاكل العائلية**»[4].

أما المكونات الأساسية للجهاز القضائي الثوري الشرعي فتتمثل في:

1- جمال يحياوي: المرجع السابق، ص123.

2- عبد الله سعيد: المرجع السابق، ص86.

3- باهي التريكي: القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية تخصص فقه وأصول، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010، ص179.

4- عبد الله سعيد: المرجع السابق، ص50.

1- المنظومة التشريعية.

2- الجهاز القضائي.

3- إجراءات التقاضي.

أوجد ميثاق الصومام المحافظ السياسي، وتمت توليته رئاسة اللجان الشرعية هذا الأمر الذي أهله لتولي مسؤولية القضاء الشرعي وإصدار الأحكام، نظرا لتوفر فيه شروط معينة من بينها: الاطلاع بأمور الدين، الأخلاق العالية، السمعة الطيبة، القبول لدى الناس، ذو شخصية قوية حاسمة[1].

تجنبت الثورة تعيين القضاة من خريجي الحقوق، لأن تكوينهم وثقافتهم فرنسية بحكم دراستهم بالجامعات الفرنسية، لذلك تم الحرص على أن يكون القاضي من بين اللجان الشرعية ممن لهم دراية واسعة بالعلوم الدينية، من المتخصصين في الشريعة الإسلامية ومن بين خريجي المعاهد الإسلامية الجزائرية، أو في البلدان العربية، فتولى القاضي مهمتين أساسيتين وظيفته كقاضي، والوظيفة الثانية مجاهد وجندي في سبيل الله والجبهة[2].

أما بالنسبة لمكان عقد المحكمة فلم يكن لها مكان محدد، فغالبا ما كانت تعقد في أماكن سرية إما مساجد، أو بيوت وأحيانا كثيرة في الغابات والجبال[3]، واعتمد القضاة في جيش التحرير على الأخذ بترسيخ مبدأ الكتابة والإمضاء والبصمة كنوع من وسائل إثبات هوية الشخص[4].

هناك نوعان من المحاكم أنشأتها الثورة التحريرية للفصل في القضايا حسب نوع الجرم المرتكب. وهذه المحاكم هي:

1- باهي التريكي: المرجع السابق، ص188.

2- باهي التريكي: المرجع السابق، ص189_190.

3- جمال يحياوي: المرجع السابق، ص119.

4- الطاهر ملاخسو: التوثيق في ظل الاحتلال الفرنسي من سنة1830_1962، ملتقى القضاء إبان الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص23.

المحاكم المدنية: تمثل دورها في الفصل في القضايا المتعلقة بدفع الاشتراكات، عصيان أوامر الجبهة وجيش التحرير دون حجة مقنعة، وتطبيق الأحكام وفق ما ورد في الشريعة الإسلامية.

المحاكم الثورية: تولت مسؤولية النظر في القضايا والجرائم الكبرى، والجنايات مهما كانت صفة مرتكبها مدنية أو عسكرية.

جرائم المدنيين التي تنظر إليها فتتمثل في جرائم الجوسسة، وتتكون هذه المحكمة من:

- مسؤول الناحية وهو المسؤول السياسي والعسكري رئيسا.
- مسؤول الإعلام والاتصال ممثل للنيابة.
- المرشد أو المحافظ السياسي (مدافعا عن المتهم بطلب منه).
- كما يتخذ أعضاء من الشعب كمساعدين محلفين.

أما جرائم العسكريين فتفرض عليهم عقوبات متفاوتة، أما في حالة ارتكابه جريمة أو خطأ كبير فانه يتعرض إلى محاكمة على مستوى محكمة الناحية، أو محكمة المنطقة، أو المحكمتان الثوريتان مابين الولايات، وهي أعلى هيئة قضائية تتواجد على مستوى قاعدة العمليات العسكرية الشرقية والغربية[1].

ومن بين المخالفات والمنازعات الخطيرة نذكر منها على سبيل المثال ما تم إقراره في الناحية الثالثة الولاية الثانية (منطقة ميلة):

1- من يرفض الاستقالة من وظيفته ذات الطابع السياسي، أو الانتخابي لدى الإدارة الفرنسية على الرغم من إنذار الجبهة له بترك تلك الوظيفة، يصدر في حقه حكم التصفية عن طريق القتل (عملا بمبدأ نوفمبر تصفية النظام الاستعماري بجميع الوسائل)

2- تعمد إفشاء الأسرار التي تتعلق بالثورة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي عقوبته القتل نظرا للأضرار المترتبة عن ذلك.

1- محمد غربي: القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، المجلد الأول، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص141_ 142.

3- منع الاستسلام طوعا أو إجبارا للشرطة الفرنسية، فمن وقع في ذلك يصدر في حقه الإعدام باعتباره قام بتسليم نفسه عمدا للشرطة الفرنسية.

4- القتال إلى جانب الفرنسيين ضد أبناء الوطن، وضد المجاهدين والثورة كالحركى والقومية، وبالتالي عقوبته الإعدام.

5- المساس بأمن الثورة من حيث تنظيمها، أو طرق وكيفيات تمويلها وبالتالي تعتبر خيانة وجب قتل مقترفها.

6- جلد مرتكب الزنا والفاحشة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

7- جريمة السرقة، سرقة أموال الثورة، أو الغذاء عقوبته القتل بعد عرضه على المحاكمة.

8- الجريمة المتعمدة ضد شخص مدني أو عسكري حتى لو كان مرتكبها عسكري عقوبته القتل بعد أن يحاكم.

9- عصيان جنود جيش التحرير ضد السلطة المركزية للثورة فعقوبة المتمرد القتل.

10- رفض تحمل المسؤولية خاصة في فترة تطبيق برنامج شال(1960-1961) مما أدى إلى القضاء على العديد من الهياكل السياسية والعسكرية[1].

ومن خصائص القضاء الثوري نجد:

1- يتم تعيين القاضي من طرف القائد السياسي.

2- اهتمام القضاء بالإنسان في إنسانيته، فلكل الجزائريين نفس الحقوق والواجبات، وبالتالي اعتماد القضاء على مبدأ المساواة بين جميع أفراد الشعب.

3- فصل الشعب عن السلطة والإدارة الفرنسية، وبالتالي احتكام الشعب إلى محاكم جبهة وجيش التحرير على أساس أن القضاء الثوري يعمل على حفظ الحقوق وحماية الناس من بعضها البعض.

1- الصادق مزهود: القضاء بالولاية التاريخية الثانية نماذج من الناحية الثالثة ولاية ميلة، ملتقى القضاء إبان الثورة، المرجع السابق، ص 93-94.

4- تعدد مهام القاضي من إصدار الأحكام، التوثيق، توليه مسؤولية التعليم فهو المعلم، دون أن ننسى توليه الفتوى والإمامة، جمع أموال الزكاة[1].

5- تعدد التسميات الخاصة بالقضاة، أحيانا يطلق عليه لقب القاضي وفي بعض المناطق يسمى باللجنة الشرعية أو لجنة العدل.

6- عدم وجود نظام موحد للقضاء فلكل ولاية تنظيمها الخاص بها، وفي بعض الولايات يكون بكل منطقة تابعة لها نظامها القضائي الخاص بها، ويعود إلى ظروف وخصوصيات كل منطقة وولاية، ونوعية الإطارات الموجودة بها والتي تتميز بالكفاءة بما في ذلك نوعية المخالفات والقضايا المطروحة[2].

كما نجد أن الجهاز القضائي الثوري عمل على سن قانون خاص بتنظيم زواج الجنود من خلال فرضه لمجموعة من الشروط من بينها:

-شرط العزوبة.

-السن: الزوجة المستقبلية يكون عمرها 16 سنة فما فوق، فارق السن لا يجب أن يتعدى 15 سنة.

-التمتع بسلوك خلقي مثالي .

- الحصول على رضا المرأة ووالديها أو وكيلها

-يحرم على المجاهدة استغلال صفة التجنيد لاختراق هذه الشروط[3].

ومن نماذج المحاكمات التي بت وفصل فيها القضاء الثوري وترك بصمته، نذكر على سبيل المثال:

---

1 - جمال يحياوي: المرجع السابق، ص 119-120.

2- نفسه، ص120، 122.

3 - Afrique- Le vant, Algérie, Notice D'information, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op-cit.
هذه الشروط خاصة بناحية وهران ولا يعرف إن عممت على كل الجزائر، كما أن الوثيقة لم يذكر فيها منع التعدد للرجال، كما لم تحوي على العمر الأدنى للرجل.

من اجتهادات القضاة أن تقدم أحد الجنود التابعين للفيف الأجنبي المتواجد بمنطقة القبائل، بطلب الزواج من امرأة استشهد زوجها في معركة التحرير، طرح القضية على قاضي المنطقة الذي رفض طلب الجندي لأنه غير مسلم، وهو مناف لتعاليم ديننا، فكان من الجندي أن أبدى تذمره من رفض طلبه، وهو الذي قاتل إلى جانب الثوار الجزائريين فكان من القاضي أن رفع أصبع الجندي وقال الشهادة[1].

ولعل من أبرز المحاكمات الثورية نجد:

- قضية لعموري*، تعود حيثياتها إلى محاولة ضباط من ولاية الأوراس-النمامشة، والقاعة الشرقية الإطاحة بالحكومة المؤقتة، تزعم هذه المؤامرة العقيد لعموري، والرائد مصطفى لكحل** بدعم مصري_ هدف مصر ضرب الحكومة المؤقتة التي أعلنت دون موافقتها-، بعد انكشاف المؤامرة تم تقديمهم للمحاكمة، تولى لخضر بن طوبال مسؤولية التحقيق معهم، وترأس جلسة المحاكمة العقيد هواري بومدين، والمدعي العام علي منجلي، أما المحامي فكان العقيد صادق***، وبنهاية مجريات

1- منى صالحي: المرجع السابق، ص 45.

*- محمد لعموري: من مواليد3 جوان 1929 بأولاد سيدي علي بعين ياقوت، درس بمعهد ابن باديس بقسنطينة ، عضو نشط في ح إ ح د مما عرضه للسجن سنة 1951 مدة سنة، شارك في التحضير لاندلا ع الثورة بالأوراس، كلف سنة 1955 بمهمة اتصال مع الولاية الثالثة، رقي سنة 1956 إلى رتبة نقيب مسؤول عن المنطقة الأولى، بشهر افريل سنة 1957 عين عضوا في قيادة الولاية الأولى مكلفا بالجانب السياسي، سنة 1958 عين عضوا في قيادة أركان الحدود الشرقية، ليتم تنحيته عن منصبة بعد أربعة شهور بتهمة تقصيره في أداء مهامه، نظم لشن انقلاب اعتقادا منه انه ضروري لإنقاذ الثورة، ليتعرض للاعتقال على اثر ذلك رفقة خليته المخططة للانقلاب، وعرض لمحاكمة ترأسها هواري بومدين، وحكم عليه بالإعدام سنة 1958، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة، ص 446-448.

**- مصطفى لكحل: من مواليد مدينة باتنة، التحق بالثورة في منطقة القبائل، انتقل إلى تونس على إثر استفحال الخلاف أوعمران ليقرر بعدها الالتحاق بمصر، تلقى تكوينا وعين في فرقة الحدود الليبية التي أنشأت سنة 1957، تم إعدامه رفقة لعموري ونواورة وعواشرية على اثر مخطط الانقلاب على الحكومة المؤقتة، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة، ص 311.

***- العقيد الصادق(سليمان دهيليس): من مواليد 1920 ببوغني ولاية تيزي وزو، مناضل في صفوف ح إ ح د، لنخرط في المنظمة الخاصة أين أشرف على تدريب المناضلين استعداد لاندلا ع الثورة التحريرية، بعد اندلا ع الثورة كلف بتنظيم خلايا سرية، ساهم في التحضير لمؤتمر الصومام، عين سنة 1957 قائدا للولاية الرابعة خلفا لأوعمران وبقي في منصبة إلى أواخر 1957، سنة 1958 عين مساعد لهواري بومدين في قيادة أركان الحدود الغربية وبقي في منصبه إلى غاية سنة 1960، شارك في اجتماع=

المحاكمة تم إصدار حكم بالإعدام في حق كل من العقيد لعموري، نواورة* والرائدين عواشرية**، مصطفى لكحل نفذ الحكم بشهر مارس1959، وسجن الرائد عبد الله بلهوشات، الرائد أحمد دراية، محمد الشريف مساعدية، الرائد لخضر بلحاج[1].

-المحاكمة التي تعرض لها مجلس الولاية الرابعة، بعد زيارة صالح زعموم*** لقصر الإليزيه بدعوى من الجنرال دي غول في إطار سلم الشجعان بدعوى إيجاد حل للقضية الجزائرية، وهي خديعة من فرنسا لضرب وحدة صف الجزائريين، تم اعتقال جميع أعضاء الوفد المسافر إلى الإيليزيه لعرضهم على محكمة الثورة ليتم إعدامهم بتهمة الخيانة العظمى[2].

=العقداء العشر (1959-1960)، كلف بعدها بمهام التسليح والتموين وسافر على إثر ذلك إلى الصين ، سوريا، اشرف على تنظيم شبكة تهريب الأسلحة بجنيف، بعد الاستقلال انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي، لينضم إلى حسين آيت أحمد في تأسيس جبهة القوى الاشتراكية، اعتزل السياسة بعد سنة 1965، ليفرغ للأعمال الحرة. توفي بتاريخ 5 نوفمبر 2011، عن عمر يناهز 91 سنة. للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة، ص 275-276

*- نواورة أحمد: من مواليد 21 جانفي 1920 بباتنة، تولى رئاسة الولاية الأولى خلفا للعقيد لعموري سنة 1958، انحاز إلى جانب لعموري في خلافه مع كريم بلقاسم سنة 1958، ألقى عليه القض ونفذ فيه حكم الإعدام بتاريخ 16 مارس 1959 بالقرب من تونس بتهمة التآمر والتحضير لانقلاب ضد الحكومة المؤقتة، أعيد إليه اعتباره بعد موته ودفن في مقبرة الشهداء بالعالية بتاريخ 24 أكتوبر 1984، للمزيد ينظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص 364.

**- محمد عواشرية: التحق بصفوف الثورة عقب عملية استهدفت تخريب مركز البحرية بتاريخ 6 أفريل 1957، عارض قرارات مؤتمر الصومام المفضية لدخول الجنود إلى الداخل، وندد بما تعرض له قادة الأوراس والقاعدة الشرقية، لأجل ذلك شارك في اجتماع لعموري بمدينة الكاف التونسية، اتهم في قضية لعموري سنة 1958 وجهت له نهم عدم الامتثال لقرارات الحكومة والتمرد على السلطة وإثارة الفتن والتآمر على الثورة، حكم عليه بالإعدام سنة 1958، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 393.

1- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 187_189.

***- صالح محمد(سي صالح): ولد سنة 1928 بعين طاية، انضم مبكر لحزب الشعب، نشط في منطقة القبائل تحت رئاسة كريم بلقاسم، اعتقل على اثر حل المنظمة الخاصة، شارك في التحضير للثورة التحريرية، شارك في مؤتمر الصومام رفقة محمد بوقرة، عين على إثر المؤتمر عضو في قيادة الولاية الرابعة، سنة 1957 انتقل إلى الخارج في مهمة جلب الأسلحة، بعد استشهاد بوقرة بتاريخ 5 ماي 1959 عين زعموم قائدا للولاية الرابعة، سافر إلى فرنسا لملاقاة ديغول في قصر الاليزيه بتاريخ 10 جوان 1960 رفقة مساعديه، لأجل البحث عن مخرج سلمي للقضية الجزائرية في إطار سلم الشجعان، وعلى إثر هذه الزيارة اتهم بالخيانة وتعرض للمحاكمة وأحيل على قيادة الثورة بالخارج، وفي طريقه إلى تونس وقع في كمين للعدو فسقط شهيدا بتاريخ 20 جويلية 1961 بالبويرة، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام وشهداء، ص 309-310.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص150.

-قضية النقيب الزبيري في الولاية الخامسة، الذي كان قائدا للمنطقة الأولى(تلمسان-سبدو) بالولاية الخامسة نهاية سنة1959 وبداية 1960، هي حركة تمردية تحولت إلى عصيان مسلح، انتقل هذا الخلاف إلى قواعد جيش الحدود في المغرب.

تعتبر حركة التمرد هذه أخطر أزمة عرفها جيش الحدود بالمغرب، بسبب رفضه القرارات التي أصدرتها قيادة الولاية الخامسة لالتحاقه بالداخل، فأملى شروطا على قيادته مفادها أن دخوله مرهون بدخول كل الضباط الذين يتمتعون بحياة الرفاهية في مقر قيادة جيش الحدود المغربية بمدينة وجدة، مما أدى إلى نشوب خلافات بين النقيب الزبير وقيادة الولاية والسلطات المغربية، انتهت الأزمة باعتقاله من قبل ضباط هيئة الأركان العامة في شهر أوت1960 لتتم محاكمته من طرف لجنة ضمت هواري بومدين، قايد أحمد، محمد علاهم أصدرت حكمها بإعدام النقيب الزبير دون علم الحكومة المؤقتة[1].

المبحث الثاني: العروبة.

عملت الإدارة الفرنسية على القيام بالعديد من المشاريع، والمحاولات المستميتة لسلخ المجتمع الجزائري من هويته ذات الطابع العربي الإسلامي، ومن بين هذه المشاريع إلغاء اللغة العربية كمحاولة يائسة لقطع الصلة بين الجزائر وعالمها العربي الإسلامي، وكرد فعل من الثورة التحريرية ركزت في خطاباتها على ذكر انتماءات الثورة الجزائرية، وامتداداتها التاريخية وجذورها العربية الإسلامية بالعمل على تمتين صلاة الأخوة، والتعاون والتضامن مع البلاد العربية، فقد اهتمت الثورة التحريرية بالقضايا والمشاكل العربية، فتناولت جريدة المجاهد في أعدادها الصادرة باللغة العربية مقلات عن الشعور القومي والقومية العربية.

في ظل الظروف التي تعاني منها الجزائر، اعتمدت في كفاحها على الجارتين تونس والمغرب لإصدار جرائدها، منها جريدة المقاومة قبل أن تتغير تسميتها إلى المجاهد لحمله معنى إسلامي أكثر،

1- عبد النور خيثر: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص363، 366.

تمت طباعة أعداد منها بمدينة تيطوان المغربية، ومدينة تونس[1]، بما فيها الإذاعة الخاصة بالجبهة التي بثت هي الأخرى انطلاقا من قاعدة الناظور ثم تيطوان بالمغرب الأقصى، ومدينة تونس، والقاهرة[2].

المطلب الأول: التعريب.

حرصت الثورة التحريرية على نشر وتعميم اللغة العربية كوسيلة للتعليم، ولسان التخاطب بين الجزائريين، وكلغة خطاب وتواصل في المراسلات والاتصالات الخاصة بالثورة، ولأجل تحقيق هذا المشروع كان على الجبهة فتح العديد من المدارس الحرة لتعليم الأطفال، والنشء الجزائري بتمويل من أموال التبرعات، ولم يكن هذا التعليم مقتصرا على الأطفال فقط بل خصصت حصص منه لتعليم المقاتلين اللغة العربية وذلك في معاقل الثوار بالجبال[3].

ونظرا لأهمية اللغة العربية جعلتها الثورة لغة التدريس الأولى والأساسية مع الكتابة بالفرنسية، باعتبار أن الكثيرين لا يجيدون العربية، ونظر لهذه المكانة أقر زيغود يوسف بفرض عقوبات وغرامات مالية على من يتكلم الفرنسية من جنوده، وصلت الغرامة إلى 20سنتيم عن كل كلمة بالفرنسية[4].

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد أن جرائد الجبهة، ومن بينها جريدة المقاومة هي الأخرى دافعت عن اللغة العربية من خلال مقالاتها التي استنكرت فيها عملية غلق المدارس الحرة، والاعتقالات والملاحقات التي طالت المعلمين من طرف الشرطة والإدارة الفرنسية، هذه الأمثلة والنماذج لخير دليل على حرص الثورة على تطبيق ما جاء في مواثيقها فيما يتعلق بجعل اللغة العربية لغة رسمية، وبناء على ذلك سعت الثورة لضم العديد من المدارس التابعة لجمعية العلماء، على أساس أنها كانت تلقي دروسها باللغة العربية مما سهل الأمر على الثورة[5].

1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص210-212.

2- نفسه، ص222.

3- أحمد مريوش: مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية مابين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، العدد16، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2013، ص 270.

4- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة تواصل بين الثورة والجماهير، مجلة المصادر، العدد10، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ص 27-28.

5- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص267_269.

اهتمام الثورة بالتعليم والتعريب لم يقتصر على الجبال والقرى فقط، بل امتد نشاطها إلى أفراد جبهة التحرير القابعين داخل سجون الاحتلال الفرنسي، بالعمل على تنشيط دورات للتعليم والتكوين الثقافي، ويرجع الفضل في ذلك إلى رجالات من خريجي جمعية العلماء الذين نشطوا هذه الدورات، والعمل على تأطير هؤلاء الشباب وبعث دروس دينية خاصة بالفكر العربي الإسلامي في أوساط هؤلاء السجناء، فيذكر الشيخ أحمد حماني:« **ولما دخلت السجن نظمت التعليم العربي والإسلامي في السجون التي مررت بها مثل سجون قسنطينة، تازولت قرب باتنة، وهي أعظم سجون الجزائر وأفظعها، تسربت هذه النظم التعليمية إلى بقية السجون خلال تنقل المسجونين ...والأوامر بتنظيم التعليم كانت تأتينا من جيش وجبهة التحرير...كان منظمها في المعتقلات والسجون حيث كان رجال جمعية العلماء في كثير منها**» [1].

بالإضافة إلى اللغة العربية تم إعطائهم دروس في الدين وأصول الفقه والشريعة وتعليم القرآن الكريم[2]، مع وضع برنامج تعليمي على أساس تقسيم الدارسين إلى ثلاث مستويات ابتدائي، متوسط، ثانوي، وشمل هذا النشاط السجينات كذلك[3].

وبالعودة إلى مصادر تمويل هذه المدارس الحرة المقامة على أساس التبرعات، نجد أن القائد زيغود يوسف تبرع بمبلغ 5 ملايين فرنك فرنسي قديم لأجل بناء مدرسة التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة سنة 1956، باعتبار أنها أمدت الجبهة بالعديد من طلبتها، أما العقيد عميروش فقد أصدر أوامره بضرورة انضمام المواطنين الذين يملكون مؤهلات علمية إلى الثورة التحريرية[4].

1- رشيد زبير: جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013، ص 189-190.

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص269 .

3- رشيد زبير: المرجع السابق، ص 191-190.

4- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير، المرجع السابق، ص 27-24.

في إطار جهود الثورة في نشر الثقافة واللغة العربية أرسلت بعثات طلابية إلى البلاد العربية[1]، فهؤلاء الطلبة حصلوا على منح مقدمة من حكومة الجزائر، إضافة إلى معونات الحكومات العربية محل الدراسة[2].

أما الطلبة المعنيين بهذه الإرساليات والبعثات، فكان يتم اختيارهم بناء على نتائج امتحانات يتم إجرائها لهذا الغرض قبل إيفادهم للدراسة بالخارج، وتجرى هذه الامتحانات بصفة منتظمة ودورية، وتكلف لجنة بالسير على الامتحانات من وضع الأسئلة إلى المراقبة، ومن برزت لديه علامات الذكاء والقدرة البدنية كان يوفد ضمن البعثات الطلابية[3].

فيذكر احمد توفيق المدني لجريدة المجاهد باعتباره وزير الثقافة في الحكومة المؤقتة سنة1958 عن تعداد الطلبة الجزائريين بالخارج أن عددهم تجاوز 1000طالب، في تونس 650(مستويات غير محددة)، مصر100طالب موزعين على الجامعات المصرية، جامعة دمشق65، جامعة بغداد 65، الكويت 30 (دون تحديد المستوى)، المغرب 100طالب (دون تحديد المستوى)170طالب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[4].

امتد اهتمام الجبهة بالتعليم ليشمل أبناء اللاجئين، فكان منها أن فكرت في فتح مدارس تابعة لها بالقرب من الحدود التونسية والمغربية، هي عبارة عن مدارس خاصة بهاته الفئة حتى لا يحرمون حقهم في تعلم اللغة العربية، والعلوم الدينية والإسلامية للكبار والصغار[5]، إضافة إلى عملها على تهجير الأطفال في سن المراهقة إلى هذه المدارس المتواجدة على الحدود، لتعليمهم تعليما منتظما تحت أعين إشراف جبهة التحرير[6].

1- أحمد صغيري: البعد الاجتماعي والثقافي للثورة الجزائرية التعليم نموذجا، كتاب الأبعاد الحضارية، المرجع السابق، ص 78.
2- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص 265.
3- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير، ص 29.
4- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص 265.
5- أحمد صغيري: المرجع السابق، ص 78.
6- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 98.

شمل اهتمام الثورة في مجال التعليم أبناء اللاجئين عن طريق فتح مدارس خاصة بهم، وسعت لأجل مزاولة تعليمهم بالمدارس التونسية ضمن المناهج التعليمية التونسية[1]، وكان غرض الجبهة زرع الحماس الديني والثوري والجهادي في نفوسهم، خصوصا فئة الأطفال التلاميذ وتعريفهم بتاريخ بلادهم، وبهويتهم العربية الإسلامية من خلال استعمال اللغة العربية لغة التدريس والتخاطب[2]، وبالتالي نجد أن الوازع العروبي، والغيرة على اللغة دفعت بجنود التحرير إلى ضرورة تعلمها لاستعمالها في التخاطب، والمراسلة على الرغم من إتقانهم اللغة الفرنسية التي أصبحت بالنسبة لهم بمثابة وسيلة حرب ودفاع كالبنادق والقنابل[3].

كما أنشأت الثورة التحريرية مراكز خاصة بتعليم اللغة لغير الناطقين بها (اللسان البربري)، الأمر الذي أزال حواجز اللغة أمام الأمازيغ، وأزالت العصبيات العرقية واللغوية[4]، وذلك إدراكا من قادة الثورة بأهمية التعليم، ووعيا منهم بأهمية جهاد القلم الذي لا يقل أهمية عن جهاد السيف، بل لهما نفس المكانة والأهمية والمنزلة، وعلى إثر ذلك عملت الثورة على إلقاء دروس تعمل على شحذ ورفع الروح المعنوية للجزائريين، وإبراز بطولات وأمجاد جيش التحرير في المعارك والانتصارات التي حققها على جيش العدو

إضافة إلى ما تبثه الأناشيد الوطنية من حماسية، ولأجل الحرص على سيرورة هذه المدارس والمواد المفروض دراستها، تم تعيين مفتشين لهذا الغرض يتم تعيينهم من بين ضباط جيش التحرير[5].

1- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1945-1962، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ج2، ص69.

2- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير، ص 25.

3- أحسن بومالي: اللغة العربية أداة اتصال بين الثورة والجماهير، ص27.

4- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 408.

5- عبد الحفيظ امقران: دور الثقافة العربية في معركة التحرير، مجلة أول نوفمبر، العدد8، 1974، ص 18.

المطلب الثاني: العلاقات مع البلاد العربية.

1-مكاتب جبهة التحرير في البلاد العربية.

أنشأت هذه المكاتب على إثر القرارات التي أوردتها قيادة الثورة في بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، هذه المواثيق قضت بضرورة التمثيل الخارجي للثورة التحريرية في العديد من دول العالم، هذا التمثيل يكون على شكل مكاتب خارجية خاصة بجبهة التحرير والثورة الجزائرية تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ، وبمجيء الحكومة المؤقتة تم إلحاق هذه المكاتب بوزارة الخارجية موزعة على قارات أفريقيا، آسيا، أوروبا، أمريكا، وسنكتفي في دراستنا هذه بذكر نماذج من مكاتب الجبهة بالبلاد العربية بحكم ارتباطها بطبيعة الدراسة.

أ-مكتب القاهرة:

بدأ نشاطه مع اندلاع الثورة التحريرية، باعتبار أن مصر كانت مقرا للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، ومن المهام المسندة لهذا المكتب:

- تسوية وضعية الجزائريين المتواجدين فوق الأراضي المصرية.
- الإشراف على 16مكتب خارجي تابعين لوزارة الخارجية على أساس أن مكتب القاهرة هو مقر ممثلية الخارج.
- توطيد علاقات الأخوة والصداقة مع سلطات الجمهورية العربية المتحدة.
- تقديمه للحكومة المصرية تقريرا عن موقف إيطاليا وإسبانيا من القضية الجزائرية بمناسبة زيارة مسئولين عن الدولتين للقاهرة.
- ربط اتصالات مع الممثليات الدبلوماسية المتواجدة بالقاهرة قصد التعريف بالقضية الجزائرية[1].

1- عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف-بئر خادم_ رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 139-142.

ب-مكتب المغرب الأقصى:

تولى محمد خير الدين مسؤولية رئاسته بمساعدة عبد القادر بوسلهاب الذي عين كاتبا له، على الرغم من أن عبد القادر كان يتقاضى أجره من الحكومة المغربية، أما المهام المنوطة بالمكتب فهي:

- إحصاء الجزائريين العاملين والمقيمين في المغرب من اجل حل مشاكلهم ورعايتهم.
- جمع التبرعات ثم إيصالها إلى قيادة الثورة.
- توفير مراكز لتدريب الجنود والمتطوعين.
- إنشاء مركز طبي للعلاج وتكليف أطباء جزائريين لتسييره ومعالجة الجرحى من الجنود أو المرضى منهم.
- ربط اتصالات سياسية مع السلطات المغربية أو السفارات العربية والإسلامية الموجودة في المغرب.
- توفير جهاز لاسلكي لتلقي المعلومات وإرسالها.
- إنشاء مخازن للعتاد والتموين[1].

ج-مكتب العراق:

تم تعيين أحمد بودة* ممثلا لجبهة التحرير الوطني بالعراق سنة 1956، أقيم حفل بهذه المناسبة في العراق بحضور عدد من الشخصيات العراقية وعلى رأسهم وزير الداخلية، رئيس أركان الجيش

1- محمد بوشنافي: مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية ودور الوفد الجزائري في كسبه 1954-1962، مجلة عصور الجديدة العدد9، مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران1 احمد بن بلة، 2013، ص214.

*- أحمد بودة: ولد بتاريخ 3 أوت 1907 بعين طاية ببومرداس، انضم غلى صفوف نجم شمال أفريقيا، عين كمسير لجريدة "البرلمان الجزائري"، كان عصامي التعليم ثم انضم لحزب الشعب سنة 1943، ثم عضو اللجنة المركزية ومندوب في الجمعية الجزائرية 1948، اعتقل اثر حل ح إ ح د. نوفمبر 1954 إلى غاية أفريل 1955، التحق بالوفد الخارجي لجبهة الوطني بالقاهرة، ينظر، سليمة ثابت: مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية1956_1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010-2011، ص68.

العراقي ومجموعة من العلماء والأدباء العراقيين، ألقى خلاله أحمد بودة كلمة بالمناسبة اختزل فيها تاريخ النضال الجزائري، شاكرا الحكومة العراقية على التسهيلات المقدمة من قبلها لتأسيس ممثلية لجبهة التحرير بالعراق

أطلق على المكتب تسمية "دار الجزائر" ومما ورد في خطاب بودة: «**ومن دواعي الغبطة والسرور أيها الإخوة أن تكون دار للجزائر المجاهدة وأول مكتب لثورتها الخالدة بالعراق الشقيق بمجهود الحكومة العراقية، وأن أهمية هذا المكتب وما يحمله من معاني نفيسة وأدبية بين القطرين ريثما يزيل الحدود المصطنعة والحواجز التي ضربت بين شعوبنا ظلما وعدوانا حتى نصبح أمة واحدة، وفي الأخير أشكر العراق شعبا وحكومة وأتمنى أن تؤدي" دار الجزائر" في العراق رسالتها على أكمل وجه حتى تتبوأ الجزائر الحرة مقعدها اللائق بين شعوب العالم**» [1].

تمثلت نشاطات مكتب العراق في:

- **الدعاية والإعلام:**

إعلام الرأي العام والرسمي العراقي، والممثليات الدبلوماسية المعتمدة بالعراق بتطورات المسألة الجزائرية، والسعي للحصول على الدعم اللازم في كافة المجالات لأجل تدويل القضية الجزائرية، وفي هذا الإطار أصدر المكتب نشرية إعلامية شهرية باللغة العربية توزع في العراق والكويت، ليتوسع توزيعها إلى إيران، تركيا، باكستان، توزيع وثائق مطبوعات خاصة بالثورة الجزائرية[2].

- **المساعدات المخصصة للطلبة المدنيين والعسكريين:**

بلغ عدد المتمدرسين في المؤسسات المدنية العراقية 29طالب في الفترة الممتدة بين 1957-1958، ليرتفع عددهم إلى 50طالب سنة 1959 مع رفع المنحة المقدمة لهم بفضل المساعدات

1- سليمة ثابت: المرجع نفسه، ص69_70.

2- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص151.

المقدمة من قبل السلطات العراقية بتدخل من مكتب العراق، أما الطلبة العسكريين بلغ عددهم 19 ليرتفع إلى 39 طالب يزاولن تعليمهم وتدريبهم في المدارس العسكرية العراقية.

- **المساعدات المقدمة للاجئين ويتامى الحرب:**

تدخل مكتب العراق لدى السلطات العراقية لأجل تقديم منحة خاصة باللاجئين الجزائريين، بما في ذلك المساعدة بالمواد الغذائية والحاجات اللازمة للاجئين الجزائريين[1]، ارتفعت حجم المساعدات العراقية سنويا إلى 3 ملايير فرنك قديم قدمت بانتظام لمكتب بغداد، الذي تعاقب على رئاسته احمد بودة (1956-1958)، حامد روابحية* (1958-1961)، محمد القاصوري (1961-1962) إلى غاية استقلال الجزائر، إضافة إلى التبرعات التي تم جمعها باسم الجزائر ضمن أسبوع الجزائر المنظم سنويا[2].

- **المساعي الدبلوماسية:**

قيام الحكومة العراقية باتصالات مع العديد من الدول من بينها المعسكر الشيوعي لأجل الحصول على اعترافها بالحكومة المؤقتة الجزائرية، ودعم قضيتها في الأمم المتحدة[3].

2-علاقة الجبهة بجامعة الدول العربية:

منذ اندلا ع الثورة التحريرية بادرت جامعة الدول العربية بنشر بيان لها بتاريخ 13 نوفمبر 1954 مؤكدة فيه مساندتها للثورة الجزائرية، مدرجة القضية الجزائرية ضمن دورات الجامعة ابتداء من

1- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص152.

*- حامد روابحية: ولد سنة 1918، درس على يد الشيخ العربي التبسي، التحق بحزب الشعب سنة 1944، بعد تخرجه من جامع الزيتونة عمل بقسم العلاقات الخارجية، اشرف سنتي1946-1947 على نشرية سرية بعنوان صوت الأحرار باللغتين العربية والفرنسية، بعد تأسيس المنظمة الخاصة شارك في مساعي تسليحها قاده ذلك إلى تونس، ليبيا، مصر، انسحب من الحزب في أواخر سنة 1949 تضامنا مع الأمين دباغين، ظل على الحياد إلى غاية اندلا ع الثورة، مارس 1956 كلفه عبان بمهمة إلى تونس لينتقل بعدها إلى القاهرة حيث عمل بحقل الإعلام، ثم عين على رأس البعثة ببغداد، بعد الاستقلال استأنف نضاله في ميدان التربية والتعليم إلى غاية إحالته على المعاش سنة 1986، ينظر سليمة ثابت: المرجع السابق، ص71.

2- أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958-1962، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985، ص153.

3- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص154.

سنة 1955، وبناء على ذلك عمل مكتب الجبهة بالقاهرة والوفد لخارجي بربط اتصال بجامعة الدول العربية، وبتاريخ 6أفريل 1960 تم تعيين أحمد توفيق المدني كممثل للجزائر في الجامعة، مع تخصيص الأخيرة لمبلغ مساعدات سنوية مقدارها 12مليون جنيه لجبهة التحرير.

وفي مساعيها لدعم الثورة الجزائرية، دعت جامعة الدول العربية بتقديم تسهيلات لتجنيد المتطوعين العرب في جيش التحرير الجزائري، محذرة في نفس الوقت الحلف الأطلسي من تقديم الدعم اللوجستيكي للقوات الفرنسية لاستخدامها في حربها ضد الجزائريين[1].

في دورة أوت 1960 تقدم ممثل الجزائر بطلب لجامعة الدول العربية، مفاده أن تحرص الجامعة على الدول العربية للإيمان أكثر بالقضية الجزائرية بأنها قضية عربية مصيرية، وبناء على ذلك طالبت الجامعة من الدول العربية بذل المزيد من الجهد لدى الدول، وهيئة الأمم المتحدة* للاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، كما طالبت الحكومة المؤقتة نفسها من الدول العربية قطع علاقاتها مع فرنسا[2].

استطاعت الثورة التحريرية تحقيق نجاحات في هيئة الأمم المتحدة، وكسبت بفضل ذلك تأييد العديد من الدول الأفرو آسيوية التي عانت بدورها هي الأخرى من الإمبريالية، وأفضل دعم حصلت عليه الثورة في كفاحها السياسي والعسكري اعتراف 16دولة أفرو آسيوية بالحكومة المؤقتة وربط علاقات مع هذه الدول من خلال إرسال الحكومة المؤقتة لوفودها لهاته الدول[3].

1- أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص159.

* - ونتيجة للمساعي الحثيثة للدول العربية لتدويل القضية الجزائرية لإيجاد حل لها تم عرض القضية الجزائرية للتصويت لأول مرة خلال الدورة العاشرة لهيئة الأمم المتحدة سبتمبر-نوفمبر1955، لأجل معرفة أهلية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، فكان التصويت 28صوت ضد 27صوت، وامتناع 5أعضاء عن التصويت، ومن بينها نذكر على سبيل المثال:

الدول الموافقة على التسجيل: لبنان، السعودية، العراق، سوريا، اليمن، مصر، أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، إيران، تايلاند، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولونيا، الإتحاد السوفياتي، الأورغواي، يوغوسلافيا.

الدول الرافضة للتسجيل: أستراليا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوبا، الدنمارك، الدومينيك، فرنسا، هايتي، هندوراس لكسمبورغ، هولندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، البيرو، السويد، تركيا، اتحاد جنوب أفريقيا، بريطانيا.

الدول الممتنعة عن التصويت: الصين، سلفادور، إثيوبيا، نيوزلندا، البراغواي. ينظر بشير سعيدوني: الدعم للثورة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، مجلة أفكار وآفاق، العدد7، جامعة الجزائر2 ،2016، ص76.

2- أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص160.

3 - Afrique- Le vant, Algerie, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op.cit

3-الشعور القومي والتضامن العربي:

سعت الثورة التحريرية منذ اندلاعها على الاهتمام بهوية المجتمع الجزائري، وربطها بتاريخها الحضاري، فقد أشادت جريدتي المقاومة والمجاهد بهذا الماضي العريق[1]، خاصة الهوية العروبية والوحدوية[2].

في مقال لجريدة المجاهد تحت عنوان " الثورة الجزائرية والقومية العربية"، تحدثت بإسهاب عن وحدة الأمة العربية، والعوامل التي من شأنها أن تساعد هذه الوحدة على تجاوز نقاط الضعف التي تشكل تهديدا لتفريق الأمة العربية، كما تحدث المقال عن إسهامات الجزائر في الوحدة العربية من خلال تبنيها الخطوط العامة للثورة العربية[3]، وهو مايؤكده ميشال عفلق في مقاله الصادر 26 أكتوبر 1956:« **قدر للعروبة في الجزائر، أن تبلغ جذور إنسانيتها أن تتعرى من كل ترف وتزييف وتمتلئ بالمعنى الايجابي لأنها عانت وقاسمت كل المراحل السلبية والحرمان لتصدح عروبة الحق والحرية والعدالة، ولتستطيع أن تولد هذا النظام الشامل الجبار الذي بلغ الغاية في الرجولة والرصانة والعمق، وان النفس الذي كنا نشعر بوجوده في نضالنا القومي سيده اليوم نضال شعبنا في الجزائر لأنه منبعث من ألم كبير**»، سعت الثورة التحريرية للدفاع عن الثورة أمام المشككين في عروبتها بنفي الدعايات التي تنسبها للشيوعية بإجراء مقابلات صحفية لإثبات عروبة الثورة الجزائرية الخالصة[4].

هذه العروبة الخالصة هي ما يؤكدها محمد عروق في مقال له بجريدة المجاهد تحت عنوان حقائق عن الثورة يذكر فيه:« **أما الحقيقة الأخيرة التي أريد أن أسجلها في هذا العرض المستعجل فهي مالمسته من إحساس عميق بالمسؤولية الكاملة ليس إزاء الجزائر فحسب بل**

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص275.

2- سهيل الخالدي: المرجع السابق، ص33.

3- المجاهد: العدد 113.

4 - أحمد جرجيس، سليمان جندي: الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث الاشتراكي 1954-1962، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص95-96، 99.

إزاء الوطن العربي فما من جندي أو ضابط جزائري تحدثت معه إلا ووجدت عنده صدى عميقا مخلصا للإيمان بالعروبة وبتحرير الوطن العربي من براثن الاستعمار... ووجدتهم ينظمون محاضرات تهيئ الجنود للفهم الواضح والبسيط لكل ما يتعلق برسالة الثورة الجزائرية وواجبها نحو الوطن العربي... ينفعلون بها ويدرسونها دراسة من يستعد لخدمة الوطن العربي وتحقيق نصر اكبر في معركة المصير الكبرى للعرب»[1].

إن المتمعن في علاقة الثورة التحريرية بالبلاد العربية سيجد أنها تميزت بميزتين مهمتين هما:

- استطاعت تفعيل العمق الاستراتيجي العربي، وجعل الأقطار العربية تشارك في المجهود الحربي للشعب الجزائري كأطراف معنية ومشاركة أحيانا.
- إبرامها لميثاق شرف غير معلن مع البلدان العربية، مرتكزا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين[2].

كما أعطت الثورة التحريرية أمثلة عديدة عن تضامنها مع المسائل والقضايا العربية من بينها:

1- هجومات الشمال القسنطيني كشاهد على التوجه العروبي للثورة، نظرا لتزامن الهجومات مع الذكرى الثانية لنفي ملك المغرب محمد الخامس، وهو تأكيد صريح على التضامن والتوجه العروبي للثورة الجزائرية[3].

2- شهادة سعد زغلول عن الشعور القومي العروبي لدى الجزائريين، واصفا شعورهم على أحداث العدوان الثلاثي على مصر تزامنا مع فترة تواجده بمقر القيادة العامة بسوق أهراس، متحدثا عن اهتمام جنود جيش التحرير بتتبع أخبار العدوان الثلاثي على مصر، متأثرين بما يسمعونه من أخبار، أبدى العديد منهم رغبتهم في التطوع إلى جانب المصريين في حربهم، فيذكر أنه لم يرى الثوار في حالة من الغضب والجزع مثلما رآه عليهم فور سماعهم أخبار العدوان

1- المجاهد: العدد 105.

2- محمد عباس: الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 295.

3- عبد الله مقلاتي: البعد المغاربي للثورة الجزائرية، ودور بلدان المغرب العربي في دعمها، مجلة المصادر، العدد14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2006، ص196.

الثلاثي على مصر، واصفا حالة الجندي الذي ضرب رأسه بالسلاح كرد فعل منه على هذا العدوان مبديا استعداده للسفر إلى مصر، لكن ظروف الحرب الدائرة بالجزائر منعته من ذلك وهو حال جل جنود جيش التحرير الجزائري، مما شكل لديه قناعة أن المعارك التي تخوضها الشعوب العربية ضد الاستعمار هي معركة واحدة[1].

3- دعوة جبهة التحرير الأطراف المغاربية لعقد مؤتمر بمدينة طنجة المغربية بتاريخ 27 أفريل 1958[2]، في ظل تداعيات الحرب الفرنسية على بلدان شمال أفريقيا كحادثة الجنوب المغربي وحادثة ساقية سيدي يوسف بتونس، هدفت الجبهة بهذه الدعوة مغربة القضية الجزائرية في إطار وحدة وتضامن وتعاون مغاربي بعيدا عن أي ارتباط بفرنسا، وكرد فعل على محاولات مصر لاحتواء الثورة الجزائرية، حضر هذا المؤتمر حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الحر التونسي، وجبهة التحرير الجزائري، خرج بقرارات من بينها:

- إقرار مبدأ تقديم مساعدات مالية للجزائر في حربها[3].
- التأكيد على حق الشعب الجزائري في الحصول على استقلاله[4].
- التنديد بالمساعدات الغربية المقدمة لفرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري.
- المطالبة بغلق القواعد العسكرية في الأراضي المغاربية.
- تقدم هذه الأحزاب كامل دعمها ومساندتها للشعب الجزائري في كفاحه وتأييد الحكومة الجزائرية[5].

1- سعد زغلول: عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص211_ 214.

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص.302

3- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ص153_155.

4- SHAT: Boite N°1H/1740, (L'Algerie Partie integrant Du Maghreb), Proclamation du Gouvernement Provisoire de la Republique Algerienne, 1958.

5- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ص153_155.

تحدث عبد الحميد مهري عن قرارات طنجة ذاكرا: «ترمي **في معظمها إلى مساعدة الجزائر على تحقيق استقلالها واستكمال تونس والمغرب شروط سيادتهما الكاملة**»[1] .

4- زيارة الزعماء الخمسة للبلاد العربية فور إطلاق سراحهم من السجن، من بينها تونس بتاريخ 14 أفريل 1962، حظو باستقبال حار من طرف الجماهير التونسية، خلال هذه الزيارة تم منح التونسيين بكافة المؤسسات إجازة صباحية حتى يتسنى لهم التنقل من جل أنحاء تونس لأجل استقبالهم في مطار لعوينة، كان في استقبالهم الرئيس لحبيب بورقيبة رفقة أعضاء حكومته بالنشيدين الوطنيين التونسي والجزائري[2].

كما انخرطت جبهة التحرير في التنظيمات، والتكتلات العربية والمغاربية التي أنشأتها الحركات الاستقلالية المغاربية، بهدف توحيد الجهود بينها للقضاء على الاحتلال المشترك على شاكلة لجنة تحرير المغرب التي أسسها عبد الكريم الخطابي* بالقاهرة، بمشاركة ممثلي البلدان المغاربية الثلاث تونس،

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص .303

2- جريدة الصباح التونسية: العدد 3012.

*- محمد بن عبد الكريم الخطابي: ولد بأغادير المغربية بالمغرب الأقصى سنة 1882، أتم تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، أما تعليمه الثانوي فأتمه بمدينة تيطوان المغربية، لينتقل بعدها للدراسة في جامع القرويين، سنة 1906 عمل لدى جريدة تلغرامة الريف كمحرر بها بمدينة مليلية، أما سنة 1907 فأصبح كاتبا بمكتب الشؤون الأهلية، ليتم ترقيته سنة 1912 إلى مراقب بنفس المكتب، ناضل ضد الاحتلال الإسباني للمغرب وانتصر عليه في معركة الأنوال سنة 1921، كما قاد حرب الريف المغربي ضد الاحتلال الفرنسي للمغرب، بعد استسلامه بتاريخ ماي 1926 تم نفيه إلى جزيرة لارينيون الفرنسية بالمحيط الهادي، أثناء نقله إلى فرنسا نزل بمصر طالبا اللجوء السياسي بها بتاريخ ماي 1947، شارك في العديد من المشاريع التي تهدف إلى وحدة الشعوب المغاربية توفي بتاريخ 6فيفري 1963 بمصر، للمزيد ينظر، نجاة عبو: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961، رسالة ماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014، ص 124. عبد الرحمن الطيبي: عبد الكريم وأنوال، مجلة تاريخ المغرب، ملف خاص محمد بن عبد الكريم الخطابي، العدد3، الرباط، ص 51-52.

المغرب، الجزائر، وانبثق عن اللجنة تنظيما فرعيا سمي جيش تحرير المغرب* الذي أوصت اللجنة في ميثاقها بتأسيسه بهدف العمل على توحيد العمل المسلح بالبلدان المغاربية[1].

ومن أهداف جيش تحرير المغرب نجد:

- إسناد إدارة العمليات داخل أي بلد إلى قيادة جيشه، دون إهمال التنسيق مع بقية قادة جيوش الأقطار المغاربية الأخرى لإضعاف القدرات العسكرية والاستعمارية.
- التعهد باستمرار الكفاح المسلح لكل من تونس، المغرب، الجزائر.
- العمل على وحدة الأقطار الثلاثة[2].

أما الأشخاص المنتسبين لهذا الجيش فجلهم مزيج من المتطوعين المغاربة في حرب فلسطين، المجندون الذين شاركوا في حرب الهند الصينية إلى جانب فرنسا، بالإضافة إلى الطلبة المغاربة في المعاهد بالمشرق العربي والحجاج المغاربة[3].

4-الدعم اللوجستيكي.

توج التوجه العروبي للثورة التحريرية وفق ما نصت عليه مواثيقها، بحصولها على تأييد الدول العربية بتقديم الدعم اللوجستيكي، وبفضل هذا الدعم تمكنت الثورة التحريرية من تأسيس قواعد خلفية للإمداد بالسلاح، وتجميعه بالتنسيق مع الأشقاء العرب الليبيين والتونسيين والمغاربة من مصر فتحي الديب، من المغرب البشير القاضي والضابط المغربي الهاشمي الطود، من تونس عز الدين عزور وعبد العزيز شوشان، ومن ليبيا أعضاء من جمعية عمر المختار، الهدف من هذه القواعد:

---

* - هناك بعض الأطراف المغربية من ترجح إلى أن هذه الفكرة أول من طرحها ودعا إليها هو المناضل المغربي محمد الزرقوطي، هذا الأخير استشهد قبل أن يرى مشروعه النور، ينظر توفيق برنو: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962 أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1احمد بن بلة، الجزائر، 2014-2015، ص115

1- توفيق برنو: المرجع نفسه، ص 114-115.

2- سميحة دري: التوجه القومي في نضال احمد بن بلة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأغواط، الجزائر، مارس2017، ص95.

3- توفيق برنو: المرجع السابق، ص115.

- استخدامها في تجميع الأسلحة.
- تدريب المجاهدين وتنسيق العمل المشترك بينهم.
- إمداد الثوار الجزائريين بالسلاح عبر الأراضي التونسية.

إمداد الجبهة الغربية بالأسلحة عبر الأراضي المغربية، عن طريق السفن المصرية التي زودت المقاومتين الجزائرية والتونسية بالسلاح[1]، وحول هذا الإمداد يذكر فتحي الديب: «**لمواجهة احتياجات جهة وهران قمت بتسليم الأخ بن بلة مبلغ5000جنيه ثمن شحنة السلاح التي تم الاتفاق عليها بإسبانيا، ليتم استلام الأسلحة وترحيلها فورا إلى المنطقة الإسبانية لصالح جبهتي وهران ومراكش بسرعة لبدء الكفاح بهما، خاصة بعدما وصلنا بعض المعلومات بإلقاء السلطات الفرنسية القبض على عدد 15مناضلا من أعضاء التنظيم السياسي لجبهة وهران** [2].

وقد عمد المسؤولون الجزائريون إلى التقرب من السلطات الليبية للحصول على الدعم اللازم للتمويل بالسلاح، وتمريره فوق الأراضي الليبية لإدخاله إلى الجزائر، ونظرا لخطورة الموقف والسرية التامة التي تتطلبها مخاطرة من هذا النوع تم الاتصال برئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم* للتنسيق مع بن بلة والمخابرات المصرية حول مسألة تمرير السلاح.

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج1، ص 86-87.

2- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص111.

* - مصطفى بن حليم: ولد بتاريخ 29جانفي 192 بمدينة الإسكندرية المصرية، ينحدر من عائلة مرموقة تعود أصولها إلى مدينة برقة الليبية، فقد كان والده تاجر مواشي معروف، ونظرا لتعرضه للمضايقات الايطالية اختار الانتقال إلى مصر والاستقرار بمدينة الإسكندرية، وحرص على تعليم ابنه مصطفى القران والعلوم الدينية منذ صغره، درس في مدرسة عمورة الليبي، ثم مدرسة سانت كاترين الفرنسية، وبعدها انتقل إلى كلية سان مارك الشهيرة بالقاهرة، ونتيجة للحرب العالمية الثانية اضطر إلى ترك المدرسة الفرنسية وانتقل إلى مدرسة حكومية نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها عائلته، ليحصل بعد ذلك على شهادة البكالوريا في شعبة الرياضيات عام 1941، وليتحصل فيما بعد على بكالوريوس في الهندسة، تولى وزارة الأشغال والمواصلات بتاريخ جويلية 1950، وتبنى بعد ذلك مسألة دعم الثورة الجزائرية، ينظر عبد الله مقلاتي: أصدقاء الثورة الجزائرية العرب، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص61، 65.

كان اختيار مصطفى بن حليم نظرا لعلاقته الجيدة مع السلطات المصرية، والأصول الجزائرية للملك الليبي إدريس مما أدى إلى عدم معارضته لعمليات تهريب الأسلحة، وتخزينها في الأراضي الليبية[1]، وعلى إثر موافقة الملك الليبي تم إنشاء خلية مهمتها العمل على إخفاء الأسلحة ونقلها تحت إدارة عبد الحميد بي درنة، ليتسلمها الثوار الجزائريون الأسلحة في طرابلس ويتولون مسؤولية نقلها وإدخالها إلى الجزائر[2].

وإلى جانب هذه الطرق البرية، تمكنت جبهة التحرير الوطني من إيجاد طرق بحرية لتمريرها عن طريق القوارب المحملة بالأسلحة والتي ترسوا فوق السواحل المغربية، ومن بين هاته القوارب يخت الملكة دينا، فقد ذكر الزعيم الراحل أحمد بن بلة أن الملكة دينا أعارتهم المركب دون أن تدرك، أو تعي ماكنا سنفعل به من نقل الأسلحة نحو السواحل المغربية، لكن هذا لم يمنع من أن تتدخل لدى السلطات الإسبانية للإفراج عن المركب فور معرفتها بنوعية الحمولة التي على متنه، والغرض الذي استعمل فيه يختها وكان ذلك في فيفري 1955 حسب رواية بن بلة[3].

أتت هذه العملية في وقت كانت الأوضاع متأزمة في شمال إفريقيا وخاصة المغرب والجزائر، بسبب نقص الأسلحة خاصة الغرب الوهراني، حملت هذه السفينة على ظهرها كل من الهواري

1- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج2، ص142، 144.

2- نفسه: ص، 144_145.

3- أحمد بن بلة: مذكرات احمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة محمد العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، لبنان، ص98

بومدين (محمد بوخروبة)*، وقد غاب معظم الجزائريين المكلفين بحضور عملية إنزال الأسلحة، نظرا لتعرضهم لكمين من طرف القوات الفرنسية على الحدود المغربية 25 فيفري 1955[1].

فور وصول الشحنة إلى السواحل المغربية قام الإخوة المغاربة بإخفائها تحت الأرض، وعمد فلاحون من الريف المغربي إلى جلب قطعان الماشية وتمريرها فوق الآثار التي تركها المقاومون حتى لا ينكشف أمرهم أمام قوات العدو[2].

توالت بعدها مراكب شحن الأسلحة منها:

- سفينة كوستاريكا: وهي ملك مشترك بين أشخاص من هولندا، ألمانيا، سويسرا، تمكنت من الرسو في ميناء الدار البيضاء المغربية مع مطلع 1956 قدرت حمولتها بـ 300 قطعة سلاح[3].
- يخت الحظ السعيد: شهدت عملية انطلاقته بالأسلحة بعض الصعوبات بسبب تماطل عبد الكبير الفاسي في عقد الصفقة مع الإسبان، مقدما مبررات وحججا غير مقنعة بعقد الصفقة في مدة أقصاها 10 أيام، فاضطر بن بلة إلى السفر بنفسه إلى مدريد للتأكد من شراء الأسلحة وتهريبها، ليرسو اليخت يوم 25اوت 1955 قرب أحد شواطئ الإسكندرية

*- من بين المتواجدين على متن اليخت دينا إضافة إلى كل من محمد بوخروبة نجد: عرفاوي محمد الصالح، مجاري علي، عبد العزيز مشري، عبد الرحمن محمد، بن حسين محمد ، شنوت محمد، إضافة إلى طاقم اليخت ميلان، إبراهيم النيال(سوداني الجنسية)، العربي محمد(مغربي)، ميكانيكي، و3بحارة مصريين وهم مصطفى نجم، محمود الفتاح، حسن الدويكي، قدرت الشحنة على متن اليخت ب 12 طن من الأسلحة موجهة للتوزيع ثلثين لجيش التحرير الجزائري، والثلث لجيش التحرير المغربي، وللاطلاع أكثر حول هذا الموضوع ينظر محمد الهادي حمدادو: أضواء على حادثة يخت دينا ومركب اتوس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 52_ 53.

1- محمد ودوع: المغرب الأقصى والثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص 283-285.

2- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 99.

3- محمد ودوع، المرجع السابق، ص288.

ليحمل بشحنة الأسلحة، إلا أن عطبا أصاب اليخت مما اضطره للعودة إلى الشاطئ لأجل إصلاحه، ويستبدل بيخت آخر يدعى "انتصار" لإيصال شحنة السلاح إلى الجبهة الغربية[1].

- المركب أتوس*": كان يدعى المركب سانت بريفلز، وهو ملك لبريطاني يدعى أل برس ALL Press، أوكل مهمة بيعه لشخص يدعى ستيوارت سوتر بريطاني الجنسية، وبتاريخ 21 جويلية 1956 اشتراها شخص يدعى إبراهيم النيال بطلب من بن بلة، حملت السفينة العلم والجنسية البريطانية، رست بميناء الإسكندرية بتاريخ سبتمبر1956 قادمة من بيروت محملة بمختلف أنواع الأسلحة، وبتاريخ 4اكتوبر 1956 غادرت ميناء الإسكندرية، ليذاع يوم 17اكتوبر في وكالة الأنباء عن استيلاء القوات البحرية الفرنسية على المركب أتوس*[2].

ولأجل توفير الذخيرة عملت جبهة التحرير على إنشاء مصانع، ورشات لإنتاج الذخيرة وصناعة بعض الأسلحة الخفيفة على الأراضي المغربية، هذه المعامل أنشأت في مزارع معزولة ومحاطة بسرية تامة حتى لا تكتشف السلطات المغربية طبيعة النشاط الحقيق لهذه الورشات ومن بينها:

- تطوان1958: صناعة القنابل من النوع الإنجليزي والمتفجرات.
- بوزنيقة 1959: القنابل من نوع الأريكيو البنقالوز، السلاح الأبيض.
- تمارة 1960: صناعة الرشاشات الخفيفة 49MAT، والمتفجرات.

1- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 112، 115-116.

*- هاته الباخرة كانت تحمل اسم سانت بريفر، لكن العسكريين الفرنسيين أطلقوا عليها لقب أ توس، والمعروف أن هاته التسمية يونانية تطلق على جبل مقدسة في شبه جزيرة صغيرة في اليونان، للاطلاع أكثر ينظر محمد الهادي حمدادو، المصدر السابق، ص، 58.

** -يحمل فتحي الديب مسؤولية اكتشاف المركب أتوس وتتبع حركتها من قبل السلطات الفرنسية إلى السوداني إبراهيم النيال، فقد اتهمه صراحة بالخيانة، وبقبضه لمبلغ معتبر من المال قدر بـ 50000 فرنك فرنسي من السلطات الفرنسية نظير المعلومات التي قدمها عن المركب، كما يضيف انه كان رافضا تماما لفكرة تعاملهم مع النيال لكن قبل ذلك تحت إصرار بن بلة في الاعتماد عليه نظرا لثقته الكبيرة به، ينظر محمد الهادي حمدادو: المصدر السابق ص 61.

2- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 251_252، 258.

- الدار البيضاء 1960: صناعة البازوكات والرشاشات 49MAT، المتفجرات والألغام والسلاح الأبيض[1].

ولم يقتصر الدعم العربي للثورة على الأسلحة والذخيرة بل تعداه إلى تقديم مبالغ مالية للثورة في شكل تبرعات ومساعدات، من بينها:

- تبرع المملكة السعودية بمبلغ مالي مقداره 100الف جنيه مصري لصالح الثورة في شمال إفريقيا، وسلم المبلغ الوزير المفوض بالسفارة السعودية بمصر جواد ذكري إلى فتحي الديب[2]، مع منح الإذن باستخدام الطائرات السعودية لنقل الأسلحة إلى مصر خاصة، إضافة إلى السماح باستعمال الوثائق السعودية لشراء الأسلحة[3].

بشأن هذه المساعدات السعودية يذكر مصطفى بن حليم:« **اتصل بي الرئيس جمال ودعاني لاجتماع منفرد معه وفاجأني الرئيس قائلا أنه يود أن يتحدث معي عن الثورة الجزائرية التي اندلعت اليوم 1نوفمبر 1954، وشرح أنه اتفق مع الملك سعود والأمير فيصل على أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم كافة الأموال اللازمة لشراء السلاح والعتاد والإمدادات اللازمة للثورة الجزائرية، وأن يقوم رجال الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح والعتاد وإيصاله إلى الحدود الليبية وهو يأمل أن أقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد عبر ليبيا إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلو الثورة الجزائرية**» [4].

- المساعدات الفلسطينية: صرح صلاح خلف(أبو إياد) احد مؤسسي حركة التحرير الوطني الفلسطينية فتح:« **حرب العصابات التي اندلعت في الجزائر قبل تأسيس فتح بخمس سنوات قد أفادتنا إفادة عميقة، كنا مأخوذين بسيرة الوطنيين الجزائريين الذين**

1- الطاهر جبلي: تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود المغربية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد8، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016، ص 81.

2- أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص 112.

3- محمد عباس: الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 297.

4- مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، مصر، د ت، ص 351.

استطاعوا أن يشكلوا جبهة صلبة، وان يخوضوا المعركة ضد جيش دولي يفوق جيشهم ألف مرة، وإن يحصلوا على معونة متعددة الأشكال، من مختلف البلدان العربية التي كانت في بعض الأحيان تنتمي إلى معسكرات متناحرة، وان يفلحوا في الوقت نفسه عدم الخضوع بالتبعية لأي منها، فكانوا رمزا إذا صح القول للنجاح الذي كنا نحلم به ».

كما قدمت دعما ماليا للثورة قدر ب 200جنيه مصري، سلمها مفتي القدس "أمين الحسيني" إلى توفيق المدني في بداية الثورة الذي سلمها بدوره إلى محمد خيضر[1].

المبحث الثالث: الديمقراطية.

عملت الثورة التحريرية على تجسيد الديمقراطية كقيمة في العديد من ممارسات الثورة، سواء على مستوى مجالس الثورة، أو في مسألة اتخاذ القرارات الخاصة بمبادئ الثورة، أو الانتخابات ملتزمة بمبدأ القيادة الجماعية، وإذا نظرنا إلى تجسيدات ديمقراطية الثورة سنقف على العديد من النماذج، لكن ما يهمنا في دراستنا هذه نموذجين مهمين: إشراك المرأة الجزائرية في الحراك والفعل الثوري، وهي صورة مجسدة للمكانة التي حظيت بها المرأة في الثورة.

أما النموذج الثاني لديمقراطية الثورة فيتمثل في المؤسسات والهيئات القيادية الثورية، أوجدتها جبهة التحرير الوطني بهدف تسيير أمورها وتيسير مهماتها، من بين هذه المؤسسات المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، هذين الجهازين كان لهما الدور الفعال في اتخاذ قرارات مصيرية وحاسمة في الثورة.

المطلب الأول: مشاركة المرأة في الثورة.

جسدت مشاركة المرأة في الكفاح ديمقراطية الثورة المستمدة من انفتاح الثورة، ودعوتها لتحرر المرأة وفق ما دعت إليه مواثيقها، فالمرأة الجزائرية لم يكن مسموحا لها بالمشاركة بالقتال وحمل السلاح،

1- أحمد شنتي: الجزائر والقضية الفلسطينية...صفحات من الجهاد المشترك، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 118-119.

فاقتصرت مهامها على الخياطة، وإعداد الطعام وغسل الملابس، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام تم السماح لها بحمل السلاح والمشاركة بالقتال إلى جانب المجاهدين.

إن انضمام المرأة للثورة في بداياتها كان رد فعل على كرامتها التي مست وأهينت، وحريتها التي انتهكت من قبل الاستعمار الفرنسي، فرغم أميتها إلا أنها كانت متشبعة بالروح الوطنية والثورية، رغم المحاولات الفرنسية للنيل من عزيمتها إلا أنها كانت تواجه الأمر بصلابة ورباطة جأش[1].

تولت المرأة الريفية مهام عدة من أجل دعم الثورة التحريرية من بينها: نقل الماء، نقل الجرحى من ساحات المعركة، جمع الأسلحة، غزل الصوف لأجل حياكة الملابس للمجاهدين، طهي الطعام، توفير الملاجئ وحفظ المؤونة[2].

لم يكن الأمر مقتصرا على المرأة الريفية فحسب بل شمل المرأة المتعلمة، فكان لها نصيبها من الثورة، فبعد إعلان الإضراب الطلابي الشهير سنة1956 التحق العديد من الطلبة بصفوف الثورة التحريرية، خاصة مجال القطاع الصحي الذي شهد توافد العديد من الطلبة خصوصا الطالبات[3]، فعملن في مجال التمريض لتقديم الإسعافات، والمساعدات للمجاهدين والأهالي بالأرياف والقرى[4].

من بين النماذج عن المرأة المجاهدة الممرضة، نذكر مسيكة زيزة مسؤولة المركز الصحي في أحد المناطق المحرمة، لاحظت تصاعد دخان من أحد المستشفيات تزامنا مع تحليق طائرة للعدو فوقه، فأسرعت بإجلاء المرضى من المستشفى خوفا من تعرضه للقصف، فيخسرون المرضى والجرحى والعتاد الطبي، وفور عودتها لأخذ حقيبة تحوي وثائق مهمة استشهدت جراء قصفها بالقنبلة[5].

دعم المرأة الجزائرية للثورة التحريرية من خلال:

1- علي كافي: المصدر السابق، ص157.

2- عبد الحميد خالدي: وقفات في جهاد المرأة الجزائرية، أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998، ص138.

3- Djamel eddine Ben salem: voyer nos Armes, Voyer nos Médecins, E. NAL, Alger, 1985, p85.

4 - Afrique-Le vant, Notice D'information, Le F L N et L'ISLAM, op-cit.

5- علي كافي: المصدر السابق، ص158.

1-دعم الثورة عن طريق التبرع إما بحليها ومجوهراتها، أو عن طريق جمع التبرعات من النسوة في بدايات الثورة.

2-المشاركة الفعلية في الكفاح، التمريض، تعليم المجاهدين والنسوة الكتابة والقراءة[1].

نجد أن الجبهة أعطت للمرأة حقوقها المعنوية، من خلال منح المرأة العازبة حق رفض الزواج ممن لم ينضم للمجاهدين في الكفاح والنضال، كما أعطتها حق حضور عقد قرانها وإبداء رأيها بالقرين، فتركت المرأة الجزائرية بصماتها في البطولات، والتضحيات إلى جانب إخوانها الرجال من المجاهدين في المدن والأرياف والمرابضة في الجبال[2].

بذلك يكون ميثاق الصومام عمل على تغيير تلك الصورة النمطية للمرأة الجزائرية المرسومة في ذهنيات المجتمع الجزائري الذي يرى مكانها البيت ورعاية الشؤون المنزلية.

ميثاق الصومام أوكل لها مهام عدة مختلفة[3]، من بينها القيام بعمليات فدائية كزرع القنابل في أماكن تجمع المعمرين الفرنسيين متخلية عن زيها العسكري، والتشبه بالنساء الأوروبيات كنوع من التمويه حتى لا يكشف أمرها أمام العدو وتفشل مهمتها.

اغلب الفدائيات كنا من فئة الطلبة الملتحقات بالثورة بعد الإضراب الطلابي، ويجب على الفدائية أن تتوفر فيها جملة من الشروط منها: الشجاعة الصلابة، الالتزام بالسرية، ومن بين الفدائيات الجزائريات نذكر: حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، جميلة بوباشة*[4].

أما المرأة المسبلة فمهمتها كانت:

1- عبد الكريم بوصفصاف: المرأة الجزائرية قيمة من قيم الثورة التحريرية، كتاب القيم الفكرية والإنسانية، ج1، ص12.

2- عبد الحميد خالدي: المرجع السابق، ص 138.

3- خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة، إشراف عبد القادر نور، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص426.

*- جميلة بوحيرد تمكنت من وضع قنبلة في مقهى مالك بارMilk bar، حسيبة بن بوعلي وضعتها في الكافتيريا، جميلة بوعزة وضعتها في شارع ميكسي ديدوش مراد حاليا1956/11/9، وضعت بعدها قنبلة أخرى في مقهى الكوك هاردي وهي بعمر 19سنة موظفة بالبريد المركزي، ينظر أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية: المرجع السابق، ص253.

4- مختار بونقاب: مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد6، مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص 191-192.

- ربط الاتصالات بين الجبهة، وجيش التحرير كحمل الوثائق والسلاح[1].
- توليها مهام إدارية متنوعة، من بينها العمل كمساعدة كاتب لدى القيادة، من خلال ضربها على الآلة الراقنة لكتابة المناشير والدعايات، كتابة القوانين العسكرية، وإلقاء دروس للتوعية[2].

المرأة الجندية فمهتها تمثلت في:

- لبس الزي العسكري الخاص بجيش التحرير، السماح لها بحمل السلاح مثل المجاهدين.
- تقديم الدروس حول قيم الثورة والمبادئ النضالية، وأبرز مثال على ذلك نجد مليكة قايد التي استشهدت وهي تطلق النار على الجنود الفرنسيين في منطقة القبائل[3].

نتيجة لهذا النشاط المتنامي للمرأة في الثورة حظيت بإشادة العدو قبل الجزائريين، فقد اعترف جاك ماسو في كتابه معركة الجزائر بالأدوار التي لعبتها المرأة الجزائرية أبان الثورة التحريرية فيذكر: ‹‹ **لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقية بفضل أجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها، استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو ولاسيما في المرحلة الأولى من الاحتراز والشك...وبصفتها مسؤولة عن الاتصال تمكنت من تنفيذ ذات ثقة...**» [4].

نشاط المرأة المجاهدة تجاوز ساحة المعارك ليمتد إلى السجون، فعملت على إلقاء الدروس على النساء الأميات القابعات بالسجون الفرنسية باللغتين العربية والفرنسية، تضمنت الدروس مواضيع ذات صلة بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، وقدرت إحصائيات سن المجاهدات

1- عبد الكامل جويبة: محطات من نضال في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الأول، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2007، ص 164.

2 -شريف بوقصبة: دور المرأة في الثورة التحريرية1954-1962، مجلة كان التاريخية العدد27، السنة8، 2015، ص85.

3- مختار بونقاب: المرجع السابق، ص190_191.

4- مسيرة نضال المرأة الجزائرية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية: أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، المرجع السابق، ص252-253.

15% منهن أقل من سن العشرين، و85% أقل من سن الثلاثين، أما الإحصائيات الخاصة باللواتي تعرضت للاعتقال والاستشهاد نجد: 1343 مناضلة سجنت، 948 استشهدت[1].

كاعتراف من الثورة بدور المرأة ومجهوداتها في الكفاح قامت الثورة التحريرية ب:

1-إرسالها لتلقي تدريبات عسكرية على الحدود المغربية والتونسية.

2-إرسالها لتلقي التدريبات على الأمور الإدارية بمصر، كالضرب على الآلة الراقنة من بينهن: زكية بوضياف.

3-المشاركة في الاحتفالات والمهرجانات لأجل إبراز الهوية الجزائرية أمام الجماهير العربية في القاهرة، دمشق، العراق[2].

4-إرسالها إلى فرنسا لأجل تعريف النساء الفرنسيات بالثورة الجزائرية في حقيقتها، وجوهرها بالتنسيق مع فدرالية جبهة التحرير بفرنسا.

5-مشاركتها في المظاهرات التي أقيمت بفرنسا: مظاهرات 9 مارس1956، مظاهرات 17 أكتوبر 1961[3].

6-إرسالها للمشاركة في الوفود المرسلة من قبل الثورة للبلدان الآسيوية والإفريقية، والسوفياتية للتعريف بالقضية الجزائرية، والحصول على دعم للثورة من بينها على سبيل المثال: زيارة الوفد للصين الشعبية في اكتوبر1957، مشاركتها ضمن المؤتمر الرابع للاتحاد النسائي الديمقراطي بالنمسا 5جوان1958 بحضور 81 بلد، تشيكوسلوفاكيا في ماي1960، القاهرة جانفي 1961، مؤتمر ألبانيا جانفي1961[4].

1- مسيرة نضال المرأة الجزائرية: المرجع السابق، ص255.

2- نفسه، ص266-267.

3- شريف بوقصبة: المرجع السابق، ص87.

4- مسيرة نضال المرأة الجزائرية: المرجع السابق، ص 271-272.

المطلب الثاني: مؤسسات الثورة التحريرية.

من بين مقررات الصومام إنشاء هيئات قيادية كبرى للثورة، تشرف على مراعاة شؤونها واتخاذ القرارات من بينها: المجلس الوطني للثورة التحريرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، هذه المؤسسات تتخذ قراراتها بناء على تصويت أعضائها بالأغلبية وهي أحد ملامح الديمقراطية الثورية.

1-المجلس الوطني للثورة:

هو الهيئة التشريعية للثورة التحريرية الجزائرية، يتكون من34عضو 17عضو دائم و17غير دائم، أسندت له الثورة مهام عدة من بينها:

- تحديد السياسة العامة للثورة.
- تعيين قيادته والموافقة على القرارات الهامة كالمفاوضات[1].
- تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ.

جمع هذا المجلس قادة الولايات والتيارات السياسية بالجزائر: أحمد توفيق المدني من جمعية العلماء، بن يوسف بن خدة من اللجنة المركزية، فرحات عباس أحمد فرنسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الأمين دباغين، أحمد يزيد عن ح ا ح د، وباقي ممثلي الحركة الوطنية.

بالنظر لأهمية هذا المجلس ومكانته أصبح الممثل الوحيد للثورة والمتحدث باسمها، إضافة إلى إشرافه على مختلف مجالات الشؤون العامة كالمراقبة الإدارية والمالية، لجان التأديب[2].

تعيين أعضاء المجلس يتم عن طريق الاختيار وبطريقة ديمقراطية[3]، يجتمع مرة كل سنة ويتم عقد دورة استثنائية عند الضرورة، واقتضاء الحاجة بناء على طلب مقدم من لجنة التنسيق والتنفيذ[4].

1- زهير إحدادن: المرجع السابق، ص31.

2- باهي التريكي: المرجع السابق، ص 148_ 149.

3- أحمد بن بلة: المصدر السابق، ص115.

4- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص55.

يصدر عن المجلس 3 أنواع من الأعمال القانونية:

1-اللوائح: ذات طابع سياسي لا تكتسي صبغة قانونية صرفة.

2-الأوامر الدستورية: ذات طابع تأسيسي.

3-الأوامر التشريعية[1].

كما وضع الأنظمة الخاصة بنظم الثورة على الشكل التالي:

مجلس الولاية: يتكون من مسؤول أو رئيس يحمل رتبة عقيد، لديه أربعة نواب مساعدين، كل فرد منهم له الدور المنوط به في الشؤون السياسية، اقتصادية، عسكرية، إخبارية، واستعلامات[2].

المجالس الشعبية: مسؤولة عن تسيير جميع شؤون السكان بتوجيه من السلطة المركزية لجبهة التحرير، يعمل هذا المجلس على توفير أماكن لإيواء المجاهدين، إحصاء عدد السكان، توفير الأمن، جمع الضرائب، الاستخبار عن تنقلات العدو، وهو ما يعطي انطباعا ونوع من الثقة في نفسية الشعب الجزائري، وبتحررهم من الإدارة الفرنسية، وقيودها التي كبلت حريتهم[3].

مسؤول المال: مهمته جمع الاشتراكات، والتبرعات من القرى والمداشر بما في ذلك المدن، المحافظة على تسيير المال، صرف منح اسر الشهداء وعائلات المجاهدين التي أصابها الضرر، إضافة إلى فئة الفقراء.

مسؤول الدعاية والأخبار والتعليم: مهمته العمل على الإعلان لجبهة التحرير، من خلال نشر أخبار انتصار جيش التحرير، أهداف الجبهة وبرامجها، جمع المعلومات، إنشاء شبكة استعلامات واستخبارات داخل المشاتي والقرى، مراقبة الأعداء.

مسؤول التموين: مهمته جمع المؤونة وتخزينها، تموين المحتاجين من سكان القرى والمشاتي، دعم الفلاحين وتشجيعهم على الأعمال الفلاحية.

1- الأمين شريط: المرجع السابق، ص104_105.

2- مبارك صايغي: الجانب التشريعي للثورة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص219.

3- المجاهد: العدد10.

مسؤول الأمن والشرطة: مهمته النظر في القضايا والشكاوي المقدمة من الشعب، العمل على تحديد أماكن لمراكز جيش التحرير، إيجاد طرق ومسالك آمنة لعبور التموين[1].

عقد المجلس الوطني للثورة 6دورات منذ تأسيسه إلى غاية الاستقلال:

- مؤتمرين: الصومام 1956 ومؤتمر طرابلس1962، أربعة اجتماعات موزعة بين القاهرة وطرابلس الغرب.

في دراستنا هذه سنتحدث عن دورتين من دورات المجلس الوطني للثورة كنموذج عن تجسيد ديمقراطية الثورة المنظر لها في مواثيق الثورة التحريرية. النموذجين هما:

1-المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة: المنعقد بمدينة طرابلس الليبية في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959-18جانفي 1960، عقد هذا الاجتماع بغرض إيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها الثورة، في ظل رغبة كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة المؤقتة، مستغلا فترة غياب القادة التاريخيين، محاولا إقناع أعضاء المجلس بأن يتولى رئاسة الحكومة المؤقتة.

هذا الاقتراح لقي تجاوبا لدى أغلب أعضاء المجلس الوطني، فمن وجهة نظرهم عدم تولي كريم بلقاسم لرئاسة الحكومة سيؤدي إلى وقوع انشقاقات ضمن صفوف الجبهة والثورة، دون إخفاء تخوفهم من عدم قدرة كريم على تحمل المسؤولية في ظل رفض بن طوبال أن يرأسه كريم بلقاسم[2].

عرضت المسألة على المجلس الوطني للثورة للبت فيها، انتهت المشاورات إلى تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة الثانية نظرا لخبرته السياسية، ومقدرته على التفاوض وعين كريم بلقاسم نائبا له مكلفا بالشؤون الخارجية.

1- إدريس لعبيدي: التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية التاريخية 1954-1962 المجالس الشعبية أنموذجا، مجلة الآداب والحضارة والإسلامية، العدد1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص13، 15.

2- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2008، ص 434.

هذه الحكومة تم تعيينها بكل ديمقراطية وذلك راجع إلى الحرية التي يتمتع بها أعضاء المجلس الوطني للثورة في اختياراته وقراراته، كما أن المجلس يخضع لرأي ورغبة أغلبية أعضاءه حفاظا على مصالح الثورة، وهو ما يجسد ديمقراطية المجلس الوطني في ممارساته وقراراته[1].

2-دورة مؤتمر طرابلس أوت1961: هذا الاجتماع عقد بحضور هيئة الأركان والحكومة المؤقتة في ظل الاتهامات المتبادلة بينهما، هيئة الأركان ترى أن فرحات عباس لم يكن متشبعا بالروح والإيديولوجية الثورية، وشخصيته التي تميل للاعتدال في مواقفه مع الحكومة الفرنسية، في الوقت الذي كان من المفروض أن يكون أكثر تشددا وحسما في مواقفه، إضافة إلى تهاون كريم بلقاسم وعدم مقدرته الدفاع عن الملف الجزائري، والقضية الجزائرية بالشكل الكافي في محادثاته، ومفاوضاته مع الحكومة الفرنسية وتقديمه للعديد من التنازلات، بمعنى أن الحكومة تتجه نحو التضحية بالثورة.

من جانبها اتهمت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان بأمور سياسية ليست من صلاحياتها أو اختصاصها، وتقصيرها بالمهام الموكلة لها من بينها تزويد ولايات الداخل بالسلاح اللازم[2].

سجل المؤتمر تدخل بن يوسف بن خدة مقترحا إنشاء قيادة جديدة لجبهة التحرير يكون سلطاتها أعلى وأقوى من سلطة الحكومة المؤقتة، هدف بن خدة من هذا الاقتراح إضعاف سلطة الباءات الثلاث، وإقصاء فرحات عباس من رئاسة الحكومة المؤقتة، وإحداث القطيعة بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة.

انتهي الاجتماع بتعيين بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة، وهو ما اعتبرته هيئة الأركان خديعة نسج خيوطها بن خدة، مما أدى بها إلى تقديم استقالتها ومغادرة الاجتماع نحو ألمانيا[3].

اختتمت أشغال المؤتمر بإصدار قرارات في ظل غياب هيئة الأركان من بينها:

- تشكيل حكومة جديدة برئاسة بن يوسف بن خدة.

1- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة، ص 435.

2- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 163.

3- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص236.

- التشديد على هيئة الأركان بالتراجع عن استقالتها، مع مواصلة عملها بتزويد ولايات الداخل بما تحتاجه.
- دراسة أوضاع جيش الداخل والخارج.
- ضبط المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لكفاح الشعب الجزائري[1].

هذه القرارات اتخذت بموافقة الأغلبية، في ظل روح الديمقراطية السائدة في المجلس الوطني للثورة الذي يسير وفق نظم ديمقراطية في اتخاذ القرارات، والمداولات التي تتم في ظل الحرية والديمقراطية التامة، وخضوع قراراته لتصويت الأغلبية.

2-لجنة التنسيق والتنفيذ:

هي هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة، تمثل مجلس حرب حقيقي بإشرافها على العمليات العسكرية والسياسية والدبلوماسية[2]، اتخذت من مدينة الجزائر العاصمة مقرا لها، اختيار العاصمة تحديدا هو نوع من التحدي للإدارة والشرطة الفرنسية[3]، تتكون من 5أعضاء: عبان رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب[4]، تم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة من بين المتواجدين بالداخل[5].

عملت هذه اللجنة على إقامة روابط تعاون متينة بين السلطة، والقيادة المركزية بالجزائر العاصمة وقادة الولايات[6]، لها صلاحية استدعاء المجلس الوطني كلما اقتضت الضرورة بإجماع نصف الأعضاء+1[7]، وللمجلس الوطني صلاحية حلها بموافقة ثلثي الأعضاء[8].

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص164.
2- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي عن الثورة، ص56.
3- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني، ص 301.
4- زهير إحدادن: المصدر السابق، ص 31.
5- معمري خالفة: المرجع السابق، ص356.
6- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص397.
7- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير، ص 300.
8- محمد العربي الزبيري: كتاب مرجعي، ص56.

باشرت لجنة التنسيق في أداء مهامها فور الانتهاء من مجريات مؤتمر الصومام بإرسال مقررات وقرارات المؤتمر إلى قادة الولايات لتنفيذ المهام المنوطة به[1].

بخصوص لجنة التنسيق يذكر محمد حربي: «**للجنة التنسيق والتنفيذ سلطة الإشراف على كل أجهزة الثورة وتحت إمرتها لجان مختصة، أما إدارة المناطق الريفية فموكلة إلى جمعيات للشعب ينتخبها السكان وتتألف من خمسة أعضاء بينهم رئيس وتهتم هذه الجمعيات بالأحوال المدنية والشؤون القضائية والإسلامية، والشؤون المالية والاقتصادية والشرطة**» [2].

من بين الأهداف التي سطرتها لجنة التنسيق والتنفيذ لتحقيقها نجد:

- تجسيد مقررات الصومام.
- الإشراف على شؤون الثورة كافة.
- الإشراف على معركة الجزائر.

عملت اللجنة على تنفيذ الاستراتيجيات التي حددتها الجبهة، من بينها حشد مختلف الفئات الاجتماعية من فلاحين، شباب، عمال... لدعم الثورة[3]. هذا العمل جسد ذلك التنسيق الجماعي المحكم في عمل اللجنة وهو ما يبرز مبدأ الديمقراطية في مؤسسات الثورة.

بالنظر إلى المهام الموكلة للجنة دعت إلى القيام بإضراب 8أيام الهدف منه:

- إيصال القضية الجزائرية لمنظمة الأمم المتحدة، وتدويل القضية الجزائرية للحصول على الدعم اللازم وإيجاد حل لها.
- الإضراب ضرورة حتمية لتأكيد التفاف الشعب حول ثورته وقياداتها.

1- باهي التريكي: المرجع السابق، ص155.

2- محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ص155.

3- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، 75.

- الإضراب هو تطبيق لمقررات مؤتمر الصومام بتصعيد العمل الثوري والسياسي، بهدف إشراك كافة فئات المجتمع الجزائري في الثورة[1].

الإضراب كنوع من العصيان المدني تم تحديد تاريخه يوم 28جانفي 1957، تعددت الروايات التاريخية حول الدعوة إليه، إلا أن جلها ترجح فرضية أن بن مهيدي هو صاحب فكرته، وإن كان ياسف سعدي يفند ذلك، على أساس أن بن مهيدي نفسه ابلغه أن عبان رمضان صاحب الفكرة، وبعد مشاورات استقر قرار لجنة التنسيق على شن الإضراب لمدة 8أيام بعد أن طرحت أفكار حول مدته تراوحت بين أسبوع وشهر[2].

تم توزيع بيان يدعو السكان للتزود بالمؤونة اللازمة طوال فترة الإضراب، مع العمل على مساعدة العائلات المعوزة[3]، طالبة من الشعب مؤازرتها في الإضراب خصوصا فئة العمال، والتجار والموظفين لأجل إنجاح الإضراب، وتوجيه رسالة قوية للإدارة الفرنسية بتضامن الشعب والتفافه حول ثورته[4]، غير أن الإضراب مني بالفشل وانتهت معركة الجزائر باستشهاد العربي بن مهيدي، وانكشاف أمر لجنة التنسيق ومغادرتها إلى خارج البلاد*[5].

على الرغم من فشل الإضراب إلا انه تمكن من تجسيد الديمقراطية:

1- سومية لوافي: إضراب ثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى نيويورك، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص73_74.

2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص97.

3- سومية لوافي: المرجع السابق، ص74.

4- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص100.

*- بعد مغادرتها الجزائر عقدت اجتماعها بتونس لمباحثة الأوضاع وانعكاسات الإضراب، لكن لجنة التنسيق ارتأت المغادرة إلى القاهرة وذلك خوفا من النفوذ الفرنسي الذي لازال متواجدا بتونس، ولتجنب الضغط الذي مارسه لحبيب بورقيبة لأجل الدخول في مفاوضات مع فرنسا دون شروط، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج2، ص272.

5- باهي التريكي: المرجع السابق، 156.

1- إن عملية شن الإضراب تمت بعد مشاورات داخل لجنة التنسيق والتنفيذ حول تاريخه ومدته في جو تسوده روح الديمقراطية، انتهت هذه المشاورات والمناقشات بموافقة الأغلبية عليه، وهو تجسيد واضح لمبدأ الديمقراطية في اتخاذ القرار بالأغلبية.

2- إن هذا الإضراب تمكن من استقطاب الفئات الشعبية والتفافها حول الثورة للتعبير عن تضامنهم معها، وهو ما يعبر عن الديمقراطية المجسدة في مؤسسات الثورة.

المبحث الرابع: الاشتراكية.

لقد كان مسألة تطبيق مقررات الصومام ضئيلة بما في ذلك الاشتراكية، وربما يعود ذلك إلى مقررات المؤتمر نفسه التي حملت الكثير من التناقضات، فلو نظرنا إلى الميثاق مثلا سنجد انه سمى أحداث أول نوفمبر بعدة مسميات: حركة التحرير، حركة شعبية، وأحيانا أخرى حركة ثورية، وهذه التناقضات يمكن إرجائها إلى أسباب عدة من بينها:

1-عدم وجود انسجام بين العناصر المشكلة للجبهة، وفيما بعد المجلس الوطني للثورة، خاصة بعد التطورات التي عرفتها الثورة بعد مقررات مؤتمر الصومام.

2-ظهور تناقضات موجودة بين مختلف التوجهات التي كانت تضمها الجبهة بعد أن كانت مختفية إبان الثورة لدواعي الضرورة في تلك الفترة، أو بالمعنى الأصح صعوبة تفجيرها في فترة الثورة التحريرية.

3-الصراع على السلطة فيذكر عبد الله شريط: «**إن هذا الصراع جعل عملية التدقيق في استعمال المصطلحات عملية صعبة بسبب اختلاف وجهات النظر لذا تم اللجوء إلى التوفيق النظري على الأقل بين المتصارعين، ونستنتج ذلك بما جاء في الميثاق أن الحزب يجب أن يجمع حوله كل الطبقات الاجتماعية للشعب من اجل تحقيق أهداف الثورة**» [1].

1 - إبراهيم لونيسي: ميثاق طرابلس، ص 197، 198.

غير أن العمل على هذا التوجه وتطبيق مبادئه كان غداة الاستقلال، على أساس أن مبدأ قيام دولة جزائرية من منظور اشتراكي بطريقة مباشرة كان خلال مؤتمر طرابلس، هذا الأخير عقد بفترة قصيرة قبل إعلان الاستقلال، وبالتالي لم تكن هناك مدة كافية لتطبيق هذه المقررات وهذه الرؤية المستقبلية لما ستكون عليه جزائر ما بعد الاستقلال.

بعد الاستقلال قامت المجموعة التي صاغت مقررات طرابلس، أو ما أصطلح على تسميتها مجموعة الحمامات التونسية بالهجوم على بن بلة وأتباعه، وترك العمل بالمجال السياسي على إثر أزمة صائفة 1962، إلا أن الحاجة الملحة إلى جهود هذه المجموعة بسبب ظروف استقلال البلد الحديثة، إضافة إلى خبرتهم وثقافتهم التي اكتسبوها من خلال نضالهم، الأمر الذي أدى ببن بلة إلى محاولة استماله هذه المجموعة من أجل حثها على العودة إلى العمل السياسي نظرا لما تقتضيه ضرورة المرحلة.

لطالما كرر بن بلة ذلك في تصريحاته ومقابلاته العديدة بقوله:« **أنا أعرف أنكم تنتقدونني وتهاجموني، في فندق(أليتي) وفي أماكن أخرى...وأريد أن أكون صريحا معكم...أنني عازم على تطبيق الاشتراكية في هذا البلد...وقد فكرت طويلا واقتنعت بأن الجزائر بحاجة إلى الكفاءة وإلى الكفاءات الثورية بصورة خاصة، والاشتراكية لا يمكن أن تنجح بدون اشتراكيين، والثورة لاتقف على قدميها بدون ثوريين حقيقيين، إن الإدارة عندنا مليئة بالعناصر الفاسدة وهي على شكلها الراهن ليست ملائمة للثورة الاشتراكية التي نريد تحقيقها**»، وبذلك تمكن بن بلة من النجاح في استمالتهم، وعلى اثر ذلك تمت تولية محمد حربي منصب مستشار لشؤون القطاع الاشتراكي لمكتب بن بلة[1].

ولم يقتصر الأمر على الجانب السياسي فقط، بل تعداه إلى الجانب الاقتصادي، فبعد الاستقلال تم العمل على إنشاء وبناء اقتصاد وطني ذو طابع اشتراكي، من بينها قرارات مارس الاشتراكية بمعنى أن قرارات المؤتمر تم تطبيقها بعد الاستقلال، خاصة الاشتراكية في المجال الاقتصادي.

1- حسين عبد الرزاق: التجربة الاشتراكية في الجزائر، الاتحاد الاشتراكي العربي، دن، دت، ص 24.

في هذا الخصوص نورد مقتطفات من خطاب الرئيس أحمد بن بلة في نوفمبر 1964، وفيه نجد ما تم تحقيقه من مقررات برنامج طرابلس: «**وأقول بكل بساطة أننا على صواب، ففي سنتين حققنا الأشياء الرئيسية...إنني أقول بكل بساطة أننا سرنا خطوة جبارة نحو الإصلاح الزراعي، بحيث أصبحت الآن الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي حقيقة ملموسة طبقا لبرنامج طرابلس... وفي هذين العامين الأخيرين بنينا555 قرية ريفية، وفي الميدان الصناعي...انه يوجد بالجزائر28معملا للخياطة، 11معملا للنسيج** »[1].

خلاصة:

سعت الثورة التحريرية إلى تجسيد القيم التي نظرت لها في مواثيق الثورة التحريرية على أرض الواقع، والمعركة وفي أوساط المجاهدين والجماهير الجزائرية، هذا التجسيد أوجد جماليات المنظومة القيمية للثورة التحريرية، فالثورة التحريرية استطاعت تجسيد قيمة الإسلام بإتباعها لجهاز قضائي إسلامي عصري محكم قائم بذاته، من ناحية الانضباط والإجراءات العقابية المستمدة شرائعها من القرآن والسنة النبوية الشريفة، استطاعت خلق نظم خلقية تربوية دينية في وجدان المجاهدين الجزائريين، انعكست في ممارساتهم اتجاه بعضهم واتجاه الفرنسيين أنفسهم.

كما وطدت جبهة التحرير علاقاتها مع الدول العربية بتضامنها وتعاطفها مع قضاياها، هذا التضامن سمح بإنشاء، وتكوين ممثليات دبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في العديد من دول العالم خاصة الدول العربية، لرعاية شؤون الثورة بالخارج، إضافة إلى الاهتمام بالبعثات الطلابية والجالية الجزائرية بالخارج، والتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية مما ساهم في إدراج القضية الجزائرية ب في دورات هيئة الأمم المتحدة.

ولأول مرة منذ الدخول الفرنسي للجزائر-ماعدا بعض الحالات الاستثنائية-سمح للمرأة الجزائرية بالمشاركة في الكفاح بصفة رسمية، وإسناد مهام ووظائف أقرتها نصوص الثورة وأدبياتها، وهو اعتراف صريح بالمساهمة الفعالة للمرأة في الكفاح الثوري، وهو ما يبرز لنا ذلك الجانب الخفي للمرأة

1- لخضر جودي بوالطمين: المصدر السابق، ص80 ، 82_ 83.

الجزائرية في شجاعتها وبسالتها في مواجهة العدو دون خوف، أو تردد فأزال بذلك تلك الصورة النمطية للمرأة الجزائرية المرسومة في ذهنيات المجتمع الجزائري القائمة بالأعمال المنزلية.

في إطار الديمقراطية وتجسيداتها أن أقرت جبهة التحرير مبدأ القيادة الجماعية، ومبدأ الشورى في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصير الثورة، فأوجدت بذلك مؤسسات وهياكل قيادية في الثورة التحريرية تعمل وفق نظام القيادة الجماعية والإجماع وغالبية الأصوات.

على الرغم من مساعي الثورة لتجسيد هذه المنظومة القيمية إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض الأخطاء المحسوبة على الثورة في صراع الزعامات والسلطة، وتصفية الحسابات الشخصية وسياسة التحالفات داخل الثورة وهو ما يتعارض مع مبدأ الديمقراطية الذي نادت به مواثيق الثورة، وحرصت على تجسيدها.

كما أقرت ونظرت للاشتراكية، إلا أن الوقت لم يسمح بتطبيقه إبان الثورة التحريرية، نظرا لقصر الفترة التي سن فيها هذا المبدأ وتاريخ إعلان الاستقلال.

المبحث الأول: مواثيق الثورة بين المحتوى والصياغة.

على الرغم من تعدد المشارب الثقافية والسياسية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية، إلا أن ذلك لم يقف عائقًا، أو حاجزاً أمام صياغة مواثيق، وأدبيات الثورة التحريرية الجزائرية، على أساس أن صائغو هذه المواثيق هم من خريجي هذه التيارات.

فمن المعروف أن صياغة أية وثيقة، أو بيان والتنظير له ليس بالأمر الهين، بل يحتاج أفكارا يُنَظر لها، وتوجه إيديولوجي ومنظومة قيم، وأقلام قادرة على صياغتها وتحويلها إلى أفكار ذات معنى هادف، خاصة إذا كان ذلك في ظل ظروف صعبة تعيشها البلاد، لذلك كان من الضرورة سن مجموعة من المبادئ، والضوابط والقيم بهدف خلق أرضية يُحْتَكم إليها، ويجعل منها دستورا ومنهجا تُسَير من خلاله المجتمع الجزائري والثورة التحريرية بما فيها من قادة ومجاهدين، لأجل تنظيم أمورها وفق منظومة قيمية، هذه المنظومة القيمية من شأنها أن تعمل على إبراز جمالية الثورة في طابعها العروبي الإسلامي بتمسكها بماضيها التاريخي والحضاري، وفي قيمها وعدالتها أمام الرأي العام الغربي والعالمي من خلال ما ورد في مواثيق وأدبيات الثورة التحريرية.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى ظروف صياغة هذه المواثيق، والأطراف الفاعلة في صياغتها قبل الحديث عن المضمون الفكري القيمي لهذه المواثيق.

المطلب الأول: بيان أو ل نوفمبر1954.

هو أولى أدبيات الثورة التحريرية، سطرت من خلاله جبهة التحرير مجموعة من المبادئ، والأهداف التي من شأنها أن تعمل على إيجاد حل للقضية الجزائرية للحصول على الاستقلال.

1-ظروف ومراحل تفجير الثورة التحريرية:

كان للظروف التي تمر بها البلاد خاصة الاتجاه الاستقلالي دورا مهما في تفجير الثورة التحريرية، في ظل ما تعرضت له من قبل الإدارة الفرنسية، وفشلها في خوض غمار الانتخابات إضافة للمشاكل التي تعرض لها حزب الشعب، وامتداد تأثيراتها إلى ح ا ح د الديمقراطية التي عرفت بدورها أزمة كادت أن تعصف بمصير الحزب، وتلهيه عن مهمته الأساسية التي أنشأ لأجلها، هذه الأزمة

أدت إلى تقسيم الحزب إلى طرفين متصارعين مركزيين ومصاليين، وعقدهما لمؤتمرات مضادة لبعضهما، مؤتمر هورنو ببلجيكا جويلية 1954 خاص بالمصاليين، ومؤتمر أوت 1954 الخاص بالمركزيين، مما أدى إلى اتساع هوة الخلاف بين الطرفين المتصارعين.

فهذا الخلاف أدى إلى ظهور طرف ثالث في معادلة الصراع من بقايا المنظمة الخاصة إن صح التعبير لمحاولة رأب الصدع بين الإخوة الأعداء، هذه العداوة التي من شأنها أن تضعف صف الحزب، وتترك مجالا للإدارة الفرنسية للولوج إليه، هذه المنظمة بذلت مساعي حثيثة لأجل تحضير أجواء مناسبة، بما فيها الحصول على الدعم اللازم للإعلان عن القيام بالعمل المسلح.

وتحدث المؤرخ رابح بلعيد عن هذا الوضع وحالة الخوف والارتباك التي مست محمد بوضياف ومرافقيه من قدماء المنظمة الخاصة، أن يقوم مصالي الحاج بإعلان الثورة والعمل المسلح قبل بوضياف ورفاقه-باعتبار أن هذه المسألة طرحت قبلا بالحزب قبيل تعرضه للأزمة-[1]، مما أدى ببوضياف ومرافقيه إلى الإسراع في عقد اجتماع بهذا الخصوص فيما يعرف تاريخيا باجتماع 9*، ضم كل من: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، ديدوش مراد، محمد خيضر، كريم بلقاسم، وأفضى هذا التجمع في نهايته إلى الاتفاق على عقد تجمع ثان[2].

1- رابح بلعيد: المصدر السابق، ص203.

*- تذكر بعض الكتابات التاريخية أن محمد مشاطي وصف هذا الاجتماع بأنه كان بمثابة انقلاب عسكري ضد السلطة المدنية فقد قرر بوضياف وبن بوالعيد، ديدوش مراد، بيطاط، بن مهيدي موعد انطلاق الثورة دون إعلام بقية الحضور، الأمر الذي جعل جماعة قسنطينة تحتج على الأمر، وتطالب باجتماع أخر يتمتع بروح الديمقراطية، هذا الأمر الذي رفضه ديدوش مراد مما أدى بهم إلى التخلف عن الأمر المقرر، وتم اعتقالهم مع اندلا ع الثورة باعتبارهم معروفين لدى الشرطة الفرنسية، لكن ما فتئوا أن التحقوا بالثورة بعد إطلاق سراحهم، وان كان بعضهم لقي نفس مصير عبان رمضان أمثال: بكوش عبد السلام، زيغت سماعين، زادي الشريف، بوعلي السعيد، ملاح رشيد، للمزيد ينظر رابح بلعيد: نفسه، ص 203.

2- سليمان قريري: المرجع السابق، ص 259.

وبيوم 25 جويلية 1954 تم عقد هذا الاجتماع المتفق عليه في المدنية(صالامبي) المعروف تاريخيا باجتماع مجموعة 22[1]، قدم خلاله بوضياف تقريرا يصف فيه الأوضاع السائدة نتيجة الصراع الدائر بين جناحي ح ا ح د، إضافة إلى جهود قدماء المنظمة الخاصة للقضاء على هذا الخلاف القائم والحد من تداعياته وتأثيراته، وشهد هذا اللقاء احتدام في النقاش خلال مجرياته حول مسألة ضرورة القيام بالعمل المسلح من عدمه، ليحسم النقاش لصالح المنادين بالعمل المسلح، ليقول بعدها العربي بن مهيدي مقولته الشهيرة: «**ارموا بالثورة للشعب يحتضنها**»، ليضيف سويداني بوجمعة قائلا:«**نعم أم لا، هل نحن ثوار؟ إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إذا كنا صادقين مع أنفسنا**»[2].

وبالنظر إلى المجموعة التي تبنت العمل المسلح، فإذا تتبعنا نشاطها وسيرتها لوجدنا أنها مجموعة عصامية، كونت نفسها بنفسها وصقلت شخصيتها من خلال نشاطها وعملها في وظائف متعددة، إضافة إلى نضالها السياسي الحزبي، وذلك بالنظر إلى مستواهم الدراسي البسيط فجلهم لم يتجاوز مرحلة الابتدائي[3].

في هذا الاجتماع تقرر تعيين محمد بوضياف* منسقا وطنيا، ومسؤولا عن التحضيرات الخاصة لاندلاع الثورة التحريرية، وتعيين كل من مصطفى بن بو العيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط مساعدين

1- رابح بلعيد: المصدر السابق، ص203.

2- عبد الله مقلاتي: الموجز في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 14.

3- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 104.

*- يذكر سليمان الشيخ حول مسألة تعيين بوضياف منسقا وطنيا بعد عملية تصويت سرية: «كانت عملية التصويت على النحو التالي، كل عضو بالاجتماع يأخذ رقما تبعا للمكان الذي يجلس فيه في القاعة، لم يكن احدهم يعرف الآخر، أما رئيس الجلسة فكان مصطفى بن بوالعيد الذي يتمتع بثقة الجميع، فقد كلف بفحص النتائج وإعلانها ولم ينته الانتخاب الأول إلى تجمع الأكثرية حول شخص معين، أما في الانتخاب الثاني فقد عاد بن بو العيد واخبر بوضياف انه من فاز بالانتخابات ومنحه أوراق التصويت» ينظر سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص84.

له[1]، لتكتمل الصورة بانضمام الوفد الخارجي ل ح ا ح د، ومنطقة القبائل المعروفة بولائها لمصالي الحاج[2].

بما أن هذا التنظيم الجديد كان غير معروف أيقن أنه لن يجد لنفسه صدى، أو مكانة في أوساط الجماهير الجزائرية بعد اندلاع الثورة التحريرية، لذلك بات من الضرورة البحث عن وجه معروف لتزعم العمل المسلح، وبذلك يكون العمل قد حاز على المصداقية والشرعية لدى الشعب الجزائري بعد تفجير العمل المسلح، فوقع الاختيار على إطارات من ح ا ح د: الأمين دباغين، أو عبد الحميد مهري باعتبار أن هذا الأخير يتقن الحديث والكتابة بالعربية، أو العربي دماغ العتروس* الذي كان مترجما عربيا، غير أن جهودهم باءت بالفشل بسب رفض الثلاثة تولي الأمر.

يرى بعض المؤرخين أسباب رفضهم راجع لتوخيهم لنوع من الحيطة والحذر حيال هذا الأمر، وتوجسهم الريبة أن الأمر لا يعدوا أن يكون خدعة دبرتها الإدارة الفرنسية لجس نبضهم وأنهم مندسون من قبلها[3].

أما محمد حربي فيرى أن البحث عن زعيم لعملهم الثوري مرده إلى نقص ثقة لدى هذه المجموعة الشابة الفتية، وعبر عن ذلك بقوله: « **كانت تنقص الرجال الذين صنعوا أول نوفمبر الثقة بذاتهم، وكانوا مقتنعين بدونيتهم السياسية إلى حد أنهم ترددوا بعد تكريسهم بزمن طويل في الظهور في مقدمة المسرح والتكلم بالأصالة عن أنفسهم، بينما كانت قوتهم في أنهم كانوا أكثر إحساسا من الآخرين بضجر الرأي العام إزاء خصومات الأحزاب الجزائرية وفي أنهم ردوا**

1- سليمان قريري: المرجع السابق، ص260.

2- فاطمة بودرهم: المرجع السابق، ص 08.

*- العربي دماغ العتروس: مندوب ح ا ح د، عضو البعثة الخارجية ل جبهة التحرير الوطني 1957-1960، ثم الأمين العام المساعد لمجموعة الدار البيضاء 1960-1962، ثم عين بعد الاستقلال سفيرا للجزائر في جاكرتا، ثم بلغراد، محمد حربي، الأسطورة والواقع، ص 340.

3- أحمد رضوان شرف الدين: مشروع الدولة، الأمة العربية عند النخب الجزائرية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2004-2005، ص101.

على استفهاماته »[1]، الأمر الذي دفع بهذه المجموعة إلى ضرورة التعريف بهذا العمل لأجل كسب ثقة القاعدة الجماهيرية، عن طريق عقد اجتماعات عدة، غير أن طريقة عملها لم تتبلور أو تتضح إلا خلال اجتماعها الأخير[2].

فمسألة زعامة الثورة كانت مقلقة وموترة لديدوش مراد، الأمر الذي دفعة للطلب من حسين الميلي في صائفة 1954 إقناع محمد بوضياف بضرورة تولية مصالي الحاج* لهذا العمل المزمع القيام به، إلا أن بوضياف** قابل الطلب بالرفض بشدة[3]، وتم الاتفاق في النهاية على مبدأ القيادة الجماعية[4].

2-ظروف صياغة بيان أول نوفمبر:

بعد الاتفاق على تحديد موعد العمل المسلح، أتى الدور على كتابة البيان الذي تولى مهمة تحريره كل من: محمد بوضياف وديدوش مراد فوقع اختيارهما على محمد العيشاوي*** باعتباره صحفيا

1- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص، 110.

2- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد14، جامعة الجزائر2، 2012، ص 278.

*- تذكر الكتابات التاريخية حديث الحسين الميلي على ندم بوضياف بسبب رفضه تقديم الطلب لمصالي الحاج، وذلك خلال لقاء جمعه مع بوضياف سنة 1968 من خلال تذكيره بالأمر: « هل تذكر ما عرضته علي سنة 1954، لو استجبت لطلبك لما حصلت كل هذه الخسائر، فكان جوابي أن الاقتراح ليس اقتراحي بل ديدوش مراد هو الذي تقدم به »، ينظر محمد حربي: سنوات المخاض، ص 158.

**- بشأن موقف مصالي من الثورة يذكر محمد حربي أنه من الخطأ أن يعيب على مصالي وقوفه ضد نوفمبر، لأنه أصلا كان مع فكرة العمل المسلح منذ1951، قد طلب من سكريتارية حزبه إرسال رجال للتدريب على السلاح في فالشرق الأوسط بإشراف عبد الكريم الخطابي، فقد فكر في إعادة بعث المنظمة الخاصة من جديد، ومع اندلا ع الثورة التحريرية لم يكن موقفه متردد أو التزم التحفظ، بل حرض أتباعه على مساندتها، فخلافه مع الجبهة هو خلاف حول السلطة، بمعنى أنه لم يكن ضد الثورة بل ضد الشخصيات التي فجرت الثورة، ويذكر حربي كذلك ماقاله عبان رمضان للشيخ الحسين بن الميلي في ربيع1955: « سنتبع الطريقة التي تشككه ي وطنيته، وقد بدأنا في نشر البلاغات لاستغلال العمليات التي يقوم بها أنصاره لصالحنا »للمزيد ينظر محمد حربي: سنوات المخاض،ص 156_157.

3-محمد حربي: نفسه، ص157.

4- المجاهد: العدد28.

***- يذكر رابح بلعيد، أن محمد العيشاوي كان محسوبا على المصاليين، مما أثار مخاوف هذه المجموعة من عدم تعاونه معهم فعمدوا إلى اختطافه يوم 22اكتوبر1954 من طرف الرقيب أوعمران، فلم يجد العيشاوي بدا من التعاون معهم في صياغة أفكار البيان وكتابته على الراقنة، ينظر رابح بلعيد: المصدر السابق، ص 224.

يعمل بجريدة العالم العربي بباريس*، وله باع كبير في الكتابة والتحرير، فأوكلت له مهمة صياغة نص البيان والأفكار التي طرحها عليه كل من محمد بوضياف وديدوش مراد[1] في منزل المناضل عيسى كشيدة، وتمت عملية رقن النص النهائي للبيان في منزل المناضل عمر رمضاني بإغيل إيمولا بتيزي وزو[2]، ليتم عرضه في الاجتماع النهائي لمجموعة6 بتاريخ 23 أكتوبر 1954[3].

أما عملية سحب نص البيان فتمت في منزل رابح إيدير الذي يقع فوق محل تجاري، اجتمع به المناضلون للسهر به بغية إحداث فوضى للتغطية على صوت آلة سحب الورق حتى لا ينكشف الأمر[4]، بعد أن سلمهم ديدوش مراد مبلغ من المال لشراء الأدوات اللازمة من حبر وأوراق.

وبشأن الآلتين المستخدمتين في كتابة البيان كانتا تقدمة من عبان رمضان، اشتراهما بعد أن كتب فيهما تقرير بعدم صلاحيتهما في فترة عمله ببلدية شلغوم العيد، وتم الاتصال به في السجن بهدف استشارته في استعمالهما فلم يتوان بالقبول[5].

تم في النهاية صياغة بيان أول نوفمبر إضافة إلى بيان جيش التحرير، غير أننا نجد أنهما لم يحظيا بنفس الأهمية والاهتمام، بحيث نجد أن بيان الجيش لم يكن بنفس مستوى بيان أول نوفمبر، من ناحية الأسلوب واللغة رغم أنهما صيغا في نفس الفترة الزمنية، فيرى المؤرخ رابح بلعيد أن الاهتمام الذي حظي به بيان أول نوفمبر، نابع من كونه موجه كذلك للجماهير الأوروبية المتواجدة بالجزائر

*- محمد العيشاوي: ولد في 22جانفي 1921 بسي مصطفى ولاية بومرداس، اضطرته ظروفه العائلية لترك الدراسة والبحث عن عمل، عمل عند محام فرنسي تعلم خلالها الرقن على الآلة، بعد في فترة ح ع 2 كخطيب يحث الشباب على النضال والوطنية، سافر إلى فرنسا سنة 1950 عمل خلالها في الصحافة مجلة العالم العربي بباريس ، تعرف عليه بوضياف بفرنسا، بعد عودته للجزائر عما كمداوم بمقر الحزب، بالجزائر عمل في جريدة الجزائر حرة، التقى مع بوضياف مرة أخرى بالجزائر وكلفه بكتابة وثائق دعائية سرية خاصة باللجنة الثورية للوحدة والعمل، ونظرا لمقدرته الفكرية ووطنيته استعان به بوضياف على صياغة بيان أول نوفمبر، للمزيد ينظر، محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر، ص279-280.

1-محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر، ص 279.

2- أحمد بن نعمان: جهاد الجزائر، حقائق ومغالطات الجغرافيا، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 21.

3- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر، ص 208.

4- أحمد بن نعمان: جهاد الجزائر، ص21.

5- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر، ص283، 309.

لأجل لفت انتباهها للقضية الجزائرية، ومعاناة الشعب الجزائري جراء السياسية الاستعمارية، ويمكن اعتبارها محاولة من بوضياف وجماعته، لأجل تحسين صورة الجزائري التي شوهتها الإدارة الفرنسية أمام الجماهير الأوروبية والغربية، حتى ينفوا عن أنفسهم صفة التعصب والإثبات بأنهم وطنيون ذو ثقافة غربية[1].

سافر بعدها محمد بوضياف إلى سويسرا، بجواز سفر مزور مقدم له من قبل فتحي الديب باسم مستعار السيد دريدي، حاملا معه البيانين (بيان أول نوفمبر، بيان جيش التحرير) مكتوبان بحبر سري، قاصدا التوجه للقاهرة حتى يتم إذاعة البيان في صوت العرب بالقاهرة منتصف ليلة 31اكتوبر1954[2].

واعتبر الكثيرين أن بيان أول نوفمبر هو بمثابة عقد ازدياد للجزائر، قدم بشكل عام تحليلا للأوضاع الداخلية والخارجية التي حفزت على الثورة لأجل تحقيق الاستقلال[3]، فجاء نصفه الأول موجه للشعب الجزائري، أما نصفه الثاني موجه للإدارة الفرنسية وهو عبارة عن شروط للتفاوض وإيقاف القتال[4].

3-إيديولوجية البيان:

المطلع على البيان سيلاحظ أن المجموعة التي عملت على صياغته لم تنطلق في مشروعها من فراغ سياسي على المستوى الوطني أو الدولي، وإنما جاء كنتيجة أملتها الظروف التي مرت بها البلاد والعالم الخارجي[5]، فهذه المجموعة لم تتجرد من مرجعيتها الإيديولوجية، فالأفكار التي صيغ بها البيان

1- رابح بلعيد: المصدر السابق، ص 224-225.

2- نفسه، ص 226.

3- الطاهر سعود: الثورة الجزائرية والمسألة الإيديولوجية، قراءة في بعض النصوص والمواثيق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد12، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011، ص60.

4- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956، رسالة ماجستير في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1985، ص 16.

5- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر1954، ص 271.

هي إيديولوجية الاتجاه الثوري–حزب الشعب، ح ا ح د–الذي عمل جاهد لأجل تجسيدها على أرض الواقع، وجل الأفكار الواردة فيه هي بالأساس مستوحاة من الوثائق الأساسية لحزب الشعب[1].

وهذا ما يؤكد أن الثورة التحريرية الجزائرية لم تكن وليدة الصدفة، أو نتاج اجتماعات اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وإنما هي نابعة من تجارب أجيال سابقة وبالتالي هي مغروسة في وجدان الشعب الجزائري، أما الجيل الثوري فكانت مهمته مواصلة هذا العمل، ويقصد بذلك أنها استمرارية لمسار الحركة الوطنية ونضال الشعب الجزائري[2].

ومن جهة أخرى نجد أن الكثير من الباحثين يرون أن البيان من الناحية الإيديولوجية جاء عاما، ولم يبين إيديولوجية واضحة للثورة مقارنة مع باقي ثورات العالم التي مزجت بين المجهود الفكري التنظيري مع العمل الثوري أو الفعل الثوري[3].

والناظر للبيان في صيغته اللغوية يجد أن النسخة الفرنسية منه حملت عنوان Proclamation الذي تمت ترجمته إلى كلمة بيان أو نداء، على الرغم من وجود تفاوت واختلاف في المعنى الأصلي والمترجم، إلا أن ذلك لم يؤثر على محتوى النص وبقي محافظا على قيمته الفكرية، فكلمة البيان يرادفها بالفرنسية كلمة Manifeste، ومعناها تصريح رسمي من حكومة أو إنسان لإظهار وجهة نظر برنامج ما حسب ما تعرفه دائرة المعارف الفرنسية[4].

وبخصوص ترجمة البيان يذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله أن البيان فور وصول نسخة منه إلى القاهرة تمت عملية ترجمته إلى العربية، وأذيع في صوت العرب بالقاهرة، ثم عملت الصحف المصرية

1- محمد العربي الزبيري: حزب الشعب الجزائري من الشرف إلى العلف، تشريح الأمة، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 262_ 263.

2- عبد الكريم رمضاني: الظروف السياسية والتاريخية التي تم فيه الإعداد لثورة التحرير الوطني، معالم بارزة في ثورة نوفمبر1954، الملتقى الأول باتنة، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس، 1989، ص 49.

3- الطاهر سعود: الثورة الجزائرية والمسألة الإيديولوجية، ص 62.

4- محمد جغابة: بيان أول نوفمبر دعوة للحرب رسالة للسلام قراءة في البيان، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 29، 31.

على ترجمته كاملا ومختصرا، وهذا حسب رواية أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب في ذلك الوقت، حيث روى هذه القصة لسعد الله بالقاهرة في شهر مارس2004.

أما محمد يزيد* فيذكر أن هناك فريقا آخر عمل على ترجمته، وحسب ما يذكر فان بعض السياسيين المغاربة هم من قاموا بذلك: الرشيد إدريس، بولعراس، إبراهيم طوبال من تونس، عبد الكريم غلاب**، عبد المجيد بن جلون، ابن امليح من المغرب، وإن صحت وثبتت شهادة الرجلين فإنه يكون لدينا ترجمتان لبيان أول نوفمبر في نفس الوقت باللغة العربية، أحدهما مصرية وأخرى مغربية[1].

4-محتوى البيان:

اشتمل البيان في طياته على الكثير من القيم المتنوعة إنسانية منها أو فكرية، أودينية وحضارية أو اجتماعية، إضافة إلى مواضيع مست جوانب عدة، فنجد أن البيان عمل على إيضاح الإيديولوجية الثورية المتبناة من قبل جبهة التحرير الوطني، بما في ذلك دوافعها لتبني هذا الخيار[2].

*- محمد يزيد: بعد سفره إلى فرنسا سنة 1945 عين كمسؤول عن الفرع الجامعي في باريس حتى سنة 1947، عمل كاتبا عاما لجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين 1946-1948، وفي سنة 1948 أصبح عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب، اعتقل في مارس1948 حكمت عليه محكمة الجزائر العاصمة بسنتين سجنا مع عشر سنوات نفيا، عمل في الفترة الممتدة بين 1950-1953 كممثل لقيادة ح إ ح د في فرنسا تحت اسم"زبير"، تم إبعاده من منصبه بناء على طلب من مصالي الحاج الذي آخذ عليه موقفه من الحزب الشيوعي، أصبح من أبرز شخصيات جناح اللجنة المركزية، اندلعت ثورة نوفمبر خلال تواجده بالعاصمة المصرية، أصبح ممثلا لجبهة التحرير في نيويورك، ثم تولى وزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة من 1958-1962، ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة 1962-1965، ثم سفيرا للجزائر ببيروت سنة 1975، وعضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1984، ينظر محمد حربي، سنوات المخاض،ص 183-184.

**- عبد الكريم غلاب: من مواليد 1922 بفاس المغربية، التحق بكلية الأدب في القاهرة وتحصل على شهادة في الأدب، عاد إلى المغرب بعد الاستقلال 1956، عمل بوظائف متعددة منها الصحافة والكتابة الأدبية، اشتغل كذلك منصب وزير، وله مؤلفات أدبية عديدة.

1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج10، ص82-83.

2- فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية، ص 68.

واحتكم البيان إلى الشعب في تقييم نشاطه، وهو ملمح لبعد شعبي ديمقراطي لما ستكون عليه الثورة: «**أيها الشعب الجزائري. أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا، نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة**»[1] .

كما لم تغفل الجبهة في البيان على ذكر الظروف الدولية المساعدة لتحرر الجزائر من نير الاستعمار[2]، فنجد أن البيان تحدث عن ذلك: «**أما الأوضاع الخارجية فان الانفراج الدولي مناسب لتسوية المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي ستجد سندها الدبلوماسي وخاصة من إخواننا العرب والمسلمين**»[3]، وبذلك يرى محررو البيان أن الظروف والأوضاع الدولية* أضحت مهيأة ومناسبة لطرح القضية الجزائرية، وبضرورة العمل على كسب تأييد ومساندة الدول والشعوب الداعية للتحرر، بما فيها الشعوب المساندة لقضايا التحرر والسلام، لأجل دعم القضية الجزائرية وتدويلها في المحافل الدولية[4].

كما أشار البيان إلى السيادة الوطنية، وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية، فأوضح أن هدف الجبهة الأساسي هو تحرير البلاد، وإعادة بناء الدولة الجزائرية ذات المبادئ الإسلامية والديمقراطية، حتى لا يتم إفراغ الاستقلال من مضمونه الحقيقي، مع الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري[5]، من خلال مضمون الفكرة: «**بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية**

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954_1962: منشورات وزارة الإعلام والثقافة، 1976، ص7.

2- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962-1980، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 1983، ص 30.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص7.

*- خسارة فرنسا في معركة ديان بيان فو، تخلي فرنسا على بعض مستعمراتها في آسيا وإفريقيا، انقسام العالم إلى معسكرين شرقي وغربي، حرص الرأي العام العالمي على السلم نتيجة ما خلفته الحرب العالمية 2، نمو التيار التحرري في العالم عامة ولدى الشعوب المستعمرة خاصة.

4- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي، ص 30_31.

5- بن آزواو فتح الدين: إيديولوجية الثورة الجزائرية، ص68.

ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني»[1].

المتمعن في الفكرة يجد أن البيان أراد تمييز الشعب الجزائري عن المجتمع الفرنسي، بإعطاء الجزائر هويتها العربية الإسلامية، بخلاف الشعب الفرنسي، على أساس أن الدولة الجزائرية كانت قائمة قبل الاحتلال الفرنسي عكس الدعاية الفرنسية والغربية[2]، ونجد الشطر الثاني من البند الخاص باحترام الحريات ورفض التمييز العنصري هو بالأساس موجه للأقليات الأوروبية المتواجدة بالجزائر، بغض النظر على انتماءاتها الدينية والعرقية، فهذا البند هو بمثابة الضمانة لهاته الأقليات حتى لا تقف في وجه أي عملية تنازل أو تفاوض تقوم بها فرنسا[3].

كما أبدى صائغوا البيان رأيهم فيما آلت إليه الأوضاع: « **إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية**»[4] ،في ظل الصراعات داخل الحركة الوطنية وخاصة ح ا ح د، منتقدين الصراع القائم بين المركزيين والمصاليين وذلك بالنظر إلى التقصير الذي بدر منهم إزاء القضية الوطنية، لذا أكدوا في البيان على إعلان حيادهم الإيجابي و استقلالهم عن الطرفين المتصارعين وعلى مايدور من صراع داخلي بينهما[5]، فيذكر البيان:« **وبهذا الصدد فإننا نوضح بأننا مستقلين عن الطرفين الذين يتنازعان السلطة**» [6].

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص8.

2- فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية، ص 69.

3- رابح لونيسي: بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون، مجلة المصادر، العدد7، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2002، ص28.

4- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص7.

5- محمد لحسن زغيدي: بيان أول نوفمبر1954، ص287-286.

6- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص7.

وركز البيان على ضرورة العمل على المستويين الداخلي والخارجي خاصة في الميدان السياسي[1]، فيذكر: «**إن جبهة التحرير الوطني*** **كي تحقق أهدافها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد هما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحلي، والعمل الخارجي لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله**» [2] بذلك نجد أن الجبهة حددت إستراتيجية عملها، ونضالها على المستويين السياسي والعسكري وربطهما ببعض باعتبارهما كفيلان بتحقيق الاستقلال[3].

وبحسب البيان فإن العمل الثوري المسلح كان آخر حل لجأت إليه جبهة التحرير، ولم تخف الرغبة في السلام والمفاوضات لحقن إراقة الدماء وفق شروط تمليها**[4]، فيورد البيان: «**وفي الأخير وتحاشيا للتأويلات الخاطئة، وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر**

1- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي، ص 43.

*- حول تسمية جبهة التحرير الوطني يذكر رابح بلعيد مقولة محمد بوضياف حول التسمية:« ذلك لأن الجزائريين كلهم مهما كانت تبعيتهم السياسية يستطيعون الانضمام إلينا...ولكن بصفة فردية، دون أن يكون حزبهم أو حركتهم قد اتخذ أي قرار بشأننا، وفضلا عن ذلك يجب علينا أن نتكاثف ونتصدى بجبهة موحدة لضروب القمع التي سوف تنزل بنا لا محالة»، ولأجل ذلك لم سحب ديدوش مراد ورابح بيطاط وابن مهيدي الاسم الذي كانوا يتمسكون به وهو" حركة التحرير" واقترح كريم " جبهة الاستقلال الوطني" فقال بن بوالعيد" كلا إني أفضل التحرير على الاستقلال في حين أن التحرير سوف يبدأ عما قريب" ينظر، رابح بلعيد: المصدر السابق، ص224.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص8.

3- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي، ص 43.

**-شروط التفاوض: 1-الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية التاريخ، الجغرافيا، اللغة والدين والعادات والتقاليد للشعب الجزائري، -2فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، -3خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة، ينظر بيان أول نوفمبر، النصوص الأساسية، ص8.

4- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي، ص 47.

البشرية، وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، وإذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة وتعترف نهائيا للشعوب بحقها في تقرير مصيرها بنفسها» [1] .

دائما في إطار محتوى بيان أول نوفمبر يتحدث بوضياف عن شقه السياسي الذي لم يتم التوسع فيه، مرجعا السبب إلى عامل الوقت وغياب تكوين معين وواضح في هذا الجانب الذي يحتاجه البيان الموسع، من حيث الأبعاد الإيديولوجية والعقيدة والتنظيم والاتجاه السياسي المصاحب للثورة، معتمدين على تجاربهم السابقة في صياغته، ومن خلال ذلك يتضح أن مجموعة الستة عملت على تجنب الخوض في التفصيلات الخاصة بالجانب الإيديولوجي، وحتى منظورها لما ستؤول إليه الأمور مستقبلا، فهذه المجموعة صاغت البيان من خلال التجارب السياسية للحركة الوطنية، وبذلك جاء البيان متسما بطابع الإيجاز والبساطة في محتواه[2].

نص البيان كذلك على: «**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية**»[3]، نجد في هذا البند ورود عبارة ديمقراطية اجتماعية عوضا عن ديمقراطية واجتماعية، بمعنى إسقاط حرف الواو، هذا الإسقاط أدى إلى اختلاف المعنى بين العبارتين، في العبارة الأولى تم تحديد نوع الديمقراطية وهي ديمقراطية ذات توجه يساري اشتراكي، بينما العبارة الثانية تركت المجال مفتوح لتحديد نوع وطبيعة الديمقراطية، دون أن تتعارض في فلسفتها مع القيم الإسلامية من ناحية الفكر والممارسة ومن ناحية السلوك كذلك.

مسألة إسقاط الواو كما يراه العديد من المؤرخين أنها مقصودة ومتعمدة من طرف الأشخاص الذين ولوا مسؤولية ترجمة نص البيان إلى اللغة العربية، أما عبارة السيادة فهي إقرار صريح برفض التبعية والوصايا الفرنسية[4].

1- عامر رخيلة: التطور السياسي والتنظيمي، ص8.

2- يوسف قاسمي: قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة8ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 12، 13ماي، 2012، ص 11-12.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص8.

4- يوسف قاسمي: قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر1954، ص16.

ومن ناحية الأهداف الداخلية ذكر البيان عبارة التطهير السياسي، المقصود بها الحركة الوطنية الجزائرية:« **التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملاها ما في تخلفنا الحالي**»[1]، وهو تصريح بتبني هذا التنظيم المنهج الثوري والعمل المسلح في الميدان وساحات المعارك، فمن وجهة نظر جبهة التحرير الوطني أن عدم تبني العمل المسلح هو سبب تخلف وركود الحركة الوطنية[2]، كما أورد: «**تجميع وتنظيم الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري**» [3]، والمقصود به انخراط جميع الطاقات الشعبية في هذا العمل الثوري بهدف الحصول على الدعم، والمدد اللازم للعمل المسلح لمحاربة الاستعمار الفرنسي[4].

أما من ناحية الأهداف الخارجية للبيان: «**تدويل القضية الجزائرية**»[5] ، هذا التدويل القصد منه إبراز عدالة القضية الجزائرية، وأحقية شعبها في الكفاح والنضال للاستقلال، وضمان تأييد حركات التحرر العالمية في كفاحها، ودعم المجتمع الدولي بضغطه على السلطات الاستعمارية الفرنسية التي رفضت كل المساعي، والتدخلات الدولية الداعية لحل القضية الجزائرية التي اعتبرتها قضية داخلية لا يجوز لأحد التدخل فيها[6].

أما في الجزء الأخير من البيان فيذكر:

1- فان المصالح الفرنسية ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة ستحترم، وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص8.
2- يوسف قاسمي: قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر1954، ص 18.
3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص8.
4- يوسف قاسمي: قراءة فكرية وسياسية، ص19.
5- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص8.
6- يوسف قاسمي: قراءة فكرية وسياسية، ص 19.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية أو يختارون الجنسية الجزائرية.

تحديد الروابط بين فرنسا والجزائر، وتكون موضوع اتفاق بين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل[1].

نجد البيان هنا قد عبر عن الجانب الإنساني للثورة التحريرية، فهو بمثابة مكون حضاري متأصل في الشعب الجزائري.

المطلب الثاني: ميثاق الصومام 1956.

يعتبر مؤتمر الصومام محطة هامة في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، فهذا المؤتمر جاء لتقييم سنتين من العمل الثوري والكفاح المسلح، عمل على إحداث تغييرات على مستويات عدة، جددت روح الثورة وفعلت الحراك الثوري بجعلها ثورة منظمة وعصرية على غرار بقية ثورات العالم، ولأجل توضيح الإثراءات الإيديولوجية، والقيمية التي أحدثها وأقرها مؤتمر الصومام في الثورة، كان لزاما علينا تبيان ظروف وملابسات انعقاد المؤتمر، بما في ذلك ظروف صياغة مقرراته، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

1-ظروف وملابسات انعقاد المؤتمر:

تذكر العديد من المصادر التاريخية أن فكرة عقد المؤتمر تعود إلى اجتماع القادة الستة سنة1954، تقرر حينها ضرورة عقد اجتماع بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة، لمناقشة ما وصلت إليه الأمور والأوضاع خاصة رد فعل الإدارة والسلطات الفرنسية على هذا الحدث المهم[2]، إلا أن المطاردات الفرنسية وحملة الاعتقالات التي شنتها في صفوف المجاهدين وقادة المناطق أدت إلى تأجيل عقد الاجتماع المزمع عقده بشهر جانفي 1955[3].

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص8.

2- أحمد بن نعمان: جهاد الجزائر، ص57.

3- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص 61.

غير أن الظروف التي مرت بها الثورة في ظل سياسة الإدارة الفرنسية، بات من الضروري معها إيجاد قيادة موحدة لتنظيم الثورة وتقييم أوضاعها بعد سنتين من الكفاح، فكانت المبادرة من قيادة المنطقة الثانية لإحياء فكرة عقد هذا المؤتمر الوطني المؤجل، مؤتمر يضم قادة الداخل والخارج.

خلال زيارة الطالب عمارة رشيد شهر نوفمبر 1955 للشمال القسنطيني والمكوث بها موفدا من قبل المنطقة الرابعة، تمكن من معاينة أوضاع المنطقة عن كثب، كما عمد إلى حضور عدة اجتماعات لقادة المنطقة، فأبلغ القائد زيغود يوسف* عبان رمضان عن طريق عمارة رشيد برغبته الملحة في عقد المؤتمر المؤجل، وبدوره أبدى عبان رمضان موافقته على الاقتراح مرسلا سعد دحلب** إلى المنطقة الثانية لهذا الغرض[1]، وهو مايؤكده عبان رمضان في رسالته المؤرخة بتاريخ 20 جانفي 1956 الموقعة باسمه، والمرسلة إلى أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة يبلغهم فيها عن بداية اتصالات بقيادة ناحية قسنطينة(زيغود يوسف)، عن طريق إرسال قائد من جبهة التحرير من مدينة الجزائر إلى الشمال القسنطيني شهر نوفمبر(سعد دحلب)[2].

*- يذكر العربي الزبيري أن بن طوبال في شهادته له، أبلغه أن زيغود يوسف سعى كثيرا لأجل عقد مؤتمر وطني يضم إطارات وقيادات الثورة بالداخل والخارج لوضع خطط مستقبلية وتوضيح وتقييم نشاط الثورة، ينظر محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص55.

**- غير أن سعد دحلب يذكر أن زيارته للمنطقة الثانية كانت لسبب آخر:«التحقت بعبان رمضان وبن خدة في مدينة الجزائر... وانه كان يستلزم علي الذهاب إلى الأوراس في الولاية الأولى عبر الولاية الثانية الشمال القسنطيني للاتصال بمصطفى بن بو العيد الذي لم تصلنا أية أخبار عنه منذ شهور والذي كانت تروج عنه الكثير من الإشاعات وأن زيغود يوسف رئيس الولاية الثانية سيتدبر الأمر كي يوصلني إليه... فأعلمني العقيد زيغود يوسف أنه قد بعث بوفد لدى مصطفى بن بوالعيد منذ شهرين، وانه لم يتلق أي خبر عنه، ونصحني بالتخلي عن مواصلة مهمتي نحو الولاية الأولى، على أن يتحمل كامل لمسؤولية عن ذلك وانتهى قائلا لي في كل هدوء أن بن بوالعيد قد توفى...وهكذا أصبحت مهمتي لديه منجزة» ،للمزيد ينظر سعد دحلب: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات سعد دحلب، الجزائر، 2007، ص 34.

1- علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص97.

2 -Mabrouk Bel Hocine: Le Courrier Alger-Le Caire1954-1956, Editon Casabah, Alger, 2009, p 128.

كما يؤكد عمار بن عودة* عن وجود اتصالات سابقة لتلك الفترة بين شيحاني البشير** ومصطفى بن بو العيد من منطقة الأوراس، وزيغود يوسف من الشمال القسنطيني، اتصالات أفضت في نهايتها إلى ضرورة تجسيد الفكرة المطروحة من قبل زيغود يوسف، إلا أن صعوبة التواصل بين المناطق في ظل تضييق الخناق الفرنسي المفروض على الثورة حال دون ذلك[1].

بعد التطورات التي عرفتها الثورة، من بينها الهجوم على الشمال القسنطيني الذي فك نوعا الخناق الفرنسي المضروب على بعض المناطق، وما خلفته من حماسة في نفوس الجزائريين بإسقاط أسطورة الجيش الفرنسي الذي لايقهر مما زاد التفافهم حول الثورة، هذه الظروف أدت بعبان رمضان إلى اتخاذ قرار بضرورة العمل على تنظيم الثورة، وإعادة تقييم عملها ونتائجها المترتبة للحفاظ على إستمراريتها من خلال عقد الاجتماع المقترح من قبل زيغود يوسف.

*- عمار بن عودة: من مواليد 27 سبتمبر 1925 بعنابة ، انضم سنة 1943 إلى حزب الشعب، اشرف سنة 1947 على المنظمة السرية بعنابة، ألقي عليه القبض وتم إيداع السجن، شارك في اجتماع 22 التاريخي وفي هجومات الشمال القسنطيني، وبتاريخ أفريل 1958 عين عضوا في لجنة العمليات العسكرية الشرقية، تمت معاقبته بتهمة التقصير بالإيقاف مدة 3 أشهر وتم نفيه إلى لبنان، وبعد انتهاء عقوبته عاد إلى تونس للعمل مع بوصوف في مصالح الاتصالات والتسليح، كلف بإدارة مركز بنغازي إلى غاية الاستقلال، شارك في مفاوضات إيفيان ممثلا لجيش التحرير الوطني، بعد الاستقلال عين ملحقا عسكريا، ثم سفيرا لطرابلس، عين في اللجنة المركزية للحزب، ورئيسا للجنة الانضباط سنة 1979، توفي بتاريخ 5فيفري 2018، ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 106-108.

**شيحاني البشير: من مواليد 22 أفريل 1929 بالخروب، تعلم القرآن الكريم ودرس المرحلة الابتدائية بالخروب، واصل تعليمه المتوسط بقسنطينة، انتقل إلى تنس سنة 1949 لمواصلة دراسته، منذ سنة 1947 انخرط في ح إ ح د بقسنطينة، خريف 1953انتقل إلى الأوراس بطلب من الحزب ليعمل مع بن بوالعيد على تنظيم منطقة الأوراس وتهيئتها للثورة، عين نائبا لمصطفة بن بوالعيد من قبل هذا الأخير، أتهم شيحاني من قبيل مساعديه في القيادة(عاجل عجول، عباس لغرور) بارتكاب أخطاء فادحة وبادروا إلى اغتياله دون محاكمة في أكتوبر 1955، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه،ص 350-351.

1 - سميحة دري: التوجه اليساري للثورة التحريرية، الجزائرية من مؤتمر الصومام 1956إلى مؤتمر طرابلس1962، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 166، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2017، ص186.

أبدت قيادة المنطقة الثانية استعدادها لاستضافة هذا الاجتماع، إثر مراسلات متبادلة بين زيغود يوسف وعبان رمضان، بعد مناقشة موضع الاجتماع أو المؤتمر تم إعلام الوفد الخارجي بأمره لأجل حضورهم أو إرسال من ينوب عنهم[1].

ولأجل إضفاء الشرعية الثورية على المؤتمر، تمكن عبان رمضان بفضل حنكته السياسية من استمالة العربي بن مهيدي لتأييده في المؤتمر نظرا للمكانة الثورية التي يحظى بها، بعد أن لمس عبان انزعاجه من الوفد الخارجي.

بن مهيدي يرى أن الوفد الخارجي تقاعس عن أداء مهامه المنوطة به، خاصة بعد انتظاره في مدريد وصول شحنة السلاح المزمع إرسالها من قبل الوفد الخارجي بالقاهرة، غير أن هذه الشحنة المنتظرة لم تصل، مما اضطره الأمر للمغادرة إلى القاهرة شهر فيفري للاستعلام ولاستفهام الأمر عن كثب، استطاع أن يقف حسب وجهة نظره على حقيقة بعض الأمور من بينها:

- المساعدات المصرية المقدمة للجزائريين مرهونة بطبيعة العلاقات القائمة بين مصر وفرنسا*.
- غياب قيادة معينة وموحدة لجبهة التحرير، بل مجموعة أفراد كل يعمل على حدا.

وفورة عودة بن مهيدي إلى لجزائر انضم إلى عبان رمضان في مسعاه لعقد المؤتمر[2].

وبالنظر للظروف والأوضاع التي تعاني منها المناطق جراء عمليات التمشيط من قبل الجيش الفرنسي، انعكس ذلك على تحديد مكان انعقاده المؤتمر، فقد كان مقررا عقده بالشمال القسنطيني ليتم تغيير المكان إلى منطقة البيبان ببرج بوعريريج نظرا لموقعها الاستراتيجي الذي توسط الشرق

1- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص62.

*- أدرك بن مهيدي أن توقف المساعدات المصرية بالأسلحة وقطع البث الإذاعي المخصص للجزائر ما هو إلا حصيلة ونتيجة المباحثات التي جرت بين جمال عبد الناصر والحكومة الفرنسية الممثلة في السيد بينو بشهر مارس 1956، للمزيد ينظر، محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص148.

2- محمد حربي: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ص148.

والغرب، ولقربه من مقر القيادة بالعاصمة إلا أن حادثة فرار البغل* المحمل بالوثائق الخاصة بالمؤتمر أدت إلى تغيير المكان[1]، بهذه الوثائق تمكنت الشرطة الفرنسية من معرفة قدوم وفد الشمال القسنطيني لحضور المؤتمر وعلى إثر ذلك تم تغيير المكان[2]، إلى قرية ايفري بأوزلاقن بوادي الصومام تحت حماية العقيد عميروش[3].

عقد المؤتمر في نهاية الأمر في ظل غياب الوفد الخارجي، وممثلي المنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها بن بوالعيد[4]، ومن بين الحاضرين والمشاركين في المؤتمر نجد:

المنطقة الأولى: لم يمثلها أحد نظرا لاستشهاد مصطفى بن بوالعيد.

المنطقة الثانية: مثلها زيغود يوسف، بن طوبال، علي كافي، بن عودة، رويبح، مزهودي.

المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمدي السعيد**، اعزورن، العقيد عميروش.

---

*- يذكر علي كافي أن الكمين الذي تعرض له وفد الشمال القسنطيني كان عاديا، لكن اكتشاف الوثائق التي كانت في حوزة المؤتمرين ابانت للسلطات الفرنسية عن مؤتمر وشيك الحدوث في المنطقة، فسارعت إلى تطويق المنطقة وغلقها بدءا من سطيف وبرج بوعريريج نزولا إلى البحر، ثم البيبان، طوقوا مساحة واسعة بالعسكر والبواخر الحربية للمزيد ينظر، علي كافي: المصدر السابق، ص100.

1-عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها، ص62.

2- محمد لحسن ازغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 20069، ص133.

3- عبد لله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص62.

4- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 29.

**- محمدي السعيد: من مواليد 1912 بآيت فراح بالأربعاء ناث إراثن، ضابط سابق في الجيش الفرنسي، نائب كريم بلقاسم في الولاية الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة التحريرية، سنة 1958 عين قائد العمليات العسكرية الشرقية بتونس، ليتم عزله من منصبه وتولى بومدين قيادة العمليات العسكرية بعد دمجها، ليعين على رأس هيئة الأركان بتاريخ 27أوت 1961 عندما ولي بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة خلفا لفرحات عباس، انضم إلى بن بلة مع بداية أزمة جوان 1962، عين وزيرا لقدماء المجاهدين وضحا الحرب بتاريخ 27 سبتمبر في أول حكومة شكلها بن بلة بعد الاستقلال، مرشح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات1991، توفي بتاريخ 6ديسمبر1994، للمزيد ينظر، عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص317.

المنطقة الرابعة: عمر أوعمران*، محمد بوقرة، علي ملاح.

المنطقة الخامسة، بن مهيدي.

المنطقة الحرة: عبان رمضان[1]**.

أما الوفد الخارجي حدثت خلافات مع قادة الداخل حالت دون حضورهم، ومن بين هذه النقاط نذكر: الخلاف حول القيادة، اقترح الوفد الخارجي قيادة مزدوجة بين الداخل والخارج تتكون من ستة أعضاء من كل طرف، أما قيادة الداخل اقترحت قيادة واحدة في الداخل مما أدى إلى غياب الوفد الخارجي[2].

يذهب رضا مالك في تحليله إلى ابعد من النقاط المذكورة، فهو يحمل عبان رمضان مسؤولية تغييب الوفد الخارجي عن المؤتمر، فلم يعلمهم بالزمان ولا بالمكان المحددين لانعقاده، كما لم يقم بإرسال من يتولى نقلهم إلى المكان المطلوب[3].

---

*- عمر أوعمران: ولد سنة 1909 بالقبائل، انضم لحزب الشعب حكم عليه بالإعدام سنة 1945، ليعفى عنه سنة 1946، بعد ملاحقات الشرطة الفرنسية التجأ إلى الجبال سنة 1947، وبقي متمردا حتى انشقاق ح إ ح د ، وصف إلى صف مصالي ضد المركزيين فيفري 1954، اصبح بعدها نائبا لكريم بلقاسم في قيادة المنطقة الثالثة نوفمبر 1954، ثم قائدا للولاية الرابعة سنة 1956، ثم عضو بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية 156-1962، بعد سنة 1956 كلفته لجنة التنسيق بإخضاع أنصار بن بلة لأوامر القيادة سنة 1960/ ثم ممثلا لجبهة التحرير في تركيا سنة 1960، لينفصل على كريم بلقاسم ويؤيد بن بلة في مؤتمر طرابلس 1962، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية سنة 1962، لينسحب من الحياة السياسية ليصبح رجل أعمال، ينظر محمد حربي: سنوات المخاض، ص 190-191.

1- زهير إحدادن: المختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 29-30.

**-للاطلاع على قائمة حضور مؤتمر الصومام، وتقارير قادة المناطق على الأوضاع بمناطقهم ينظر:

Mohammed Harbi : Les archive de la Révolution Algérienne, les édition jeune afrique, p 160 qui après

2- زهير إحدادن: المصدر السابق، ص.29

-3رضا مالك: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1950-1952، ترجمة فارس غضوب، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003، ص 355.

كما تحدث بن بلة في رسالة وجهها إلى قيادة الجبهة بالداخل انتظاره لإشارة عبان بدون جدوى 8أيام في روما، و15يوما في طرابلس ولم يأت أحد لينقلهم إلى الداخل[1]، وحسب مصادر أخرى كان محمد خيضر برفقة أحمد دوم مندوب فدرالية فرنسا يترصد الإشارة المتفق عليها في سان ريمو.

في رواية أخرى تذكر تسلم صالح الوانشي مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بباريس رسالة بين شهري ماي–جوان من قبل عبان رمضان، تعلمه بقرب انعقاد المؤتمر، طالبا منه إرسال المندوبيين للمشاركة فيه فتم اختيار أحمد دوم لهذه المهمة، وتوجه إلى سان ريمو الإيطالية ليلتقي هناك بمحمد خيضر، دام انتظارهما لإشارة قادة الداخل 4–5أيام دون جدوى فاضطرا إلى مغادرة إيطاليا[2]، كما تشير بعض الروايات التاريخية أن الوفد الخارجي انتظر بمدينة طرابلس الليبية هدوء الأوضاع، واتضاح الأمور لدخول الجزائر[3]. غير أن إشارة قادة الداخل لم تصل، وتم بذلك اختصار طريق مشاركة الوفد الخارجي.

أما مبروك بلحسين* فيرى أن الوفد الخارجي من تعمد التغيب عن المؤتمر، فمن وجهة نظره أن الوفد لم يبذل أدى جهد للدخول إلى الجزائر بالاعتماد على مجهوداتهم الخاصة، في حين أن العربي بن مهيدي في نفس الفترة تمكن من الالتحاق بالعاصمة ولم يصادف أي صعوبة في الوصول[4]

---

1 -Mohammed Harbi: opcit, p168.

2- رضا مالك: المصدر السابق، 355.

3- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص 134.

*- مبروك بلحسين: من مواليد1921 بسيدي عيش ببجاية، حاصل على شهادة الليسانس في الحقوق، سنة 1949 انضم إلى نقابة المحامين، ناضل كمحامي في حزب الشعب في الفترة الممتدة من مارس1946–جوان 1949، وبنهاية شهر ديسمبر 1954 انضم للثورة التحريرية، نشط في الخط الرابط بين بجاية والجزائر إلى غاية مارس 1956، تقلد مناصب عدة منها ترأس بعثة الحكمة المؤقتة بأمريكا اللاتينية في الفترة الممتدة من نوفمبر 1961–ماي1962، أصبح نائبا بالجمعية التأسيسية، انسحب من العمل السياسي بعد تاريخ 19 جوا ن 1965، وفي الفترة الممتدة بين 1977–1979 انتخب كنقيب ومنسق للمنظمة الوطنية للمحامين، وبتاريخ جويلية 1992 عين عضو في لجنة التحقيق في قضية اغتيال الرئيس الراحل محمد بوضياف. توفي 3 ديسمبر 2016. ينظر، Mabrouk Bel Hocine: op cit.

4 -Mabrouk Bel Hocine: op- cit, p56.

2-ظروف صياغة البيان:

غياب الوفد الخارجي عن مجريات المؤتمر، سمحت لعبان والمقربين منه بالانفراد بصياغة البيان، وتحرير مامن شأنه أن يقلص من نفوذ الوفد الخارجي والعسكريين، والسماح للعناصر الشيوعية الماركسية بفرض نفسها من خلال السماح لها بصياغة مقررات ميثاق الصومام وفق منظورهم الإيديولوجي.

تم تكوين لجنة في بدايات 1956 أطلق عليها تسمية "لجنة الدراسات" أشرف عليها حديدوش، عمار أوزقان، محمد لبجاوي*، عبد الرزاق شنتوف** تحت إشراف عبان رمضان، أوكلت لهذه اللجنة مهمة الإشراف على مشروع تحرير كتيب صغير، تحدد فيه المهام والضوابط الخاصة بالمحافظ السياسي، تم تحويل هذا الكتاب والمشروع فيما بعد إلى أرضية مؤتمر الصومام، وتمت عملية تحرير أجزاء من هذه الأرضية وفق التوزيع التالي:

*- محمد لبجاوي: من مواليد سنة 1926 بمدينة الجزائر، مناضل في ح إ ح د، انضم مبكرا إلى صفوف الثورة، عمل مساعدا لعبان رمضان في العاصمة، كلف بأداء مهام في فرنسا وتونس، كان له دور مهم في تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وربطه بجبهة التحرير الوطني، تولى على اثر مؤتمر الصومام الإشراف على اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، القي عليه القبض سنة 1957 وأودع السجن إلى غاية 1962، عارض سلسة بومدين وعاش في المنفى، أعلن سنة 1976 عن تشكيل الحركة المسلحة للقوى الديمقراطية الجزائرية المعارضة بتشجيع من الحسن الثاني، ألف عدة كتب بالفرنسية من بينها" حقائق عن الثورة الجزائرية" وكتاب حول معركة الجزائر ردا على ما كتبه الجنرال ماسو، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 442-443.

**- عبد الرزاق شنتوف: من مواليد مدينة تلمسان سنة 1919، درس المرحلة الابتدائية والمتوسطة بتلمسان، درس تخصص الحقوق بالجامعة ليصبح محاميا سنة 1945، بعد اندلا ع الثورة التحريرية تجند للدفاع عن الجزائريين القابعين في السجون الفرنسية، انظم إلى لجنة الإعلام والتوجيه، كما شارك في إعداد وثيقة الصومام، عين مشرفا على صحيفة المقاومة في طبعتها العربية بتونس في الفترة الممتدة بين نوفمبر 1956-أوت 1957، بعد انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس عما مع بن طوبال في الشؤون الداخلية، عين مديرا لديوان وزارة الداخلية في عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ملف بإعداد نصوص جبهة التحرير المقدمة للمجلس الوطني للثورة، بعد وقف إطلاق النار عين ممثلا لجبهة التحرير في الهيئة التنفيذية المؤقتة، بعد الاستقلال عاد لممارسة مهنة المحاماة، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: المرجع نفسه، ص 341-342.

1- انفراد عبان رمضان بالجزائر العاصمة، وبتحرير مقدمة أرضية المؤتمر خاصة الأجزاء التي تتحدث عن جبهة وجيش التحرير، مسألة المصالية، الحركة الشيوعية، الاستراتيجية الإمبريالية الفرنسية، ومواضيع حركة الفلاحين، العمال، الشبان.

2- عبد المالك تمام*، تولى مسؤولية صياغة ماله علاقة بأهداف الحزب، ومسألة وقف إطلاق النار والمفاوضات.

3- عبد الرزاق شنتوف، تولى قضايا المثقفون والمهن الحرة، التجار الحرفيون، الحركة النسوية، نشاط جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

4- عمار أوزقان، تولى مسؤولية تحرير الجزء الأكبر من الأرضية[1].

يذكر محمد لبجاوي أن عبان رمضان طلب في مراسلة إلى مختلف مراكز قيادة الثورة بالداخل والوفد الخارجي بالقاهرة، إرسال مشاريعهم بخصوص مقررات المؤتمر، ويضيف قائلا: «**أن من صاغ النص التأسيسي للمؤتمر كان عمار أوزقان، واشترك فقط مسؤولان آخران في صياغته عبان رمضان وأنا، وخلافا لما كتب أحيانا، لم يكتب كلمة واحدة من هذا النص أي شخص آخر**» ، أرسل الوفد الخارجي مشروعه الذي كان مخالفا للمشروع الذي وضعه عبان رمضان ورفاقه فقرروا عدم الأخذ به، ولم يدخلوا إلا جملة واحدة من نصهم على النص النهائي[2].

*-عبد المالك تمام: من مواليد 1920بالجزائر العاصمة، عمل بمصالح الضرائب، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم ح إ ح د سنة 1947، تولى عضوية لجنة الصحافة بجريدة المغرب العربي، عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1956 مكلفا بجريدة المجاهد، بتاريخ 21 أكتوبر 1956 عين مبعوثا خاص للجنة التنسيق والتنفيذ، عين مسؤولا في المنطقة الحرة في مارس 1957، تعرض للاعتقال وأطلق سراحة بعد وقف إطلاق النار، شارك في تحرير ميثاق طرابلس، بعد الاستقلال أصبح مديرا للبنك الجزائري سنة 1964، ثم وزيرا للمالية سنة 1976، ثم نائبا في البرلمان سنة 1977، توفي بتاريخ 13 فيفري 1978 بالجزائر العاصمة، للمزيد ينظر: عاشور شرفي: المرجع السابق، ص114.

1-خالفة معمري: عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008،ص 320- 323.

2- محمد لبجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، د ن، 1981، ص 132_ 133.

3-محتوي ميثاق مؤتمر الصومام:

تم التأكيد في أرضية هذا الميثاق على ضرورة بذل المزيد من الجهد، لتنظيم الجماهير وتوعيتها وتنقيتها من الشوائب، والذهنيات المتخلفة والمتحجرة نتيجة الظروف التي عاشها الشعب الجزائري في الأرياف والمدن، واهتمامه بالحالة المدنية والمالية والاقتصادية تحت إشراف المجالس الشعبية المنبثقة عن المؤتمر، وتكون هذه المجالس متواجدة بكل أنحاء الوطن، كما كلف المحافظ السياسي بمراقبة المجالس الشعبية، التنقل في القرى والأرياف لنشر فكر وتوجه جبهة التحرير[1].

ولم يكتف المؤتمرون بمقررات بيان أول نوفمبر، بل أضافوا مبدأ الأولوية أولوية السياسي على العسكري -وفق استراتيجية اتبعها عبان-للحد من الحرية المطلقة للقادة العسكريين، ومنعهم من التصرف بحرية وفق رغباتهم[2]، وأولوية الداخل على الخارج التي أثارت حفيظة الوفد الخارجي، واعتبره محاولة من عبان وقادة الداخل لعزل الوفد الخارجي والحد من صلاحياته ومهامه، وتحدث محمد تقية عن الأمر قائلا:« **إن قرار إعطاء الأولوية للداخل قبل الخارج والسياسي أولا ثم العسكري ثانيا، إنما هو قرار حكيم، فقد كان من المفروض التمسك فقط بما هو خاص بالتدبير الأول "أولوية الداخل"، وخلق ظروف تساعد على جعل التدبير الثاني حقيقة ملموسة، وليس العمل هكذا انطلاقا من فكرة طوباوية، لأن ما يسمى بالسياسي لم يأخذ أبدا بما فيه الكفاية شكلا من أشكال الاستقلالية، حتى يمكنه أن يميز عن العسكري وتكون له الأولوية عليه** »[3].

أما سعد دحلب فيرى أن هذا القرار صائب وفي محله، لأن المتواجدون بالداخل هم من تقع على عاتقهم مسؤولية الكفاح ومواجهة القوات الفرنسية، وبذلك هم على دراية بالظروف والأحداث التي تمر بها الثورة، فلا يوجد مانع من التحاق قادة الخارج بقادة الداخل ومشاركتهم الكفاح مع إخوانهم.

1- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999، ج2، ص53_54.

2 - 1ere Congrès du F.L.N, 16 Avril 1964, p 24.

3- محمد تقية: الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، ترجمة علي السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010، ص 237.

أما مسألة السياسي والعسكري فذلك راجع إلى أن القضية الجزائرية هي قضية ذات أبعاد سياسية في أهدافها، وعلى هذا الأساس نجد أن العمل العسكري مرهون ومرتبط بما تسفر عليه الظروف والمحادثات السياسية فيذكر: «**فيما يخص المبدأ السياسي، فإنه الموضوع الحقيقي بعينه، فمشكلتنا كانت سياسية وعلى ضوء الأهداف السياسية كان دوما يواصل أو يوقف العمل العسكري مما يثبت مرة أخرى حقيقة في أن رئيس الولاية كان سياسيا وعسكريا، ومن هنا فلم يكن أبدا لهذا النزاع الوهمي أن يوحد**»[1].

والملاحظ أن هذا التمييز بين السياسي والعسكري من حيث المصطلح راجع إلى أن المجاهد كان يحمل الصفتين معا السياسي والعسكري، وبعد مؤتمر الصومام تم وضع هذا المبدأ على أساس أن تلك الفترة كانت فترة التعريف بالقضية الجزائرية والحصول على دعم سياسي، وبداية محادثات ومفاوضات سرية مع الطرف الفرنسي، إذن الظرف هنا كان سياسي أكثر منه عسكري مما يستدعي تدخل السياسي لتولي مهمة المفاوضات أو المحادثات مع الطرف.

أما أولوية الداخل على الخارج، هنا نجد أن عبان أن أراد إقصاء أعضاء الوفد الخارجي، بنقل كافة السلطات إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تحت رئاسة عبان رمضان نفسه، وتأكيدا منه على هذا الإقصاء عين محمد لمين دباغين في منصب قيادة الوفد الخارجي بالقاهرة[2].

كما تناول الميثاق في شقه السياسي الحديث أيضا عن:

جبهة وجيش التحرير الممثلان الوحيدان للشعب الجزائري[3]، محاولا إبراز حقيقة الثورة الجزائرية بأنها ثورة حقيقة منظمة لها إدارتها المركزية، وليست كما تدعي فرنسا بأنها حركة تمرد محدودة بهدف تشويه صورة الثورة.

1 -سعد دحلب: المصدر السابق، ص 30_ 31.

2- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 15-16.

3- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص92.

ولم يخف المؤتمرون اغتباطهم من حل الأحزاب السياسية نفسها وانضمامها إلى صفوف الثورة[1]، فيذكر الميثاق:« **أنها ثورة منظمة وليست بحركة فوضوية، أنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي، وليست بحرب دينية أنها سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية وليست برجوع إلى النظام الإقطاعي، الحاصل أنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية، وتلك نظم قد اضمحلت ودالت دولتها**»[2] ، وهو تعبير صريح وإقرار بوجود دولة جزائرية قبل الوجود الاستعماري.

كما لم يخف الميثاق انتقاده للحزب الشيوعي على أساس انه لم يلعب دور يذكر في الثورة ذاكرا: «**لم يستطع الحزب الشيوعي الجزائري أن يلعب دورا يستحق الذكر رغم وقوعه في حالة غير قانونية ورغم الدعاية الصاخبة التي أضفتها عليه الصحافة الاستعمارية لتبرير اشتراكه المزعوم في الثورة الجزائرية، إن الإدارة الشيوعية التي هي إدارة مكتبية لا صلة لها بالشعب**»[3].

ويؤكد الميثاق على ضرورة إحياء هذه الدولة وفق تعاليم وقيم الإسلام والانتماء العربي، وبهذه العبارة أبعد صفة الحرب الدينية، والتمييز الديني والعنصري ضد الأقليات العرقية والدينية المتواجدة بالجزائر مسيحية أو يهودية، وإنما القضية بالأساس هي قضية صراع بين الجبهة والدولة والحكومة الفرنسية، فهذه الحرب الدائرة رحاها هي بعيدة كل البعد عن الشعب والرعايا الفرنسيين بالجزائر، فهي في مفهومها حرب ضد الظلم والطغيان لأجل إقامة نظام جمهوري تكون الديمقراطية مبدأه، وبذلك هم يرفضون أي نوع من الحكم الشخصي أو الاستبدادي الذي يمكن أن يتحول إلى نظام ملكي[4]،

المؤتمر يؤكد على ضرورة الاهتمام بالأقليات الغير مسلمة، والعمل على التقرب منها عكس ما فعلته السياسية الاستعمارية بعدم إقرارها المساواة بين الأقليات الأوروبية مع المسلمين الجزائريين.

1- جودي الأخضر بوطمين: مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1993، ص28-29.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص13.

3- نفسه، ص14.

4- ليليا بن صويلح: السياق العام والخلفية الإيديولوجية لثورة التحرير الجزائرية، أعمال ملتقى قالمة، ص 95-96.

من الأقليات التي حظيت باهتمام المؤتمر أكثر من غيرها نجد الأقلية اليهودية، مرد ذلك حسب سعد الله ربما لكونها أنها كانت متواجدة بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي[1]، فيذكر البيان بشأن هذه الأقلية: «**وقد برهنت الثورة الجزائرية بالفعل على أنها جديرة بثقة الأقلية اليهودية، وأنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة، ولا تحتاج الثورة لاكتساب هذه الصفحة إلى البحث عما سجله تاريخ بلادنا من دلائل على التسامح الديني والتعاون في أرقى وظائف الدولة والتعايش الصادق والنزيه** »[2] .

وقد حرص الميثاق على أن تكون للثورة أجهزة مؤسساتية تقوم بتسيير الثورة وتنظيمها للتحكم في زمام الأمور[3] من بينها:

1- المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ[4*].

2- المحافظ السياسي: وظيفته سياسية، نقل الأخبار، نقل أوامر الجيش للشعب، تقديم المساعدات لجيش التحرير، مواجهة الحرب النفسية.

3- المحاكم: وهي نوعان محاكم مدنية، محاكم عسكرية[5].

كما عمل الميثاق على:

1- هيكلة جيش التحرير بمختلف التنظيمات العسكرية الجديدة متمثلة في الكتيبة، الفرقة، الفوج، نصف الفوج، ويكون عدد الجنود حسب تسمية الفرقة، مع الاهتمام بخلق زي عسكري مع الرتبة والإشارة العسكرية.

1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10،ص 84- 86.

2- نصوص أساسة لجبهة التحرير الوطني، ص24.

3- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 93.

4 -Abdelhafid Amokrane El Hassani: Memoires De Combat, Dar el Oumma, Alger, 2010, p55.

*- سنتحدث عن هذين الجهازين في المباحث القادمة

5- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر، ص 65.

2- إطلاق تسمية الولاية بدل المنطقة، ووضع على رأس كل ولاية عقيد يحمل الصفتين السياسية والعسكرية، على إثر التسمية الجديدة تم إعادة تقسيم المناطق إلى 6ولايات[1].

وعمل الميثاق على تبيان أهداف الجبهة من الناحية السياسية، ومن بينها شروط وقف إطلاق النار والمفاوضات من بين هذه الشروط نجد:

1- على السلطة الفرنسية الاعتراف بالجزائر كأمة واحدة كاملة دون تجزئتها.

2- أن يشمل الاستقلال جميع الميادين، بما في ذلك ميدان الدفاع الوطني والسياسة الخارجية.

3- العمل على إطلاق سراح المعتقلين بما في ذلك المنفيين نظير نشاطهم السياسي والوطني، سواء كان قبل غرة نوفمبر أو بعدها.

4- اعتراف السلطة الفرنسية بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري، والوحيدة المخول لها حق التحدث باسمه ولها مطلق الصلاحيات في التصرف في المفاوضات، أو وقف إطلاق النار[2].

فيذكر الميثاق:«**من شروطه السياسية في المفاوضات:**

1- الاعتراف بالشعب الجزائري شعب واحد لا يتجزأ، وهذا الشرط ينفي الوهم الاستعماري" الجزائر فرنسية".

2- الاعتراف باستقلال الجزائر وبسادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية.

3- الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في الفاتح من نوفمبر1954.

1- علي كافي: المصدر السابق، ص105.

2- عامر رخيلة: التطور السياسي، ص 50.

4- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، وأنها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة، وجبهة التحرير الوطني في مقابل ذلك هي الكفيلة بوقف إطلاق القتال والمسئولة عنه بالنيابة عن الشعب الجزائري»[1].

ولم يهمل الميثاق الناحية الاقتصادية بل عمل على وضع مبادئ وقرارات خاصة به، فتحدث عن ضرورة الإصلاح الزراعي والاقتصادي، والنهوض بهذا القطاع المهم والحساس بهدف التخلص من الآثار الناجمة عن السياسية الفرنسية، وما خلفته من بؤس وتخلف في هذا المجال[2]، وتشجيع النقابات العمالية على الاستمرار في نشاطها بتقديم الدعم اللازم لها، باعتبار هذه النقابات ضربة قاضية لكل المخططات الفرنسية[3]، بخصوص هذا الأمر ذكر الميثاق:« **ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى نشاط يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها النهائي...وينبغي لجبهة التحرير الوطني أن لا تهمل الدور الأساسي الذي يمكن لها أن تقوم به لمساعدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتكمل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هذه الهيئة النقابية وتقويتها**»[4].

ومن الناحية الاجتماعية، اهتم المؤتمر بهذا الجانب لصلته الوثيقة بالمجتمع الجزائري، بحديثه عن الدور الأساسي الذي لعبته طبقة الفلاحين والطبقة العاملة[5]، أعطى المرأة بعض الحقوق من بينها حق رفض الزواج ممن لم ينضم للكفاح وللثوار، والسماح لها بالانضمام للثورة بتوليتها مهام عدة، وان كانت أوصدت أمامها أبواب المهام السياسية، وأوكلت لهن مهام من بينها:

- الدعم المعنوي للمقاتلين والمقاومين.

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص17.
2- فتح الدين بن آزواو: إيديولوجية الثورة الجزائرية، ص 80_ 81.
3- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص146.
4- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص20_21.
5- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 93.

- جمع المعلومات، الاتصالات، التموين، المأوى، مساعدة عائلات المقاومين وأولادهم بما في ذلك المتواجدين بالسجن والمحتجزين[1].

والجانب الصحي بدوره لقي نصيبة من اهتمام ميثاق الصومام، بإقرار ضرورة إنشاء تنظيم صحي خاص بالثورة مع تحديد المسؤوليات، وينظم هذا القطاع على مستوى كل ولاية[2].

وأكد الميثاق عدم تبعية الجزائر إلى أي جهة كانت: القاهرة، موسكو، واشنطن، فأورد بهذا الأمر: «**وليست الثورة الجزائرية تابعة للقاهرة أو لندن أو موسكو أو واشنطن، وإنما هي جارية مجراها الطبيعي طبقا للتطور التاريخي للإنسانية الذي لم يعد يرضى بوجود أمم أسيرة فوق الأرض**» كما تحدث عن تضامن الجزائر مع الشعوب العربية، وخاصة المغاربية منها في الإطار الشمال الأفريقي:« **توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني**»[3].

على الرغم من القرارات الهامة التي سنها الميثاق، الشاملة لجوانب عدة مهمة في الثورة، إلا أن هذه القرارات وهذا المؤتمر لم يحظى بالإجماع، ولم يلقى القبول اللازم لدى بعض الأطراف. نجد أن هذه الأطراف المعارضة اعتبرته محاولة من عبان لسحب البساط من تحت أرجلهم، وإبعادهم عن الوضع في الجزائر.

ومن أبرز المعارضين نجد الوفد الخارجي وعلى رأسهم أحمد بن بلة، فارتكزوا في معارضتهم على ذريعة عدم تمثيليته لكل مناطق الوطن، نظرا للغيابات المسجلة في صفوف ممثلين لبعض المناطق، حسب وجهة نظرهم أن عبان رمضان بأولوية السياسي على العسكري عمل على إبعاد قدماء المنظمة الخاصة والقادة التاريخيين -المقصود هنا الوفد الخارجي-، في حين تم تعويضهم بسياسيين من

1- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 153.

2- Mohammed Guentari: Organisation Politico Administrative et Militaie de la Révolution Algérienne(1954_1962), o p u, Alger, 2000, p298.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص25_26.

جناح المركزيين، فرحات عباس، وجمعية العلماء، ومنحهم وظائف داخل أجهزة الثورة خصوصا المجلس الوطني للثورة [1].

فرسالة عبان التي سلمها آيت أحمد لبن بلة كانت شديدة اللهجة، تحمل نوعا من التهديد بأن قرارات المؤتمر نهائية ولا رجعة فيها، مما أدى ببن بلة لمعارضة هذه القرارات متخذا من مسألة عدم إشارته للدين الإسلامي ذريعة لرفضه[2].

لم يكن أمر رفض قرارات مؤتمر الصومام حكرا على الوفد الخارجي والمنطقة الأولى فقط، فقد التحق بركب الرافضين قادة القاعدة الشرقية سوق أهراس التي كان يتولى قيادتها عمار بوقلاز، محمد عواشرية، نظرا لعدم تمثيلهم في المؤتمر وهو ما اعتبروه إجحافا في حقهم[3].

في الأخير يمكن القول أن مؤتمر الصومام هو بمثابة منعرج حاسم في مسار الثورة التحريرية الجزائرية، من خلال إثراءه لإيديولوجياتها ومنطلقاتها بمفاهيم، وقيم فكرية جديدة كانت بمثابة نقلة نوعية للثورة، وإعادة تنظيمها بإرساء هياكل مؤسساتية للثورة من شأنها أن تعمل على السير الحسن للثورة لضمان دوامها و سيرورتها، وبذلك تكون الثورة أكثر تنظيما وإدارة، فطغت عليها بذلك صفة التنظيم، فعمل على تنظيم وحدات جيش التحرير بإعطائه الطابع العصري للجيش الحديث من حيث الرتب العسكرية وطرائق التدريب.

وعلى الرغم مما قيل على هذا المؤتمر، ومقرراته الإيجابية التي كانت في صالح الثورة إلا أنه لم يلق ذاك القبول ولم يحقق الإجماع، زيغود يوسف فور خروجه من المؤتمر قال مقولته الشهيرة الاستقلال سنحصل عليه لكن الثورة انتهت، وهو نفس المسلك الذي انتهجه قادة الولاية الأولى، والوفد الخارجي والقاعدة الشرقية برفضهم لمقرراته، باعتبارها باتت خطرا على الثورة ويهدد استمراريتها.

1- رابح لونيسي: الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، ص16 -17.

2- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص159.

3- عبد الله طويلب: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، دراسة تحليلية، أعمال ملتقى جامعة قالمة، ص 82.

قرارات من شأنها أن تعمل على سلخ المجتمع الجزائري من هويته العربية الإسلامية، بالإضافة إلى امتعاضهم من الطريقة التي تم تحييدهم بها، وعزلهم من حضور المؤتمر لأجل تمرير المقررات التي أرادها عبان رمضان والمقصود به مسألة الأولويات لتجريد الوفد الخارجي من صلاحياته والتقليل من شأنه.

المطلب الثالث: ميثاق طرابلس1962.

جاء هذا المؤتمر في ظل ظروف داخلية وخارجية مرت بها الثورة التحريرية والجزائر على مقربة من الاستقلال، فكان من الضرورة عقد هذا المؤتمر لتدارك الكثير من النقائص التي من شأنها أن تؤثر على مسألة الاستقلال، وقبل الحديث عن هذا المؤتمر وجب الحديث عن الظروف التي سبقت انعقاده.

1-ظروف انعقاد المؤتمر:

أ-الظروف الداخلية:

-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: 19سبتمبر 1958، والتي حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ[1]، يذكر محمد حربي أن لجنة التنسيق والتنفيذ باتت تعاني من مشكلتين رئيستين، أولهما يرجعها لأسباب تقنية عسكرية بسبب خط موريس، والثانية بسبب الضغوطات التونسية المراكشية ويذكر كذلك:« **إزاء وضع كانت لجنة التنسيق والتنفيذ عاجزة عن التحكم به تشلها تناقضات تغذيها تقديرات متباينة حول سياسة ديغول قررت حمل العمل المسلح إلى فرنسا وتشكيل حكومة مؤقتة**» وبذلك اجتازت الثورة التحريرية الطريق الذي حددته لبلوغ بعض الأهداف، وترى الأوساط القيادية في جبهة التحرير أن وجود الحكومة سوف يؤدي إلى تغيير نظرة العالم نحو الثورة الجزائرية[2].

1 -Olivier Long: Le dossier secret des Accords d'Evian, Office des publication universitaires, Alger, 2010, p16.

2- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص185.

قرأ فرحات عباس بيان تأسيس الحكومة المؤقتة في ندوة صحفية بالقاهرة جاء فيها: «**بسم الله الرحمن الرحيم باسم الشعب الجزائري، نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ... فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسئولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية...**»[1] .

عرفت الحكومة المؤقتة ثلاث تشكيلات في فترات زمنية متتالية:

1- الحكومة الأولى: من 11سبتمبر1958 إلى غاية19جانفي1960 برئاسة فرحات عباس.

2- الحكومة الثانية: من 19 جانفي 1960إلى غاية 15سبتمبر1961 برئاسة فرحات عباس.

3- الحكومة الثالثة: من15سبتمبر1960إلى غاية الاستقلال برئاسة بن يوسف بن خدة[2].

-الصراعات الداخلية بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة: يرجع هذا الخلاف إلى اللجنة الوزارية التي ضمت الباءات الثلاثة محاولة تقويض سلطة هيئة الأركان، وجعل سلطتها مقتصرة على جيش الحدود، بينما هيئة الأركان ترى أن سلطتها على الولايات أمر طبيعي، فهي المخولة بإيصال المساعدات لها.

هذا الأمر دفع باللجنة الوزارية بتحريض الحكومة المؤقتة لإصدار قرار يقضي بضرورة دخول هيئة الأركان إلى الجزائر قبل تاريخ3 مارس 1961، وفي حال رفض هيئة الأركان الامتثال للأمر سيسحب منها سلطتها على جيش الحدود، غير أن هيئة الأركان بقيت مرابضة بالحدود التونسية رافضة هذا القرار، وانتهى الخلاف بتغلب هيئة الأركان على اللجنة الوزارية*[1] .

1- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص411.

2-نفسه، ص412.

*- يذكر حربي حول نهاية الخلاف بقوله:« طالبت هيئة الأركان بتعبئة الأطباء والطلاب، فبالنسبة للطلاب تذرعت بضرورة إبعادهم عن تأثير المذاهب المستوحاة من الخارج كالناصرية والبعثية والماركسية، وقد كافح وزير الشؤون الاجتماعية عبد الحميد=

غير أن الصراعات بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ما فتئت تتجدد، في ظل اتهام هيئة الأركان الحكومة المؤقتة بتبذيرها لأموال الثورة، واستخدام الجيش لتصفية العناصر المعارضة لها داخل الثورة.

بلغ الصراع أوجه صيف 1961 عندما قدمت هيئة الأركان استقالتها للحكومة المؤقتة بداع استنكارها للسياسة التونسية تجاه الحكومة المؤقتة، ومما زاد من تأجيج الخلاف وإصرارها على تقديم استقالتها قضية الطيار الفرنسي الذي أسرته هيئة الأركان بعد إسقاط طائرته من قبلها على الحدود التونسية الجزائرية، طالبت الحكومة التونسية وبضغط فرنسي تسليمها الطيار على أساس سقوطه فوق الأراضي التونسية، وفي ظل رفض هيئة الأركان لهذا المطلب، عملت الحكومة التونسية على قطع الكهرباء والماء على جيش التحرير، وحصاره بفرق من الحرس الوطني التونسي، فتدخلت الحكومة المؤقتة الجزائرية بتأييدها مطلب الحكومة التونسية، مطالبة هيئة الأركان بتسليم الطيار في الحال، وفعلا سلمت هيئة الأركان الأسير مرفقا باستقالتها[2].

-اتفاقيات إيفيان: من 7-18مارس 1962، انجرت عنها مقررات عدة مست الجوانب السياسية والعسكرية*، تم التصويت على نص الاتفاقية من قبل المجلس الوطني للثورة بالإجماع، ماعدا أربعة أشخاص ثلاثة من القيادة العامة للجيش: بومدين، قايد أحمد**، علي منجلي***، والرابع من ولاية وهران: مختار بوعيزم (المدعو ناصر)**** انتهت بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار[1].

=مهري وقيادة الاتحاد العام للطلبة الجزائريين هذا المشروع الذي لقي صدى لدى فدرالية فرنسا، فقد أوصى الفرع الجامعي بتطويع الطلاب الذين لم يجتازوا امتحاناتهم خلال ثلاث دورات وهؤلاء فقط ، التحق العشرات من الأطباء والطلاب في فرنسا بالحدود، وأدت حركة الطلاب العفوية ودعم فدرالية فرنسا جزئيا إلى تغلب هيئة الأركان على اللجنة البيوزارية للحرب»، للمزيد ينظر، محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 223.

1- نفسه، ص222-223.

2- عامر رخيلة: التطور السياسي، ص 82.

*- للاطلاع على نص الاتفاقية والبنود ينظر بن يوسف بن خدة: اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار، محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت ، ص85.

**-قايد أحمد: المدعو سي سليمان، ولد بتاريخ 17مارس1921 من ولاية تيارت، التحق بصفوف الثورة سنة 1956أ ليرقى سنة 1958 من محافظ سياسي إلى قائد المنطقة الثامنة في الولاية الخامسة، سنة 1959 أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة،=

-وقف إطلاق النار 19 مارس 1962: بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، أمر بن يوسف بن خدة بصفته رئيس الحكومة المؤقتة بوقف إطلاق النار عبر إذاعة تونس قائلا:« **باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس1962 على الساعة الثانية عشر، آمرا باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على جموع التراب الوطني**»، ونفس الشيء فعله ديغول بإصدار أوامره للقوات الفرنسية بوقف إطلاق النار، وتم على إثر ذلك إطلاق سراح المساجين[2].

=ومع بداية سنة1960 عين مندوب لبومدين، شارك مع الوفد المفاوض في إيفيان بتاريخ سبتمبر1962، عين بعد الاستقلال وزيرا للسياحة، توفي بتاريخ 6مارس1978، ينظر ولد الحسين محمد الشريف: عناصر للذاكرة حتى لاينسى أحد من المنظمة الخاصة 1947 إلى الاستقلال 5 جويلية 1962، دار القصبة، الجزائر 2009، ص111.

***- علي منجلي: من مواليد مدينة عزابة سنة 1922، ناضل في حزب الشعب، ح إ ح د، أصبح عضوا في المجلس البلدي لعزابة 1947-1954، التزم الحياد في الصراع بين المصاليين والمركزيين، التحق بالثورة بعد هجومات 20أوت 1955، مع بداية سنة 1960 عين عضوا في قيادة هيئة الأركان، عمل مساعدا لهواري بومدين، شارك في مفاوضات إيفيان الأولى ماي-جوان1961، بعد الاستقلال عين نائبا لرئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، وعضو في المكتب التأسيسي لجبهة التحرير الوطني 1962-1965، كما عين عضوا في مجلس قيادة الثورة 1965، بعد سنتين انسحب منه إثر خلافات مع بومدين و تفرغ لأعماله الحرة. توفي بتاريخ 14 أفريل 1998. للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس لأعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 503-504.

****- مختار بوعيزم(ناصر): ولد بتاريخ 20 مارس1928 بتلمسان، من عائلة فقيرة، سافر سنة 1947 إلى فرنسا للبحث عن العمل، انخرط خلال تواجده هناك ب ح إ ح د ، ليدخل السجن 19 شهرا بتهمة زور مفادها اعتداءه على شرطي، بعد اندلاع الثورة التحريرية كلف بإدخال الأسلحة، ثم عين قائد ناحية بالمنطقة السابعة سنة 1957، انتقل في نهاية سنة 1959 إلى مقر القيادة بوجدة، وإثر استشهاد العقيد لطفي عين عضوا في قيادة الولاية برتبة رائد، بعد الاستقلال ابتعد عن النشاط السياسي، للمزيد ينظر عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ص 171-172.

1- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ص37.

2- نفسه، ص38.

ب–ظروف خارجية:

–وصول ديغول للسلطة: وصول ديغول إلى سدة الحكم كان نتيجة للأزمات التي أصابت فرنسا، وأدت إلى سقوط الجمهورية الرابعة، فور توليه السلطة باشر مهامه عن طريق القيام بعدة مخططات من بينها:

– استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة بتاريخ 28سبتمبر1958، في ظل مقاطعة الشعب له.

– سلم الشجعان 23 أكتوبر1958.

مشروع قسنطينة وغيرها من المشاريع الأخرى[1]. وهي جلها محاولات من ديغول لحث المجاهدين على الاستسلام في ظل الإغراءات المقدمة، وثني الشباب على دعم الثورة، شملت هذه المشاريع جوانب اقتصادية واجتماعية.

–تدويل القضية الجزائرية: من خلال اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بما فيها اعتراف جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، ومشاركتها في العديد من المؤتمرات الدولية من بينها آكرا بغانا 1958، القاهرة 1961، والدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في طرح القضية في دورات هيئة الأمم المتحدة من بينها الدورة السادسة عشر سنة 1961[2].

وأمام هذه الظروف التي تركت الكثير من علامات الاستفهام والغموض حول مستقبل الجزائر في ظل الاستقلال، زار لخضر بن طوبال* الزعماء الخمسة في السجن خريف 1961، هذه الزيارة

1– مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص414.

2– نفسه، ص416.

*– لخضر بن طوبال: من مواليد 1923 بميلة، انضم إلى حزب الشعب أثناء ح ع 2، بعد اندلاع الثورة التحريرية عين مندوبا للجبهة سنة 1955، أحد صانعي هجومات الشمال القسنطيني20أوت 1955، شارك في مؤتمر الصومام ضمن وفد الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف، عضو في المجلس الوطني للثورة التحريرية، في سبتمبر 1956 خلف زيغود يوسف بعد استشهاده، بتاريخ أوت 1957 عين ضمن لجنة التنسيق والتنفيذ، ساهم في إبعاد المركزيين دحلب وبن خدة من لجنة التنسيق، عين عضوا في وفد الحكومة المؤقتة المفاوض للفرنسيين في روس 11–19فيفري 1962، وفي مفاوضات إيفيان الثانية، تعرض للاعتقال ليطلق سراحه قبيل الاستقلال، ينظر عاشور شرفي: المرجع السابق، ص74.

تركت الأثر الكبير في نفوس السجناء من خلال السؤال الذي طرحه عليهم" **هل أعددتم شيئا للمستقبل، لأننا نحن لم نحضر شيئا بعد**"، هذا التساؤل أثار بدوره العديد من التساؤلات لدى أحمد بن بلة نبهته إلى النقائص التي عانت منها الثورة التحريرية في ظل ظهور بوادر الاستقلال، جبهة التحرير افتقدت لبرنامج وإيديولوجية واضحة المعالم والأهداف.

يؤكد بوضياف أن بن بلة فور سماعه لهذا الطرح، سارع رفقة زملائه بالسجن لتدارك هذه النقائص، ونقاط الضعف التي من الممكن أن تعرقل مسار الاستقلال، والمخططات التي رسمتها جبهة التحرير لجزائر مابعد الاستقلال فكانت فكرة مؤتمر طرابلس[1]، فالميثاق المنبثق عن هذا المؤتمر هو من أهم مواثيق الثورة التحريرية، نظرا للمرحلة التي أتى بها وكذا المحتوى والأثر الذي حمله في طياته[2].

2-ظروف صياغته:

قبل انعقاد مؤتمر طرابلس للمصادقة على المقررات المطروحة، كان لابد من وضع أرضية أو ديباجة لهذه المقررات تكون بمثابة مسودة له، فتم تعيين لجنة لهذا الغرض. وحددت مدينة الحمامات التونسية مقرا لاجتماع هذه اللجنة لصياغة مقررات ميثاق طرابلس*[3]، وقسمت المهام فيما بينها:

-رضا مالك، مصطفى الأشرف**: أوكلت لهما مهمة تحديد طبيعة الثورة الجزائرية.

1- إبراهيم لونيسي: ميثاق طرابلس أول مشروع مجتمع للجزائر المستقلة، أعمال الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص193.

2- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 417.

*- يذكر حربي انه جرى تعديل على تقريره في عدة نقاط فيذكر أن رضا مالك ومصطفى الأشرف قرروا إلغاء أي إشارة تدعوا إلى كبح التطور البرجوازي الكامن للبرجوازية الصغيرة الاقتصادية، كما ذكر أن بلة لم يقبل بتأميم الثروات المتعلقة بالطاقة المتوقع على المدى المتوسط، فكان الأولوية بالنسبة له استعادة أراضي المعمرين حتى لا تثير مخاوف فرنسا، لذا كان تأميم الثروات كالغاز والنفط متصورا على المدى البعيد، ينظر محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 273-274.

3- صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 533.

** - مصطفى الأشرف: من مواليد1919 بمدينة المسيلة، ناضل في جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسها في قطاع الاتصال والمهمات السياسية والدعاية والإعلام، ألقي عليه القبض أثناء قرصنة الجيش الفرنسي للطائرة التي كانت تقل وفد جبهة التحرير 22أكتوبر1956، توفي سنة2003، ينظر، ميلود بلعالية: خلافات قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 27ماي-7جوان1962، تحديد الأسباب وقراءة استراتيجية الاستقلال السياسي، مجلة دراسات وأبحاث، العدد4، جامعة محمد عاشور، الجلفة، 2018، ص186.

– محمد الصديق بن يحي*، محمد حربي**، كلفا بوضع السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

– مالك تمام فأوكلت له مهمة بناء الحزب.

ومنحت لهذه اللجنة مهلة10 أيام لإنهاء مهمتها[1]، ليعقد الاجتماع في النهاية بمدينة طرابلس الليبية في الفترة الممتدة بين 27ماي-4جوان 1962، وتم إطلاق تسمية المكان على المؤتمر.

على الرغم من أن مقررات المؤتمر صيغت بطريقة مستعجلة أدت إلى وجود العديد من النقائص به، إلا أن ذلك لم يمنع أن يحظى بالموافقة عليه بإجماع الحضور[2]، ويذكر أحمد بن بلة: «**اجتمعت أغلبية الأصوات لصالحنا أي لصالح تيار الجيش، حتى أبناء القبائل أعطوا أصواتهم في المجلس الوطني لنا، وكان التصويت في هذا الاجتماع على البرنامج السياسي الذي كنا قد أعددناه ونحن في السجن، وناقشناه فور خروجنا من السجن وأطلقنا عليه اسم برنامج طرابلس**».

كما ذكر بن بلة المنهج الذي أقره المؤتمر لتقوم عليه الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، من خلال اعتمادها المنهج الاشتراكي الذي حدد فيه البرنامج السياسي، والاقتصادي للجمهورية الجزائرية

---

*– محمد الصديق بن يحي: هو محمد الوطني من مواليد 1932 بجيجل، رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، بدأ نشاطه السياسي في مرحلة مبكرا منذ المرحلة الدراسية، تولى الأمانة العامة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على عهد فرحات عباس، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية، كلف بأول اتصال رسمي وعلني مع الحكومة الفرنسية في مفاوضات مولان 1960، اتفاقيات إيفيان 1962، تقلد بعد الاستقلال مناصب عدة منها وزيرا للإعلام والثقافة، وزيرا للمالية 1977-1979، بعد وفاة هواري بومدين تولى منصب وزير الشؤون الخارجية بعد إقصاء عبد العزيز بوتفليقة، توفي رفقة الوفد المرافق له إثر تحطم طائرته بتاريخ 3جوان1982، أين كان متجها إلى إيران في مهمة دبلوماسية هدفها البحث عن سبيل الوفاق بين إيران والعراق، للمزيد ينظر زكية بوناب: من صانعي معاني 19 ماي محمد الوطني، مجلة الوحدة، العدد 464، 1990، ص11.

**– محمد حربي: من مواليد1933 بالحروش بسكيكدة مناضل في حزب الشعب الجزائري، أمينا عاما لمنظمة طلبة شمال أفريقيا، التحق بالثورة بصفته مسؤولا بفدرالية جبهة التحرير بفرنسا ثم تونس، ينظر ميلود بلعالية: المرجع السابق، ص186.

1- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص271.

2- سعد دحلب: المصدر السابق، ص171.

الشعبية الديمقراطية[1]، فهذا البرنامج وضع الأسس التي ستبنى عليها الدولة الجزائرية أو بالمعنى الأصح جزائر ما بعد الاستقلال، وفق أسس ومبادئ تخدم الشعب الجزائري، في ظل الصراع الدائر آنذاك بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان[2].

وصف صالح بلحاج اللجنة التي حررت الميثاق بقوله: «**مثقفين جبهويين تحولوا بالمناسبة إلى منظرين وإيديولوجيين**» ، وبالنظر لعدد المشاركين في إعداد الأرضية نجد أنها فئة صغيرة ومحدودة تحت رعاية بن بلة وبإشرافه الشخصي، فهذه اللجنة من وجهة نظر صالح بلحاج رغم صغرها من حيث العدد، إلا أنها لم تتمكن من خلق جو من التلاحم والانسجام بينها، وهو ما انعكس سلبا على أرضية المؤتمر، الذي أتى في شكل مزيج من التصورات المتنوعة في كثير من المسائل للأعضاء السابقين[3].

لم يكن مشروع الحمامات بتونس هو المشروع الوحيد، نجد كذلك مشروع آخر مقدم من فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، هو عبارة عن حصيلة النشاطات التي قامت بها النقابات والتنظيمات التابعة لها.

تميز المشروعين المقدمين أن محرري المشروعين كلاهما ذو ثقافة غربية، وهو ما انعكس على منطلقاتهم الإيديولوجية، بحيث نجد نفس المنطلق في كلا المشروعين[4]، غير أننا نجد أن المجلس الوطني للثورة تبنى مشروع مدينة الحمامات التونسية، وترك جانبا المشروع المقدم من طرف فدرالية فرنسا، وتم توزيع هذا المشروع على الحضور للاطلاع عليه دون أن يحظى بمناقشة فعلية مفصلة[5].

أتى مشروع طرابلس في ثلاثة أقسام رئيسية:

1- أحمد منصور: الرئيس احمد بن بيلا يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 186- 187.

2 - مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص 417.

3- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص357.

4 - عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية، ص 46.

5- علي هارون: خيبة الانطلاق-فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص14.

1- القسم الأول: أتى في شكل دراسة تاريخية للثورة ومجرياتها، انعكاساتها على الطرفين من خلال إعطائه لصورة مجملة عن أوضاع الجزائر.

2- القسم الثاني: تحدث عن الجانب الإيديولوجي والتوجه العقائدي للميثاق.

3- القسم الثالث: تحدث عن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية في ثلاثة محاور أو فصول

- الجانب الاقتصادي.
- الجانب الاجتماعي.
- خصص للسياسة الخارجية[1].

شهدت أشغال المؤتمر ظهور سياسة التحالفات، وانقسام الحاضرين إلى قسمين أنصار الحكومة المؤقتة، وأنصار بن بلة المدعوم من قبل جيش الحدود، حول عضوية المكتب السياسي الذي أقرته ديباجة المؤتمر بهدف تسيير المرحلة الانتقالية التي ستشهدها الثورة بعد اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار، فاقترح بن طوبال تشكيل لجنة مكونة من: حاج بن علة*، عمر بوداود**، قاضي مجيد،

1- عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية، ص 43_45.

*- حاج بن علة: من مواليد 1923، عضو المنظمة السرية الخاصة ل ح إ ح د، تمت ترقيته في جيش التحرير الوطني إلى رتبة رائد، ثم أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، رئيس سابق في المجلس الوطني الشعبي، توفي سنة2009. ينظر، ميلود بلعالية: المرجع السابق، ص186.

**- عمر بوداود: من مواليد 5 ماي 1924 بتيزي وزو، درس في مدرسة مختصة في زراعة الأشجار بمشتراس، انضم إلى حزب الشعب ، اعتقل بتاريخ 31 ماي 1945 وأطلق سراحه بعد قرار العفو العام سنة 1946، هاجر إلى فرنسا ونولى تسيير مقهى هناك، ثم عمل كبائع في محل تجاري، وقف إلى جانب التيار الثوري ضد مصالي في أزمة ح إ ح د، التحق بجبهة التحرير منذ اندلاعها، تولى مسئولية فدرالية جبهة التحرير بفرنسا، انضم على المجلس الوطني للثورة سنة 1959، وأصبح عضوا في مكتبه عشية الاستقلال، بعد 19 ماي 1965 انسحب من الحياة السياسية وكرس حياته لأعماله الخاصة، أول رئيس لجمعية مجاهدي فدرالية جبهة التحرير بفرنسا سنة 1990، للمزيد ينظر عاشور شرفي: قاموس الثورة الجزائرية، ص 86-87.

برئاسة محمد الصديق بن يحي بهدف دراسة صلاحيات المكتب السياسي، وأسماء أعضاءه وفق المعايير التي وضعها برنامج طرابلس، مما ولد أزمة حول عضويته[1].

انتهت المشاورات إلى ضبط قائمة مكونة من 7 مرشحين: بن بلة، محمد خيضر، رابح بيطاط، آيت أحمد، بوضياف، الحاج بن علة، محمدي السعيد[2].

3-مقررات الميثاق:

من بين المقررات والإجراءات التي انبثقت عن أرضية ميثاق طرابلس نذكر:

الثورة الديمقراطية الشعبية في إطار المبادئ الاشتراكية: أقر ميثاق طرابلس بحتمية الاستقلال والتحرر وأنه أمر مفروغ منه في ظل بوادر الاستقلال الظاهرة، ولكي يتم هذا الاستقلال وتسترجع الجزائر سيادتها كاملة دون نقصان، وجب العمل على مواصلة الكفاح والمعارك، والانتصارات عن طريق انتهاج مذهب وعقيدة الثورة الديمقراطية الشعبية ضمن مبادئ الاشتراكية، وسلطة في أيدي الشعب، وهذا المقرر يعتبر طرحا جديدا لم يتم التطرق إليه قبلا سواء في بيان أول نوفمبر أو ميثاق الصومام.

حسب رأي المؤرخين هذا الميثاق عمل على توضيح مفهوم مصطلح الثورة، فهذا المصطلح في حد ذاته كان يغذي الجماهير الشعبية ومصدر حماس لها، وباعتبار أن مصطلح الثورة ناقص وجب استكمال معناه ومفهومه بإعطائه معنا عقائديا وإيديولوجيا[3]، فيذكر الميثاق: «**إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية، وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلق الكفاح من اجل الاستقلال الوطني، إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب**»[4] .

1- سليم أوفة عبد الوهاب: مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي-جوان 1962، الأسباب والمجريات القرارات، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد1، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2008، ص 157، 159.

2- ميلود بلعالية: المرجع السابق، ص180.

3- إبراهيم لونيسي: ميثاق طرابلس، ص 194_195.

4- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص39.

ومن وجهة نظر محمد حربي أن مصطلح الثورة الديمقراطية الشعبية، ما هو إلا انعكاس لوجهة نظر تتسم بالقومية الشعبوية فيذكر حربي أنها: «**تعمل على تقديس الشعب برفعه إلى مقام المثل الأعلى وتؤله الدولة في الوقت ذاته**» [1].

لم ينسى الميثاق التنويه بالانتصارات والمكاسب السياسية التي حققتها الثورة من بينها اتفاقيات إيفيان، وغيرها من الانتصارات الأخرى، وهي بمثابة اعتراف دولي وفرنسي باستقلال الجزائر دون تجزئة[2]، وقد ورد في الميثاق بهذا الشأن: «**إن اتفاقيات إيفيان هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لا مرد له، يضع حدا للنظام الاستعماري، والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن...واتفاقيات إيفيان المبرمة في 18مارس1962 قد أقرت الاعتراف بالسيادة الوطنية للجزائر ووحدة ترابها**»[3].

تمت الإشارة إلى القيام بمحاولة رأب الصدع القائم بين الحكومة المؤقتة وجيش التحرير[4]، ونقد الممارسات التي قامت بها قيادة جبهة التحرير أثناء الحرب التحريرية، فيذكر الميثاق من خلال نقده لطريقة عمل الجبهة منذ اندلاعها مايلي: «**إن جبهة التحرير الوطني نظرت في بداية العمل الثوري في فاتح نوفمبر1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرر الوطني فقط، ولم تقدر كل ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري عامة...وعلى عكس كل هذا شاهدنا ونشاهد تباعدا خطيرا بين الوعي الجماعي الذي نضج طويلا باتصاله بالواقع من جهة وبين ممارسة جبهة التحرير الوطني في كل المستويات من جهة أخرى، وقد حلت هذه السلطة بصورة مطلقة وفي غالب الأحيان محل المسؤولية السياسية التي لا تنفصل عن الجهد المذهبي مستعملة تفسيرات متظاهرة بروح**

1- محمد حربي: الأسطورة والواقع، ص 273.

2- لطفي الخولي: عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، قسنطينة، الجزائر، 1975، ص 15.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 30-31.

4- جوان جليسبي: الجزائر الثائرة، دم، نيويورك، 1960، ص245.

الأبوة المتعالية...إن جبهة التحرير وبالرغم من معارضتها العنيفة للإقطاعية ومحاربة أسسها الاجتماعية التلقائية لم تقم بأي مجهودات لتنجو هي نفسها من آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب من نظامها لأنها تناست بأن مفهوم المسؤولية المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق الروح الإقطاعية أو على بعثها من جديد»[1].

أبدى الميثاق تخوفه من الممارسات الإجرامية والتعسفية لمنظمة الجيش السري الفرنسي[2]، بالإضافة إلى خوضه في مسألة جيش التحرير الوطني، بحسب الميثاق أن الحصول على الاستقلال يتوجب على العديد من أعضاءه ترك الحياة العسكرية والعودة إلى الحياة المدنية، مع إبقاء بعض الجنود كنوع من الركيزة تتولى مهام عديدة من بينها الحفاظ على الاستقلال[3].

أما من الناحية الاقتصادية أقر الميثاق بمبدأ تأميم الشركات التابعة لفرنسا، هذا الإقرار حظي بالمصادقة بالإجماع على غرار مبدأ الحد الأعلى لدخل الأفراد[4]، دون أن يفوته الإقرار بملكية الشعب لوسائل الإنتاج، وتوضيح معالم وأهداف السياسة الاقتصادية في جزائر ما بعد الاستقلال، مع العمل على تحرير الاقتصاد القومي[5]، أورد الميثاق في ذلك: « **يجب علينا صياغة عملنا والقيام به على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وفي المستوى الدولي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقايا الإقطاع وحتى نضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية ومعادية للإمبريالية ونعني باختيار خطوط العمل هذه بناء اقتصاد وطني، انتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على**

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص34-35.
2- جودي الأخضر بوالطمين: المصدر السابق، ص49.
3- نفسه، ص 77.
4- جوان جليسبي: المرجع السابق، ص 245.
5- مراد بوعباش: الدولة والمجتمع، ص418.

الأمية، وتحسين المسكن والوضع الصحي وتحرير المرأة، انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومحاربة الإمبريالية»[1].

وفي الجانب الاجتماعي اهتم الميثاق بالمرأة الجزائرية، من خلال تعظيم دورها وإسهاماتها في الثورة، وضرورة إعطائها لمكانتها المستحقة. فيذكر: «**لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها، ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، ينبغي للحزب أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال إلى يومنا هذا لديه عقلية سلبية بشأن دور المرأة، فكل شيء يساعد وبأنماط مختلفة في نشر فكرة نقص المرأة وعجزها**»[2].

وفي الجانب الثقافي فيذكر محمد العربي ولد خليفة: « **وضع مؤتمر طرابلس الصياغة الأولى لنظرية التقدم الجزائرية، وخاصة عند تعرضه للمفهوم الجديد للثقافة، وربطه بالمهام المطلوبة من الطليعة الواعية**»، ومقاس الوعي من وجهة نظره، الرفض المطلق إلى كل مايمت بصلة لأي شكل من أشكال النزعة الذاتية، والمقصود هنا الارتجال وما يصاحبه من عدم الوضوح، وسوء تقدير الأمور والاكتفاء بالوقوف عند المظاهر البراقة والنزعة الأخلاقية، فهي من وجهة نظره نزعة الفكر المثالي والصبياني، فالوعي الوطني لديه مرتكزات يقوم عليها، وهي التصور الثوري للثقافة الجزائرية التي من المفروض أن تكون وطنية وثورية وعلمية[3].

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص42.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني.

3- محمد العربي ولد خليفة: الثورة الجزائرية ومكاسبها الباقية، مجلة المصادر العدد2، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص 85-86.

أما الشق الخاص باللغة العربية، نجد أن البرنامج أقر بأن اللغة العربية هي أساس الثقافة الجزائرية[1]، يذكر البيان: « **ستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية يتمثل في مرحلة أولى في إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقار لغتهم وقيمهم الوطنية**»[2].

المبحث الثاني: القيم الفكرية لمواثيق الثورة.

المطلب الأول: قيم الإسلام كعقيدة للثورة.

في الحقيقة إن مبادئ المجتمع الجزائري المعبرة عن أصالته، وعراقته نابعة بالأساس من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ومن تاريخنا الوطني المجيد، هذه المبادئ كان لها الأثر والانعكاس الجميل والمؤثر على شخصية مفجري الثورة التحريرية، في أخلاقياتهم وقيمهم وتوجهاتهم الإيديولوجية والفكرية، هذا التأثير اكسبهم وعيا مبكرا بقضيتهم الوطنية، وبوجوب وضرورة العمل مع بذل المزيد من الجهد لأجل إيجاد حلول لها، بإتباع أساليب ووسائل عدة من بينها ما هو عسكري وسياسي ودبلوماسي، وإعلامي ونفسي، كما لعب الإسلام دورا في ذلك. وهذا راجع إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

- الإسلام من مقومات المجتمع الأساسية، ومن أهم ثوابت الشخصية الوطنية الجزائرية.
- الإسلام جامع وشامل لكل أطياف المجتمع الجزائري[3].

1- سعيد عليوان: قيم الإسلام في مواثيق الثورة التحريرية من خلال بيان أول نوفمبر1954، ميثاق الصومام 1956، مؤتمر طرابلس1962، كتاب القيم الفكرية والإنسانية، المرجع السابق، ص42.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص40.

3- عدة بن داهة: العامل الديني وتأثيره على القدرات القتالية لمجاهدي ثورة أول نوفمبر1954، مجلة عصور الجديدة، العدد 9، منشورات مخبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، جامعة وهران، 2013، ص 129_130.

وبهذه الاعتبارات أدرك مفجرو الثورة أهمية الإسلام كسلاح قوي وفعال يمكن الارتكاز عليه لجلب النصر، وكدين تسامح وتعايش مع مختلف الطوائف والديانات، بمنحهم الحرية لممارسة شعائرهم الدينية وصلواتهم وتجارتهم دون مضايقات[1]، عملا بما أقره الإسلام والقرآن الكريم: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾[2] وعملا بسيرة الرسول الكريم في عهد دولته، فكان الإسلام حقا حاجزا وسدا أمام جل المحاولات الفرنسية الفاشلة لسلخ المجتمع الجزائري من مقوماته الإسلامية والعربية[3].

فمكانة الإسلام وروحانيته داخل وجدان المجتمع الجزائري، هو العمل الذي استغله صانعوا نوفمبر لخلق نوع من التبعية، والتعبئة الروحية للجماهير الجزائرية لخدمة الثورة التحريرية، فكان للإسلام قيمة روحية ودينية دافعة ومحرضة على المقاومة والنضال[4]، فأصبحت الإشارة إلى الجهاد أو الإسلام دافع يرغب الجزائري في حمل السلاح، والانضمام إلى الثورة، فالفرد الجزائري مسلم بطبعه، ومدرك لمعنى نداء الثورة ومفجريها، فالجهاد أمر مقدس أمر شرعه الله تعالى للدفاع عن الأرض والعرض[5].

لأجل ذلك حمل الجهاد معاني المقاومة والكفاح والاستشهاد لأجل التخلص من الاستعمار الفرنسي للحصول على الاستقلال، فمن المنطقي إذن أن يكتسب الجهاد مفهوم الدفاع عن الوطن والنفس والعرض، ضرورة حمايتهم[6].

تذكر جريدة المقاومة* شرحا لما تعنيه كلمة الجهاد في الثورة الجزائرية فتذكر: «**إن كلمة الجهاد تنسجم عندنا مع منتصف القرن20، فهي تعني قبل كل شيء الإرادة التي لا تتزحزح وتركيز الجهد وروح التضحية المطلقة حتى الاستشهاد في سبيل القضاء على النظم الرجعية**

1- المجاهد: العدد 8.

2 - سورة البقرة: الآية 256.

3- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 12.

4- سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص 339.

5- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 132.

6- عبد الله سعيد: العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، عدالة جبهة التحرير الوطني وأثرها على الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011، ج2، ص 88.

*- جريدة المقاومة: العدد 1.

القائمة، ولكن هذا المعنى لا يحمل شيئا من الحقد الديني أو العنصري، إن الجهاد هو الوطنية المتحررة المتفتحة»[1] ، فلو لم يتم التركيز على استخدام الشعائر والرموز الدينية والارتكاز للعاطفة الدينية لربما ما كان للثورة أن تحقق نوعا من الإجماع الشعبي[2].

الإسلام هو قلب الثورة التحريرية النابض بالمعاني الروحية في مفاهيمه، ومصطلحاته المجاهد والشهيد التي منحت الجزائريين ذلك الدافع القوي للتضحية بكل غال، ونفيس دون تردد أو خوف[3]، وبذلك أصبح الدين من أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في إنجاح الثورة التحريرية، ومن بين ما تضمنه بيان أو ل نوفمبر:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو ديني.

3- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها العربي والإسلامي[4].

انطلاقا من المبدأ الأول نجد أن واضعو البيان حاولوا التفرقة والتمييز بين الشعبين الجزائري والفرنسي، من خلال تبيان هوية المجتمع الجزائري العربية، والإسلامية القائمة على أساس من اللغة والثقافة العربية، غير أن ذلك لم يمنع أصحاب القرار، من القيام بالعمل كرد فعل على المحاولات الفرنسية لطمس هوية المجتمع الجزائري العربية والإسلامية، من خلال ربط الجزائر بماضيها وعالمها العربي والإسلامي[5].

ومن القيم الإسلامية الأخرى، نجد قيمة تصنف من القيم الإسلامية الإنسانية للثورة، وهي قيمة احترام حريات الآخر في الجانب الديني دون تمييز عرقي، أو ديني بتطبيق تعاليم القرآن الكريم

1- عبد الله شريط: المرجع السابق، ص111.

2- الطاهر سعود: الحركات الإسلامية في الجزائر، ص 277.

3- الطاهر سعود: الثورة الجزائرية والمسألة الإيديولوجية، ص61.

4- عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 133-134

5- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 222-223.

وسنة نبيه الشريف لقوله تعالى: ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** ﴾[1]، وهو خير دليل على ما يميز الدين الإسلامي عن غيره من الأديان الأخرى من مبادئ روح التسامح، والتعايش السلمي بين الديانات والأعراق، واحترام مقدسات الآخر دون التقليل من قيمتها أو مكانتها لدى الآخر[2].

أكد بيان نوفمبر على الانتماء الحضاري للمجتمع الجزائري على أساس هويتة العربية الإسلامية، وليس العنصري والعرقي أو التمييز الطائفي والديني، هذا الاعتراف بالحريات الدينية واحترام مقدسات الآخرين لا يعني بالضرورة التعدد اللغوي، لأن الهوية لا تقر إلا بلغة وطنية واحدة اللغة العربية وهي رمز الانتماء الحضاري والعروبي والإسلامي[3].

دائما في إطار الإسلام في بيان أو نوفمبر فقد حرص على وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي الإسلامي بقوله: «**تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي**» [4]، فيذكر سعد الله بهذا الخصوص: «**كلمة طبيعي لم ترد في المبادئ الإسلامية ولا في تحديد مفهوم القومية القائم على التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات المشار إليه، ومرة أخرى يشير البيان إلى مسألة الانتماء العربي والإسلامي في نطاق المغرب العربي وللمغرب العربي في الإطار العربي الإسلامي...**»[5].

أما منظور ميثاق الصومام للإسلام، فعلى الرغم من عدم الحديث عنه بصريح العبارة، إلى أن ذلك لم يمنع من الإشارة إليه في مواطن عدة، فالميثاق لم يمنع من الاهتمام بحقوق الأقليات في إطار تعاليم الإسلام السمحة، فتحدث الميثاق عن موقف الثورة من هذه الفئة:«**ليست غاية الثورة أن**

1 – سورة الكافرون: الآية 06.

2– عدة بن داهة: المرجع السابق، ص133.

3– فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 224.

4– نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص8.

5– أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، ص 80.

تلقي في البحر بالسكان الأوروبيين، ولكنها تحطيم نير الاستعمار الوحشي وليست الثورة الجزائرية حربا أهلية ولا حربا دينية»[1].

كما منح الأقلية الفرنسية الحرية والحق في الاختيار وفق رغبتهم وقناعاتهم، إما البقاء بالجزائر وبالتالي سيكون عليهم الاختيار بين جنسية وطنهم الأم ويعتبرون في هذه الحالة رعايا وأجانب، أو اختيار الجنسية الجزائرية، وهنا سيعتبرون جزائريين لهم حقوق وعليهم واجبات[2]، ويذكر الميثاق في كذلك: «**الأقلية الفرنسية على أساس الخيار بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الأجنبية لا يخص بنظام تفضيلي ولا جنسية مزدوجة جزائرية فرنسية**»[3].

لم يستثني الميثاق الأقلية اليهودية المتواجدة بالجزائر، بل خصهم بالحديث عنهم في مقرراته بقوله: «**إن أغلبية الجزائريين لم يعدوا الطائفة اليهودية ملتحقة بصف العدو بصفة نهائية...وقد برهنت الثورة الجزائرية بالفعل إنها جديرة بثقة الأقلية اليهودية وأنها جديرة بان تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة ولا تحتاج الثورة لاكتساب هذه الصفة إلى البحث عما يسجله تاريخ بلادنا من دلائل على التسامح الديني والتعاون في أرقى وظائف الدولة والتعايش الصادق النزيه**» [4].

يعتقد العديد من المؤرخين أن عدم الحديث عن الإسلام بصريح العبارة في ميثاق الصومام عكس بيان أول نوفمبر، راجع إلى أن الإسلام لا يحتاج أن يذكر أو يشار إليه، فالإسلام إيمان وعقيدة راسخة في وجدان الفرد الجزائري. وتأكيدا على ذلك أقر المؤتمر بضرورة إنشاء محاكم إسلامية للفصل في القضايا المتعلقة بالجزائريين بعيدا عن القضاء الفرنسي[5].

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص23.

2- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية، ص 180.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص 17.

4 - نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص24.

5- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية-قراءة نقدية-1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 175.

ميثاق الصومام حاول إبعاد شبهة الحرب الدينية على الثورة التحريرية، هذه المسألة من الممكن أن تستغلها الإدارة الفرنسية لتأليب الرأي العام العالمي بوصفها حربا عنصرية دينية ضد المسيحية[1]: «**ليست بحرب دينية إنها سير للأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية**»[2].

بالنظر إلى ميثاق طرابلس في مسألة الإسلام والدين، نجد تبنيه نفس الفكرة والطرح الذي أورده ميثاق الصومام من خلال الإشارة إلى الدين دون التصريح به، ومرد ذلك إلى نفس السبب الذي أوردناه في ميثاق الصومام، بالإضافة إلى أن صائغو ميثاق طرابلس معروفين بتوجههم اليساري الاشتراكي، وذلك مانلمسه في كتاباتهم ومؤلفاتهم التي تبين ذلك من بينهم: محمد حربي، محمد الصديق بن يحي، محمد لبجاوي.

المطلب الثاني: التوجه العروبي للثورة التحريرية.

نادت الثورة التحريرية في كافة مراحلها، بضرورة التضامن والهبَّات الشعبية بين الدول العربية لأجل القضاء على المستعمر بمختلف أشكاله، وصوره وبأي صفة كان للحصول على الاستقلال والحرية المنشودة[3]، فالثورة التحريرية والفكر الثوري مرتبطان أساسا بمبدأ السيادة الوطنية الكاملة الشاملة لكافة الجوانب، بما فيها المبدأ العروبي والإسلامي باعتباره أحد مقومات الأمة الجزائرية[4].

يذكر الفضيل الورثلاني حول التوجه العروبي للثورة ولقادتها فيقول:« **إن اللغة مظهر مقدس من مظاهر كرامة الأمة التي تحترم نفسها، وعنوان من عناوين مجدها ووجودها...واللغة العربية ليست لغة الجزائريين وحدهم، وإنما هي لغة الأمة العربية كافة وعنوان كرامتها ووجودها، فمن أهانها إنما يهين العرب أجمعين، هذا هو المنطق يوم كان للمنطق سلطان...**»[5]، وعلى الرغم من أن جل مواثيق الثورة دونت باللغة الفرنسية، فهذا لا يعني إهمالا أو تهميشا منهم للغة العربية، وإنما

1- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية، ص188-189.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص13.

3- جريدة المجاهد: العدد 113.

4- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 172.

5- الفضيل الورثلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 96.

القصد مخاطبة المستعمر بنفس لغته لأجل إيصال رسالة الثورة وأهدافها النبيلة إلى الرأي العام العالمي عامة والغربي والفرنسي بصفة خاصة[1].

الانتماء العروبي والشعور والإحساس بالهوية العربية الإسلامية أصبح قناعة، وإيمانا راسخا لدى محرري بيان أول نوفمبر من اجل العمل على تجسيد شعور الانتماء العربي الإسلامي[2]، فيذكر بيان أول نوفمبر:« **ستجد سندها الدبلوماسي خاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين** »[3]، فالبيان النوفمبري أكد على الإطار المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية، مع العمل على ربطها بدائرة المغرب العربي، البيان إذن يرى أن استقلال الجزائر مرهون بوحدة الأقطار المغاربية لشمال أفريقيا، مبديا أسفه على الأوضاع التي آلت إليها الأمور، خصوصا بالجزائر مما شكل عائقا لتحقيق وحدتها المغاربية وتجسيدها على أرض الواقع[4].

الوحدة العربية هي بمثابة حلم راود الجزائريين منذ فترة طويلة، وتجسد في محطات عدة من بينها محاربة الغزو المتتالي والمتعاقب على شمال أفريقيا من رومان وندال، بيزنطيين، فالقائد الأمازيغي ماسينيسا رفع شعار" **أفريقيا للأفريقيين**"، ونادى بالمبدأ الوطني الأفريقي قبل أن تعرفه أوروبا بعشرين قرنا، ليتجسد لنا مبدأ الوحدة المغاربية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية ابتداء من تسمية الحركة الاستقلالية لحزبها في البداية ب ن ش أ[5].

بيان نوفمبر لم ينسى التنويه بالمقاومة التونسية والمغربية فيذكر: «**أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال أفريقيا** »[6]، وزيادة على ذلك يؤكد بن بلة أن ثورة نوفمبر كانت عربية إسلامية من حيث المنطلقات، و الأهداف بحكم

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص272.

2 - نفسه: ص 277.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص7.

4- عبد الله مقلاتي: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، ط1، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ج6، ص 60.

5- مسعود خرنان: الوحدة المغاربية من خلال مواثيق الثورة الجزائرية، كتاب القيم الفكرية والإنسانية، ج1، ص 281-283.

6- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 7.

الشروط التي جمعتها مع المشرق العربي تحديدا مصر، باعتبارها من أوائل الدول التي قدمت دعمها للثورة التحريرية الجزائرية[1].

وبدوره أكد مؤتمر الصومام على ضرورة التضامن والوحدة العربية، فعلى الرغم من أن مختلف المراسلات بين قاد الثورة والمناشير الموجهة للشعب كانت بلغة ممزوجة بين الفصحى والدارجة، إلا أن بثها الإذاعي بصوت العرب بالقاهرة، إذاعة صوت الجزائر كان بلغة عربية فصيحة وسليمة، هذا الأمر سهل من انتشار اللغة العربية بين أفراد جيش التحرير فأصبحت وسيلة تخاطب وتواصل بينهم[2]، فيذكر الميثاق بهذا الخصوص:« **إن المستعمر قد عمد إلى خنق اللغة الوطنية التي تتكلمها الأغلبية الساحقة من المواطنين، وقد اختفى تعليمها العالي منذ بداية الغزو وبتشتيت الأساتذة والتلاميذ وقفل الجامعات وهدم المكتبات**»[3] .

كما دعا إلى توثيق الصلة مع القوى السياسية المغاربية باختلاف توجهاتها السياسية، فتأكيد الجبهة على بعدها المغاربي كان بغرض الحصول على الدعم الشعبي الذي تحتاجه الثورة التحريرية الجزائرية، بما فيها من إقرار على وحدة التضامن المغاربي خاصة في ظل استقلال تونس والمغرب[4]، ولأجل توحيد الجهود للضغط على الحكومة الفرنسية يذكر الميثاق:« **ولأجل تنسيق الجهود والمساعي التونسية المغاربية للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي، توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني، التضامن بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد المغاربي للشغل والاتحاد العام للعمال الجزائريين**»[5]

1- أحمد منصور: المصدر السابق، ص129.

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص273.

3- سفيان لوصيف: السياسة الثقافية في الجزائر الإيديولوجيا والممارسة، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2014، ص23.

4- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1945-1962، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، ج1، الجزائر، 2012، ص 63.

5- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص25.

كما أوكل ميثاق الصومام للمجالس الشعبية المنبثقة عنه مهام عدة من بينها:

– نشر إعلانات خاصة بإجبارية تعليم البنين باللغة العربية.

– إنشاء مدارس في مختلف المناطق الواقعة تحت سيطرة جبهة وجيش التحرير[1].

وذلك إدراك من قادة الثورة للسياسة الفرنسية المنتهجة بإصدارها مجموعة من القوانين، والإجراءات التي من شأنها أن تعمل على عزل الجبهة والثورة عن محيطها المغاربي، مع منح الاستقلال للعديد من مستعمراتها بأفريقيا وآسيا من بينها تونس والمغرب للحيلولة دون وقوع جبهة عسكرية موحدة بين المقاومة المسلحة بالريف المغربي والجزائر، والقضاء على وحدة الكفاح بالبلدان المغاربية الثلاثة[2].

يذكر ميثاق الصومام:«**تخلت الحكومة الاستعمارية عن الجمود وأوغلت في طريق البحث عن حل عاجل إذا دعت إليه أسباب استراتيجية هي: منع تكوين جبهة ثانية حقيقية بإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح في الريف المغربي وفي الجزائر، إلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال أفريقيا الثلاثة، عزل الثورة الجزائرية التي كانت صبغتها الشعبية تجعلها أشد خطرا**»[3] .

وبدوره حرص ميثاق طرابلس هو الآخر على الاهتمام باللغة العربية، فنص على: «**إعطاء اللغة العربية المعبرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجاعتها كلغة حضارة، لذلك فإنها سوف تعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف بإنسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لإدخالها في الحياة الفكرية وتربية الشعور الوطني فهي ستحارب هكذا الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي اللذين ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقارهم لغتهم وقيمهم الوطنية**»[4] .

1- عبد الحميد مهري: الجانب الإنشائي من الثورة الجزائرية، العدد 6، مجلة الآداب، السنة الخامسة، 1957، ص19.

2- سعيد خرنان: المرجع السابق، ص283-284.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص15.

4- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص40.

بذلك نجد أن اللغة العربية لعبت دورا مهما، في التصدي للحملة الفرنسية الممنهجة لسلخ المجتمع الجزائري من هويته، ونظرا لهذه الأهمية عمل ميثاق طرابلس على إقرارها لغة رسمية للجزائر على أساس أنها هي إحدى مظاهر الهوية الشخصية الجزائرية، ومظهر من مظاهر السيادة[1].

في إطار التوجه العروبي للثورة، ألح ميثاق طرابلس على أهمية الوحدة والتضامن العربي الذي لا يجب للجزائريين أن يخرجوا عن فلكه فيذكر: «**إن توسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في نفس الاتجاه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وأفريقيا**»[2].

المطلب الثالث: الديمقراطية كقيمة في تسيير وتنظيم الثورة.

يذكر فاضل الجمالي: «**إن الديمقراطية هي الاعتراف بأن كل فرد من أفراد الأمة والوطن شريك في ذلك الوطن، وان لكل فرد كرامته وله حقوقه وعليه واجباته، ومشاركة أبناء الأمة والوطن على اختلاف مذاهبهم وعناصرهم وأجناسهم، وطبقاتهم على قدم المساواة في اختيار نوع من يتولون الحكم بكل حرية وطمأنينة، ومشاركة المواطنين جميعا في تقرير أهداف الدولة، وفي تنفيذ مخططاتها مع احترام الأكثرية للأقلية، فتراعي حقوقها ولاسيما حقها في إبداء الرأي بكل حرية وأمان...وهذه المعايير هي التي تحكم النظام الديمقراطي الحقيقي الذي ينبثق الحكم فيه عن إرادة أغلبية أفراد الشعب بعد استشارته في جو حر ونزيه**»[3].

بذلك نجد أن الثورة التحريرية تجاوزت فكرة القضاء على النظام الاستعماري إلى أسمى وأرقى من ذلك، بتحقيق قيم عديدة من بينها الديمقراطية القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات بين

1- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 274.

2- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص47.

3- أحمد بن نعمان: هذه هي الثقافة، ط1، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1995، ص 209-210.

جميع أفراد المجتمع الجزائري، مع إعطاء حرية عقد التجمعات والتعبير وإبداء الرأي، إذن فالثورة الجزائرية هي ثورة ديمقراطية سواء من ناحية العمل أو من ناحية الديمقراطية كفكرة[1].

ديمقراطية الثورة بدأت من خلال اللقاءات، والنقاشات التي جمعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، هذه الاجتماعات انتهت بموافقة الأغلبية على تبني العمل الثوري، واختيار منسق وطني عن طريق إجراء انتخابات انتهت لصالح محمد بوضياف ليتولى مسؤولية الإعداد للثورة بمساعدة لجنة خماسية، التي عينت بدورها هي الأخرى عن طريق انتخابات، هذه اللجنة عملت وفق مبدأ القيادة الجماعية وهو من أهم مظاهر الديمقراطية[2]، وبناء على ذلك نجد أن جبهة التحرير تناولت الديمقراطية في بيان أول نوفمبر على أساس من الحرية، باعتبار أن الديمقراطية لا وجود لها في ظل غياب وانعدام للحرية وهي إحدى مقومات الديمقراطية[3].

محررو بيان أول نوفمبر عبروا عن هدفهم الأساسي وهو سياسي بالدرجة الأولى، الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أوديني، بمعنى استقلال في نواحي عدة فكري اجتماعي وسياسي وهو تصريح بالديمقراطية في البيان[4].

لم يخلو البيان من إشارات كثيرة للديمقراطية فوجه نداءه إلى كافة أفراد الشعب الجزائري باعتبار أنه صاحب القرار والسيادة فيذكر:« **أيها الشعب الجزائري، أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية، انتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا...نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية الفرصة أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون اعتبار آخر**»[5]، وهو إقرار صريح بالقيادة الجماعية واللامركزية في تسيير المناطق،

1- جريدة المجاهد: العدد10.

2- يوسف قاسمي: مواثيق الثورة، ص93_94.

3- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية للثورة التحريرية، ص92.

4- يوسف قاسمي، مواثيق الثورة، ص125.

5- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص7.

فالأمر كان مقصودا من قبل القائمين على الثورة لتجنيب الثورة النزاعات، حتى لا يكون مصيرها ما آلت إليه الحركة الوطنية الجزائرية، مما سيشكل خطرا على وحدة صف مناضلي الثورة التحريرية، وعلى استمراريتها لتحقيق أهدافها المنشودة[1].

ديمقراطية الثورة كذلك نلمسها من خلال تركيبتها البشرية والعناصر المنتمية لها، فهي لا تمثل تيارا أو حزبا بحد ذاته، فهي شاملة لجميع شرائح المجتمع الجزائري بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والاجتماعية المختلفة، لكن بشرط تخلي هذه الفئات على انتماءاتها السابقة، مع التزامها بمبادئ وتوجهات جبهة التحرير الوطني في أهدافها ومطالبها، فالديمقراطية التي ناشدتها الجبهة وسعت لأجل قيامها وتحقيقها هي تلك الديمقراطية القائمة والمتماشية بالتوازي مع مبادئ الوحدة، العدالة، المساواة بين كل أفراد المجتمع دون تفرقة أو تمييز[2].

الجزائر التي تتمتع بالديمقراطية والحرية والاستقلال هي ما يبحث عنه، وينشده الشعب الجزائري وقادة جبهة التحرير الوطني في ظل الحرية لجميع شرائح المجتمع الجزائري، فالديمقراطية في مفهومها تستلزم تمتع الإنسان بحريته، لأن الديمقراطية هي أن يكون الحكم بيد الشعب وفق مجموعة من التشريعات التي وجب على الحكومة تطبيقها لفائدة الشعب[3].

أورد بيان أول نوفمبر مبدأ الديمقراطية الخاص بتوفير ضمانات باحترام حرية الأقليات الدينية المتواجدة بالجزائر، هذا المبدأ كان كفيلا بجلب الدعم الخارجي للثورة من قبل العديد من الديمقراطيين في مختلف أنحاء العالم، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية[4].

كما ذكر البيان الأسباب التي دفعته إلى العمل المسلح من وجهة نظرهم، ومن بين الأسباب يذكر: «**إن غرضنا من نشر هذا البيان أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل**

1- محمد مجاود: المجالات الإنسانية في الثورة التحريرية، أعمال الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية، ص18.

2- أحسن بومالي: مظاهر من تنظيم جبهة التحرير، ص22.

3- أحمد بن نعمان: هذه هي الثقافة، ص 203.

4- سعد دحلب: المصدر السابق، ص 17.

وصحة وجهة نظرنا التي لا يزال الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي» [1]، فالمتمعن في هذه العبارة يجد أنها لا تخلو من المحتوى الشعبي الديمقراطي كمبدأ وممارسة.

البيان خاطب جل شرائح المجتمع الجزائري دون اعتبار للمكانة الاجتماعية والثروة، وتعويض القيادة الفردية بقيادة جماعية دون أن تسيئ للثورة، أو تعمل على إفشال المشروع الثوري، فأثبتت الثورة مصداقيتها للأعداء حتى يزول خوفهم مما ستؤول إليه الأحداث التي ستنعكس على وضعيته أعمالهم ومصالحهم بالبلاد[2].

وختم البيان نداءه: «**أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة وواجبكم هو أ تنظم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن تسترجع له حريته...**»[3]، ومضمونه أن محرري البيان وجهوا ندائهم للشعب لتأييدهم في عملهم بمباركة البيان. ويذكر كذلك: «**إن جبهة التحرير الوطني جبهتك، وانتصارها هو انتصارك**» . بمعنى القبول والموافقة على جبهة التحرير كتنظيم سياسي والعمل على دعمها وتوفير الحماية لها.

أما ديمقراطية ميثاق الصومام فقد بدأها بمكان انعقاد المؤتمر، فاختيار وادي الصومام تم بطريقة ديمقراطية على إثر عقد سلسلة من المناقشات والاستشارات، بما فيها قرارات المؤتمر المصادق عليها بإجماع الحاضرين إليه كممثلين ومندوبين عن مناطقهم.

ميثاق الصومام واكب بيان أول نوفمبر في إقراره بمبدأ القيادة و الإدارة الجماعية، ومنح قائد الولاية الصفتان السياسية والعسكرية. وتعيين ثلاث نواب مساعدين له[4]، فالقيادة الجماعية تحوي شروط عدة من بينها: الشرف، النزاهة، الشجاعة، عدم الخوف من الموت ولقاءه بصدر رحب[5]، هذه القيادة الجماعية عملت على تحديد مسؤوليات أفراد الثورة بالداخل والخارج، فأصبح المسؤول

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص7.

2- بخاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص232-233.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص8.

4- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص138.

5- أنيسة بركات: نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص99.

معروفا لديهم، وسلطة مركزية يخضع لها الجميع، فكل فرد أضحى عارفا بوظيفته ومهامه المنوطة به سواء بالداخل أو الخارج، فهي بمثابة إدارة وقيادة جماعية تسير أمور الثورة[1]، فيذكر ميثاق الصومام: «**ففي فترة من الزمن قصيرة جدا وقفت جبهة إلى التفوق على سائر الأحزاب السياسية الموجودة منذ عشرات السنين، ولم يحدث ذلك عرضا ومصادفة، ولكن كان نتيجة توفر الشروط الضرورية الآتية: منع النفوذ الشخصي، إقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء يتنزهون عن الرشوة شجعان لا يردهم الخطر ولا السن ولا رهبة الموت**»[2] .

كما نجد ملمحا آخر من ملامح الديمقراطية في ميثاق الصومام مسألة المجالس الشعبية المنتخبة، ومن بين المهام الموكلة لها القضايا الإسلامية، المالية، العدلية، الاقتصادية، الشرطة، مع الإقرار بإنشاء أجهزة للثورة المتمثلة في مؤسسات الثورة لجنة التنسيق والتنفيذ، والمجلس الوطني للثورة الذين يعملان على تنفيذ قراراتها وفق مبدأ التصويت الثوري، وهي من أهم مبادئ الديمقراطية[3].

تحدثت جريدة المجاهد عن الطابع الشعبي المعبر عن الديمقراطية، الذي يعد أهم طابع ميز الثورة التحريرية والأجهزة الإدارية للثورة، فجيش التحرير لم يكن من صلاحياته التدخل في عمل الأجهزة الثورية، وإنما وظيفته هي العمل على حمايتها ومساعدتها في أداء مهامها اتجاه الثورة والشعب الجزائري، ومعظم الأجهزة تعتمد في اجتماعاتها على طريقة المناقشة والإقناع والتصويت بأغلبية الأصوات[4].

يمكن اعتبار مشاركة المرأة في الثورة قيمة من قيم الديمقراطية التي سنها ميثاق الصومام، فسمح لها بالمشاركة في الثورة بتوليها مهام عدة كجندية، مسبلة، ممرضة، وفدائية، ويذكر ميثاق الصومام حول مشاركة المرأة:« **توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باطراد، وإنا لنحني بإعجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية والفتيات**

1- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص159.

2- يوسف قاسيمي: مواثيق الثورة، ص172.

3- محمد لحسن زغيدي: مؤتمر الصومام، ص 138-139.

4- جريدة المجاهد: العدد11.

والنساء والزوجات والأمهات، ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير بالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من اجل تحرير الوطن...» [1]، وهو اعتراف من المؤتمرين بإعجابهم بالحماس، والشجاعة التي أبدتها المرأة الجزائرية اتجاه الثورة التحريرية، ومشاركتها الفعلية بحمل السلاح والقتال إلى جانب إخوانهم المجاهدين[2].

من ملامح الديمقراطية كذلك التحاق مختلف الفئات الشعبية من فلاحين، عمال، شباب مثقفين بالثورة، ولأجل ذلك لم ينس المؤتمر ذكر أعدادها الكبيرة المنتسبة للثورة بمختلف رتبهم العسكرية مجاهدين، مسبلين، مما أضفى طابع الشعبية أحد مميزات الثورة، فالميثاق لم يميز بين هذه الفئات بقدر ما حرص على استقطاب قاعدة شعبية في أوساط الجماهير الجزائرية باعتبار أنه يعمل لأجل الحرية، وهي إحدى القيم الديمقراطية[3]، يذكر الميثاق:« **ينبغي لطبقة العمال أن تساهم مساهمة أقوى يكون لها الأثر البالغ في تطور الثورة السريع وفي قوتها ونجاحها النهائي...يمتاز الشباب الجزائري بما طبع عليه من النشاط والحيوية والإخلاص والبطولة، كما أنه يمتاز بأمر نادر وهو أنه يمثل ما يقرب من نصف مجموع السكان بسبب ازدياد المواليد بصفة استثنائية، ينتقل من مرحلة المراهنة إلى الحرية التي يصبوا إليها بولع وشغف مع ازدراء الخوف واستهانة بالموت**»[4].

أما بالنسبة لديمقراطية ميثاق طرابلس فأورد بشأنها:« **إن الفكر الديمقراطي لا يجب أن يكون مجرد تخمينات نظرية، انه يجب أن يتحقق في مؤسسات الدولة المحددة تحديدا جيدا وفي كل قطاعات الحياة الاجتماعية للبلاد، إن روح المسؤولية وهي المظهر الأوفى للفكر الديمقراطي يجب أن تحل في أي مكان محل مبدأ السلطة الذي كان جوهره إقطاعيا وميزته**

1- النصوص الأساسية لجبهة التحرير، ص22.

2- أنيسة بركات: المصدر السابق، ص 99.

3- رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية للثورة التحريرية، ص 118-119.

4- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص 20-21.

تسلطية»[1]، ويضيف أيضا:« **إن الكفاح يجب أن يترك مكانا للعقائدية وان الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلق الكفاح من اجل الاستقلال الوطني...** » .

الميثاق يقر بوجوب العمل على تحرير الفكر الديمقراطي من التخمينات النظرية، والعمل على تطبيقه وتحقيقه ضمن مؤسسات الدولة، مع تحليها بروح المسؤولية باعتبارها الأساس والمعبر للفكر الديمقراطي، وأن يحل محل السلطة ذات التوجه الإقطاعي التسلطي[2].

ميثاق طرابلس أعتبر النقابات بمثابة منظمات جماهيرية يجب أن تتمتع باستقلاليتها في العمل والتسيير، ودعا إلى الإقرار بحق الإضراب دون المساس بالثورة الاشتراكية، مع رفضه الاعتراف بصراع الطبقات.

كما دعا إلى تحرير المرأة من الصورة النمطية المرسومة في الأذهان، بالعمل على تحريرها من كل العوائق التي تقف حاجزا أمام تطور المرأة وانفتاحها. فيورد الميثاق: «**لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها ويقيدها، ولإشراكها إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد، ينبغي للحزب أن يقضي على كل عوائق تطور المرأة وتفتحها وأن يدعم عمل المنظمات النسوية، ولسوف يكون عمل الحزب ناجعا في هذا الميدان ولن ننسى أن مجتمعنا لا يزال لديه عقلية سلبية بشأن المرأة...وعلى الحزب أن يجعل تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وذلك بواسطة تخويل النساء مسؤوليات حزبية**»[3] .

المطلب الرابع: الاشتراكية.

كانت الاشتراكية محل جدل واسع بالنسبة لمواثيق الثورة التحريرية، من بينها مؤتمر الصومام وميثاقه الذي صيغ بأقلام ذات توجهات يسارية اشتراكية، وهو ما انعكس على محتوى الميثاق الذي

1- نصوص أساسية لجبهة التحرير، ص39.

2- نفسه، ص 39.

3 - نفسه، ص 46.

اتجه إلى علمانية الثورة، وتبنيها التوجه اليساري الاشتراكي من تغييب الإسلام بالحديث عنه صراحة والاكتفاء بالإشارة إليه.

لأجل ذلك كان ميثاق الصومام محل خلاف بين المؤرخين وصانعي مقرراته، فبعد سنتين من الثورة انقلبت كل المفاهيم الإيديولوجية للثورة المتبناة من قبل صانعي البيان النوفمبري، على الرغم من إعطاء العديد من المؤرخين مبررات لعبان في التوجه الجديد الذي عرفته الثورة لتدارك النقائص الحاصلة، بهدف إيضاح المعالم التي ستبنى عليها جزائر ما بعد الاستقلال[1]، هذه الأفكار تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري نتيجة انضمام الطلبة في الجامعات الفرنسية وليبراليين وشيوعيين المتأثرين بالرؤى والأطاريح الاشتراكية الماركسية، نتيجة انفتاح الثورة على مختلف الثقافات والتيارات السياسية-ماعدا الليبرالية الرأسمالية بسبب طبيعة عداء الجبهة لها-التي تضم نخبا جديدة من طلبة ومثقفين[2].

على الرغم من أهمية مؤتمر الصومام إلا أن مقررات ميثاقه لا تتفق مع بعض أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية، وما نادى به البيان النوفمبري[3]، فهذا التوجه الجديد لم يجد ذلك الصدى لدى العديد من قادة الثورة وعلى رأسهم أحمد بن بلة الذي أبان عن معارضته لميثاق الصومام في العديد من تصريحاته وخطاباته، من خلال اتهامه لعبان رمضان بإبعاد الدين والإسلام عن الثورة بجعلها علمانية بتبنيها لمبادئ الاشتراكية[4]، وفقا لما ورد في ميثاق الصومام:« **إنما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الاستقلال الوطني لإقامة جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقه بين جميع سكان الوطن بدون تفريق ولا تمييز**» [5].

1- الطاهر سعود: الثورة الجزائرية، ص 63-64.

2- فتح الدين بن آزواو: البعد العربي الإسلامي، ص 225-226.

3- سهيل الخالدي: جيل قسما، تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص120.

4- أحمد منصور: المصدر السابق، ص 129-130.

5- نصوص أساسية لجبهة التحرير.

كما اعتمد الميثاق على الطبقات الشعبية من عمال، وفلاحين باعتبار أن هذه الفئة ستتحول فيما بعد إلى قوى اشتراكية، وهو مايعبر عن ملمح اشتراكي في ميثاق الصومام[1].

لم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لمؤتمر طرابلس وميثاقه. يذكر توفيق الشاوي في هذا الشأن: «**كان محمد خيضر أول من وصل إلى الرباط بعد الإفراج عنهم، وأسر إلي أن بن بلة مازال في طرابلس بليبيا مشغولا مع مجموعة ذوي الفكر الاشتراكي يعدون مايسمونه" ميثاق طرابلس" وفهمت أن محمد خيضر غير مقتنع بهذا الفكر الذي يستغله مجموعة من المتفرنسين الجزائريين لأنهم يدعون إلى ما يسمونه الوحدة الاشتراكية ويقصدون به التحالف مع اليسار الفرنسي الذي هو الجناح الغربي للاشتراكية السوفياتية...وهدف كثير منهم أن تحل الاشتراكية محل الإسلام والوحدة العربية أن تكون عقبة في سبيلها عند الاقتضاء**» [2]، وعملا بذلك نصت وثيقة طرابلس على: « **الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية، وان الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب**» [3].

يرى العربي الزبيري أن هذا المصطلح هو جديد، ومختلف عما كان ينادي به بيان أول نوفمبر الذي يرى أن الثورة تكون ضمن الأطر الإسلامية، عكس ما دعا إليه ميثاق طرابلس، ورغم ذلك تم المصادقة على ميثاق طرابلس دون أن يناقش، لأن اهتمام غالبية الحضور كان منصبا على المكتب السياسي[4].

أما صالح بلحاج فيرى أن هذا الأمر كان متوقعا ومنتظرا بسبب العداء الذي تكنه الجبهة لليبرالية والبرجوازية فيذكر: «**أن هذا كان منتظرا في ظل العداء الأكثر صراحة ضد الليبرالية البرجوازية، ومع ذلك لم تنطق الدوائر الرسمية للجبهة باللفظ إلى غاية طرابلس وإقرار كتشييد**

1- عبد الله شريط: المرجع السابق، ص 153.

2- توفيق الشاوي: المصدر السابق، ص، 33.

3- نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، ص39.

4- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص 182-183.

في أطار المبادئ الاشتراكية طبعا هناك اختيار الاشتراكية دون الإيديولوجية والمقولات الأساسية للتحليل الماركسي من التحليل الطبقي للمجتمع وصراع الطبقات وأولوية الطبقة في المجتمع والحزب»[1].

في إطار إقراره بالاشتراكية اهتم ميثاق طرابلس بالثورة الزراعية، تطوير المنشآت الاقتصادية، التجارة الخارجية، تأميم الثروات المعدنية والطاقة والتصنيع، تحقيق العدالة الاجتماعية، محو الأمية، الاهتمام بالقطاع الصحي والاقتصاد.

كلمة الاشتراكية كانت فعلا محل خلاف بين المجتمعين حول توجهاتها، فهناك من يرى أن الاشتراكية لا تفرق عن الشيوعية، وهناك من يرى أنها اشتراكية إسلامية عن طريق تطبيق التعاليم الإسلامية، أما الرأي الآخر فيرى أن الاشتراكية المنشودة في الجزائر هي التي ستطبق على أساس الاشتراكية العلمية[2].

ومن خلال تتبعنا لمسألة علمانية الثورة وتبنيها النظام الاشتراكي في ميثاقي طرابلس والصومام، نجد أن هذا التبني خص الاشتراكية كنظام للاستفادة منه في الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون اعتناق الشيوعية كعقيدة ومذهب، فعلى الرغم من أن هذين الميثاقين لم يذكرا الدين صراحة إلا أنهما لا يخلوان من الإشارة إليه في مواطن عدة، وهذا ما يفند الطرح القائل بتبني الثورة الشيوعية كمذهب وعقيدة للثورة.

خلاصة:

على الرغم من الظروف المختلفة والمعوقات التي رافقت صياغة هذه المواثيق، إلا أنها تمكنت من إثراء إيديولوجيات الثورة بالعديد من النظم القيمية المختلفة، والمتنوعة المشارب جعلت منها أكثر تنظيما وأكثر سموا، هذا الإثراء القيمي مس مواطن مهمة وحساسة في الثورة التحريرية في جانبها

1- صالح بلحاج: المرجع السابق، ص 593.

2- إدريس فاضلي: جبهة التحرير عنوان ثورة ودليل أمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص135 .

الإسلامي، والعروبي، والديمقراطي وتوجهها الاشتراكي، وهي قيم شكلت عماد الثورة التحريرية ساهمت في سيرورة الحراك الثوري التحريري.

هذه المواثيق على الرغم من أنها مكملة لبعضها في منظومة القيم الواردة فيه، إلا أننا نجد بعض الاختلافات بين القيم من ميثاق لآخر، هذا الاختلاف راجع إلى فكر ووجهات نظر الأقلام التي صاغته متأثرة بخلفيتها السياسية والإيديولوجية في نضالها ضمن تيارات الحركة الوطنية، فالإسلام في منظور صائغي بيان أول نوفمبر مختلف عن الإسلام الذي صاغه واضعو ميثاق الصومام الذي دعا إلى الابتعاد عن الدين، وعلمانية الثورة لينتهي به المطاف إلى دولة في إطار المبادئ الاشتراكية.

بيان أول نوفمبر أولى أدبيات الثورة التحريرية، فتح الباب على مصراعيه لمختلف تيارات الحركة الوطنية للانضمام إلى الثورة، دون خلفية أي تبعية حزبية مع إعطاءه الشعب العديد من الحقوق الديمقراطية، بمنحه مكانته المستحقة وهي بادرة أولى من نوعها في تاريخ الجزائر الحديث بأن تعطى السلطة، والحكم للشعب الجزائري والمشاركة في تقرير مصيره وهو ما لم نلمسه في تيارات الحركة الوطنية.

كما أقر هذا البيان بالعديد من القيم التي شكلت في مضمونها منظومة قيمية زاخرة بمجموعة من الضوابط والأخلاقيات المسيرة للمجتمع الجزائري.

هذه المواثيق المنظر لها لم يلق جلها التجاوب والقبول على الأقل بالنسبة لعلمانية الثورة واشتراكيتها، فميثاق الصومام على الرغم من أنه جاء لتقييم سنتين من العمل الثوري، وعلى الرغم من أنه كان إنجازا حقيقيا على المستوى التنظيمي، إلا أنه تعرض للكثير من الانتقادات في محتواه الديني الذي اعتبره منتقدوه منعرجا خطيرا يهدد مسار الثورة التحريرية بسلخها عن هويتها الدينية، ليستمر هذا التوجه في ميثاق طرابلس الذي نادى بالمبادئ الاشتراكية، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمواثيق، إلا أننا لا يجب أن ننكر أن هذه المواثيق تركت بصمتها ولمستها الإيجابية في مسار الثورة التحريرية الجزائرية بإعطائها دفعا معنويا وتنظيميا جديدا.

خاتمة:

في الأخير يمكن الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات من بينها:

إن الحركة الوطنية بإيديولوجيتها وتوجهاتها السياسية أثبتت بحق أنها شكلت قاعدة خلفية وفكرية للثورة التحريرية الجزائرية، التي استقت من برامجها الكثير من المبادئ والأهداف جسدتها الثورة إلى منظومة قيمية سادت أوساط الثورة والجماهير الجزائرية.

جسدت الثورة الجزائرية قيم الإسلام بوضعها لضوابط وقيم أخلاقية تحدد سلوكيات أفراد جيش التحرير، وقادة الثورة في تعاملاتهم اليومية والحربية، فهذا التجسيد مكنها من خلق جهاز قضائي إسلامي لفك النزاعات والخصومات بين الجزائريين بعيدا عن النظم القضائية الفرنسية الجائرة.

استطاعت الثورة التحريرية تجسيد العديد من القيم المنظر لها في مواثيق الثورة على أرض الواقع وفي ساحات المعارك، فبالرغم من تعدد التوجهات الفكرية للأقلام التي صاغت مواثيقها إلا أن جلها أكدت على الطابع العروبي للثورة وللمجتمع الجزائري، وأكدت على تمسك الثورة بهويتها العربية والإسلامية، مجسدة هذا التوجه بالعلاقات التي ربطتها مع البلدان العربية من خلال دبلوماسيتها، وبعثاتها الطلابية للمعاهد العربية، أو من خلال مكاتب الجبهة المنتشرة عبر ربوع العالم، وتضامن الثورة مع القضايا العربية.

أعطت الثورة التحريرية مثالا حيا عن ديمقراطيتها بتحريرها للمرأة بمشاركتها إلى جانب الرجل في الثورة، وإعطائها مكانتها المستحقة، وحتى وإن لم يسمح لها بالمشاركة في الأمور السياسية ولم تتبوأ مراكز سياسية أو قيادية في الثورة التحريرية إلا انه يكفيها شرف السماح لها بحمل السلاح والمشاركة في المعارك إلى جانب إخوانها المجاهدين في ساحات المعارك وتخفيفها لآلام المجاهدين وتقديمها للإسعافات، فأعطت المرأة الجزائرية بحق أحسن نموذج على أن الحماسة الثورية والتشبع بالروح الوطنية ليست حكرا على الرجال فقط.

وبالرغم من تجسيد الثورة ومواثيقها لقيمة الديمقراطية المجسدة في مبدأ القيادة الجماعية، إلا أنها بقيت في بعض المواطن حبيسة قادتها الذين حاولوا الاستفراد بالقرارات، والاستيلاء على السلطة ضاربين مبدأ الديمقراطية، والقيادة الجماعية عرض الحائط، هذه التصرفات لقيت العديد من الانتقادات والمعارضة التي انتهت بالمواجهة المباشرة.

على الرغم من الإثراءات القيمية التي أوجدتها مواثيق الثورة، إلا أن جلها لم يلق القبول وطالته انتقادات عديدة من قبل المغيبين عن صياغة هذه المواثيق، باعتبارها تشكل خطر حقيقي على الثورة من وجهة نظرهم، من بينهم أحمد بن بلة الذي أبان عن رفضه لمقررات الصومام التي اعتبرها خطرا يهدد استمرارية الثورة ويحيدها عن مبادئها النوفمبرية

ويمكن القول أن الثورة التحريرية عرفت بقداستها في مخيلة الجزائريين وفي كتاباتهم، إلا أن هذا لم يمنع من وجود العديد من الأحداث التي وقعت في مجريات الثورة التحريرية، أدت إلى خلق صراعات، وإلى نوع من تصفية الحسابات الشخصية انتهت بالاغتيالات، وإراقة دماء الإخوة لأجل السيطرة على دوائر الحكم في الحكومة المؤقتة مغيبين مبدأ القيادة الجماعية، تصفية شيحاني البشير، عباس لغرور، وصراع الباءات والأمثلة كثيرة واستمرت هذه التصفيات إلى ما بعد الاستقلال بإعدام العقيد شعباني، واغتيال كريم بلقاسم في ألمانيا ومحمد خيضر في إسبانيا، هذه التصفيات شوهت ذلك الجانب القدسي المثالي والقيمي للثورة التحريرية الجزائرية.

الملحق رقم (01): تطور الفكر والنضال السياسي لفرحات عباس.[1]

Son « Manifeste » est signé par les Élus qui se rallient à l'Ordonnance du 7 mars 1944. Mais déçus par la première Assemblée Constituante dont ils attendaient la réalisation de leurs espoirs de faire accéder à la pleine citoyenneté tous les Musulmans algériens, ils s'effacent devant FERHAT ABBAS qu'ils appuient de leurs suffrages.

L'ÉVOLUTION DE FERHAT ABBAS

ABBAS s'engage en 1939 dans une unité combattante. Après sa démobilisation, il essaye de prendre contact avec le Gouvernement Général pour lui proposer des réformes ; il est éconduit et se retire jusqu'au débarquement allié.

Il pense que l'occasion est favorable. Pour sa rentrée en scène, il dépose, le 22 décembre 1942, un « Message des représentants Musulmans Algériens » dont le but est l'octroi d'un statut anti-colonialiste. Mais l'hiver 1942-1943 est une période trouble où le Gouvernement Français d'ALGER connaît les pires difficultés et ne prête guère attention au Message.

ABBAS renouvelle sa démarche quelques semaines plus tard. Il remet un « Manifeste du Peuple Algérien » (10 janvier 1943) recouvert de la signature des Élus et des Oulemas. Il rejette l'assimilation et réclame « une ALGÉRIE libre unie à une FRANCE libre ».

Le Manifeste demande :

- la participation effective et immédiate des Musulmans Algériens au gouvernement de leur pays,
- l'octroi d'une Constitution garantissant les libertés de tous les habitants,
- la suppression de la colonisation accompagnée d'une réforme agraire (1),
- la reconnaissance de l'arabe comme langue officielle.

Ces idées que les masses traduisent par indépendance sont répandues aussitôt par une active propagande que favorisent les difficultés économiques et qu'accentue le renouveau du P. P. A. après la libération de ses chefs.

Le discours du Général de GAULLE à CONSTANTINE le 12 décembre 1943 et l'ordonnance du 7 mars 1944 restent fidèles à la doctrine de l'assimilation. Les Élus seuls les admettent, ABBAS les repousse et fonde, dès le 15 mars, son parti « Les Amis du Manifeste et de la Liberté » (A. M. L.). Ce nouveau groupement a pour but :

- « créer un mouvement d'opinion en faveur du Manifeste,
- rendre familière l'idée d'une Nation Algérienne,
- rendre désirable la constitution en Algérie d'une République autonome fédérée à une République Française rénovée, anti-coloniale et anti-impérialiste ».

Pour développer son programme, ABBAS publie un journal hebdomadaire à grand tirage « ÉGALITÉ ».

(1) « Le caractère saillant et continu de la colonisation française, c'est la subordination de tout le pays à l'élément européen ».
« L'hostilité manifestée à l'égard de l'instruction des indigènes, la mise à l'index de toute l'élite musulmane, la suspicion pesant sur tout Musulman qui tente de penser et de réfléchir, tout cela traduit bien le sentiment constant du colon de maintenir l'indigène hors du droit commun ».
« La colonie française n'admet l'égalité avec l'Algérie musulmane que sur un seul plan : les sacrifices sur le champ de bataille... » (Manifeste du Peuple Algérien).
En fait, de 1943 à 1945, en ALGÉRIE, près de 20 % de la totalité de la population française (femmes comprises) a été mobilisée contre 2 % seulement des musulmans.

[1] – CAD –EAA: (1959-1967) Boit N°107, Cours Des Affaires indigénes, Les Mouvement Nationalistes en Algérie.

الملحق رقم (02): وحدة الجهود النضالية لأحزاب الحركة الوطنية (أحباب البيان وحزب الشعب وجمعية العلماء).[1]

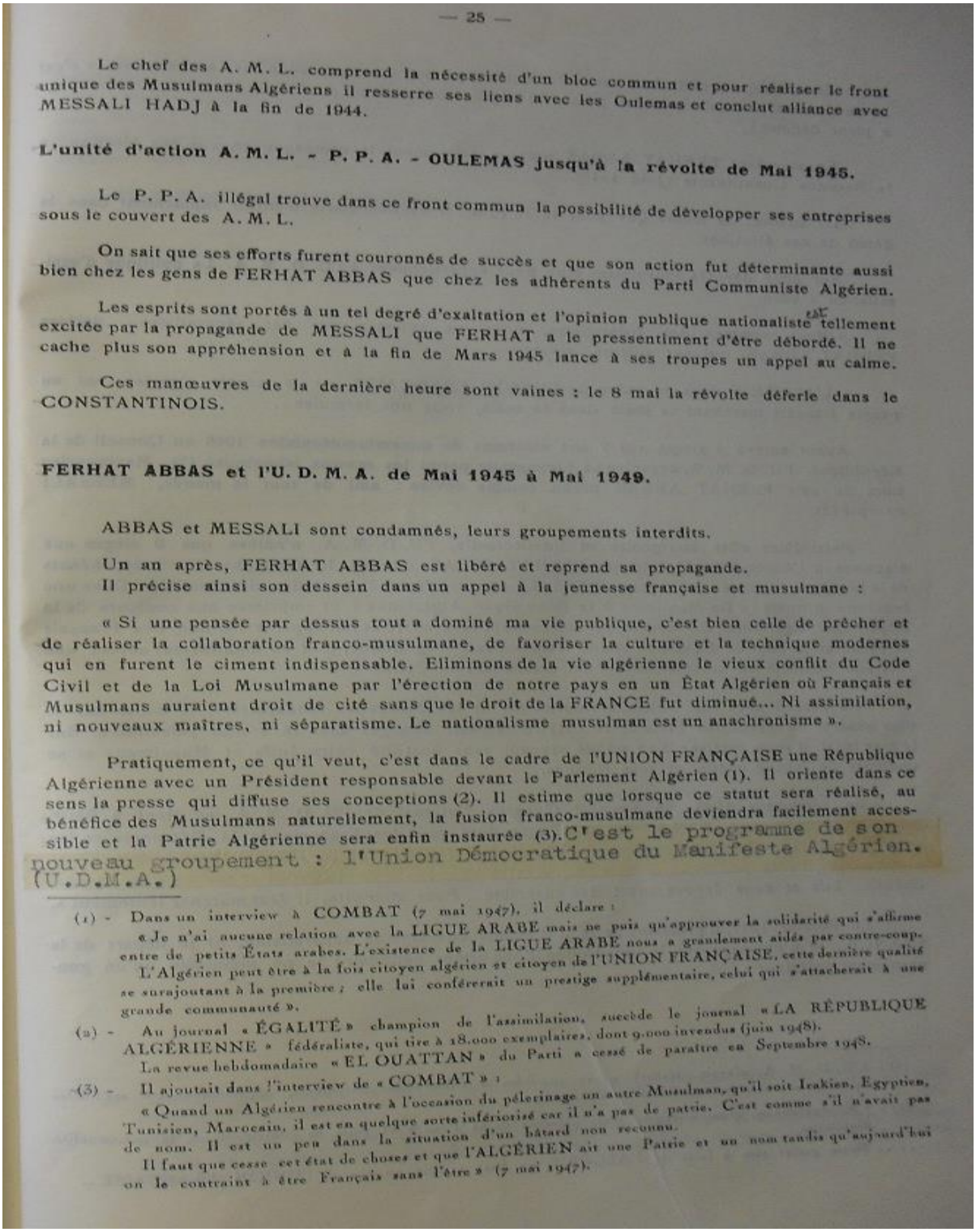

— 25 —

Le chef des A. M. L. comprend la nécessité d'un bloc commun et pour réaliser le front unique des Musulmans Algériens il resserre ses liens avec les Oulemas et conclut alliance avec MESSALI HADJ à la fin de 1944.

L'unité d'action A. M. L. - P. P. A. - OULEMAS jusqu'à la révolte de Mai 1945.

Le P. P. A. illégal trouve dans ce front commun la possibilité de développer ses entreprises sous le couvert des A. M. L.

On sait que ses efforts furent couronnés de succès et que son action fut déterminante aussi bien chez les gens de FERHAT ABBAS que chez les adhérents du Parti Communiste Algérien.

Les esprits sont portés à un tel degré d'exaltation et l'opinion publique nationaliste tellement excitée par la propagande de MESSALI que FERHAT a le pressentiment d'être débordé. Il ne cache plus son appréhension et à la fin de Mars 1945 lance à ses troupes un appel au calme.

Ces manœuvres de la dernière heure sont vaines : le 8 mai la révolte déferle dans le CONSTANTINOIS.

FERHAT ABBAS et l'U. D. M. A. de Mai 1945 à Mai 1949.

ABBAS et MESSALI sont condamnés, leurs groupements interdits.

Un an après, FERHAT ABBAS est libéré et reprend sa propagande.
Il précise ainsi son dessein dans un appel à la jeunesse française et musulmane :

« Si une pensée par dessus tout a dominé ma vie publique, c'est bien celle de prêcher et de réaliser la collaboration franco-musulmane, de favoriser la culture et la technique modernes qui en furent le ciment indispensable. Eliminons de la vie algérienne le vieux conflit du Code Civil et de la Loi Musulmane par l'érection de notre pays en un État Algérien où Français et Musulmans auraient droit de cité sans que le droit de la FRANCE fut diminué... Ni assimilation, ni nouveaux maîtres, ni séparatisme. Le nationalisme musulman est un anachronisme ».

Pratiquement, ce qu'il veut, c'est dans le cadre de l'UNION FRANÇAISE une République Algérienne avec un Président responsable devant le Parlement Algérien (1). Il oriente dans ce sens la presse qui diffuse ses conceptions (2). Il estime que lorsque ce statut sera réalisé, au bénéfice des Musulmans naturellement, la fusion franco-musulmane deviendra facilement accessible et la Patrie Algérienne sera enfin instaurée (3). C'est le programme de son nouveau groupement : l'Union Démocratique du Manifeste Algérien. (U.D.M.A.)

(1) - Dans un interview à COMBAT (7 mai 1947), il déclare :
« Je n'ai aucune relation avec la LIGUE ARABE mais ne puis qu'approuver la solidarité qui s'affirme entre de petits États arabes. L'existence de la LIGUE ARABE nous a grandement aidés par contre-coup. L'Algérien peut être à la fois citoyen algérien et citoyen de l'UNION FRANÇAISE, cette dernière qualité se surajoutant à la première ; elle lui conférerait un prestige supplémentaire, celui qui s'attacherait à une grande communauté ».

(2) - Au journal « ÉGALITÉ » champion de l'assimilation, succède le journal « LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE » fédéraliste, qui tire à 18.000 exemplaires, dont 9.000 invendus (juin 1948).
La revue hebdomadaire « EL OUATTAN » du Parti a cessé de paraître en Septembre 1948.

(3) - Il ajoutait dans l'interview de « COMBAT » :
« Quand un Algérien rencontre à l'occasion du pèlerinage un autre Musulman, qu'il soit Irakien, Egyptien, Tunisien, Marocain, il est en quelque sorte infériorisé car il n'a pas de patrie. C'est comme s'il n'avait pas de nom. Il est un peu dans la situation d'un bâtard non reconnu.
Il faut que cesse cet état de choses et que l'ALGÉRIEN ait une Patrie et un nom tandis qu'aujourd'hui on le contraint à être Français sans l'être » (7 mai 1947).

[1] – Cours Des Affaires indigénes, Les Mouvement Nationalistes en Algérie, op-cit.

الملحق رقم (03): جهود ابن باديس في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.[1]

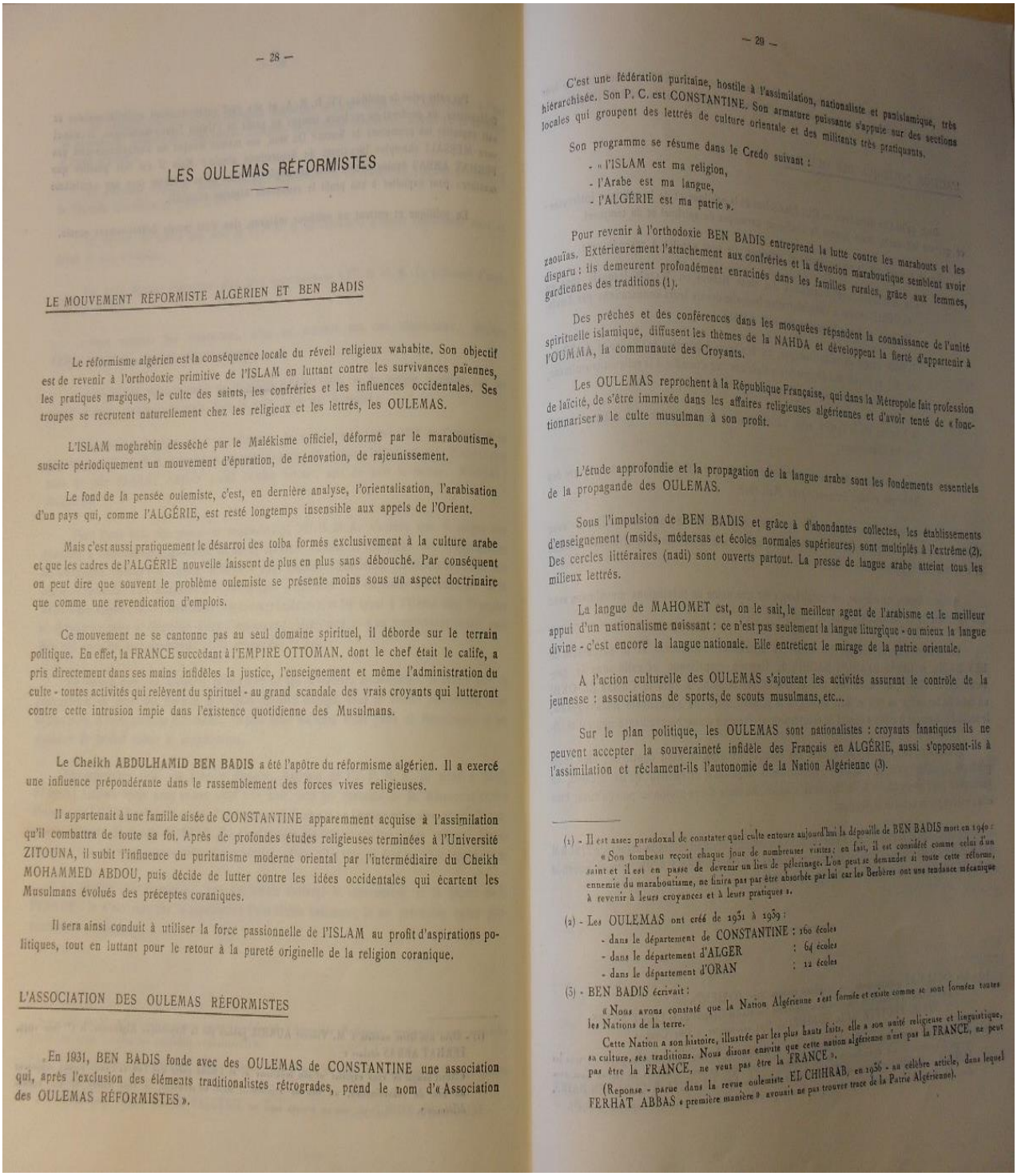

– 28 –

LES OULEMAS RÉFORMISTES

LE MOUVEMENT REFORMISTE ALGÉRIEN ET BEN BADIS

Le réformisme algérien est la conséquence locale du réveil religieux wahabite. Son objectif est de revenir à l'orthodoxie primitive de l'ISLAM en luttant contre les survivances païennes, les pratiques magiques, le culte des saints, les confréries et les influences occidentales. Ses troupes se recrutent naturellement chez les religieux et les lettrés, les OULEMAS.

L'ISLAM moghrebin desséché par le Malékisme officiel, déformé par le maraboutisme, suscite périodiquement un mouvement d'épuration, de rénovation, de rajeunissement.

Le fond de la pensée oulemiste, c'est, en dernière analyse, l'orientalisation, l'arabisation d'un pays qui, comme l'ALGÉRIE, est resté longtemps insensible aux appels de l'Orient.

Mais c'est aussi pratiquement le désarroi des tolba formés exclusivement à la culture arabe et que les cadres de l'ALGÉRIE nouvelle laissent de plus en plus sans débouché. Par conséquent on peut dire que souvent le problème oulemiste se présente moins sous un aspect doctrinaire que comme une revendication d'emplois.

Ce mouvement ne se cantonne pas au seul domaine spirituel, il déborde sur le terrain politique. En effet, la FRANCE succédant à l'EMPIRE OTTOMAN, dont le chef était le calife, a pris directement dans ses mains infidèles la justice, l'enseignement et même l'administration du culte - toutes activités qui relèvent du spirituel - au grand scandale des vrais croyants qui lutteront contre cette intrusion impie dans l'existence quotidienne des Musulmans.

Le Cheikh ABDULHAMID BEN BADIS a été l'apôtre du réformisme algérien. Il a exercé une influence prépondérante dans le rassemblement des forces vives religieuses.

Il appartenait à une famille aisée de CONSTANTINE apparemment acquise à l'assimilation qu'il combattra de toute sa foi. Après de profondes études religieuses terminées à l'Université ZITOUNA, il subit l'influence du puritanisme moderne oriental par l'intermédiaire du Cheikh MOHAMMED ABDOU, puis décide de lutter contre les idées occidentales qui écartent les Musulmans évolués des préceptes coraniques.

Il sera ainsi conduit à utiliser la force passionnelle de l'ISLAM au profit d'aspirations politiques, tout en luttant pour le retour à la pureté originelle de la religion coranique.

L'ASSOCIATION DES OULEMAS RÉFORMISTES

En 1931, BEN BADIS fonde avec des OULEMAS de CONSTANTINE une association qui, après l'exclusion des éléments traditionalistes rétrogrades, prend le nom d'« Association des OULEMAS RÉFORMISTES ».

– 29 –

C'est une fédération puritaine, hostile à l'assimilation, nationaliste et panislamique, très hiérarchisée. Son P. C. est CONSTANTINE. Son armature puissante s'appuie sur des sections locales qui groupent des lettrés de culture orientale et des militants très pratiquants.

Son programme se résume dans le Credo suivant :

- « l'ISLAM est ma religion,
- l'Arabe est ma langue,
- l'ALGÉRIE est ma patrie ».

Pour revenir à l'orthodoxie BEN BADIS entreprend la lutte contre les marabouts et les zaouïas. Extérieurement l'attachement aux confréries et la dévotion maraboutique semblent avoir disparu : ils demeurent profondément enracinés dans les familles rurales, grâce aux femmes, gardiennes des traditions (1).

Des prêches et des conférences dans les mosquées répandent la connaissance de l'unité spirituelle islamique, diffusent les thèmes de la NAHDA et développent la fierté d'appartenir à l'OUMMA, la communauté des Croyants.

Les OULEMAS reprochent à la République Française, qui dans la Métropole fait profession de laïcité, de s'être immixée dans les affaires religieuses algériennes et d'avoir tenté de « fonctionnariser » le culte musulman à son profit.

L'étude approfondie et la propagation de la langue arabe sont les fondements essentiels de la propagande des OULEMAS.

Sous l'impulsion de BEN BADIS et grâce à d'abondantes collectes, les établissements d'enseignement (msids, médersas et écoles normales supérieures) sont multipliés à l'extrême (2). Des cercles littéraires (nadi) sont ouverts partout. La presse de langue arabe atteint tous les milieux lettrés.

La langue de MAHOMET est, on le sait, le meilleur agent de l'arabisme et le meilleur appui d'un nationalisme naissant : ce n'est pas seulement la langue liturgique - ou mieux la langue divine - c'est encore la langue nationale. Elle entretient le mirage de la patrie orientale.

A l'action culturelle des OULEMAS s'ajoutent les activités assurant le contrôle de la jeunesse : associations de sports, de scouts musulmans, etc...

Sur le plan politique, les OULEMAS sont nationalistes : croyants fanatiques ils ne peuvent accepter la souveraineté infidèle des Français en ALGÉRIE, aussi s'opposent-ils à l'assimilation et réclament-ils l'autonomie de la Nation Algérienne (3).

(1) - Il est assez paradoxal de constater quel culte entoure aujourd'hui la dépouille de BEN BADIS mort en 1940 :
« Son tombeau reçoit chaque jour de nombreuses visites ; en fait, il est considéré comme celui d'un saint et il est en passe de devenir un lieu de pèlerinage. L'on peut se demander si toute cette réforme, ennemie du maraboutisme, ne finira pas par être absorbée par lui car les Berbères ont une tendance mécanique à revenir à leurs croyances et à leurs pratiques ».

(2) - Les OULEMAS ont créé de 1931 à 1939 :
- dans le département de CONSTANTINE : 160 écoles
- dans le département d'ALGER : 64 écoles
- dans le département d'ORAN : 12 écoles

(3) - BEN BADIS écrivait :
« Nous avons constaté que la Nation Algérienne s'est formée et existe comme se sont formées toutes les Nations de la terre.
Cette Nation a son histoire, illustrée par les plus hauts faits, elle a son unité religieuse et linguistique, sa culture, ses traditions. Nous disons ensuite que cette nation algérienne n'est pas la FRANCE, ne peut pas être la FRANCE, ne veut pas être la FRANCE ».
(Reponse - parue dans la revue oulemiste EL CHIHRAB, en 1936 - au célèbre article, dans lequel FERHAT ABBAS « première manière » avouait ne pas trouver trace de la Patrie Algérienne).

[1] – Cours Des Affaires indigénes, Les Mouvement Nationalistes en Algérie, op-cit.

الملحق رقم (04): محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة أوت 1957.

انعقد المؤتمر العادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لسنة1957 بالقاهرة يوم 28 أوت 1957.

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسون دقيقة مساء، الحاضرون هم: عبان، عباس، عمارة، بن عودة، بن طوبال، بن يحي، بومدين، بوصوف، دحلب، دهيلس، فرانسيس، كريم، لعموري، مزهودي، اوعمران، ثعالبي، توفيق المدني، يزيد، لمين، مهري، شريف محمود، عين فرحات عباس رئيس الجلسة ومحمد بن يحي كاتبا.

أعطى عبان رمضان قراءة لحصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ. في خضم المناقشات التي فتحت في هذه الجلسة قرر المجلس الوطني توسيع تنظيماته الإدارية.

لأجل ذلك تم التصويت بالأغلبية على إعلان المبادئ التالية:

- يتركب المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 54 عضوا. ويشكل الهيئة العليا للثورة ويجتمع مرة في السنة في دورة عادية، ويمكن أن يستدعى في دورة طارئة يختار من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية المطلقة، ويختار من طرف ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

- تكلف لجنة التنسيق والتنفيذ بتنفيذ السياسة الصادرة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تتبنى أو ترفض من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأغلبية ثلثي الأعضاء.

- صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ ممدودة حول كل المسائل، ماعدا تلك التي تلزم مستقبل البلاد ليست من اختصاصها، مثل المفاوضات، وقف الأعمال الحربية، الانحياز لكتلة أو لأخرى، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري إلخ... فهي من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

- لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

من جهة أخرى، دائما وفي نفس الأمر، صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية على الإجراء التالي:

- اعتبارا لكون الإخوة أوقفوا وسجنوا من بينهم الأشخاص الذين حضروا ونظموا وقرروا اندلاع الثورة ثورة أول نوفمبر 1954.

- اعتبارا لكون هؤلاء الإخوة لم يحضروا مؤتمر 20 أوت 1956 لأسباب خارجة عن إرادتهم.

- اعتبارا للفائدة العامة التي توجد في إخواننا، رغم سجنهم، والباقين مشتركين بالتنظيمات الإدارية والتنفيذية.

من جهة أخرى واعتبارا الكون التوسيع الذي يشمل ثورتنا يتطلب أن تكون التنظيمات الإدارية والتنفيذية تامة وموسعة.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقرر:

١- تعيين آيت احمد، بن بلة أبيطاط أوخيضر. أعضاء شرف في لجنة التنسيق والتنفيذ.

٢- تمديد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ٠٩ أعضاء و ٥٤ عضوا بالنسبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

من جانب آخر أولإزالة كل الالتباسات صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالأغلبية على الأجراء التالي:

- اعتبارا لكون أحد الحالات المؤكدة من طرف اجتماع ٢٠ أوت ١٩٥٦ أوصلت تأويلا مبهما.

- اعتبارا لكون الثورة الجزائرية يجب أن تقاد في الشفافية لتثبيت وحدة الشعب في المعركة كشرط أساسي.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعيد التأكيد:

١- كل أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحريري مع أو دون بذلة رسمية متساوون.

و بالتالي لا توجد أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج.

كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أصليون.

2- لا يزال هدف الثورة إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

امتنع عبان ودهيلس عند التصويت على إلغاء الاختلاف بين الداخل والخارج. بعد ذلك، باشر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بانتخاب تسعة أعضاء للجنة التنسيق والتنفيذ، كانوا قد اختيروا بالأغلبية:

عبـــان

عبـــاس

بن طوبـــال

بوصـــوف

كريـــم

لميـــن

محمـــود

مهـــــري

اوعمـران

في النهاية أعطى المجلس الوطني للثورة الجزائرية لجنة التنسيق و التنفيذ السلطات الكاملة لتعيين 20 عضوا جديدا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال اجتماعها القادم. وسوف يوضع المترشحون بالقرب من عباس، الكبير في العمر، في ثمان وأربعين ساعة بكل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية لتوضيح الرغبة.

رئيس الجلسة

الكاتب

فرحات عباس

محمد بن يحيى[1]

[1] - CAN : BOITE 184, P.V de la réunion du CNRA, (Caire aout 1957).

الملحق رقم (05): محضر مداولات لجنة التنسيق والتنفيذ، الذي نص في مقرراته على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة في أقرب وقت.[1]

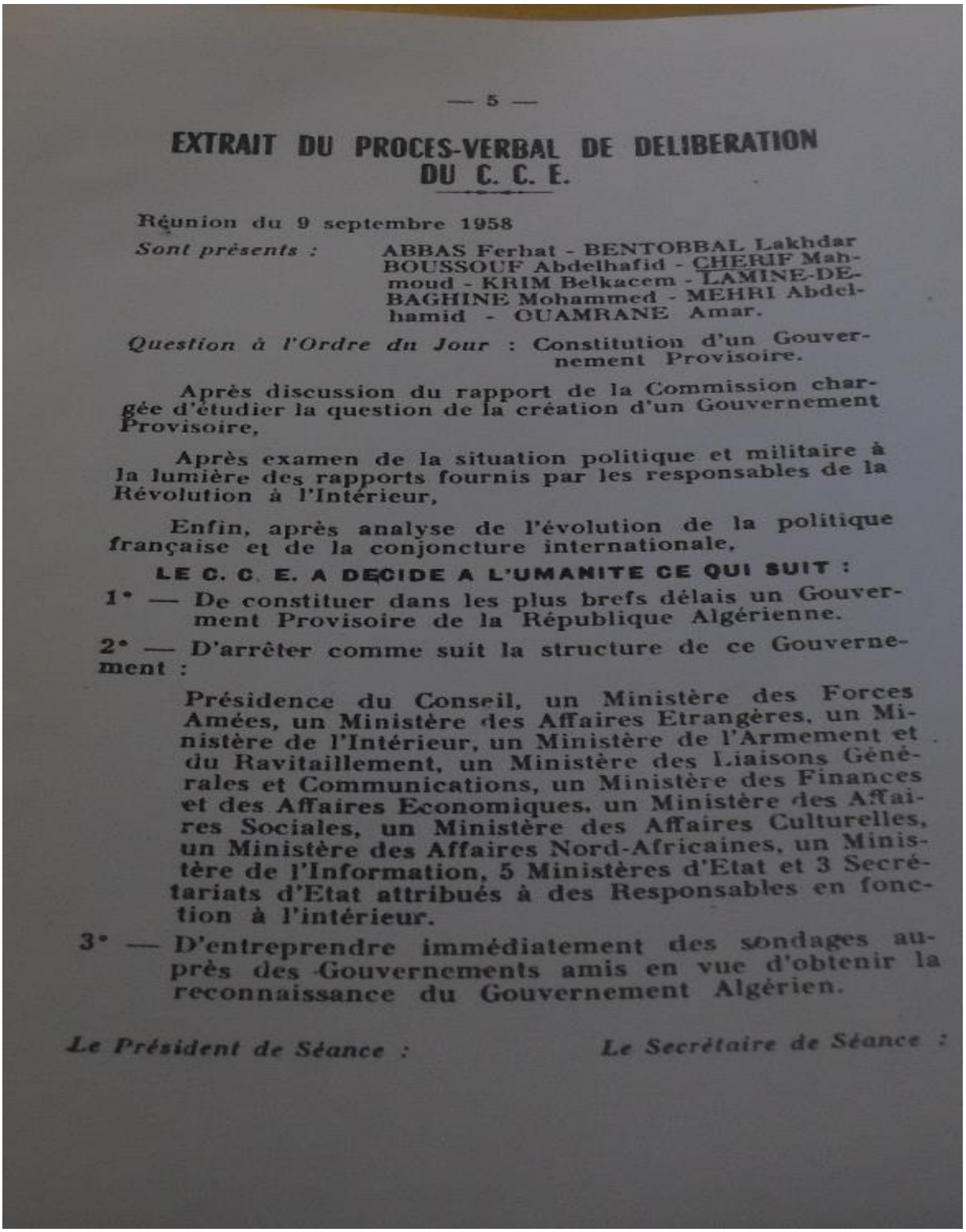

— 5 —

EXTRAIT DU PROCES-VERBAL DE DELIBERATION DU C. C. E.

Réunion du 9 septembre 1958

Sont présents : ABBAS Ferhat - BENTOBBAL Lakhdar BOUSSOUF Abdelhafid - CHERIF Mahmoud - KRIM Belkacem - LAMINE-DEBAGHINE Mohammed - MEHRI Abdelhamid - OUAMRANE Amar.

Question à l'Ordre du Jour : Constitution d'un Gouvernement Provisoire.

Après discussion du rapport de la Commission chargée d'étudier la question de la création d'un Gouvernement Provisoire,

Après examen de la situation politique et militaire à la lumière des rapports fournis par les responsables de la Révolution à l'Intérieur,

Enfin, après analyse de l'évolution de la politique française et de la conjoncture internationale,

LE C. C. E. A DECIDE A L'UMANITE CE QUI SUIT :

1° — De constituer dans les plus brefs délais un Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

2° — D'arrêter comme suit la structure de ce Gouvernement :

Présidence du Conseil, un Ministère des Forces Amées, un Ministère des Affaires Etrangères, un Ministère de l'Intérieur, un Ministère de l'Armement et du Ravitaillement, un Ministère des Liaisons Générales et Communications, un Ministère des Finances et des Affaires Economiques, un Ministère des Affaires Sociales, un Ministère des Affaires Culturelles, un Ministère des Affaires Nord-Africaines, un Ministère de l'Information, 5 Ministères d'Etat et 3 Secrétariats d'Etat attribués à des Responsables en fonction à l'intérieur.

3° — D'entreprendre immédiatement des sondages auprès des Gouvernements amis en vue d'obtenir la reconnaissance du Gouvernement Algérien.

Le Président de Séance : *Le Secrétaire de Séance :*

[1] – SHAT: Boite N°1H1740, (L'Algerie Partie integrant Du Maghreb), Proclamation du Gouvernement Provisoire de la Republique Algerienne, 1958

الملحق رقم (06): تشكيلة الحكومة المؤقتة الأولى.[1]

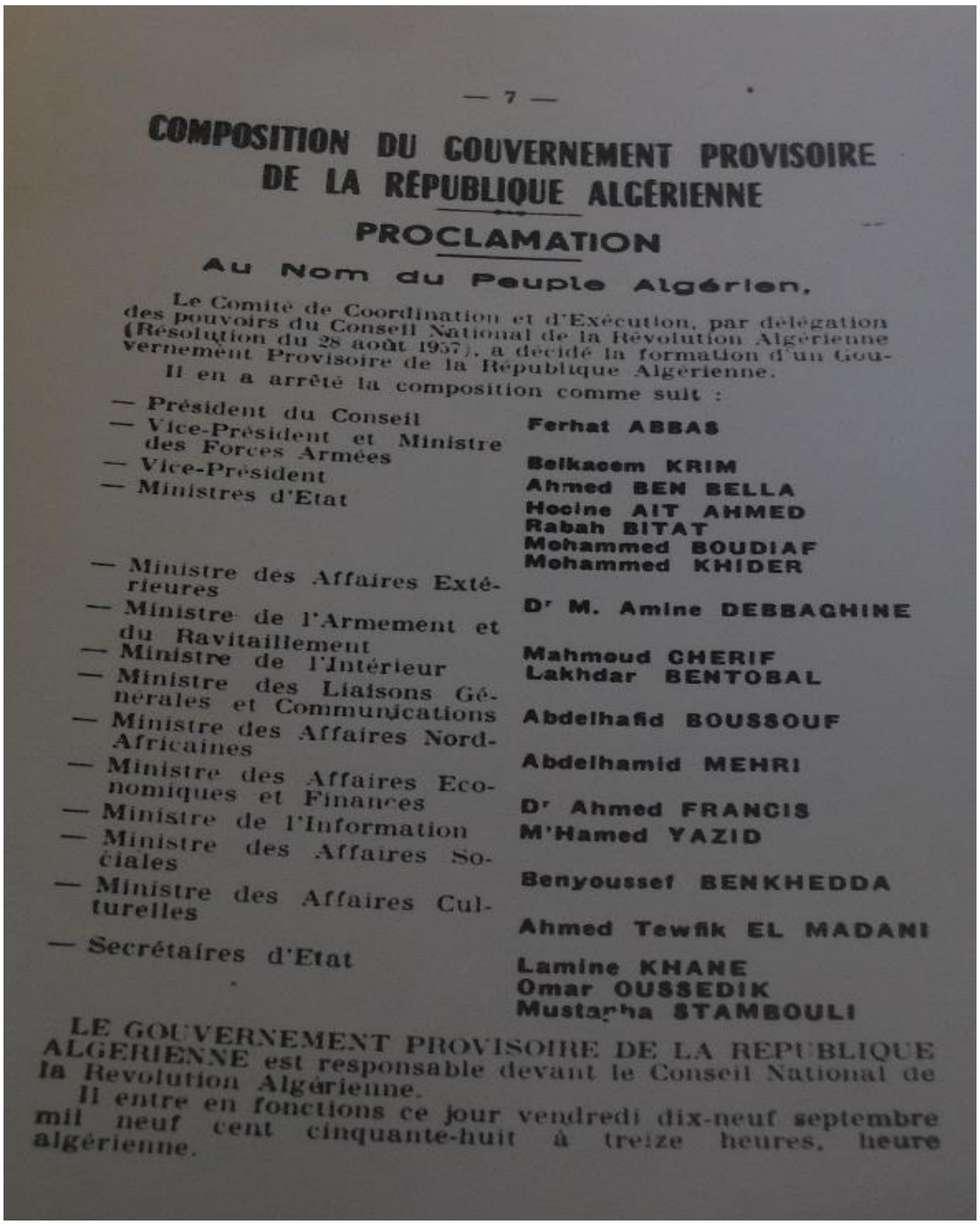

— 7 —

COMPOSITION DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

PROCLAMATION

Au Nom du Peuple Algérien,

Le Comité de Coordination et d'Exécution, par délégation des pouvoirs du Conseil National de la Révolution Algérienne (Résolution du 28 août 1957), a décidé la formation d'un Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

Il en a arrêté la composition comme suit :

— Président du Conseil	Ferhat ABBAS
— Vice-Président et Ministre des Forces Armées	Belkacem KRIM
— Vice-Président	Ahmed BEN BELLA
— Ministres d'Etat	Hocine AIT AHMED Rabah BITAT Mohammed BOUDIAF Mohammed KHIDER
— Ministre des Affaires Extérieures	Dr M. Amine DEBBAGHINE
— Ministre de l'Armement et du Ravitaillement	Mahmoud CHERIF
— Ministre de l'Intérieur	Lakhdar BENTOBAL
— Ministre des Liaisons Générales et Communications	Abdelhafid BOUSSOUF
— Ministre des Affaires Nord-Africaines	Abdelhamid MEHRI
— Ministre des Affaires Economiques et Finances	Dr Ahmed FRANCIS
— Ministre de l'Information	M'Hamed YAZID
— Ministre des Affaires Sociales	Benyoussef BENKHEDDA
— Ministre des Affaires Culturelles	Ahmed Tewfik EL MADANI
— Secrétaires d'Etat	Lamine KHANE Omar OUSSEDIK Mustapha STAMBOULI

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Revolution Algérienne.

Il entre en fonctions ce jour vendredi dix-neuf septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

[1] – L'Algerie Partie integrant Du Maghreb), Proclamation du Gouvernement Provisoire de la Republique Algerienne, 1958, op-cit.

الملحق رقم (07): مؤتمر طنجة المغاربي أفريل 1958، الذي ألح على حق الشعب الجزائري في الاستقلال.[1]

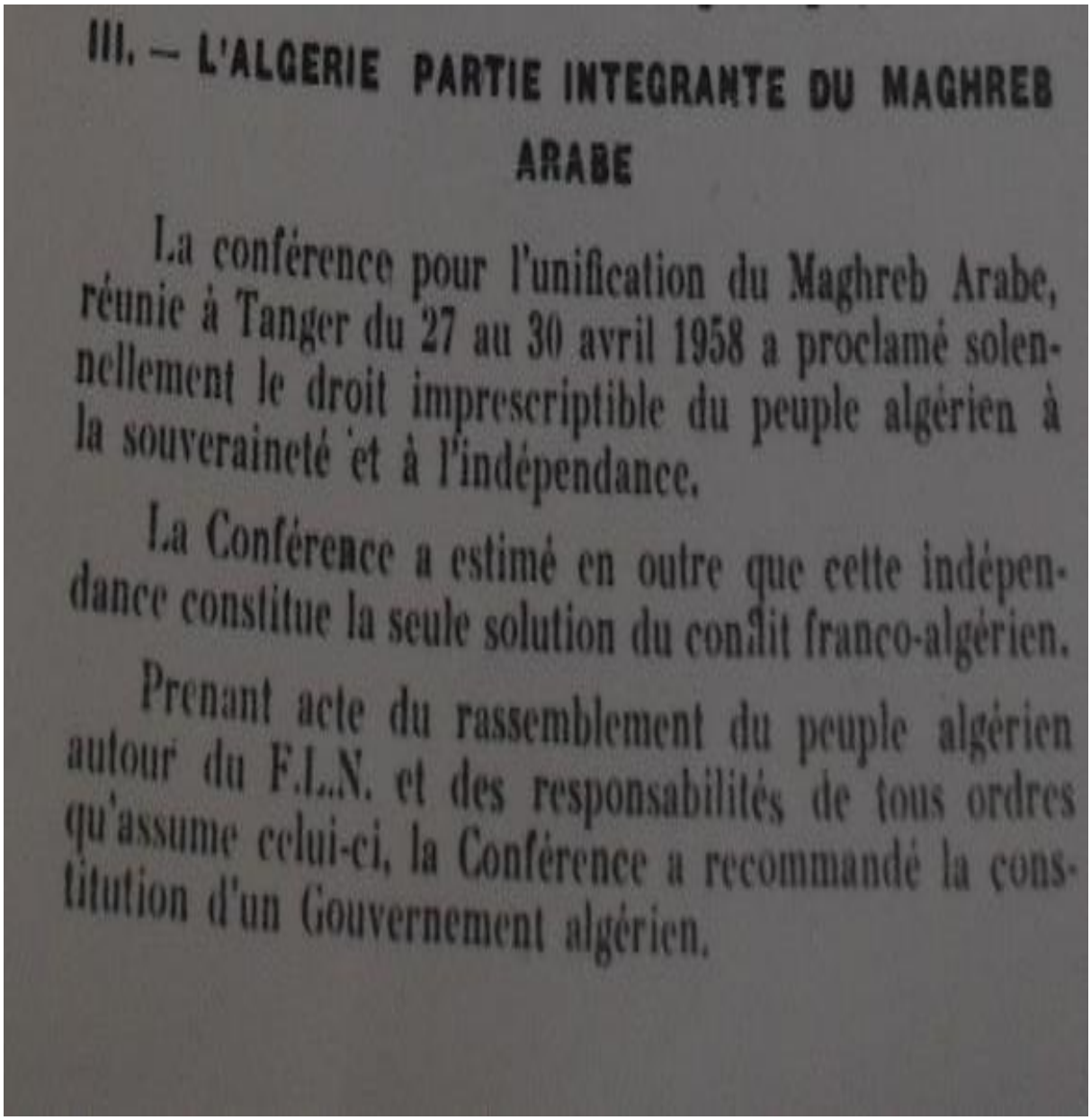

III. — L'ALGERIE PARTIE INTEGRANTE DU MAGHREB ARABE

La conférence pour l'unification du Maghreb Arabe, réunie à Tanger du 27 au 30 avril 1958 a proclamé solennellement le droit imprescriptible du peuple algérien à la souveraineté et à l'indépendance.

La Conférence a estimé en outre que cette indépendance constitue la seule solution du conflit franco-algérien.

Prenant acte du rassemblement du peuple algérien autour du F.L.N. et des responsabilités de tous ordres qu'assume celui-ci, la Conférence a recommandé la constitution d'un Gouvernement algérien.

[1] – L'Algerie Partie integrant Du Maghreb), Proclamation du Gouvernement Provisoire de la Republique Algerienne, 1958, op-cit.

الملحق رقم (08): وثيقة تبين التصريحات التي أدلى بها كل من كريم بلقاسم وفرحات عباس للصحافة الأجنبية دفاعا عن الثورة الجزائرية.[1]

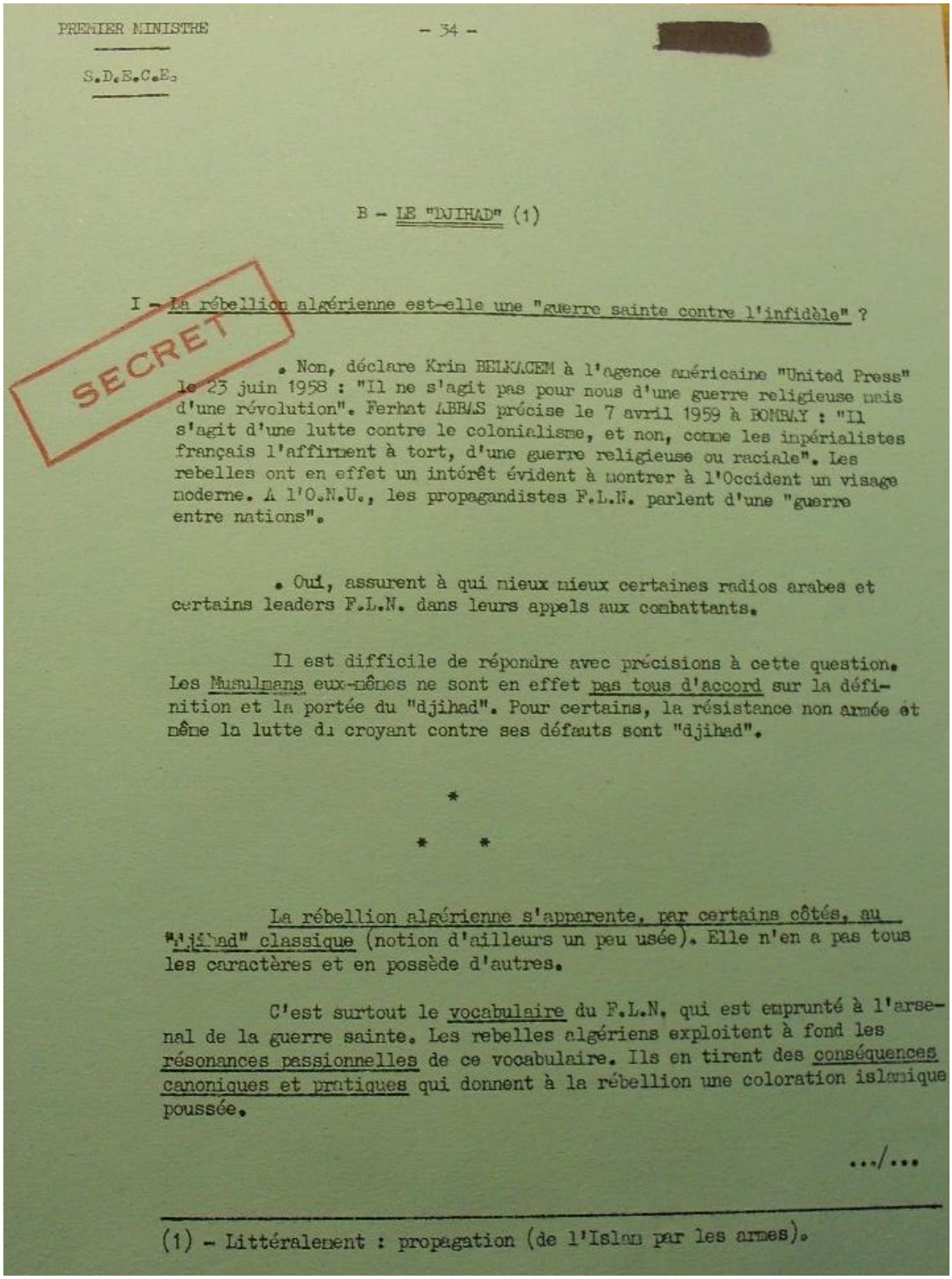

PREMIER MINISTRE — 34 —

S.D.E.C.E.

B - LE "DJIHAD" (1)

I - La rébellion algérienne est-elle une "guerre sainte contre l'infidèle" ?

SECRET

. Non, déclare Krim BELKACEM à l'agence américaine "United Press" le 23 juin 1958 : "Il ne s'agit pas pour nous d'une guerre religieuse mais d'une révolution". Ferhat ABBAS précise le 7 avril 1959 à BOMBAY : "Il s'agit d'une lutte contre le colonialisme, et non, comme les inpérialistes français l'affirment à tort, d'une guerre religieuse ou raciale". Les rebelles ont en effet un intérêt évident à montrer à l'Occident un visage moderne. A l'O.N.U., les propagandistes F.L.N. parlent d'une "guerre entre nations".

. Oui, assurent à qui mieux mieux certaines radios arabes et certains leaders F.L.N. dans leurs appels aux combattants.

Il est difficile de répondre avec précisions à cette question. Les Musulmans eux-mêmes ne sont en effet pas tous d'accord sur la définition et la portée du "djihad". Pour certains, la résistance non armée et même la lutte du croyant contre ses défauts sont "djihad".

*

* *

La rébellion algérienne s'apparente, par certains côtés, au "djihad" classique (notion d'ailleurs un peu usée). Elle n'en a pas tous les caractères et en possède d'autres.

C'est surtout le vocabulaire du F.L.N. qui est emprunté à l'arsenal de la guerre sainte. Les rebelles algériens exploitent à fond les résonances passionnelles de ce vocabulaire. Ils en tirent des conséquences canoniques et pratiques qui donnent à la rébellion une coloration islamique poussée.

.../...

(1) - Littéralement : propagation (de l'Islam par les armes).

[1] - CAD: (1953-1959), Boit N°27, Afrique- Le vant, Algerie, Notice D'information LE F.L.N, ET L'ISLAM.

الملحق رقم (09): مشاركة فرحات عباس في المؤتمر الإسلامي العالمي المنعقد بمدينة كراتشي الباكستانية أفريل 1959.[1]

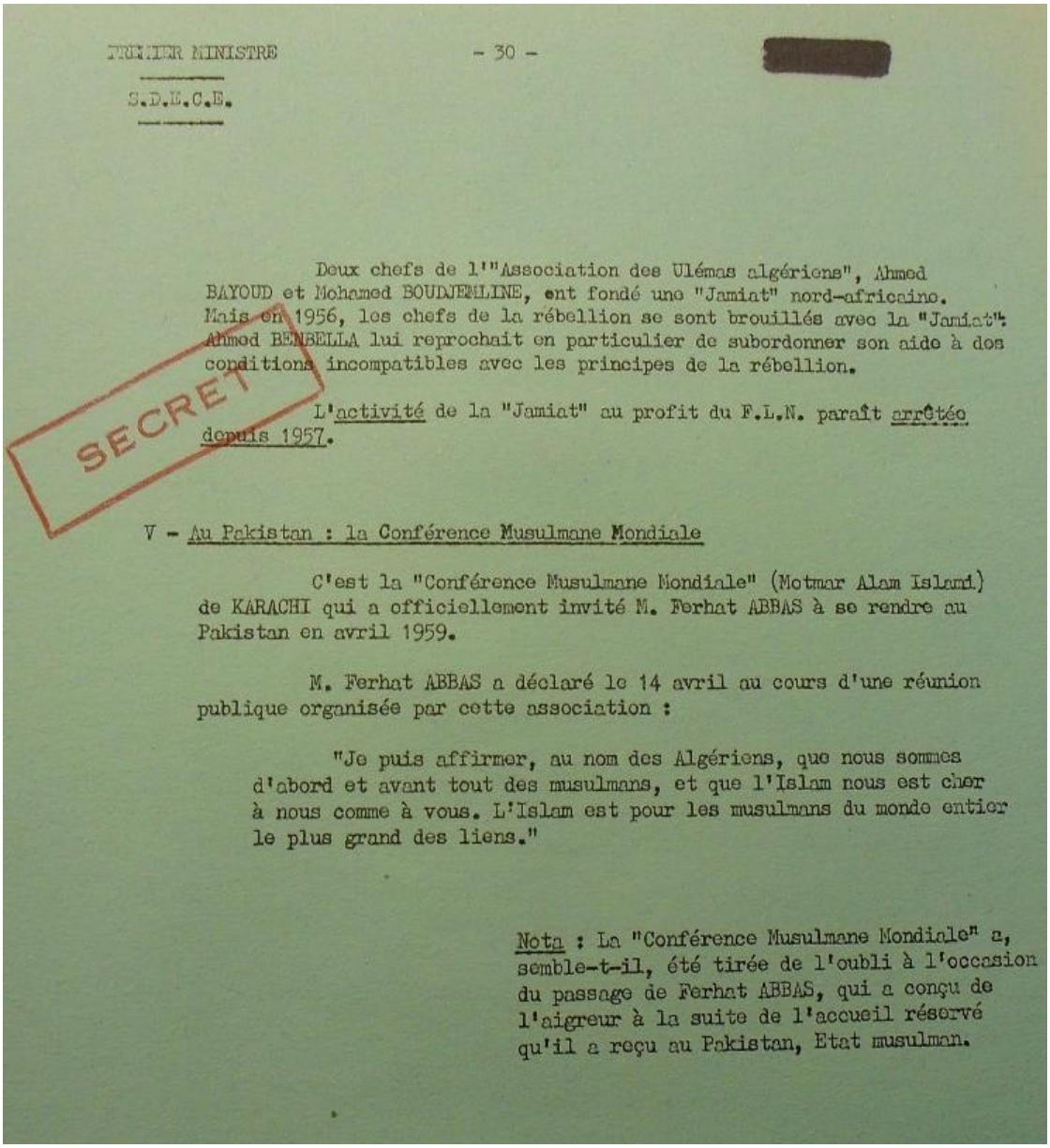

PREMIER MINISTRE - 30 -

S.D.E.C.E.

Deux chefs de l'"Association des Ulémas algériens", Ahmed BAYOUD et Mohamed BOUDJELLINE, ont fondé une "Jamiat" nord-africaine. Mais en 1956, les chefs de la rébellion se sont brouillés avec la "Jamiat": Ahmed BENBELLA lui reprochait en particulier de subordonner son aide à des conditions incompatibles avec les principes de la rébellion.

SECRET

L'activité de la "Jamiat" au profit du F.L.N. paraît arrêtée depuis 1957.

V - Au Pakistan : la Conférence Musulmane Mondiale

C'est la "Conférence Musulmane Mondiale" (Motmar Alam Island) de KARACHI qui a officiellement invité M. Ferhat ABBAS à se rendre au Pakistan en avril 1959.

M. Ferhat ABBAS a déclaré le 14 avril au cours d'une réunion publique organisée par cette association :

"Je puis affirmer, au nom des Algériens, que nous sommes d'abord et avant tout des musulmans, et que l'Islam nous est cher à nous comme à vous. L'Islam est pour les musulmans du monde entier le plus grand des liens."

Nota : La "Conférence Musulmane Mondiale" a, semble-t-il, été tirée de l'oubli à l'occasion du passage de Ferhat ABBAS, qui a conçu de l'aigreur à la suite de l'accueil réservé qu'il a reçu au Pakistan, Etat musulman.

[1] - Afrique- Le vant, Algerie, Notice D'information LE F.L.N, ET L'ISLAM, op-cit.

الملحق رقم (10): مراسلات الحكومة المؤقتة الخاصة بالمناسبات الدينية.[1]

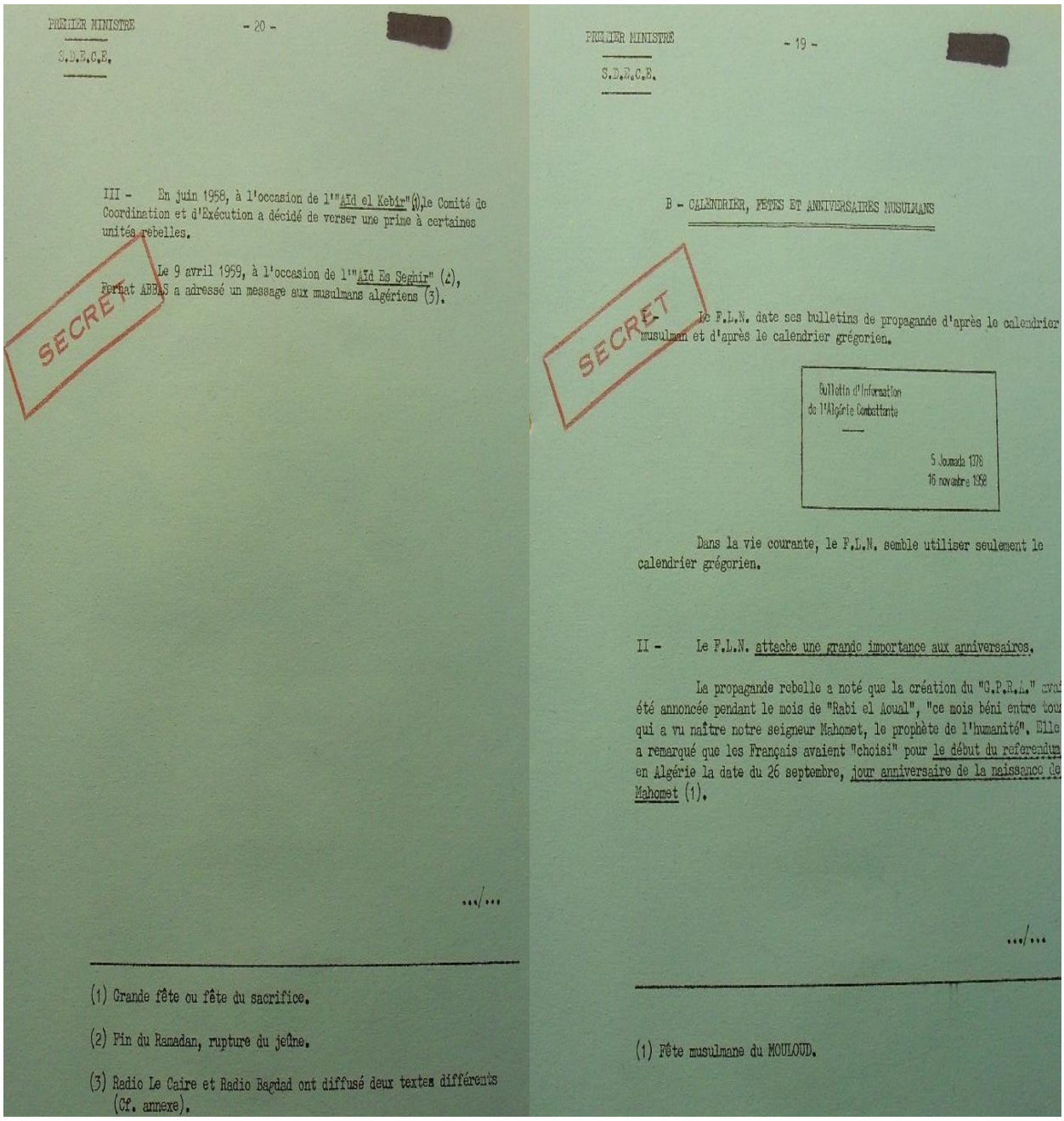

PREMIER MINISTRE - 20 -

S.D.E.C.E.

SECRET

III - En juin 1958, à l'occasion de l'"Aïd el Kebir" (1), le Comité de Coordination et d'Exécution a décidé de verser une prime à certaines unités rebelles.

Le 9 avril 1959, à l'occasion de l'"Aïd Es Seghir" (2), Ferhat ABBAS a adressé un message aux musulmans algériens (3).

.../...

(1) Grande fête ou fête du sacrifice.

(2) Fin du Ramadan, rupture du jeûne.

(3) Radio Le Caire et Radio Bagdad ont diffusé deux textes différents (Cf. annexe).

PREMIER MINISTRE - 19 -

S.D.E.C.E.

SECRET

B - CALENDRIER, FETES ET ANNIVERSAIRES MUSULMANS

I - Le F.L.N. date ses bulletins de propagande d'après le calendrier musulman et d'après le calendrier grégorien.

Bulletin d'Information de l'Algérie Combattante

5 Joumada 1378
16 novembre 1958

Dans la vie courante, le F.L.N. semble utiliser seulement le calendrier grégorien.

II - Le F.L.N. attache une grande importance aux anniversaires.

La propagande rebelle a noté que la création du "C.C.R.A." avai été annoncée pendant le mois de "Rabi el Aoual", "ce mois béni entre tou qui a vu naître notre seigneur Mahomet, le prophète de l'humanité". Elle a remarqué que les Français avaient "choisi" pour le début du referendum en Algérie la date du 26 septembre, jour anniversaire de la naissance de Mahomet (1).

.../...

(1) Fête musulmane du MOULOUD.

[1] - Afrique- Le vant, Algerie, Notice D'information, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op-cit.

الملحق رقم (11): وثيقة تبين إسهامات المرأة في الثورة التحريرية.[1]

PREMIER MINISTRE

S.D.E.C.E.

- 23 -

[redacted]

SECRET

Le F.L.N. fait pression sur les assistantes sociales musulmanes. Au nom de la patrie, des moeurs et de la religion, il dénonce les prostituées qui travaillent pour l'ennemi.

b) La propagande F.L.N. insiste sur le rôle de la femme dans la rébellion algérienne.

La "Voix des Arabes" assure que dans toutes les grandes périodes de l'histoire des Arabes, des femmes arabes se sont couvertes de gloire : l'héroïsme de la femme arabe resplendit pendant les périodes d'apogée de l'Islam.

L'"ennemi" a tenté de laisser la femme algérienne s'enliser dans des coutumes rétrogrades. Mais elle s'est réveillée de son long sommeil pour répondre à l'appel sacré de la patrie. Elle se trouve maintenant à l'avant-garde de la révolution.(Un chef rebelle note que les femmes sont "doublement révolutionnaires").

La femme algérienne est devenue chef de famille depuis que son époux a rejoint l'A.L.N.. Elle aide les veuves et les orphelins des combattants, les familles des prisonniers. Elle les conseille et avive leur foi.

La femme algérienne est entrée dans le combat. Elle aide les combattants, partage leurs plaisirs et leurs efforts, organise les liaisons, soigne les blessés, transporte les explosifs. Elle endosse l'uniforme du soldat, monte la garde à la place des combattants fatigués, porte des mitrailleuses, vide son chargeur sur l'ennemi (1).

Nota : Les états numériques des unités de l'A.L.N. décomptent les effectifs des combattantes.

.../...

(1) Ce paragraphe et les deux paragraphes qui le précèdent sont extraits :

- de l'émission "la Voix des Arabes" (27 août 1958);
- de l'émission "la Voix de l'Algérie Combattante" (Radio-Maroc, 11 juillet 1958).

[1] - Afrique- Le vant, Algerie, Notice D'information, LE F.L.N, ET L'ISLAM, op-cit.

الأرشيف:

-نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954_1962، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ، الجزائر، 1976

-مركز الأرشيف الوطني الجزائري:

-CAN : Center Des Archives Nationales (Alger).

-مركز الأرشيف الدبلوماسي باريس:

-CA D : Cente D'Archives Diplomatique (paris).

-SEAA : Secrétariat D'Etat Aux Affaires Algériennes

-أرشيف مصلحة التاريخ للجيش البري بباريس:

- SHAT: Service D' Historique DE L' Armée De Terre(paris).

محاضر اجتماعات جبهة التحرير الوطني:

-1er Congrés du F.L.N. 16 Avril 1964.

المؤلفات باللغة العربية:

1. الإبراهيمي البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي1929_1940، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997
2. ابن العقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
3. إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الجزائر 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

4. أندري جوليان شارل، أفريقيا الشمالية تسير، ترجمة المنجي سليم، الطيب لمهيري وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976
5. أوزقان عمار، الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر، ترجمة ميشال سطوف ، سهيلة بينشو، علي عراب، دار القصبة، الجزائر، 2005.
6. بجاوي محمد، حقائق عن الثورة الجزائرية، تونس، 1971.
7. بركات أنيسة، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
8. بسيوني رسلان صلاح الدين، القيم في الإسلام بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة، القاهرة، 1990.
9. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989، دار المعرفة، ج1، الجزائر، 2006.
10. البلاسي نبيل أحمد، الاتجاه العربي والإسلامي، ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.
11. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009.
12. بلعيد رابح، الحركة الوطنية الجزائرية1945_1954، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015
13. بن بلة أحمد ، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف لخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، لبنان، دت.
14. بن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، مصر، د ت.
15. بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، ط2، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

16. بن نعمان أحمد، جهاد الجزائر، حقائق ومغالطات الجغرافيا، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 21.
17. بن نعمان أحمد، هذه هي الثقافة، ط1، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1995، ص ص 209_210.
18. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.
19. تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، ترجمة علي السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010 .
20. توفيق المدني أحمد، حياة كفاح في الجزائر1925-1954، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت، ج2
21. توفيق المدني أحمد، حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ج3.
22. ثنيو نورالدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015..
23. جرجيس أحمد، جندي سليمان، الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث الاشتراكي1954-1962، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001
24. جغابة محمد، بيان أول نوفمبر دعوة للحرب رسالة للسلام قراءة في البيان، دار هومة، الجزائر، 1999.
25. جغلول عبد القادر، الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1984.
26. جليسبي جوان، الجزائر الثائرة، نيويورك، 1960.

27. الجنيدي خليفة، حوار حول الثورة، إشراف عبد القادر نور، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
28. جودي بوطمين الأخضر، مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1993.
29. الحاج مصالي، مذكرات مصالي الحاج1898-1938، ترجمة محمد المعراجي، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
30. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
31. حربي محمد، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط 1، دار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان، 1983.
32. حربي محمد، حياة تحد وصمود مذكرات سياسية1945-1962، ترجمة علي قسايسة وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
33. حسين عبد الرزاق، التجربة الاشتراكية في الجزائر، الإتحاد الاشتراكي العربي، دن، دت.
34. حمانة بخاري، فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
35. حمدادو محمد الهادي، أضواء على حادثة يخت دينا ومركب اتوس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
36. حميدي أبو بكر الصديق، قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
37. الخالدي سهيل، جيل قسما، تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، ط1، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
38. الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، الجزائر، 1986.
39. خليفة محمد، حديث معرفي شامل مع أحمد بن بلة، دار الترناتيق للنشر، الجزائر، 1985.

40. الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، قسنطينة، الجزائر، 1975.

41. خيثر عبد النور، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007.

42. داهش محمد علي، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2004.

43. دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات سعد دحلب، الجزائر، 2007.

44. الدوري عبد العزيز، الجذور التاريخية للقومية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008

45. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.

46. رخيلة عامر، 8ماي1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د ت.

47. الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.

48. الزبيري محمد العربي، حزب الشعب الجزائري من الشرف إلى العلف، تشريح الأمة، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.

49. الزبيري محمد العربي تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.

50. الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

51. زغلول سعد، عشت مع ثوار الجزائر، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، د ت.
52. زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
53. زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
54. سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج2.
55. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، دار البصائر، الجزائر، 2007، ج10.
56. سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية1900_1930، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج2.
57. سعدالله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج3.
58. سعود الطاهر، الحركات الإسلامية في الجزائر، الجذور التاريخية والفكرية، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
59. سعيد عبد الله، العدالة في الجزائر من الأصول إلى اليوم، عدالة جبهة التحرير الوطني وأثرها على الدولة الجزائرية، مؤسسة نيسو للنشر والإشهار، الجزائر، 2011.
60. الشاوي توفيق، مذكرات نصف قرن من العمل الاسلامي1945-1995، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1998.
61. شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية1919_1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

62. شريط عبد الله، مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

63. الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين،ترجمة حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003

64. صاري الجيلالي، قداش محفوظ، بن حراث عبد القادر، المقاومة السياسية1900-1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

65. صالحي منى، نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية1954_1962، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر.

66. عابد الجابري محمد ، الديمقراطية وحقوق الإنسان، كتاب في جريدة اليونيسكو، العدد95، 2006.

67. عابد الجابري محمد، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي(المغرب، تونس، الجزائر)، ط2، منتدى الفكر العربي، الأردن، 1990.

68. عباس فرحات، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2005.

69. عباس محمد، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2 منقحة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2014.

70. عباس محمد، الثورة الجزائرية من الفكرة إلى النصر، ط2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

71. عبد الرحمن طه، تعددية القيم ما مداها؟ وما حدودها؟، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، 2001.

72. العقاد محمود عباس، الديمقراطية في الإسلام، ط3، دار المعارف، د ت.

73. عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002 .

74. الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، المغرب، 2003.

75. فاضلي إدريس، جبهة التحرير عنوان ثورة ودليل أمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

76. فانون فرانز، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة ذوقان قرفوط، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2004.

77. قداش محفوظ، قنانش محفوظ، حزب الشعب الجزائري 1937-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

78. قنانش محمد ، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

79. قنانش محمد، أفاق مغاربية، المسيرة الوطنية ,أحداث 8ماي1945، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.

80. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962 ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

81. كيوان عبد الرحمن، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2007،

82. لحسن محمد الشريف، عناصر للذاكرة حتى لاينسى أحد من المنظمة الخاصة1947إلى الاستقلال5جويلية 1962، دار القصبة، الجزائر 2009.

83. لعبدة محمد، مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد إصلاحي، ط1، دار القلم، دمشق، 2006.

84. لوصيف سفيان، السياسة الثقافية في الجزائر الإيديولوجيا والممارسة، ط1، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2014.

85. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

86. مالك رضا، الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية1950-1952، ط1، ترجمة فارس غضوب ، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2003.

87. مجموعة مؤلفين، القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003 .

88. مجموعة مؤلفين، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، منشورات مخبر الدراسات الفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

89. محساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود، محمد عباس، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، الجزائر، 2002 .

90. مراد علي، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي من 1925-1940، ترجمة محمد يحياتن، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

91. مريوش أحمد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مؤسسة كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ج1، الجزائر، 2013.

92. معمري خالفة، عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

93. مقلاتي عبد الله ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

94. مقلاتي عبد الله ، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، موسوعة تاريخ الجزائر، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

95. مقلاتي عبد الله ، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

96. مقلاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، دار السبيل، الجزائر، 2009.

97. مقلاتي عبد الله ، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية الجزائرية 1945-1962، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

98. مقلاتي عبد الله في جذور الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، دار شمس الزيبان ، الجزائر، 2013.

99. مقلاتي عبد الله، أصدقاء الثورة الجزائرية العرب، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

100. مقلاتي عبد الله، الموجز في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

101. مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين لعالميتين1919_1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

102. منصور احمد، الرئيس احمد بن بيلا يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

103. هارون علي، خيبة الانطلاق- فتنة صيف 1962، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

104. هاني الهندي، الحركة القومية العربية في القرن العشرين، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2015.

105. الورثلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009 .

المؤلفات الأجنبية:

1. *Harbi Mohammed, Les Archives de la révolution algerienne, Les édition jeune afrique.*
2. *Amokrane el Hassani Abdelhafid, Mémoire de combat, Dar El Oumma, Alger, 2010.*
3. *Bel Hocine Mabrouk , Le Courrier Alger-Le Caire1954-1956, Editon Casabah, Alger, 2009.*
4. *Ben salem Djamel eddine, voyer nos Armes, Voyer nos Médecins, E. NAL, Alger, 1985.*
5. *collot-gean Cloud,Henry Robert , le mouvement national Algérien texte1912-1954,offices des publicationy universitaires, Hydra, Alger et l'Harmottan (paris),1978.*
6. *Guentari Mohammed , Organisation Politico Administrative et Militaie de la Révolution Algérienne(1954_1962), o p u, Alger, 2000 .*
7. *Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien1919-1939, edition E D I F, Tom 1, alger, 2000.*
8. *Olivier, Le dossier secret des Accords d'Evian, officie des publication universitairese, Alger, 2000.*

الرسائل الجامعية:

1. ابرير حمودي، موقف الجزائريين من القضية الفلسطينية 1945_1973، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014_2015.
2. برنو توفيق، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية1954-1962 أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران1احمد بن بلة، الجزائر، 2014-2015.
3. بلمهدي بشير، الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية 1954_1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010_2011.
4. -بلهادي خلادي، الفكر السياسي عند ابن باديس ومصالي الحاج1926_1952 دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2018_2019.

5. بن آزواو فتح الدين، البعد العربي الإسلامي في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1927_1962، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر وتاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012_2013.

6. -بن آزواو فتح الدين، إيديولوجية الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2000_2001.

7. -بن فليس أحمد، السياسة الدولية للحكومة المؤقتة الجزائرية 1958_1962، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985، ص153.

8. -بوجليد يمينة، الحركة الوطنية الجزائرية1950_1954 مسار وتصور، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2007_2008.

9. -بودرهم فاطمة، حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة1954-1964، مذكرة ماجستير، قسم التنظيمات، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1994.

10. -بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

11. -بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958_1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية بالمركز الوطني للأرشيف-بئر خادم_ رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001_2002.

12. -بوعباش مراد، الدولة والمجتمع في برامج الحركة الوطنية الجزائرية1919_1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2010_2011 .

13. بوعبد الله سمير، الخلافات داخل التيار الثوري الاستقلالي وأثرها على النضال السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3، 2010_2011.

14. -بوقرن عبد الله، الأسس الفكرية والسياسية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في الفلسفة، معهد الفلسفة، جامعة الجزائر، 1983-1984.

15. -بومالي احسن، مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة1954-1956، رسالة ماجستير في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1985.

16. -التريكي باهي، القضاء الشرعي إبان الثورة التحريرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإسلامية تخصص فقه وأصول، قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

17. ثابت سليمة، مكتب جبهة التحرير ببغداد ودعم العراق للثورة الجزائرية1956_1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2010_2011.

18. -حميطوش يوسف، منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

19. -خيثر عبد النور ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية1954_1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005_2006.

20. -رخيلة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1962-1980، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر، 1983.

21. -زبير رشيد، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013.

22. -السيد أحمد السيد إبراهيم، البناء القيمي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية والدافعية للإنجاز، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الزقازيق، مصر، 2005.

23. -شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939-1945)، دراسة سياسية، اقتصادية، واجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، 2014-2015.

24. -شرف الدين أحمد رضوان، مشروع الدولة، الأمة العربية عند النخب الجزائرية، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2004-2005،

25. -عالم مليكة، التنظيم القضائي الثوري1954-1962، الولاية الرابعة نموذجا، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2013-2014.

26. -عبو نجاة، التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961، رسالة ماجستير تخصص التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014.

27. -العيد فارس، علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس1930_1948، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران1، 2016_2017.

28. -غول الطاهر، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2013_2014 .

29. -فايد بشير، قضايا العرب والمسلمين في آثار الشيخ البشير الإبراهيمي والأمير شكيب أرسلان، دراسة تحليلية وفكرية مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010.

30. -قاسمي يوسف، مواثيق الثورة التحريرية الجزائرية-قراءة نقدية-1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
31. -قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية1940-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.
32. -لعيفة أمين، التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين1931_1956، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن خدة، الجزائر، 2007_2008.
33. -محمد أحمد الحريري عبد الله ، القيم في القصص القرآني، أطروحة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصص تربية إسلامية، قسم أصول التربية، جامعة طنطا، مصر، 1988.
34. مطبقاني مازن صلاح حامد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931_1939، رسالة ماجستير في الآداب، قسم التاريخ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1985
35. -معزة عزالدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ورحلة الاستقلال 1899_1985، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004_2005.
36. -ودوع محمد، المغرب الأقصى والثورة الجزائرية1954-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012-2013.

الجرائد والمجلات:

1. المجاهد الأعداد، 2، 8، 10، 11، 50، 105، 113.
2. المقاومة: الأعداد:1، 11.
3. جريدة الصباح التونسية العدد3012.

المقالات:

1. امقران عبد الحفيظ، دور الثقافة العربية في معركة التحرير، مجلة أول نوفمبر العدد8، 1974.
2. أوعامري محمد لحسن، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية1920_1954، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد29، جامعة وهران، 2016.
3. أوفة عبد الوهاب سليم، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي-جوان 1962، الأسباب والمجريات القرارات، مجلة الخلدونية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد1، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2008.
4. بن داهة عدة، العامل الديني وتأثيره على القدرات القتالية لمجاهدي ثورة أول نوفمبر1954، مجلة عصور الجديدة، منشورات مخبر البحث التاريخي تاريخ الجزائر، العدد9، جامعة وهران، 2013.
5. بلعالية ميلود، خلافات قادة الثورة الجزائرية في إجتماع طرابلس 27ماي-7جوان1962، تحديد الأسباب وقراءة إستراتيجية الاستقلال السياسي، مجلة دراسات وأبحاث، العدد4، جامعة محمد عاشور، الجلفة، 2018.
6. بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2008.
7. بوشنافي محمد، مظاهر التأييد المغربي للثورة الجزائرية ودور الوفد الجزائري في كسبه1954-1962، مجلة عصور الجديدة العدد9، مخبر تاريخ الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران1 احمد بن بلة، 2013.
8. بوعباش مراد، مفهوم الوطن والوطنية في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية، مجلة الباحث، عدد6، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2012.
9. بوقصبة شريف، دور المرأة في الثورة التحريرية1954-1962، مجلة كان التاريخية العدد27، السنة8، 2015 .

10. بومالي احسن، اللغة العربية أداة تواصل بين الثورة والجماهير، مجلة المصادر العدد10، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر.
11. بوناب زكية، من صانعي معاني 19 ماي محمد الوطني، مجلة الوحدة، العدد 464، 1990.
12. بونقاب مختار، مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد6، مخبر البحوث والدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.
13. جبلي الطاهر، تسليح جيش التحرير الوطني عبر الحدود المغربية خلال الثورة الجزائرية1954-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد8، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016.
14. جويبة عبد الكامل، محطات من نضال في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الأول، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2007.
15. دري سميحة، التوجه القومي في نضال احمد بن بلة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 23، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2017.
16. دري سميحة، التوجه اليساري للثورة التحريرية، الجزائرية من مؤتمر الصومام 1956إلى مؤتمر طرابلس1962 ، المجلة التاريخية المغاربية، العدد166، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2017.
17. زغيدي محمد لحسن، بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد14، جامعة الجزائر2، 2012.
18. سعد الله أبو القاسم ، الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، مجلة الثقافة، العدد31، فيفري-مارس1976.

19. سعود الطاهر، الثورة الجزائرية والمسألة الإيديولوجية، قراءة في بعض النصوص والمواثيق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد12، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2011.

20. سلان نصر، صور من آثار البعد الديني في سلوك مجاهدي الثورة التحريرية، مجلة المعيار، العدد4، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2003.

21. شنتي أحمد، الجزائر والقضية الفلسطينية...صفحات من الجهاد المشترك، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

22. صايغي مبارك، الجانب التشريعي للثورة الجزائرية، العدد11، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.

23. غراس محمد العربي، الثورة المسلحة1954-1962 معارك في الطريق إلى الولاية الثالثة، مجلة أول نوفمبر، العدد10، السنة1975.

24. لعبيدي إدريس، التنظيم السياسي والإداري والعسكري في الولاية الثانية التاريخية1954-1962 المجالس الشعبية أنموذجا، مجلة الآداب والحضارة والإسلامية، العدد1، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

25. لهلالي سلوى، الاتجاه الليبرالي الجزائري ومشروع بلوم فيوليت1936، مجلة تاريخ الجزائر العربي، العدد6، مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، جامعة الجزائر 2 .

26. لوافي سومية، إضراب ثمانية أيام يرفع صوت الجزائر إلى نيويورك، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي.

27. لونيسي إبراهيم، مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، مجلة المصادر، العدد11، السداسي الأول، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

28. لونيسي رابح، بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون، مجلة المصادر العدد7، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2002.

29. محمد الصادق مقراني، فكتور سبيلمان فرنسي أحب الجزائر وعاشر ابن باديس وفرحات عباس، موقع الحوار، 29 أكتوبر 2017، alhiwardz.com.

30. محمد الصالح الصديق، من خصائص جيش التحرير، مجلة الأصالة العدد73-74، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979.

31. محمد غربي، القضاء أثناء الثورة التحريرية، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

32. مدور خامسة، مشروع بلوم-فيولييت: إصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية وسلطة اللوبي الجزائري(1936_1938)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد7، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.

33. مرحوم علي، جمعية العلماء، مرور عام على تأسيسها 1931_1981، مجلة الثقافة، العدد66، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

34. مريوش احمد، مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية مابين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، العدد16،جامعة الشهيد حمة لخضر، 2013.

35. مريوش أحمد، مكانة اللغة العربية في برامج الحركة السياسية الجزائرية مابين 1926-1954، مجلة البحوث والدراسات، العدد16، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2013.

36. مقلاتي عبد الله، البعد المغاربي للثورة الجزائرية، ودور بلدان المغرب العربي في دعمها، مجلة المصادر العدد14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2006.

37. مهري عبد الحميد، الجانب الإنشائي من الثورة الجزائرية، مجلة الآداب، السنة الخامسة ، العدد6، 1957.

38. ولد خليفة محمد العربي، الثورة الجزائرية ومكاسبها الباقية، مجلة المصادر العدد2، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

39. يوسف يعلاوي، الجانب الأخلاقي والاجتماعي في ثورة أول نوفمبر 1954، مجلة الأصالة العدد73-74، منشورات وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، 1979.

الملتقيات:

1. أعمال الملتقى الأول معالم بارزة في ثورة نوفمبر1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة بالأوراس، باتنة، 1989.

2. أعمال الملتقى الدولي الثورة التحريرية الجزائرية "دراسة قانونية وسياسية"، جامعة8ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 12-13ماي، 2012.

3. أعمال الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

4. أعمال الملتقى الوطني البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1919_1954، جامعة محمد بوضياف المسيلة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

5. أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية 16-17مارس 2007، جامعة الأمير عبد القادر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

6. أعمال ملتقى كفاح المرأة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998.

والقواميس والموسوعات والمعاجم الموسوعات:

1. ابن منظور، لسان العرب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999، ج3.

2. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ج.2

3. شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
4. مجموعة مؤلفين، المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مصر، 1983،
5. مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية العالمية، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ج18.
6. مقلاتي عبد الله، قاموس لأعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، دار بلوتو، الجزائر، 2009.

فهرس الأعلام:

-أ-

ابراهيم طوبال: 102

ابن مليح: 102

احمد بلغول: 25،

أحمد بن بلة: 40، 95، 112، 122، 128، 129، 130، 132، 133، 152، 185، 186، 201، 202

احمد بهلول: 26، 27

احمد بودة: 176، 177

أحمد توفيق المدني: 25، 37، 49، 52، 172، 188، 194

أحمد حماني: 171

أحمد دوم: 113

احمد فرنسيس: 194

أحمد مزغنة: 35

أحمد نواورة: 168

احمد يزيد: 194

أرزقي كحال: 30

أمين الحسيني: 188

الأمين دباغين: 35، 52، 97، 194

-ب-

ابن باديس: 56، 57، 59، 60، 74، 80، 87، 88، 89

البشير الإبراهيمي: 56، 57، 80

بن يوسف بن خدة: 43، 124، 126، 194، 197، 198

بناي واعلي: 38

-ج-

ابن جلول: 89

جان شوفالي: 158

جميلة بوباشة: 191

جميلة بوحيرد: 191

جميلة بوعزة: 191

جميلة حامد روابحية: 177

-ح-

حاج بن علة: 132، 133

حسن آيت أحمد: 39، 95، 122، 133

حسيبة بن بوعلي: 191

حسين لحول: 35

-خ-

الأمير خالد: 17، 22، 23، 24، 25، 32، 48

-د-

ديدوش مراد: 95، 96، 98، 99

-ر-

رابح بيطاط: 95، 96، 133

رابح موساي: 25،

الرشيد ادريس: 102

رشيد علي يحي: 38

رضا مالك: 112، 128

-س-

سعد دحلب: 108، 116، 198

سويداني بوجمعة: 96

-ش-

الشاذلي خير الله: 26، 73

شريف سيسبان: 47

شكيب أرسلان: 32، 73، 74

شيحاني البشير: 109

-ص-

صالح الوانشي: 113

صالح زعموم: 169

-ط-

الطيب العقبي : 56، 57، 79، 80

-ع-

عبان رمضان: 99، 108، 109، 110، 112، 113، 114، 115، 122، 123، 152، 197

ابن علي بوخرط: 62

عبد الحميد بي درنة: 185

عبد الرزاق شنتوف: 114، 115

عبد العزيز شوشان: 183

عبد القادر بوسلهاب: 175

عبد القادر حاج علي: 25، 26

عبد الكبير الفاسي: 186

عبد الكريم الخطابي: 22، 73، 182

عبد الكريم غلاب: 102

عبد الله بلهوشات: 168

عبد المالك تمام: 115

عبد المجيد بن جلون: 102

العربي بن مهيدي: 40، 95، 96، 110، 112، 113، 198، 200

العربي دماغ العتروس: 97

عزالدين عزور: 183

العقيد عميروش: 111

علال الفاسي: 31، 74

علي الحمامي: 25،

علي عميش: 25،

علي كافي: 111

علي ملاح: 112

علي منجلي: 126، 168

عمار أوزقان: 62، 64، 114، 115

عمار بن عودة: 109

عمارة رشيد: 108

عمار عيماش: 30

عمر إسماعيل: 58

عمر أوعمران: 112

عمر بوداود: 132

عيسى كشيدة: 99

-ف-

فتحي الديب: 100، 183، 184، 187

فرانتز فانون: 158

فرحات حشاد: 76

فرحات عباس: 46، 47، 48، 49، 50، 51، 53، 54، 55، 69، 77، 78، 79، 86، 87، 90، 122، 123، 196، 197

الفضيل الورثلاني: 141

فكتور سبيلمان: 27

-ق-

قايد أحمد: 126، 169

قدور بلقاسم: 62

-ك-

كريم بلقاسم: 95، 111، 196، 197

كمال الرزقي: 25

-ل-

لخضر بن طوبال: 111، 127، 132، 168، 196

-م-

مالك تمام: 129

مبارك فيلالي: 30

مبروك بلحسين: 113

محمد الشريف مساعدية: 168

محمد الصالح بن جلول: 47، 49، 50، 52

محمد الصديق بن يحي: 132،129، 141

محمد العيشاوي: 98

محمد القاصوري: 177

محمد بوزداد: 39

محمد بوضياف: 40، 95، 96، 98، 99، 100، 105، 128، 133

محمد بوقرة: 112

محمد تقية: 116

محمد جفال: 25، 26

محمد حربي: 123، 128، 133، 141، 202

محمد خير الدين: 175

محمد خيضر: 35، 133

محمد خيضر: 95، 113، 188

محمد طالب: 25

محمد علاهم: 169

محمد لبجاوي: 26، 114، 115، 141

محمد لعموري: 167، 168

محمدي السعيد: 111، 133

مختار بوعيزم: 126

مسيكة زيزة: 190

مصالي الحاج: 17، 19، 20، 21، 22، 23، 25، 26، 27، 28، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 43، 44، 67، 73، 74، 75، 76، 77، 83، 90، 96، 98

مصطفى الأشرف: 128

مصطفى بن بوالعيد: 95، 96، 109، 111

مصطفى بن حليم: 184

مصطفى لكحل: 167، 168

ابن مليح: 102

مليكة قايد: 192

ميشلين كوميس: 158

-ن-

النقيب الزبيري: 169

-هـ-

الهاشمي الطود: 183

الهواري بومدين: 168، 169، 185

فهرس الأماكن:

-أ-

اسبانيا: 175، 184

الإسكندرية: 186، 187

أكرا بغانا: 127

ألمانيا: 34، 186

إيران: 176

ايطاليا: 175

-ب-

باريس: 23، 25، 26، 43، 113

باكستان: 176

بروكسل: 28

بغداد: 172

بلجيكا: 44

بوبني الفرنسية: 18

بوردو الفرنسية: 21

-ت-

تركيا: 176

تلمسان: 169

تونس: 31، 142، 144، 170، 172، 181، 182، 183

تيطوان: 170

-ج-

الجزائر العاصمة: 27، 58، 80، 114

-ح-

الحمامات التونسية: 128، 130، 131، 201.

-د-

دمشق: 193

-ر-

روما: 112

-س-

سوريا: 57

سويسرا: 100، 186

-ط-

طرابلس: 112، 128، 129، 195

طنجة: 181، 182

-ع-

العراق: 176، 177، 193

-ف-

فرنسا: 24، 26، 59، 61، 82، 193

فلسطين: 77، 78، 79، 183

-ق-

القاهرة: 100، 110، 127، 142، 170،
174، 175، 182، 195

-ك-

الكونغو برازافيل: 35

الكويت: 176

-ل-

ليبيا: 188

-هـ-

هورنو ببلجيكا: 95

هولندا: 186

-و-

وجدة: 169

وهران: 27، 184

فهرس المصطلحات التاريخية:

-أ-

الاتجاه الإدماجي: 77، 86

الاتجاه الثوري: 100

الاتحاد التونسي للشغل: 144

الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: 53، 55، 90

الاتحاد العام للعمال الجزائريين: 144

الاتحاد المغاربي للشغل: 144.

-ب-

البصائر: 59

بيان الشعب الجزائري: 51، 53، 78، 89.

-ت-

التجمع الإسلامي الفرنسي: 50

التجمع الشعبي الجزائري: 50

التوجه الاستقلالي:17، 73، 77، 83

التوجه الإصلاحي الديني: 55

التيار الإدماجي: 68

التيار الاستقلالي: 85

-ج-

جريدة البرلمان الجزائري: 31،

جامع الزيتونة: 57

جامعة الدول العربية: 178

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها: 90

جريدة الأمة:35

جريدة البريد الجزائري: 54

جريدة الجزائر الجديدة: 82

جريدة الجمهورية: 53

جريدة الشهاب: 59

جريدة العالم العربي: 98

جريدة المغرب العربي: 35

جمعية العلماء المسلمين: 32، 54، 55، 58، 60، 70، 71، 72، 74، 79، 80، 81، 82، 87، 90، 122، 171

-ح-

حركة أحباب البيان والحرية: 64

الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية: 35، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 94، 95، 96، 97، 100، 104

الحزب الدستوري: ،31، 35

حزب الشعب الجزائري: 29، 30، 33، 34، 35، 68، 75، 100

الحزب الشيوعي الجزائري: 61، 63، 64، 65، 82، 88، 89، 90، 118

الحزب الشيوعي الفرنسي : 17، 18، 19، 20، 21، 32، 37، 61، 62، 63، 66

الحزب الوطني المراكشي: 31

-ف-

فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين: 47

فدرالية جبهة التحرير: 113

-ك-

الكومنترن العالمي: 18

-ل-

اللجنة الثورية للوحدة والعمل: 100

لجنة شمال أفريقيا للعمل الثوري 34

لوباريا: 18،

-م-

المنظمة الخاصة: 39، 44، 95، 122

المؤتمر الإسلامي: 33، 89

-ن-

نجم شمال أفريقيا: 18، 19، 20، 21، 22، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 32، 34، 35، 66، 67، 72، 73، 75، 89

فهرس المحتويات

تشكرات

إهداء

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

مدخل مفاهيمي

شرح المصطلحات

1-مفهوم القيمة 07

2-مفهوم الفكر 10

3-مفهوم الديمقراطية 11

4-مفهوم القومية العربية 12

5-مفهوم الاشتراكية 14

الفصل الأول

الخلفية الفكرية للثورة الجزائرية من خلال أدبيات الحركة الوطنية

المبحث الأول: الحركة الوطنية الجزائرية الحدث والقيمة 17

المطلب الأول: التوجه الاستقلالي 17

1-نجم شمال إفريقيا 24

2-حزب الشعب الجزائري 30

3-الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية 36

المطلب الثاني: التوجه الإدماجي 45

1-فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين 47

2-الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري..... 53
المطلب الثالث: التوجه الإصلاحي الديني 56
جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... 57
المطلب الرابع: التوجه الشيوعي 61
الحزب الشيوعي الجزائري..... 61
المبحث الثاني: المنابع الفكرية لتيارات الحركة الوطنية الجزائرية..... 66
المطلب الأول: الإسلام 67
المطلب الثاني: العروبة..... 73
المطلب الثالث: الديمقراطية..... 84
خلاصة 92

الفصل الثاني

القيم الفكرية في ضوء مواثيق الثورة

المبحث الأول: مواثيق الثورة بين المحتوى والصياغة 95
المطلب الأول: بيان أول نوفمبر1954 95
1-ظروف ومراحل تفجير الثورة التحريرية 95
2-ظروف صياغة بيان أول نوفمبر..... 99
3-إيديولوجية البيان..... 101
4-محتوى البيان..... 103
المطلب الثاني: ميثاق الصومام 1956..... 109
1-ظروف وملابسات انعقاد المؤتمر 109
2-ظروف صياغة البيان 116
3-محتوي ميثاق مؤتمر الصومام 118
المطلب الثالث: ميثاق طرابلس1962...... 126
1-ظروف انعقاد المؤتمر 126

أ-الظروف الداخلية 126
ب-ظروف خارجية 130
2-ظروف صياغته 131
3-مقررات الميثاق 135
المبحث الثاني: القيم الفكرية لمواثيق الثورة 139
المطلب الأول: قيم الإسلام كعقيدة للثورة 139
المطلب الثاني: التوجه العروبي للثورة التحريرية 144
المطلب الثالث: الديمقراطية كقيمة في تسيير وتنظيم الثورة 148
المطلب الرابع: الاشتراكية 154
خلاصة 157

الفصل الثالث

تمثلات ثورة القيم في واقع الثورة التحريرية

المبحث الأول: قيم الإسلام 160
المطلب الأول: المجاهد الجزائري في أخلاقياته ومسمياته 160
المطلب الثاني: نظام القضاء الثوري. 164
المبحث الثاني: العروبة 173
المطلب الأول: التعريب 174
المطلب الثاني: العلاقات مع البلاد العربية 178
1-مكاتب جبهة التحرير في البلاد العربية 178
أ-مكتب القاهرة 178
ب-مكتب المغرب الأقصى 179
ج-مكتب العراق 179
-الدعاية والإعلام 180
-المساعدات المخصصة للطلبة المدنيين والعسكريين 180

-المساعدات المقدمة للاجئين ويتامى الحرب 181
-المساعي الدبلوماسية 181
2-علاقة الجبهة بجامعة الدول العربية 181
3-الشعور القومي والتضامن العربي 183
4-الدعم اللوجستيكي..... 187
المبحث الثالث: الديمقراطية 193
المطلب الأول: مشاركة المرأة في الثورة 193
المطلب الثاني: مؤسسات الثورة التحريرية 198
1-المجلس الوطني للثورة 198
2-لجنة التنسيق والتنفيذ 202
المبحث الرابع: الاشتراكية..... 205
خلاصة 207
خاتمة 210
الملاحق 213
قائمة المصادر والمراجع 227
الفهارس
فهرس الأعلام..... 249
فهرس الأماكن..... 253
فهرس المصطلحات التاريخية..... 255
فهرس المحتويات 257
الملخص

ملخص:

هذه الدراسة هي نوع جديد من الدراسات التاريخية التي لامست الجانب القيمي الجمالي للثورة التحريرية الجزائرية، بعيدا عن جانب الأحداث والوقائع من خلال الحديث عن منظومة القيم الفكرية المنظر لها في مواثيق الثورة.

ونظرا لكون هذه المنظومة القيمية زاخرة بالعديد من القيم الفكرية للثورة التحريرية ارتأيت في هذه الدراسة الحديث عن أربعة نماذج الإسلام، العروبة، الديمقراطية، الاشتراكية.

خصصت الفصل الأول للحديث عن الخلفية القيمية للثورة التحريرية من خلال المدلولات الإيديولوجية للثورة التحريرية باعتبارها تشكل بحق قاعدة فكرية خلفية للثورة الجزائرية.

الفصل الثاني تحدثت فيه عن الدلالات القيمية والفكرية لمواثيق الثورة من حيث ظروف صياغتها والقيم المنظر لها من خلالها.

الفصل الثالث تحدثت فيه تمثلات ثورة القيم في واقع الثورة التحريرية، من خلال تجسيد هذه القيم على أرض الواقع والمعركة.

الكلمات المفتاحية: القيم، الفكرية، الثورة الجزائرية، الإسلام، العروبة، الديمقراطية، الاشتراكية.

Résumé:

Cette étude est un nouveau type d'études historiques qui aborde l'aspect des valeurs esthétique de la révolution algérienne, loin des événements et des faits, en parlant du système de valeurs idéologiques et les théories qui on été mis dans les chartes de la révolution.

Étant donné que ce système de valeurs est riche en nombreuses valeurs idéologiques de la révolution de libération, j'ai présenté dans cette étude quatre modèles de valeurs qui sont : l'Islam, l'Arabisme, la démocratie et du socialisme.

Le premier chapitre traite du contexte des fondements des valeurs de la révolution de libération à travers les implications idéologiques de la révolution de libération en tant que base véritablement idéologique de cette révolution.

Le deuxième chapitre parlait des indications et significations des valeurs des révolutions dans les conditions de formulation et les valeurs perçues à travers la période de la révolution de libération 1954-1962.

Le troisième chapitre est consacré a l'incarnation des valeurs de la révolution dans la réalité durant les batailles de la période de 1954-1962,

***Mots-clés** : valeurs, intellectuel, révolution algérienne, islam, arabisme, démocratie, socialisme*.

Abstract:

This study is a new type of historical studies that addresses the aesthetic value aspect of the Algerian liberation revolution, away from the events and facts, and this by addressing the intellectual value system in the charters of the revolution.

Since this system is full of many intellectual values of the liberation revolution, I sought to talk about four models: Islam, Arabism, democracy, and socialism.

The first chapter deals with the background of the value system of the liberation revolution through the ideological implications of the liberation revolution, which is the intellectual base behind the Algerian revolution.

The second chapter speaks about the value and intellectual significance of the charters of the revolution in terms of the circumstances that led to the drafting of these charters and the values targeted through it.

Chapter three talks about the representations of these values in the liberation revolution, by embodying these values on the ground and the battle.

***Keywords**: intellectual values, Algerian revolution, Islam, Arabism, democracy, socialism.*